80

قضايا إسرائيلية

مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

أمير مخول، هشام نفاع، وديع عواودة، أحمد عز الدين أسعد، يارون سلمان

عملة اللجوء

عَميت لين

آفاق العمل القانوني وخطاب الحقوق للفلسطينيين في إسرائيل

رائف زريق

المثلث الأمومي

جيل أنيجار

فصلية تصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة العشرون

العدد الثمانون / شتاء 2020

No. 80

مدير التحـريـر:

رائـــــف زريـــــق

محرران مشاركان:

نـبـــيـل الصـــالـــح
هـنـــيـدة غـــانـــم

المراسلات:

«مدار» - فلسطين - رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون

ص.ب: ١٩٥٩ - هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ - ٠٢ فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ٠٢

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

youtube.com/user/madarcenter01 YouTube (facebook.com/markaz.madar) facebook

twitter.com/madar_center

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد - 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخـراج والطبـاعـة: مؤسسة الأيام - رام الله- فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : خالد حوراني

كلمة العدد

يصدر هذا العدد بُعيد الانتخابات الأميركية، والتي كانت من أغربها، وقبيل الانتخابات الإسرائيلية الرابعة خلال سنتين، والتي وإن لم يكن حدوثها مؤكدا فإنه مرجح على الأقل. وبين رئيس أميركي انتهت ولايته ولا يعترف بالهزيمة ورئيس حكومة إسرائيلية يسعى لانتصار جديد إضافي بعد أن ضاقت عليه السبل، يبدو أن مشاريع التطبيع مع دول عربية عديدة ومتعددة، جديده وقديمة، ما هي إلا عجلات في حسابات الرئيسين. إلا أن التحليل الضروري والمتأني للمشهد الحاصل أمام أعيننا لا بد من أن ينتظر قليلا حتى تنجلي بعض الأمور ويتضح السبيل، وهو موضوع لنا عودة إليه قريبا جدا.

يتمحور هذا العدد بملف يتعلق بعلاقات إسرائيل وتأثيرها ونفوذها في إفريقيا، ويحوي عدة مقالات، بعضها يستعرض بشكل عام أهداف عمل إسرائيل وإستراتيجيتها في إفريقيا، ويستعرض بعضها الآخر طبيعة العلاقات مع دول معينة مثل، السودان وأثيوبيا وجنوب إفريقيا.

منذ قيام إسرائيل، أولى بن غوريون أهمية كبيرة لدول طوق الطوق؛ أي للدول التي تطوق الدول العربية التي تطوق إسرائيل، مثل تركيا وإيران وأثيوبيا على سبيل المثال، واعتبر أن نفوذا في هذه الدول قد يشكل مدخلا للخاصرة الضعيفة للدول العربية. وقد يكون هذا واحدا من مداخل فهم علاقات إسرائيل مع إفريقيا، لكنه مدخل واحد من مداخل عدة. هناك اعتبارات وأهداف أخرى كثيرة، منها ملف المياه، بيع الأسلحة، والأهم- قد يكون- ضمان وقوف هذه الدول وتصويتها لصالح إسرائيل في المحافل الدولية. مهما يكن من أمر، فإن إسرائيل سعت وتسعى للاستفادة من التناقضات بين دول عديدة في الإقليم وتوظف هذه التناقضات بما يلائم مصالحها، وتسعى لاكتشاف حاجات هذه الدول - أو حاجات زعاماته- وتحاول أن تقايض بين تسديد هذه الحاجات وبين دعم هذه الدول لإسرائيل في سياقات مختلفة.

لذلك يركز هذا العدد على طبيعة هذه المصالح والأساليب التي تتبعها إسرائيل لتحقيق أهدافها في إفريقيا، كل ذلك بهدف فهم طبيعة علاقات إسرائيل الخارجية وطرقها في الوصول إلى أهدافها.

المحتويات

إسرائيل في إفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

9 **النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا، من «شدّ الحزام» إلى «الحزام والطريق»/**

أمير مخول

علاقة إسرائيل بإفريقيا هي علاقة متينة ثابتة وتتطور نحو آفاق جديدة. بعد تحقيق الأهداف الإستراتيجية بلورت إسرائيل إستراتيجية تتلاءم وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ والتحولات في التجارة العالمية. تعتبر إسرائيل أن مصالحها العليا هي في منطقة القرن الإفريقي، كما ترى أن مصالحها في دول حوض النيل والسيطرة على منابع النهر وروافده هي مسألة جيوإستراتيجية. وإذ نجحت إستراتيجية إسرائيل في بلورة الطوق الإفريقي على دول الطوق العربي، ومنع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية فإنها تنتقل إلى التعاون مع حلفائها العرب الجدد - وبالذات دولة الإمارات - سواء في غرب إفريقيا أم في بناء طرق تجارة عالمية تتجاوز الحاجة إلى قناة السويس.

هناك علاقة سببية عكسية بين الوضع العربي وبالذات المصري والنفوذ الإسرائيلي في إفريقيا. وتشهد العلاقات تحوّلا كبيرا وبداية النهاية للعلاقات المتّبعة بعد أن حققت إسرائيل أهدافها طوال سبعة عقود، لتبدأ مرحلة الأحلاف الإقليمية ودمج المصالح الإسرائيلية في أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ وطريق الحرير الجديد العالمي، بما في ذلك اعتمادها مشروعها المشترك مع الإمارات في فتح ممر للتجارة العالمية عبر النقب يتجاوز قناة السويس.

نشأت أنظمة جديدة ونخب جديدة على امتداد القارة الإفريقية أقل التزاما بمناصرة القضايا العربية وقضية فلسطين، وهذا معطى جديد أمام أي تحرك عربي في القارّة. في الآونة الأخيرة، تعود إسرائيل بقوة إلى الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الشأن معتمدة على التحولات السياسية في القارة الإفريقية.

26 **إسرائيل- جنوب إفريقيا: تحوّلات العلاقات بين متانتها ونفعيّتها مع الأبرتهايد وبين تراجعها مع أفوله/**

هشام نفاع

... شهدت حقبة ما بعد الفصل العنصري، على الفور، عودة لجنوب إفريقيا إلى الهيئات والتحالفات الدولية، ما عكس توهج فترة الانتقال عام ١٩٩٤ والمكانة الأيقونية لنيلسون مانديلا كرجل دولة عالمي. كان سعي مؤسسة الدولة هو أن يُنظر إلى جنوب إفريقيا على أنها دولة ديمقراطية حديثة، وبموازاة ذلك تراجعت أهمية جزء لا يتجزأ من الاقتصادات الرأسمالية. أما تحت حكم ثابو مبيكي، لاحقًا، فقد أصبحت التحالفات مع القوى البديلة هدفًا استراتيجيًا للسياسة الخارجية. وقد نشأ هذا جزئياً عن أسباب اقتصادية - كالعلاقات التجارية المتنامية مع الصين والهند - وجزئيًا من توجه أيديولوجي يركز على تحدي هيكل النظام العالمي من خلال اصطفاف جنوب إفريقيا مع روسيا والصين والبرازيل وعدد من الدول العربية والإسلامية لمواجهة الهيمنة الغربية.

وهكذا، ففي إطار هذه المعادلات وفي هذه البيئة، باتت العلاقات مع إسرائيل تحظى في جنوب إفريقيا بأولوية منخفضة. اقتصاديا، مربح أكثر، ودبلوماسيا مُجدٍ أكثر رعاية التحالفات مع الأفارقة الآخرين كأسواق لسلع جنوب إفريقيا ومستودعات للدعم الدبلوماسي لجهود جنوب إفريقيا للتحدث باسم إفريقيا للعالم؛ ومع دول الشرق الأوسط كأسواق وموردي نفط وشركاء في الصفقات التجارية؛ ومع قوى آسيوية ناشئة، كالصين والهند بالتأكيد ولكن أيضًا دول مثل ماليزيا وإندونيسيا، الفائدتان أعلى. هذا التحول الكلي يؤطر قضية إسرائيل: هناك القليل الذي يمكن اكتسابه من العلاقات الجيدة مع دولة منبوذة من قبل العديد من الدول في إفريقيا وآسيا، خصوصًا وهي حليف قوي للولايات المتحدة والقوى الغربية بشكل عام.

37 إسرائيل والسودان.. من المداولات والصفقات السرية إلى العلاقات العلنية/ وديع عواودة

يبين المقال أن مساعي إسرائيل لـ « تأليف « قلوب السودانيين ومحاولة لإحكام الضغط على السودان ومقايضته سياسيا واقتصاديا ودفعه نحو دائرة التطبيع لم تتم فقط بوساطة الولايات المتحدة بل سعت للاستعانة بدول أوروبية قبل سنوات لهذا الغرض. وقد أدارت إسرائيل مداولات سرية مع فرنسا وإيطاليا ومع دول أوروبية أخرى خلال عام ٢٠١٦ من أجل إقناعها بتقديم مساعدات للسودان كي يتمكن من مواجهة ديونه البالغة نحو ٥٠ مليار دولار ودراسة إمكانية شطب ديونه لها أسوة بدول أخرى.

وفي معرض تعليل طلبها، قال دبلوماسيون إسرائيليون لنظرائهم الأوروبيين إن انهيار السودان اقتصاديا من شأنه زيادة زعزعة الاستقرار في هذا القسم من القارة السوداء وبالتالي الدفع نحو تصاعد الإرهاب». ويبقى السؤال الملح اليوم كيف تنعكس خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة على استمرار المساعي لتحويل اتفاق التطبيع مع السودان لخطوات فعلية على الأرض، مثلما هو الحال حول انعكاسات ذلك على سرعة وعمق التطبيع مع الإمارات والبحرين وربما غيرها، خاصة أن السعودية تلعب دورا مهما من وراء الكواليس في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان طبقا لمصادر إسرائيلية.

50 العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية: رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا/ أحمد عز الدين أسعد

تراهن إسرائيل على الدور الكبير لدول القارة الإفريقية في تحقيق اختراقها في المحافل الدولية، وخصوصا في قضايا التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخصوصًا أن قارة إفريقيا فيها ٥٤ دولة، وعند استثناء الدول العربية وعددها (١٠) دول، تتبقى ٤٤ دولة يمكن استغلالها من قبل إسرائيل في علاقاتها السياسية والاقتصادية وغيرها.

تعتبر إسرائيل أن أثيوبيا إحدى أهم البوابات إلى إفريقيا، وخصوصًا في شرق إفريقيا وتأثيرها في الإقليم الإفريقي، وقربها من المحيط الهندي والبحر الأحمر؛ أي أن لها وزنا مهما في الجيبوليتك وفق الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، وتعمل إسرائيل على تحقيق اختراق وتغلغل كبير في أثيوبيا ودعمها في مشروع سدّ النهضة من أجل تحقيق تنمية في مجالات الطاقة والماء والزراعة وغيرها، وهذه التنمية مرتبطة بإسرائيل وشركاتها وإستراتيجياتها ورغباتها، وبذلك تتحكم إسرائيل في علاقات أثيوبيا في التعامل مع الدول الإفريقية الأخرى سوء العربية أو غير العربية، التي تحتاج إلى الطاقة والكهرباء والمياه والخبرات الزراعية؛ أي إن نموذج التنمية الأثيوبية بقيادة إسرائيل يمكن أن يتم تعميمه في دول إفريقية أخرى، سواء من خلال دور إسرائيلي مباشر أو من خلال الدور الأثيوبي المرتهن لإسرائيل؛ وهذا التغلغل والدور له أثمان سياسية واقتصادية ودبلوماسية ترغب إسرائيل في جنيها من القارة الإفريقية، إلى جانب الأرباح الاقتصادية وعلميات الاستغلال الكبيرة للأراضي والمحاصيل واليد العاملة.

59 العلاقات بين إسرائيل وشرق إفريقيا/ يارون سلمان

تشير التطورات الدبلوماسية على مدى العقد الماضي إلى تعزيز علاقات إسرائيل الخارجية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يركز هذا المقال على العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا الشرقية ويقدم طرحا مفاده أن هدف إسرائيل من تعزيز علاقاتها في هذه المنطقة يكمن في رغبتها في تحسين مكانتها الدولية والحصول على الدعم السياسي في إطار الأمم المتحدة.

ويبيّن استعراض أنماط تصويت أربع دول من إفريقيا الشرقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، أن هناك فعليا فائدة سياسية يمكن جنيها، وإن كانت محدودة، من تعزيز علاقات وصلات إسرائيل الخارجية.

يوصي المقال بمواصلة تقديم الدعم التكنولوجي من أجل التنمية المدنية-الإنسانية في إفريقيا الشرقية، حيث إن ذلك يسهم، من منظور أكبر، في تحقيق الدعم السياسي لإسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة وحتى في تحسين سمعة إسرائيل في الغرب إلى جانب الفوائد الاقتصادية والأمنية الأخرى.

68 **من الأدب العبري الحديث: قصيدة وتعليق**
قصيدة حاييم نحمان بياليك: إلى العصفورة- أيديولوجيا صهيونية مقفّاة/
مالك سمارة

مقالات

71 **آفاق العمل القانوني وخطاب الحقوق للفلسطينيين في إسرائيل: بين تحقيق إنجازات قضائية وإعادة إنتاج علاقات القوّة/**
رائف زريق

يحوي هذا المقال ثلاثة أجزاء. يقدم الكاتب في الجزء الأول ملاحظات عامة حول طبيعة القانون وعلاقته بالسياسة والأيديولوجيا، والأخلاق، أما في الجزء الثاني فيركز بشكل خاص على طبيعة العلاقة بين خطاب الحقوق وسؤال الهوية والتاريخ. وينهي الكاتب في الجزء الثالث والأخير بملاحظات حول دور خطاب الحقوق والمرافعة القانونية في الحالة الفلسطينية في إسرائيل بشكل خاص، أخذا بعين الاعتبار الميزات الخاصة بدولة إسرائيل والمجتمع الفلسطيني داخلها.

تخلص المقالة إلى القول إن المرافعة القانونية قد تحقق إنجازات معينة لكنها في كثير من الأحيان تساهم في إعادة إنتاج علاقات القوة التي تعمل بداخلها ،على الرغم من ذلك هناك أهمية للعمل القانوني من حيث قدرته على توثيق وصياغة المطالب الفلسطينية بلغة وخطاب يرتكز على مبادئ حقوق الإنسان والمواطن، ما يغذي الخطاب السياسي ويمده بالصياغات المكثفة والواضحة.

من الصعب جدا أن نعرف مسبقا متى والى أي مدى ممكن تحقيق الإنجازات، ومتى تكون الإنجازات القانونية ممارسة تساهم في إعادة تكريس الواقع.

86 **المثلث الأمومي/**
جيل أنيجار

يكتب أنيجار: لطالما أدهشني جزم هوركهايمر وأدورنو الذي يتخلل مقولتهما: „إنّ معادة السامية نمطٌ متكرر تمّ التّدرب عليه جيدًا، وقالبٌ مصقول": فلماذا اعتبرا معادة السامية نمطا؟ لكنني وعندما بدأت بالاطلاع على الرياضيات، وعلى علم الهندسة بشكل خاص، بدأت أحظى بشيء من الوضوح حول هذا الخصوص، ولو ظلّ موضعا للتساؤل. وعلى أي حال، لم أحرز تقدما كبيرا في مضمار دراستي للرياضيات، إلا إنّني وجدت، مع ذلك، بأن بمقدور مجموعة بسيطة من الأشكال والفرضيات الهندسية أن تكون، وعلى نحو تجريبي، مفيدة لي في سعيي نحو صياغة تفسير مكثف لمعاداة السامية، وللبُنى التي كوّنتها عبر الزمن، وللطرق التي يمكن من خلالها، في الحاضر كما في الماضي، التنظير لها على يد هوركهايمر وأدرونو وغيرهما.

فكما صاغاها هما أنفسهما „يتم في الوقت الحاضر إسناد هذه الأشكال النموذجية إلى مواقعها الرياضية المضبوطة ضمن إحداثيات القوة".

لا أعمد فيما يلي إلى تقديم عرض تاريخي أو إثنوغرافي لمعاداة السامية. كما ولن أقوم ببسط عرض شامل لها، لكنني سأقدم عرضا يمنحنا أسسا لخريطة ما، وربما كذلك إحداثيات جديدة على مستوى هندسي بالإضافة إلى موجّهات الاحتمالية.

94 **عملة اللجوء/**
عَميت لين

طرأ تغيير بعيد المدى، في العقد الأخير، على الخطاب العام والسلطوي في موضوع وصول اليهود القادمين من الدول العربية إلى البلاد. وما تم تصويره، طوال سنوات، كقصة هجرة دينية وأيديولوجية، تحول خلال فترة قصيرة إلى قصة طرد ولجوء. وكان الهدف المعلن لهذا التغيير في الرواية، الذي دفعه سياسيون، باحثون وممثلو منظمات، تحقيق عدالة تاريخية؛ لكن مثلما تؤكد جهات سياسية الآن، فإن الدافع الأساسي من وراء دفعه المتسرع كانت الرغبة بتلغيم المفاوضات حول اتفاق سياسي. بل إن اعتراف الدولة بصدمة المهاجرين من الدول العربية كانت جزئية وحسب، وجرى «تأميمها» أصلا لاحتياجاتها بشكل يتجاوب مع تعامل الدولة النفعي تجاه قصتهم، أملاكهم وألمهم.

117 من الأرشيف الاحتلالي- دلالات ومعاني
بسام الشكعة مقابل اللواء ماط:
محادثة بين مدير السجن ومندوب
السجناء/
تقديم: غادي الغازي

117 قراءات نقديّة ومراجعات
«سنقاتل إلى النهاية»/
قراءة في كتاب: إما نحن وإما هم.. معركة
القسطل: الساعات الأربع والعشرون
الحاسمة- داني روبنشتاين/
بلال محمد شلش

122 قراءة في كتاب: الزنجي- دو بويس/
محمد قعدان

130 المكتبة- عرض موجز لأحدث الإصدارات
الإسرائيليّة/
إعداد: علي زبيدات

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم | **التطبيع بين إسرائيل ودول عربية**

أمير مخول*

النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا
من «شدّ الحزام» إلى «الحزام والطريق»

مدخل شخصي

في ربيع العام ٢٠٠٠ وضمن التحضيرات التي استغرقت أكثر من عام للمؤتمر الدولي ضد العنصرية (ديربان ٢٠٠١) واستعدادا لمؤتمر التواصل "فلسطينيو الـ ٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي" (القاهرة ٢٠٠٢)، زرت الأستاذ محمد فائق رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في حينه، وحاليا رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر. وقد لفتت نظري أسماء الشوارع في المنطقة التي يسكن فيها، وكلّها أسماء رموز حركات التحرر الوطني وقادة دول عدم الانحياز، كما علمت أنه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وإضافة إلى كونه وزيرا، فقد جرى اعتماده مسؤولا عن العلاقات مع الثورات في إفريقيا، لأكتشف عظمة الدور الذي كان، وأين كان الوضع العربي وأين هو اليوم. كيف حصل هذا الانقلاب من قارة تدعم مصر كدولة عظمى إقليمية وإفريقية سندا للشعوب، إلى دولة تواجه مسعى قويا لاستنزافها وتهميشها وإلغاء دورها، لتحتل مكانها إسرائيل، وكيف تخلّت مصر عن إفريقيا، وإفريقيا عن مصر عدة عقود منذ اتفاقيات كامب ديفيد وحتى العام ٢٠١٣، حين بدأ النظام المصري يتدارك أخطار هذا التباعد على الأمن القومي المصري وعلى الأمن المائي بالذات، ومن ثم قررت مصر العودة إلى المشهد في رئاستها الدورية للاتحاد الإفريقي وقرارها الاندماج في الجهد الإفريقي لتحقيق أهداف أجندة إفريقيا ٢٠٦٣.[١] لكن السؤال

* مدير "اتحاد الجمعيات الأهلية العربية- إتجاه" سابقًا

الأكثر إلحاحا هو: كيف نجحت السياسة الإسرائيلية، وإلى أين وجهتها في عالم متغير ويشهد تحولات كبرى في السياسة الدولية والتجارة العالمية والتنافس على الأسواق؟

تطرقت في مقال سابق، في موقع آخر، عن علاقات إسرائيل -إفريقيا[٢] إلى الرؤية الإسرائيلية لهذه العلاقات، وطبيعتها بنظرة راهنة مع لمحة تاريخية، وسلّطت الضوء على جوانب من إستراتيجية هذا البلد تجاه منطقة القرن الإفريقي وصراعات وادي النيل.

وإذ سأقوم بالتطرق إلى ما ذكر، فإنني أسعى في هذا المقال للنظر إلى التحولات الجارية في هذه العلاقات من وجهات النظر العربية (وحصريا المصرية) والإسرائيلية والإفريقية، والتطورات الحاصلة في طبيعة التدخل الإسرائيلي، أو ما يمكن تسميته المرحلة الرابعة من العلاقات مع إفريقيا، وعلاقة ذلك بالوضع العربي، وبالتحولات الإفريقية الكبيرة في سياق أجندة ٢٠٦٣، وكذلك بالتحولات العالمية في طبيعة الأسواق والتجارة العالمية وبالذات المشروع الصيني الكوني "الحزام والطريق" والذي من شأنه أن يغير طبيعة التجارة العالمية وبنيتها.

لمحة تاريخية - مدّ وجزر وتأثر بالوضع العربي

يعود الاهتمام الصهيوني بإفريقيا إلى بداية القرن العشرين - عام ١٩٠٣- حين طرح وزير المستعمرات البريطاني تشامبرلين، على ثيودورهرتسل توطين يهود أوروبا في أوغندة/ كينيا. وإذ حظي بأغلبية المؤتمر الصهيوني في البداية، تم في المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) حسم رفضه نهائيا، واعتماد فلسطين وجهة المشروع. إلا أن ذلك لم يمنع مئات العائلات اليهودية الغنية في أوروبا من الهجرة إلى غرب كينيا من باب الاستثمار في المشروع المذكور، وقد استقرت ثلاثون عائلة يهودية في نيروبي، اقتطعت لها الحكومة البريطانية في ذلك الوقت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. واليوم هناك شركات (إسرائيلية) عديدة تعمل هناك، بالإضافة إلى عدد كبير من المستشارين والخبراء العسكريين، الذين يعملون في صفوف القوات الكينية.[٣] نشأت بمرور الوقت في كينيا جالية يهودية غنية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي وساندت كما الجالية في جنوب إفريقيا المشروع الصهيوني في فلسطين. وتعتبر كينيا اليوم بوابة إسرائيل التجارية في إفريقيا وسندا في الأسواق العالمية، مقابل اعتبار أثيوبيا البوابة السياسية لإسرائيل في إفريقيا. يذكر في هذا السياق أن شركة «إفريقيا إسرائيل" أسستها الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا عام ١٩٣٤ وعملت في بناء الإنشاءات والإسكان لليهود في فلسطين وبالذات في إعمار تل أبيب.

انطلقت إسرائيل عند نشأتها من حاجتها إلى الاعتراف الدولي وكسب الشرعية، ومن فرضية أن إفريقيا هي قارة كبرى عدديا وأنها تحيط بأكثر الدول العربية قوة وعدائية لها، وأن التقاء الوفرة الطبيعية الإفريقية والتكنولوجيا الإسرائيلية من شأنه أن يحل مشكلة الجوع في القارة، ويضمن المصالح الحيوية لإسرائيل، وكانت هذه المصالح هي الأساس.

يعتمد باحثون إسرائيليون اسم «شهر العسل الدبلوماسي بين إسرائيل الفتية والقارة المنعتقة من الاستعمار»، في اشارة منهم إلى أن إسرائيل قد بذلت كل ما في وسعها لتقديم كل ما لديها من قدرات ونهضة للأفارقة، كما كانت إسرائيل بحاجة إلى الاعتراف وإلى اختراق طوق الحصار العربي.

نشر الكثير من الأبحاث والتحليلات الإسرائيلية عن العلاقات مع إفريقيا، لكن المقال سوف يعتمد بالأساس على كل من هيرمن بوطيم[٤]، ويارون سلمان،[٥] وحجاي أرليخ وأرييه عوديد.[٦] هناك تقارب في التحليلات وتوصيف مراحل العلاقات والأسس التي بنيت عليها. وإذ يتحدث بوطيم عن ثلاث مراحل للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية، بالإمكان إضافة مرحلة رابعة وهي المرحلة الراهنة وتشمل بعدين؛ الجانب الجيوإستراتيجي والجانب الأكثر حسما في هذه العلاقات هو الدور الذي تنيطه الولايات المتحدة بإسرائيل مع إعادة تنظيم أدوات النفوذ الأميركي في العالم، وكذلك الضغط الأميركي على الدول الإفريقية واشتراط التعاون معها بعلاقات الأخيرة مع إسرائيل.

يرى هيرمن بوطيم ثلاث مراحل للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وهي ما بعد الاستعمار – وقد أطلق عليها حلف الضحايا الاخلاقي، والمرحلة الثانية هي عدوان ١٩٦٧ ومن ثم حرب ١٩٧٣ والتراجع في العلاقات لحد قطيعتها لصالح دعم الموقف العربي، حيث نظرت إفريقيا إلى إسرائيل كدولة عدوانية تحتل أراضي الغير بما فيها مناطق إفريقية (شبه جزيرة سيناء)، بينما المرحلة الثالثة هي نشوء مصالح عسكرية وأمنية

لم يكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبالذات بعد حرب تشرين ١٩٧٣ والذي بدا شاملا، محكما، صحيح أن إفريقيا انضمت للمقاطعة بسبب السياسات والقيم المتوارثة منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣، كما أنها تأثرت بقوة الموقف العربي في حرب٧٣ وساندته في فرض المقاطعة وحصار النفط، لكن وتحت ستار قطع العلاقات الدبلوماسية جرى الكثير من التعاون مع إسرائيل.

مكشوفة في الثمانينيات تطورت وتعززت حتى اليوم.

بينما يصف أرييه عوديد مرحل العلاقات بأنها بدأت «بشهر عسل جميل سرعان ما تبدّد وتدهورت هذه العلاقات لتصل حالة قطيعة وحصريا في العقد الثالث لإسرائيل ما بين ١٩٦٧ وعدوان حزيران واحتلال المناطق الفلسطينية والعربية بما فيها سيناء التي تعتبر إفريقية أيضا، وبين العام ١٩٧٨ واتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أميركية، واعتماد الرئيس المصري أنور السادات مفهوم «٩٩٪ من أوراق اللعبة بأيدي الولايات المتحدة»، متخليا عن الدعم الإفريقي التاريخي للعرب وقضيتهم المركزية فلسطين. وفيما بعد عادت وتوثقت «على قاعدة نضوج العلاقة والنظرة القائمة على تعلم العبر» والاستفادة من دروس القطيعة.

وإذ يؤكد عوفر يسرائيلي الأبعاد الثلاثة للعلاقات مع إفريقيا، وهي «الأخلاقي» والاقتصادي والديبلوماسي، ففي مقاله الذي نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» ٢٠١٦/٧/٤ يرى أن نفوذ إسرائيل المتعاظم في إفريقيا لا ينحصر فيما ذكر، «بل تسعى إلى ترسيخ مكانة دولية تساعدها في تعميقه واتساع نطاقه، وملاءمة نفسها لمتطلبات العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والأمنية والسياسية، ويرى بجولة نتنياهو الإفريقية عام ٢٠١٦ تطويرا للوضعية الجيو إستراتيجية لإسرائيل»، ودعا إلى ترسيخ هذا المنحى.

لكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وبالذات بعد حرب تشرين ١٩٧٣ والذي بدا شاملا لم يكن محكما. صحيح أن إفريقيا انضمت للمقاطعة بسبب السياسات والقيم المتوارثة منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣، كما أنها تأثرت بقوة الموقف العربي في حرب٧٣ وساندته في فرض المقاطعة وحصار النفط، لكن وتحت ستار قطع العلاقات الدبلوماسية جرى الكثير من التعاون مع إسرائيل سواء الأمني أم التجاري والاقتصادي. وهذا ما حث إسرائيل لاحقا إلى الامتناع عن فتح عدد كبير من السفارات في كل بلد، وذلك لاحتياجات التستير على العلاقات الأمنية.[٧]

فعلى سبيل المثال، دعمت إسرائيل زائير في العام ١٩٧٥ في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (امبلا)، وشكل هذا الدعم العسكري نقطة تحوّل، إذ درجت إسرائيل إلى حينه على تزويد أصدقائها من أنظمة ومعارضة بأسلحة كانت غنمتها في حروبها مع الجيوش العربية، وهي في الغالب سوفييتية الصنع، وذلك كي تموّه المصدر وكي لا تحرج من تدعمهم كما حدث في دعمها المكثف للحركة الشعبية لتحرير السودان (الجنوب) وبناء جيش جنوب السودان وتدريبه وحتى مشاركة عسكريين إسرائيليين من مجندي الموساد في القتال إلى جانبه. بينما في العام ١٩٧٥ زودت زائير بأسلحة وتجهيزات عسكرية إسرائيلية الصنع وقامت بتدريب قواتها دون الحاجة إلى المناورة.

شكّلت المرحلة الأولى من العلاقات، والتي امتدت من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧، من وجهة النظر الإسرائيلية، مرحلة البناء والتأسيس من منظور جيو سياسي، باعتبار إفريقيا الشرقية تشرف على البحر الأحمر وهو منطقة مصالح حيوية عليا، وباعتبار إفريقيا مرشحة لتشكيل شبكة علاقات ثنائية مع إسرائيل، لكن فيها إيثار لإسرائيل؛ اي إن إسرائيل تعتمد إستراتيجية العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية المحاذية لشمال إفريقيا العربي المسلم، ضمن مخطط شد الحزام أو تحالف الأطراف (الضواحي) -كما أطلق عليه بن غوريون في النصف الأول من الخمسينيات- والهادف في حينه إلى تشكيل طوق غير عربي وغير

مسلم يحكم قبضته من الجنوب على الطوق العربي المفروض على إسرائيل والذي تقوده مصر، بهدف استنزافها والسعي على المدى البعيد لتدميرها من الداخل بإحداث انقسامات وحركات انفصالية وفرض حرب استنزاف متعددة الجبهات وطويلة الأمد لا تدفع إسرائيل ثمنها.

منذ العام ١٩٥٣، حسم بن غوريون النقاش حول الأولويات، واعتبر أن الحليف الأهم لإسرائيل وأمنها القومي هو أثيوبيا بزعامة الإمبراطور هيلا سيلاسي، فهي الدولة الأكبر اقتصاديا والأقوى عسكريا في شرق إفريقيا وهي تشرف على البحر الأحمر، كما استغلت البعد الديني في تسويغ الترابط «الأخلاقي» كما وصفه هيرمان بوطيم.

منذ نشأتها، قامت إسرائيل بتحديد خارطة مصالحها والمناطق الحيوية العالمية والإقليمية، وقد حسم بن غوريون النقاش على إفريقيا في العام ١٩٥٣، إذ رأى بالقرن الإفريقي المنطقة الأكثر أهمية لأمن إسرائيل وبقائها، ورأى بأثيوبيا عاصمة القارة الإفريقية والمركز السياسي الملائم لأهداف الدولة الناشئة، وقد نظر إليها بن غوريون كجزء من «ضواحي أو أطراف الشرق الأوسط»، وشكلت أثيوبيا أرض منبع النيل الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة إلى مصر المعنية بها إسرائيل، وكذلك مرشحة مناسبة لقاعدة مؤيدة لإسرائيل.

شكلت إسرائيل لاحقا المستفيد الأكبر من اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر ١٩٧٨ في المدى الإفريقي، إذ استطاعت رسميا المجاهرة بدورها وفي إعادة توثيق العلاقات مع القارة، وبعد التخلص من الطوق العربي وتدمير بنيته، وحاليا تعزز نفوذها في إفريقيا من خلال علاقات التطبيع مع دول عربية، وبالذات مع الإمارات، وعبر مضاعفة قوة الأثر سواء على مستوى القارة أم الهيمنة على البحر الأحمر وإنشاء طريق بديل لقناة السويس، والاستعداد للتحولات الجارية في بنية التجارة العالمية والمشروع الإفريقي الطموح «أجندة إفريقيا ٢٠٦٣». والمشروع الصيني الكوني الأكبر «الحزام والطريق»، وسوف يتم التطرق إلى هذه المشاريع لاحقا.

مركّب آخر في إستراتيجيتها كان فك الارتباط بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية أو المحلية على حدودها الأمنية. وهناك مسار يشير إلى أن حدود المصالح أو المناطق الحيوية بالنسبة لإسرائيل تتسع وتبتعد باستمرار عن حدود الدولة، وهذا دليل على نفوذها المؤسس على قدراتها وعلى الهيمنة الأميركية وعلى ملاءمة نفسها للتطورات التكنولوجية العالية التطور وأثرها على الأسواق والتجارة العالمية ومناطق النفوذ. لقد قامت إسرائيل عمليا بعولمة نفوذها.

وإذ كانت الدبلوماسية الإفريقية الجماعية قد شدت في السابق باتجاه إفشال السياسات الإسرائيلية، إذ كان أيضا نفوذ سوفييتي وكوبي وكانت مساعدات عربية متعددة الجوانب، كان مدخل النفوذ الإسرائيلي حصريا في العلاقات الثنائية بعيدا عن المواقف الإفريقية الجماعية ومنظومتها، ولذلك رأت في الصراعات العرقية وبين الدول بوابةً لها للتدخل وللتحول إلى لاعب مركزي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ربطت إسرائيل علاقات وثيقة مع القوى في جنوب السودان وساندت سياسيا وعسكريا انفصال الجنوب، في وقت كانت لها علاقات وثيقة مع النظام المركزي في الخرطوم.[٨] في حين تكرر إسرائيل مطالبتها بأن يجري قبولها كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي (وريث منظمة الوحدة الإفريقية) فهي تريد أن تستفيد من ذلك ومن الدعم الديبلوماسي الإفريقي، وليس المقصود بالضرورة أن يصوت لها ممثلو البلدان الإفريقية في الأمم المتحدة، وإنما المسعى هو أن يمتنعوا أو حتى يتغيّبوا عن التصويت في القرارات التي تعنيها. وعززت إسرائيل علاقاتها مع الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن أو في الجمعية العمومية وحققت إنجازين جديرين ضمن اعتباراتها، وهما إسقاط المشروع الأردني ٢٠١٦ بامتناع رواندا عن تأييد طرحه على مجلس الأمن والداعي لإقامة دولة فلسطينية، ورفض الأمم المتحدة طلب قبول فلسطين في هيئة البريد العالمية، وهي هيئة ليست ذات شأن كبير عالميا، لكن المسعى كان معنويا ورادعا. كذلك كان التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول وضع القدس، كانون الأول ٢٠١٨، في أعقاب اعتراف الرئيس الأميركي ترامب بأنها عاصمة لإسرائيل كاشفًا؛ حيث أظهر «ردود فعل متباينة» مِن قِبَل الدول الإفريقية.[٩]

العقد الأخير: العودة المتسارعة إلى إفريقيا

شهد العقد الأخير نشاطا إسرائيليا غير معهود في إفريقيا ،وتصدّرها المشهد في العمل الدبوماسي، بما فيها لقاءات وجولات شملت عشرات الدول الإفريقية وعلى أعلى المستويات. يقول الخبير في الشأن الإفريقي عوفر

يسرائيلي، إن جولة نتنياهو الإفريقية عام ٢٠١٦ كانت ذات أهمية فائقة، ووضع حدا لامتناع رؤساء الحكومات المتعاقبة عن زيارة إفريقيا.

ما يقوم به نتنياهو في السنوات الأخيرة هو تغيير منهجي يهدف إلى إحداث تحول في الوضع الجيو إستراتيجي لإسرائيل. في تشرين الثاني ٢٠١٨، وخلال زيارته إلى تشاد، أطلق نتنياهو شعار «إسرائيل تعود إلى إفريقيا"، وأضاف بأن «إفريقيا تعود إلى إسرائيل». وكان قد سبق وأطلق مثل هذا التصريح في التاسع والعشرين من شباط ٢٠١٦ في اللقاء الاحتفالي بانطلاق اللوبي البرلماني الإسرائيلي لتوثيق العلاقات مع إفريقيا برئاسة عضو الكنيست الأثيوبي الأصل أبراهام ناغوسا، كما وأكد نتنياهو أن «الأمور تجري بخطوات كبرى». في حين أكد رئيس اللوبي أن الأرض في إفريقيا عالية الخصوبة ومن شأن استخدام التكنولوجيا الإسرائيلية أن يوفر الغذاء للقارة ويقضي على المجاعات. كما اعتمدت الدبلوماسية الإسرائيلية خطاب التحذير من «الإرهاب الاسلامي» -حسب أقوال نتنياهو- الذي يهدد إفريقيا وإسرائيل، في ذكر تنظيم «الشباب» (الصومال وشرق إفريقيا) و«بوكو حرام» (في غرب القارة)، إضافة إلى الخطاب القائل بتحالف «الشعوب التي انعتقت من الاستعمار».[١٠] اختراق آخر تمثّل بزيارة نتنياهو إلى ليبيريا في حزيران ٢٠١٧ ولقائه مع رؤساء اثنتي عشرة دولة إفريقية سارعت على أثرها الجامعة العربية للاجتماع في بحث هذا الوضع.[١١]

بُعد جديد لمفهوم القوة الناعمة

ينصبّ الاستثمار الأكبر لجهود إسرائيل الديبلوماسية في العقد الأخيرعلى إفريقيا، وهو مبني على الدبلوماسية النشطة بشقيها الناعمة؛ اي الدعم التنموي الشامل، والأمنية والعسكرية، وعلى شبكة واسعة من العلاقات طويلة الأمد ومتينة البنية، تكاد تشمل كل القارة، وعلى منظومة متعددة المجالات من التعاون الثنائي مع كل واحدة من هذه البلدان. كما وتسعى من خلال العلاقات الثنائية إلى زيادة نفوذها، سواء في بناء أحلاف إقليمية تكون هي المحورية فيها، أم في العمل على تحقيق قبولها بصفة عضوية مراقبة في الاتحاد الإفريقي.

لا تزال إستراتيجية تدخلها قائمة على الدبلوماسية الناعمة، لكنها لا تنحصر فيها، مقابل كل دولة إفريقية على حدة، بينما تمتلك إسرائيل الرؤية الشاملة لمجمل العلاقات الثنائية، ولا تخلو علاقتها مع أي من البلدان الإفريقية من العلاقة الأمنية والعسكرية الوثيقة، ومن بناء روافع للتأثير على السياسات فيها.

إلا أن الإستراتيجية الناعمة كمفهوم تشهد تحولا جوهريا، وبالذات بعد تفجيرات أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وما تبعها من «الحرب على الإرهاب» والتي أصبحت تضاهي في السياسات الداخلية لكل بلد التنمية المستدامة أو شرطا لها، وهذه التنمية هي المساحة التي تطبّق فيها الإستراتيجيات الناعمة، لتغدو الحدود هلامية ما بين الديبلوماسية الناعمة والخشنة إن صح التعبير؛ أي بين التنموي والأمني، ولذلك نرى أن إسرائيل ركزت في العقدين الماضيين في علاقاتها بالدول الإفريقية على إسنادها في قضايا الأمن الداخلي، وميّزت ما بين الدعم العسكري والدعم الأمني، وبالذات مع علو شأن تكنولوجيا السايبر وأجهزة التعقب والرقابة الذكية الأكثر تطورا. ويكثر الحديث عن تزويد الدول الإفريقية بأجهزة وقدرات تحكم وتنصت من إنتاج شركة NSO.[١٢]

وإذ تعتمد إسرائيل إحدى عشرة سفارة في إفريقيا، فإن علاقاتها الدبلوماسية وثيقة مع الغالبية العظمى من دول القارة، ناهيك عن علاقتها مع جنوب إفريقيا في مرحلة الفصل العنصري، واشتهرت بالتعاون النووي وأسلحة الدمار الشامل، والتي تراجعت بعد التحرر من الأبرتهايد، وعادت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية في العقدين الأخيرين لتستعيد زخمها، لكن العلاقة مع جنوب إفريقيا لن تكون ضمن موضوع هذا المقال، وذلك لطابعها الندّي الخاص.

من «شد الحزام»[13] إلى «الحزام والطريق»[14]

نجحت إسرائيل في إستراتيجية تحالف الأطراف أو شد الحزام، في شرق إفريقيا أولا بمحاصرة السودان ومصر واستنزافهما وتفتيت السودان من داخله، وتهميش دور مصر الريادي في إفريقيا والذي اعتبرته في الماضي تهديدا لأمنها القومي ولمجالها الحيوي، وقد سهلت عليها ذلك سياسات الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك، والعزوف عن إفريقيا، كما استغلت سياسة

نجحت إسرائيل في إستراتيجية تحالف الأطراف أو شد الحزام، في شرق إفريقيا أولا بمحاصرة السودان ومصر واستنزافهما وتفتيت السودان من داخله، وتهميش دور مصر الريادي في إفريقيا والذي اعتبرته في الماضي تهديدا لأمنها القومي ولمجالها الحيوي، وقد سهلت عليها ذلك سياسات الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك، والعزوف عن إفريقيا، كما استغلت سياسة الرئيس مرسي قصيرة العهد.

الرئيس مرسي قصيرة العهد في تهديده بالحرب على أثيوبيا، وهي تنتقل الآن نحو إقامة تحالف إفريقي في غرب القارة للدول المحاذية لبلدان المغرب العربي، وفي مركزه النيجر ونيجيريا اللتين تربطهما بها علاقات وثيقة عسكرية واقتصادية وفي مجال الثروات الطبيعية واستخراج المعادن. وإذ كانت الرؤية الإسرائيلية لذاتها بأن محفزاتها للتدخل هي أخلاقية وسياسية وأمنية تجاه كل دولة إفريقية، فالجديد في المرحلة الراهنة هو الانتقال إلى دفع الدول الإفريقية إلى اصطفافات وأحلاف إقليمية في إفريقيا، واعتبار هذه المنطقة حيوية وذات أولوية في خارطة مصالحها والسعي لإقامة حزام إسلامي إفريقي غير عربي حسب المفاهيم الإسرائيلية، وذلك ضمن ما تطلق عليه «محاربة الإرهاب العربي والإسلامي» المتمثل بحركات مثل بوكو حرام والقاعدة وداعش، على غرار حركة الشباب في الصومال.

وإذ ترى بالنفوذ الصيني والروسي في إفريقيا عوامل إيجابية، تنظر إسرائيل بقلق إلى تسارع ازدياد النفوذ التركي وتعتبره تهديدا، ناهيك عن النفوذ الإيراني الذي تعتبره عدائيا وتحاربه في كل موقع باعتباره يستهدفها حسب قولها. كما وترى بالحالة الليبية منطقة مصالح حيوية تؤثر على إفريقيا وتؤثر على مشاريع السيطرة على شرق المتوسط وسوق الغاز الطبيعي والنفط الليبي عالي الجودة. وهكذا فإن أهمية بناء هذا المحور ضمن الرؤية الإسرائيلية هي في كونه يشكل قاعدة متقدمة في الصراع على ليبيا والبحر المتوسط، كما أنه يتضمن التقاء مصالح إسرائيل مع حليفتها الجديدة (علنيّا) دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقيم قاعدة عسكرية كبيرة في النيجر، ضمن صراعها مع تركيا في المسألة الليبية، إذ تدعم الإمارات كما إسرائيل الجنرال خليفة حفتر، في حين تدعم تركيا حكومة السراج المحسوبة على التيار الاخواني. في المقابل يشكل هذا المحور في غرب إفريقيا أيضا أداة ضغط على الموقف الفرنسي بشأن القضية الفلسطينية ولثنيها عن مبادرتها لإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧.

***

توسيع خارطة المصالح الإسرائيلية في إفريقيا وإستراتيجية الشراكات وتعدّد الاطراف

تحتل مسألة مياه النيل أهمية قصوى، فهناك أطماع إسرائيلية في هذه المياه، لكن بعدها الإستراتيجي أكبر، وكما يراه مؤسس كلية دراسة الأمن القومي في جامعة حيفا والمتخصص بالجغرافيا السكانية ارنون سوفير: "تقيم إسرائيل علاقات وثيقة للغاية مع كينيا، حيث تقع في أراضيها مصادر مصادر النيل، ومع أوغندا التي تقع في أراضيها أنابيب سد آوان، وأنها قد بنت سدودا في عدة بلدان إفريقية وباتت تتحكم أكثر في مجرى النيل.

كما سبق أن تبنت إسرائيل في الماضي وفي العقدين الأوليين لقيامها فكرة تحويل مجاري النيل إلى صحراء سيناء لإحيائها (أسوة بمشروع "إحياء البيداء» في النقب في أوائل الخمسينيات)، وعليه كانت قد أبدت اهتماما خاصا بسيناء، وسارعت بعد عدوان ١٩٦٧ ببناء المستعمرات في شمال الصحراء وحتى بناء مدينة ياميت، والتي هدمتها جميعها قبل انسحابها الذي أنجز بالكامل عام ١٩٨٢. إلا أن هذه المخططات لا تبدو عملية في المرحلة الراهنة.

تحذر إسرائيل من دور مصر، وكما يشير سوفير فإن إسرائيل معنية «بتوزيعة أكثر إنصافا لمياه النيل»، وهذا يعني زيادة حصة أثيوبيا منها، لكنها لا تريد

الدبلوماسية الإسرائيلية الناعمة: أكثر من عصفور بحجر.

العطش لمصر ولا المحل، لأن من شأن ذلك أن يرتد على إسرائيل بوصول قوى «إسلامية متطرفة» إلى سدة الحكم في مصر، وانتهاء العلاقات السلمية مع إسرائيل.[١٥]

لم تتوقف عند ذاك الحد الذي طرحه سوفير، بل تجاوزته إلى اتخاذ موقف واضح بمساندة أثيوبيا في مشروع سدّ النهضة، وفي تزويدها بمنظومات صاروخية واستخباراتية للتصدي لأي عمل عسكري مصري. كما وخلقت مصلحة لمصر في اعتماد دورها كوسيط، لكن مع اضطرارها إلى كشف موقفها الداعم لأثيوبيا، فقد فقدت من قوة هذا الدور ومن الرهان المصري عليه.

هناك بعد آخر لأهداف إسرائيل في البحر الأحمر وهو عمليا ترسيخ تقسيم العالم العربي إلى مناطق غير مترابطة، أشبه بجدار فصل بين العالم العربي وذاته. ويضاف إلى ذلك أنّ نجاح الإستراتيجية الإسرائيلية يعني امتداد خط التقسيم العربي من أقصى الشمال إلى اقصى الجنوب، ليصبح حاجزا طوليا مانعا للاتصال بين المشرق والمغرب العربي، والجنوب العربي والمسلم الإفريقي.[١٦]

كانت إسرائيل من الدول السباقة في العقد الأخير من القرن العشرين في ملء الفراغ والذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية على إفريقيا بالمستويين الاقتصادي والعسكري، كما تعزز دورها نتيجة التراجع العربي في القارة. ويحمل تدخلها سمات الدول العظمى، وينعكس ذلك في أنها لا تحصر مساندتها في جهة واحدة، بل تقيم علاقات متزامنة مع مختلف الأطراف والقوى المعنية بها، داخل البلد الواحد، وبين أطراف الصراعات بين الدول.

تصنف إسرائيل خارطة مصالحها في إفريقيا على امتداد ثلاث مناطق، وهي: دول جنوب الصحراء الإفريقية (أو إفريقيا السوداء)، ودول شرق القارة وبالذات القرن الإفريقي، ودول شمال إفريقيا والتي تعتبرها جزءا من الشرق الأوسط والبلدان العربية ولا تقع ضمن دائرة إفريقيا في الخارجية الإسرائيلية. لكنها لا تغفل هذه المجموعة من الدول العربية وبالذات مصر، وتسعى إلى استغلال نفوذها وكونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تربطها علاقات وثيقة مع كافة أطراف الصراع على مياه النيل، وذلك في مسعى لإتباع مصر لمصالحها، الأمر الذي يجد تعبيرا عنه فيه سياساتها تجاه أزمة سدّ النهضة الأثيوبي، وهناك من يدعو إلى تعميق أزمات مصر، إذ يوجد شبه إجماع إسرائيلي يرى في أزمات مصر فرصة لا تُفوّت. وهناك تصنيفات جديدة نسبيا وهي التعامل مع غرب إفريقيا كمنطقة مصالح حيوية مشتركة، لتغدو إسرائيل بعد تثبيت

بعد أن تجاوزت المركب الأهم في اختراق الطوق العربي وهدم بنيته، فإن مسعى إسرائيل الراهن هو التخلص من لبنة إضافية وهي قضية فلسطين باعتبارها قضية العرب المسنودة إفريقيا، سواء من خلال التطبيع العربي المتدحرج أم من خلال ابتعاد النظام العالمي عن أولوية القضية الفلسطينية، وهذا يتيح لها كسب المزيد من مقومات الهيمنة والنفوذ في المنطقة العربية وإفريقيا وما بينهما.

مواقعها في شرق إفريقيا لاعبا في منطقة غرب إفريقيا، ونقطة انطلاق متقدمة في هذه المنطقة المحاذية للمغرب العربي، وهي منطقة تتنافس فيها أيضا مع تركيا التي تسعى للسيطرة بدورها للهيمنة في شرق المتوسط وفي ليبيا، وكذلك شرقا في الصومال. وإلى التصادم في الأدوار مع فرنسا صاحبة النفوذ في غرب القارة.

لمضاعفة نفوذها في غرب إفريقيا، تقوم إسرائيل بالتعاون مع حليفتها الجديدة دولة الإمارات، ولهذا فإن ازدياد قوة هذه العلاقة (الإسرائيلية الإفريقية) يعود إلى استغلال النفوذ الاقتصادي الإماراتي في القارة، كما يذكر الخبير الإستراتيجي في جامعة إسطنبول، أوصمان كاغال يوشال، في مقال نشر على موقع وكالة الأناضول التركية، يتحدث فيه عن رغبة إسرائيل في تحقيق انفتاح على القارة الإفريقية من خلال دولة وسيطة، وهو «دور تلعبه الآن الإمارات».[١٧]

تسعى إسرائيل إلى الدفع بالبلدان الإفريقية للتعاطي مع التوترات العرقية والسياسية ضمن مسار مركزي هو "محاربة الإرهاب" واستقرار الحكم المركزي دون أي اعتبار لانتهاكاته للحقوق السياسية والعرقية، ولفساده، وهذا يدحض البعد «الاخلاقي» لتدخلها والذي تحدث عنه بوطيم، بل إن الأنظمة الدكتاتورية وجدت ملاذها في إسرائيل وإسنادها، والأنظمة التي صنفتها الولايات المتحدة ضمن قائمة الحكام الملاحقين في محكمة الجنايات الدولية لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، دفعت بدولها لتكون أداة في لعبة المصالح الأميركية الإسرائيلية من أجل إنقاذ الحاكم.

تتجلى محاربة ما تطلق عليه إسرائيل «الإرهاب الإسلامي» في العلاقات مع النيجر، وهي من أكبر دول غرب إفريقيا المحاذية للمنطقة العربية. وفيها قواعد عسكرية فرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانية وإماراتية (حديثة وأول قاعدة خليجية في إفريقيا) وفيها نفوذ استخباراتي وأمني إسرائيلي كبير. هدف الطليان المعلن هو منع هجرة الأفارقة إلى أوروبا عن طريق ليبيا وبوابتها الإفريقية النيجر، أما هدف الإمارات وبإسناد سعودي وضغط أميركي وإسرائيلي أيضا هو أن تساند هذه القاعدة الجوية والعسكرية الجنرال خليفة حفتر للسيطرة على جنوب ليبيا كجزء من السيطرة على البلاد. وللتذكير فإن حفتر مدعوم أيضا من إسرائيل سياسيا وعسكريا، بينما المخطط الإسرائيلي حسب د. أماني الطويل في مركز الأهرام هو السيطرة غير المباشرة على النفط ذي الجودة العالية في ليبيا، وفي خلق مصلحة أوروبية مع إسرائيل في وقف الهجرة إلى أوروبا من إفريقيا.

أما جنوب إفريقيا فهناك تصنيف خاص لهذه الدولة، وذلك نظرا للعلاقات الأمنية الإستراتيجية والنديّة مع نظام الأبرتهايد، وبالذات التعاون في المجال النووي. إنّ نشر وثائق من الأرشيف الجنوب إفريقي مؤخرا والذي يعود إلى مرحلة نظام الفصل العنصري، يكشف جوانب كثيرة من التعاون النووي وأسلحة الدمار الشامل البيولوجية المحكمة. وهذا موضوع لمقال منفرد. بينما في سياق هذا المقال فإن جنوب إفريقيا، الرئيسة الحالية للاتحاد الإفريقي، تميل إلى دعم موقف أثيوبيا في أزمة سد النهضة مع مصر والسودان، وفي هذا التقاء مع مصالح إسرائيل العليا.

تربط إسرائيل ما بين تدخلاتها الخارجية وإستراتيجياتها الكونية مع التهديدات من الداخل، وتقصد تهديدات من داخل المناطق التي تسيطر عليها؛ أي قطاع غزة والضفة الغربية، والحدود الشمالية مع لبنان والجبهة السورية، وفي هذا الصدد تعتبر دول شرق إفريقيا جبهة خلفية للحرب شبه المعلنة مع إيران.

وإذ تتمتع مصر وأريتريا بعلاقات متينة، ونوع من التحالف غير المعلن في مواجهة مخططات أثيوبيا، فإن أريتريا على علاقة قوية مع إسرائيل التي أقامت فيها قاعدة تجسس ومراقبة إضافة إلى قاعدة بحرية لصيانة الغواصات ألمانية الصنع، كون هذا البلد الإفريقي محاذياً لباب المندب، وتتمتع جزره غير المأهولة بموقع إستراتيجي كبير الشأن.

ورغم أولوية التعاون الأمني والعسكري تقوم سياسة إسرائيل على «القوة الناعمة» وعلى العلاقات الثنائية مع كل بلد إفريقي على حدة وترى فيه «المفتاح لكسب ود إفريقيا».

الجديد أيضا هو السعي للربط الوثيق بين مخططاتها الكونية والإفريقية حصريا، وبين التطورات والتحولات الداخلية فيها، وهذا ما سيجري التطرق له في مسألة العلاقة مع دولة الإمارات ومخطط تجاوز قناة السويس والبحر الأحمر والمخططات الداخلية في منطقة النقب.

بعد أن تجاوزت المركب الأهم في اختراق الطوق العربي وهدم بنيته، فإن مسعى إسرائيل الراهن هو التخلص من لبنة إضافية وهي قضية فلسطين باعتبارها قضية العرب المسنودة إفريقيا، سواء من خلال التطبيع العربي المتدحرج أم من خلال ابتعاد النظام العالمي عن أولوية القضية الفلسطينية، وهذا يتيح لها كسب المزيد من مقومات الهيمنة والنفوذ في المنطقة العربية وإفريقيا وما بينهما. ولهذا نشهد التحول الحاصل من سياسة إسرائيلية تلغي الأمم المتحدة وتعتبرها معادية تلقائيا إلى إدارة معركة لتغيير صبغتها إلى موالية لها، وهذا جهد إسرائيلي أميركي مشترك ومتواصل ومتكامل الأدوار.

دول جنوب الصحراء أو «إفريقيا السوداء»

يجري الحديث عن ٤٨ دولة في هذه المجموعة، تقيم أربعون منها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وعشر دول تتبادل السفارات معها، وتؤكد الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي (ماشاف MASHAV) جدوى الاستثمار في العلاقات مع إفريقيا، وترى أنه ينعكس في التصويت على القرارات المهمة في الأمم المتحدة. كما ترى هذه الوكالة أن كسب ود الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء من شأنه أن يضمن أغلبية مساندة لإسرائيل في الهيئة الأممية، وأن يضع حداً للمدّ الدبلوماسي الفلسطيني وإنجازاته التي حققها، ويحول دون استخدام آلية الشرعية الدولية للاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية وتحت الاحتلال، ناهيك عن قيامها فعليا. وهذا يندرج أيضا في إستراتيجية فك الارتباط بين التهديدات المحلية والداخلية من جهة، والإقليمية والخارجية المحيطة من جهة أخرى، في عالم متعدد الجبهات. وترى إسرائيل بإفريقيا حلبة تمارس على أرضها صراعاتها الإقليمية والدولية مع التهديدات الخارجية.

يعتبر هذا التوجّه حديث العهد، إذ ترى باستمالة التأييد الإفريقي سندا في سعيها إلى التحرر من الاعتماد المطلق على الفيتو الأميركي في مجلس الأمن الدولي لمنع اتخاذ أي قرارات ذات صفة ملزمة، وتخوّفاتها في حينه من عدم استخدام الرئيس أوباما لحق النقض في مجلس الأمن فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي. كما يتضمن التوجّه المذكور، الكف عن سياسة اشتراط العلاقات مع دولة معينة بعدم تعاونها مع الفلسطينيين أو تأييدها لحقوقهم، بل اعتماد نهج «القوة الناعمة».

من الملاحظ أن إسرائيل الرسمية تراجعت عن الخطاب القائل بعبثية الأمم المتحدة، بل تنشط فيها وتسعى إلى وقف المدّ الديبلوماسي الفلسطيني، وإلى تغيير طابع التصويت في هيئاتها وضمانه إلى جانبها فيما لو صوتت معها هذه الدول الإفريقية أو امتنعت أو حتى غادر مندوبوها قاعة الاجتماع عند التصويت.[١٨]

إلا أن نهج تجاوز إمكانية فيتو أميركي افتراضي، لا

تمنعها ولا تمنع الولايات المتحدة من توفير غطاء القوة العظمى لتعزيز النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا، وذلك باعتبار أن إسرائيل تمثل مصالح الولايات المتحدة المتطابقة وهي جزء من منظومة تنفيذها. ولا يزال مفتاح العلاقات لمعظم الدول الإفريقية مع واشنطن يمر من البوابة الإسرائيلية إذ تشترط ذلك واشنطن نفسها. في حين أن إدارة ترامب المنتهية وحصريا وزير خارجيته بومبيو ضغطت بشكل غير مسبوق على الدول الإفريقية ذات الشأن أن تعمق وتطبع علاقاتها مع إسرائيل كما الأمر مع النيجر والسودان ونيجيريا.

كما تبدي إسرائيل اهتمامها بالوزن الدبلوماسي المتصاعد لإفريقيا، وتخصيص مقعدين في مجلس الأمن الدولي، ومن شأن هذا التمثيل أن يحدث تغيرا جوهريا بمكانة إسرائيل مقابل المساعي لضعضعتها في المحافل الدولية.

من شأن اتفاقيات افراهام مع الإمارات والبحرين أن تفتح الطريق لتعاون إسرائيلي إفريقي أكبر إذ إن دولا عربية وقد تضاف إلى السودان، تقيم علاقات مع إسرائيل، وأن تعتبر نموذج السلم الاقتصادي ناجعا.

تعرض إسرائيل ذاتها في إفريقيا بأنها تملك ما تحتاجه إفريقيا لتطورها ونموّ اقتصاداتها ومجتمعاتها. في هذا الصدد تسويق حلم الأمن الغذائي والطاقة الخضراء وتوفير الغذاء والطاقة الكهربائية لـ٦٠٠ مليون إفريقي. ويؤكد اللوبي البرلماني في الكنيست للعلاقات مع إفريقيا بأنّ: «خصوبة الأرض الإفريقية وتطور التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية هما المفتاح».

إسرائيل ومجرى النيل والصراع على مياهه

تشكل إسرائيل لاعبا حاضرا في الصراع على مياه النيل، وكذلك في مسألة سد النهضة الأثيوبي، وبالذات صراع الأخيرة مع مصر. ولإسرائيل علاقات وثيقة ومتعددة المجالات مع كل الدول ذات الصلة، وتركّز بالأساس على العلاقات الثنائية مع كل بلد، وهذه إستراتيجية إسرائيلية ثابتة. كما أن مستوى التدخل الإسرائيلي يتصاعد، والحديث لا ينحصر في محور الصراع المذكور، وإنما لديها أطماع في مياه النيل كما تؤكد القراءة المصرية للدور الإسرائيلي (انظر/ي د. أماني الطويل.....).

لكن السياسة المصرية أيضا تعيش تناقضاتها وحالة من عدم الاستقرار الدبلوماسي بخلاف ما يعرف عن دبلوماسيتها الناجعة والمتطورة. وقد يكون ذلك نتاج أربعة عقود من الإهمال الكارثي للمدى الإفريقي؛ أي منذ اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨، ورؤية الرئيس الأسبق أنور السادات بأن «٩٩٪ من أوراق اللعب بأيدي الولايات المتحدة». أحد الأمثلة هو تأكيد المصادر الإسرائيلية أن مصر طلبت من إسرائيل التدخل لدى أثيوبيا، وتعزى زيارة سامح شكري وزير خارجية مصر إلى تل أبيب أيلول ٢٠١٦ إلى هذا السياق. لكن لاحقا يتبين أيضا أن إسرائيل قد زودت أثيوبيا بمضادات دفاعية متطورة لصد أي هجوم قد يقوم به الطيران المصري على سد النهضة لتدميره قبل ملئه وتشغيله. وتشير العديد من التحليلات المصرية إلى الأخطاء الكبرى التي ارتكبتها مصر، وتتهم نظام حسني مبارك بالقضاء على كل وزن لمصر في إفريقيا واعتمادها مبدأ المفاوضات على سد النهضة من موقع الضعف المكشوف مما يتهدد حصة مصر من مياه النيل.

إلا أن السياسة الإسرائيلية أكثر وضوحا وأقل اضطرابا من المصرية، كونها مؤسسة على موقع قوة. إذ إنها أقامت علاقات وروابط قوية مع مجمل دول حوض النيل وهي البلدان التي تنحدر أراضيها نحو مجرى النيل أو روافده التي تمده بالمياه، وهذه الدول هي تنزانيا وبوروندي ورواندا وكينيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا والسودان ومصر.[١٩]

وإذ تتمتع مصر وأريتريا بعلاقات متينة ونوع من التحالف غير المعلن في مواجهة مخططات أثيوبيا، فإن أريتريا على علاقة قوية مع إسرائيل التي أقامت فيها قاعدة تجسس ومراقبة إضافة إلى قاعدة بحرية لصيانة الغواصات الإسرائيلية الألمانية الصنع، كون هذا البلد الإفريقي محاذياً لباب المندب وتتمتع جزره غير المأهولة بموقع إستراتيجي كبير الشأن.

إن الصراع على سدّ النهضة الأثيوبي يعزز وضعية إسرائيل على حساب الفلسطينيين. إذ وجدت في الصراع المصري الأثيوبي على مياه النيل فرصة لها، وذلك نتيجةً لعلاقات إسرائيل الوثيقة مع كل الأطراف، وكذلك إلى الأولويات المصرية الإستراتيجية. وتشير مصادر إسرائيلية في ٢٠١٦/٧/١٩ إلى أنه فور عودة نتنياهو من إفريقيا، وصل إلى تل ابيب وزير الخارجية المصري سامح شكري، للحديث عن وساطة إسرائيلية في حرب المياه المذكورة. وحسب المصدر

دفعت إسرائيل والولايات المتحدة للتقارب بين دول شرق إفريقيا ودول الخليج، ورغم تعزز مقومات تفوقها النسبي مقابل مصر، نظرت إسرائيل في حينه بقلق إلى عقد اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية، وإلى كون الاجتماع جاء تلبية لطلب فلسطيني جاء في أعقاب لقاء نتنياهو مع اثني عشر رئيسا إفريقيا، ونتيجة للتخوفات من إسقاطات تعزيز العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على المسألة الفلسطينية.

ذاته، فإن التخوفات المصرية من بناء السد دفعت بالرئيس السيسي إلى التباعد مع فرنسا والتراجع عن تبني مبادرتها لحل القضية الفلسطينية، وإلى التقارب من روسيا وإلى توثيق التعاون مع إسرائيل. في حين إن الفلسطينيين هم الخاسرون الأساسيون في تلك الجولة، إذ إن مبادرة السلام الفرنسية لحل القضية الفلسطينية قد انهارت، ودخلت إسرائيل في دور الوسيط في صراعات حوض النيل.

يتعزز دور إسرائيل كوسيط وطرف متدخّل صاحب مصلحة. وهكذا حصل مثلا عشية مؤتمر دول حوض النيل والذي عقد في أوغندا ٢٠١٦. فحسب المصادر الإسرائيلية قام نتنياهو بلعب هذا الدور، وسبق ذلك قيامه بتمهيد الأرضية لهذه المهمة في زيارته في الفترة ذاتها إلى أوغندة، وفتح الطريق للمفاوضات بوساطة دولته، وأبدى حرصه لدى الأوغنديين على عدم المساس بمصالح مصر جراء بناء السد. يذكر في هذا السياق، ونظرا لحساسية العلاقات مع إفريقيا، فإن الجهة الإسرائيلية التي تعنى بها ليست وزارة الخارجية وإنما مكتب رئاسة الحكومة ورئيس جهاز الموساد الخاضع مباشرة لرئيس الحكومة.

تنطلق إسرائيل من أنّ إدراك الرئيس المصري لماهيّة علاقاتها مع دول القرن الإفريقي، ستجعله يطلب تدخلها لحماية مصالح مصر. وفي هذا السياق تعتبر «مشاكل مصر هي فرصتها» في فرض هيمنتها على الأخيرة ومن خلال حاجة مصر إليها. وحسب المصادر ذاتها فإن حاجة النظام المصري للعلاقة مع إسرائيل في سياق الصراع على سد النهضة، شكلت الأداة لإفشال المبادرة الفرنسية في ذلك العام حول القضية الفلسطينية. هذا الدور مقابل مصر يتعزز أيضا نتيجة لحاجة النظام المصري إلى الغاز الطبيعي الخاضع لإسرائيل.

في مسار آخر، رحبت إسرائيل الرسمية باتفاقية السلام بين أثيوبيا وأرتيريا ورأت فيها نقطة تحوّل وحدثا مفصليا من شأنه أن يغيّر قواعد اللعبة في منطقة البحر الأحمر ويؤثر على مجمل مجريات الأمور وخارطة الصراعات، وهو بمثابة منفذ لسياساتها، و"فرصة جيوسياسية تحقق فيها إسرائيل تنازلات من مصر»، وتضمن تعاظم دورها كدولة عظمى مقابل الأطراف المشتتة والمتصارعة.

لا تزال مصر تملك عددا من نقاط القوة في التصدي لاستهدافها من إسرائيل وحليفتها في القرن الإفريقي في مسألة سد النهضة، وترى أن الصراع الذي قد يفجر أثيوبيا من الداخل بين إقليم التجراي وبين النظام المركزي قد يكون له أثر مباشر على مجمل المشروع. وترى د. أماني الطويل مسؤولة ملف إفريقيا في مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية أن المخابرات المصرية هي الأكثر دراية بخارطة الصراعات الإثنية والعرقية والجهوية في منطقة القرن الإفريقي. كما وصرحت د. الطويل إنه: بجانب الحلول السياسية.. مصر تضغط بأساليب مختلفة ومتنوعة في الإقليم (التجراي أ.م.) على أثيوبيا، كما ولديها أوراق لعب في التعاون العسكري مع السودان ومع الصومال والتأثير على سياسة تنزانيا.[٢٠]

في المقابل تلتقي مصالح إسرائيل ومصر في ليبيا في دعم الجنرال حليفة حفتر مقابل حكومة السراج المحسوبة على الإخوان المسلمين والمسنودة من تركيا التي تسعى لبسط نفوذها في إفريقيا بعد البحر المتوسط.

هناك إجماع على إدراك الدولة المصرية لمجمل تفاصيل القرن الإفريقي وخرائطه السياسيّة والعِرقيّة والإثنيّة،[٢١] ولهذا كان إصرارها على التّركيز على المُفاوضات لأطولِ وقتٍ مُمكنٍ في التّعاطي مع أزمة سدّ النهضة، والابتعاد قدر الإمكان على الخِيار العسكريّ

باعتباره الخِيار الأخير.

بموازاة هذا الموقف، يوجد تخوّف إسرائيلي من أن تفجر هذه الصراعات الدول الإفريقية وذلك لطبيعتها ولكثرة اللاعبين الدوليين. وأن الصراع بين إقليم التجراي والحكومة الفدرالية في أثيوبيا قد يجزئ أثيوبيا، ويهدد إتمام بناء وتشغيل سدّ النهضة الذي تحوّل إلى نزاع إقليمي ودولي، قد يطيح بالمصالح الإسرائيلية كونها تساند حكومتي أثيوبيا وأريتريا ضد التجراي.

دفعت إسرائيل والولايات المتحدة للتقارب بين دول شرق إفريقيا ودول الخليج، ورغم تعزز مقوّمات تفوّقها النسبي مقابل مصر، نظرت إسرائيل في حينه بقلق إلى عقد اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية، وإلى كون الاجتماع جاء تلبية لطلب فلسطيني جاء في أعقاب لقاء نتنياهو مع اثني عشر رئيسا إفريقيا، ونتيجة للتخوفات من إسقاطات تعزيز العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على المسألة الفلسطينية.

يعود هذا التردد في الموقف الإسرائيلي إلى وجود تيار في مجال الأمن القومي، يلحظ توترات باطنية غير معلنة بين مصر وإسرائيل، ويرى أن تعاظم قوة الجيش المصري في السنوات الأخيرة لا يعود إلى الاستعدادات لـ«حرب مياه» مع أثيوبيا، وإنما إلى اعتبارات مصرية ترى أن الملحق العسكري المرفق لاتفاقيات كامب ديفيد يشكّل عبئاً على مصر التي تسعى إلى تغيير أسس العلاقات بين البلدين، وحصرياً التخلص من الشروط المهينة المنصوص عليها فيه، المتعلقة بسيناء والتي لا تقبل إسرائيل بتغييرها.[٢٢]

نامت نواطير مصر عن ثعالبها... فزادت إسرائيل نفوذها

هناك اتجاه قوي في الأمن القومي الإسرائيلي يرى بأزمات مصر وضائقتها فرصة لإسرائيل، ومقابل ذلك يوجد تيار يرى أن أزمات مصر تشكل قلقا لإسرائيل وخطرا على مصالحها. وتسعى إسرائيل إلى اعتماد إستراتيجية متعددة الأوجه فنجدها تدعم أثيوبيا كما ذكر من قبل في مسألة سد النهضة، وفي ذلك إضعاف لمصر، في حين ترى إسرائيل بمصر شريكا في تقاسم الحدود الاقتصادية في البحر المتوسط، ومشاريع تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا بشبكة أنابيب في أعماق البحر. لكن هناك شبه إجماع في المراكز السياسية الإسرائيلية بشأن ضرورة إضعاف دور مصر في إفريقيا والحفاظ عليه في البحر المتوسط، وهذا ما يبقي مصر في حال نجح، خاضعة للابتزاز والنفوذ الإسرائيلي.[٢٣]

تعدد أماني الطويل ثلاثة عوامل في تراجع العلاقات المصرية الإفريقية وحصريا المصرية الأثيوبية. وتعود بالذات إلى مرحلتي حكم الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك، وأول هذه العوامل اتفاقية كامب ديفيد حيث تم إهمال الكتلة الإفريقية على المستوى العربي والمصري على اعتبار ان وظيفتها ككتلة تصويتية في المنظمات الدولية في إطار الصراع العربي الصهيوني قد انتهت، وتم الإعلان من قبل السادات أن ٩٩ بالمائة من أوراق اللعبة هي أميركية، فاستغلت إسرائيل علاقتها بالأفارقة ووطدت علاقتها بأثيوبيا دون ضغوط مصرية تذكر، أما العامل الثاني فهو تراجع الدور المصري في إفريقيا في عهد مبارك الذي «ممكن النظر إلى تجربته في الحكم كعملية دفع ذاتي بلا ملامح تجديدية من نظامي عبد الناصر والسادات»، ويتعلق العامل الثالث بمحاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، وقد أدارت مصر ظهرها إلى أثيوبيا بالتزامن مع صعود المشروع القومي الأثيوبي على يد مليس زيناوي عام ١٩٩٥، وافتقد البلدان القدرة على التفاعل الإيجابي، حتى أن اتفاقية ١٩٩٣ بين البلدين بشأن مجمل العلاقات ظلت جامدة دون حياة حتى تم اختراقها بالكامل عام ٢٠١١ ببناء سد النهضة دون أي تنسيق.[٢٤]

هناك مؤشرات أنه ابتداء من ٢٠١٣ شهدت التفاعلات المصرية في إفريقيا منهجا جديدا ومحاولة بلورة معادلة تعاون شاملة لكافة المجالات التنموية والاقتصادية، بما فيه مع أثيوبيا، لكن اختراق الحالة متعثر في النزاع حول سد النهضة. الذي يعتبر اليوم عنق الزجاجة في العلاقات. إن مستقبل العلاقات منوط بسد النهضة، وهنا تلعب إسرائيل دور الوسيط غير الحيادي، وإن احتاجت تؤجج الصراعات بما يخدم مصالحها. فمن ناحية تدعم موقف أثيوبيا وتمدها بالعتاد العسكري ومنظومات الصواريخ المتطورة «لحماية السد»، وفي المقابل تسعى للعب دور الوسيط القسري بعد ابتزاز الطرفين.

في كلمة لها في ندوة «الاتحاد الإفريقي على خطى الاتحاد الأوروبي.. فرص وتحديات» عقدت في القاهرة في شباط ٢٠١٩، حذرت مساعد وزير الخارجية المصري السفيرة «سعاد شلبي» من دور إسرائيلي

نمط التصويت في الأمم المتحدة: أولوية إسرائيلية في إفريقيا؟

متصاعد في القارة الإفريقية على حساب الأمن القومي المصري. ودعت إلى توثيق العلاقات مع أثيوبيا لأن «إسرائيل تعمل جاهدة في الوقت الحالي على تقسيم إفريقيا والتلاعب بدول حوض النيل لإخضاع مصر»، وهناك مؤشرات إلى تحولات في النهج المصري في ها الصدد وبالذات منذ ٢٠١٣.

بنية الإنجازات والنظرة إلى الأمام

من الصحيح تأكيد أن الانطلاقة الكبرى في العلاقات حدثت في فترة نتنياهو، إلا أن النظرة الأوسع تؤكد أن هذا الأمر ما كان ليتحقق لولا المراكمة طويلة الأمد منذ بدايات المشروع الصهيوني وعلاقته بإفريقيا ومرورا بقيام إسرائيل الدولة الفتية وعلاقاتها الإستراتيجية كما حددها بن غوريون وكما دأبت على ترسيخها غولدا مئير. كما يجدر الإشارة إلى أن العوامل الإسرائيلية الذاتية كانت غير كافية وحدها لتحقيق هذه الاختراقات والإنجازات، بل اعتمدت على عنصرين إضافيين، أولهما الضعف العربي وسهولة اختراقه وعزوف مصر عن ممارسة دورها الريادي في المدى الإفريقي، وثانيهما الدعم المطلق من الولايات المتحدة واعتماد إسرائيل لتقوم بأدوارها في إفريقيا والعمل من خلال بنية النفوذ الأميركية.

وفي نظرة مستقبلية، ترى إسرائيل أن تطورها العلمي، وفي صناعات السايبر والتكنولوجيا عالية التطور والذكاء الاصطناعي وحاجتها إلى الأسواق المدنية والأمنية المناسبة لفائض قوتها وقدراتها، كل ذلك يجعلها قادرة بل سبّاقة في بعض المناطق للاستفادة من البنية الكونية فائقة التطور، والقدرات التي تبنيها الصين ضمن مشروع الحزام والطريق. كما يتيح لها مواكبة التطورات العالمية في إعادة توزيع المناطق الحيوية أو تقاسمها والشراكة فيها. كما تستفيد من شبكة علاقاتها المتازة مع الدول الكبرى من ناحية، ومع الاقتصادات الكبرى النامية في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا.

كما أنها تواكب آفاق فتح أسواق للبضائع والخدمات المبنية على الأمن والتكنولوجيا العالية في مجال الزراعة والإنشاءات وهندسة المنشآت المائية الكبيرة.

تنطلق إسرائيل من أنّها تملك ما تحتاجه إفريقيا، وأنّ الأخيرة هي سوق هائلة، وهي تضم غالبية الاقتصادات النامية وفرصة اقتصادية غير مستغلة ينبغي الاستثمار بها والسعي إلى مضاعفة حجم التصدير إليها ثلاث مرات مقارنةً بما هو قائم اليوم. إذ توفّر هذه القارة سوقا متنامية ضمن اقتصادات تتعاظم بوتيرة سريعة وفيها سبعة من أول عشرة اقتصادات صاعدة في العالم تربطها علاقات وثيقة معها. كما ترى أن الطبقة الوسطى الإفريقية في اتساع متزايد، ولها حيز كبير في الاقتصاد والسياسة والثقافة، وهي مناصرة للتعاون معها.

تُعد زيارة نتنياهو لأوغندا في شباط ٢٠٢٠ ذات أهمية بالغة في سياق الترويج لصفقة القرن والبحث عن حلفاء جدد، وهو ما يتضح من خلال أمرين مهمين؛ أولهما حثّ أوغندة على فتح سفارة لها في القدس وتغيير نمط تصويتها في الأمم المتحدة. أمر شبيه حدث مع كينيا، لكن بضغط أميركي مباشر كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول في ٢٢ أيلول ٢٠٢٠، إذ

تؤكد المعطيات أن الفرصة مؤاتية لتغيير نمط تصويت ست دول إفريقية في الهيئات الأمنية، والأمر منوط بدفع المصالح المشتركة لهذه البلدان وإسرائيل، وهي طوغو وراوندا وبوروندي وجنوب السودان والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.. ترى معظم هذه الدول أن إسرائيل تملك القدرة على «فتح البوابة» إلى واشنطن، ودفع مصالح هذه الدول لدى الإدارة الأميركية.

اشترطت الإدارة الأميركية على نيروبي، تطوير علاقاتها مع إسرائيل مقابل إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع واشنطن. ونقلت عن صحيفة "ذي إيست أفريكان" أن واشنطن طلبت من نيروبي التعهد بعدم دعم أي من المبادرات الدولية الرامية لمقاطعة إسرائيل، والامتناع عن أي تحرك يلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية.

تدعم هذه المعطيات وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، وهي تعتمد فحص أثر السياسة الإسرائيلية والمجموعات المساندة لها في إفريقيا، وتتعاطى أيضا مع التحديات، ففي بحث معمق اعتمد على ١٥٠ مخزون معلومات كبيرا (بيج داتا) تبيّن أن نمط التصويت الإفريقي في الأمم المتحدة منذ ١٩٩٠ يشير إلى أن تصويت الدول الإفريقية هو تصويت كتلة قارية إفريقية جماعية مع الفلسطينيين وضد إسرائيل.[٢٥] ضمن التحديات، يؤكد البحث تعاظم دور كل من الصين وتركيا، وأن «تركيا وخلال العقد الأخير قد ضاعفت عدد ممثلياتها الرسمية في إفريقيا أربع مرات»، في حين أن الصين توسع بشكل هائل استثماراتها في القارة الإفريقية.

وتؤكد المعطيات أن الفرصة مؤاتية لتغيير نمط تصويت ست دول إفريقية في الهيئات الأمنية، والأمر منوط بدفع المصالح المشتركة لهذه البلدان وإسرائيل، وهي طوغو وراوندا وبوروندي وجنوب السودان والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث البحث إسرائيل على فتح الطريق أمام هذه البلدان للعلاقات مع واشنطن، وخدمة مصالحها هناك.

ترى معظم هذه الدول أن إسرائيل تملك القدرة على "فتح البوابة" إلى واشنطن، ودفع مصالح هذه الدول لدى الإدارة الأميركية. بينما تنصبّ جلّ الجهود الإسرائيلية على «تغيير نمط تصويت» هذه البلدان في هيئات الأمم المتحدة، إذ إن إسرائيل غير معنية بأن ترهن مصالحها وأولويات سياساتها للموقف الأميركي، كما أنها تسعى للتحرر من الضغط الأوروبي الديبلوماسي والاقتصادي، وإحراجها في قضايا مثل «منتوجات المستوطنات» ومخالفاتها للقانون الدولي بالمجمل. وقد استخدم النفوذ الأميركي الإسرائيلي التكاملي مؤخرا مع السودان ومقايضة شطبها من لائحة العقوبات الأميركية مقابل التطبيع مع إسرائيل ودفع تعويضات لعائلات أميركية كانت أفرادها قتلوا في السودان. وفي هذا إشارة إلى سهولة التعاطي مع الحكومات الفاسدة أو الدكتاتوريات البعيدة عن المساءلة من شعبها والمستعدة للعبث بخيرات بلدانها.

يؤكد تصويت دول شرق إفريقيا في هيئات الأمم المتحدة منذ ٢٠١٥ أن المنحى يميل صوب تحقيق الهدف الإسرائيلي من اتّباع إستراتيجية «القوة الناعمة» لكن الحازمة.

على سبيل المثال، تعتبر "ماشاف" أن رفض الطلب الفلسطيني للانضمام إلى هيئة البريد الدولية UPU هو ثمرة الإستراتيجية الناعمة، ودليل على جدوى الدبلوماسية النشطة في الهيئة الأممية. لقد دلّت نتائج التصويت التي نشرت بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٩ على أن ٥٦ دولة فقط أيدت الطلب الفلسطيني، وعارضته سبع دول، في حين امتنعت أو لم تشارك في التصويت ١٢٩ دولة.

مؤثّرات أخرى

تهتم إسرائيل لضمان استمرارية أثرها على النخب بتنظيم ومساندة مجموعات ضغط ولوبي سياسي لصالحها، وتستغل «ماشاف» تلقي الآلاف من الأفارقة التأهيل والتدريبات المهنية في إسرائيل أو في مؤسساتها الإفريقية، لعملية دعاية قوية لصالحها كما تفعل

الـدول بشـكل عـام. لكـن المسـعى هنـا ليـس فقـط للتعرف عـلى إسرائيـل بـل لتأييـد سياسـاتها ورؤيتهـا الصهيونيـة والعـداء للفلسـطينيين والعـرب. وإذا ترعـى إسرائيـل عـددا كبـيرا مـن قـوى الضغـط واللوبـي في دول إفريقيـة، مثـل لوبـي السـلام في كينيـا ونيجيريـا، فقـد وجـدت لهـا حليفـا جديـدا مـن أتبـاع الكنيسـة الأنجليكانيـة في موزمبيـق ويدعـى «تنظيـم بيـت إيـل - مسـيحيون مـن موزمبيـق مـن أجـل إسرائيـل»،[٢٦] وهـو لوبـي عقائـدي دينـي يـرى بإسرائيـل تجسـيدا للخـلاص، وعقيدتـه أنّ موزمبيـق لا يمكنهـا «إنـكار حقيقـة وتاريـخ الإنسـانية»، لأن القـدس تاريخيـاً تخـص «شـعب إسرائيـل وليـس للمسـلمين أو العـرب»، وتـم التأكيـد عـلى أن المسـيحيين لديهـم «صلـة روحيـة بـالأرض المقدسـة». ومـن ثـم يجـب عـلى الحكومـة «العمـل لتكـون أفضـل صديـق لإسرائيـل»، وسـوف تزدهـر موزمبيـق وفقًـا لذلـك. ويقـدّر تعـداد هـذا التيـار بحـوالى ١٥,٥٪ مـن سـكان موزمبيـق البالـغ عددهـم ٢٤ مليـون نسـمة.[٢٧]

إسرائيل تعد ذاتها لأجندة إفريقيا ٢٠٦٣

أجنـدة ٢٠٦٣ هـو مـشروع قـارّي طمـوح يسـعى إلى إفريقيـا تنعـم بالازدهـار عـلى أسـاس النمـو الشـامل والتنميـة المسـتدامة، وإقامـة قـارة تتكامـل دولهـا وقدراتها وتتوحـد أهدافهـا عـلى أسـاس المثـل العليـا للوحـدة الإفريقيـة الشـاملة ورؤيـة النهضـة الإفريقيـة الركيـزة الأساسـية لهـذه الخطـة الطموحـة التـي ينشـدها الأفارقـة الذيـن عانـوا مـن الحـروب والاسـتعمار والفقـر والأمـراض.

تتضمـن وضـع خارطـة طريـق ورؤيـة تهـدف إلى تحقيـق الانطلاقـة المرجـوة لإفريقيـا مـن خـلال عـدد مـن البرامـج منهـا مـا يخـص البنيـة للتنميـة الشـاملة، التنميـة في مجـالات الزراعـة والصناعـة والتوظيـف وتمكـين الشـباب والمـرأة والاسـتفادة مـن الثـروات، وتعكسـها الإرادة الإفريقيـة لكـي تنعـم القـارة بالسـلم والأمـن، وتكـون ذات هويـة ثقافيـة قويـة وتـراث وقيـم وأخلاقيـات مشـتركة، تقـود شـعوبها للتنميـة بإطـلاق الطاقـات الكامنـة للمـرأة والشـباب، ولكـي تصبـح إفريقيـا لاعبـا وشريـكا عالميـا قويا نافـذ الإرادة عـلى المسـتوى الـدولي.

وضـع الاتحـاد الإفريقـي لغايـة بلـوغ الهـدف المنشـود خططـا لـكل عقـد مـن الزمـن، واعتـبر أن شـعار العقـد الحـالي ٢٠٢٠ -٢٠٢٩ هـو «إسـكات البنـادق» والانتقـال مـن حالـة النزاعـات والحـروب إلى الاسـتقرار السـياسي في القـارة وتحسـين طبيعـة الحكـم كأسـاس للتنميـة المسـتدامة القاريـة، ووضـع أسـس للتجـارة البينيـة؛ أي أولويـة للتجـارة بـين الـدول الإفريقيـة، وتتماشى هـذه الأهـداف مـع الرؤيـة المصريـة، في حـين تبـدو في جـزء منهـا تتعـارض مـع أسـلوب التدخـل الإسرائيـلي القائـم لحـدّ الآن عـلى اسـتغلال النزاعـات كفرصـة بـدلا مـن حلّهـا، خاصـة لـو أخذنـا بالحسـبان الـوزن الأسـاسي للصـادرات العسـكرية والأمنيـة الإسرائيليـة والتدريبـات في هـذا الصـدد.

"الحزام والطريق".. إفريقيا والإمارات وإسرائيل طريق التجارة الإسرائيلي الإماراتي في النقب

المرحلـة الرابعـة مـن العلاقـات - كمـا ذكـر آنفـا - مؤسسـة عـلى بنيـة الإنجـازات التـي تحققـت، هـي مـن ناحيـة السـعي للحصـول عـلى عضويـة دولـة مراقبـة في الاتحـاد الإفريقـي تضمـن التصويـت في الأمـم المتحـدة، وموقـع تأثيرعـلى سياسـات إفريقيـا وضمـان وظيفـة لإسرائيـل في المـشروع الطمـوح أجنـدة ٢٠٦٣. (أجنـدة إفريقيـة قاريـة طموحـة - مائـة عـام عـلى الاتحـاد الإفريقـي - سـابقا منظمـة الوحـدة الإفريقيـة)، ضمـن مفاهيـم التحالفـات التجاريـة والأمنيـة كمرحلـة متقدمـة عـن العلاقـات الثنائيـة التـي اتبعتهـا في المراحـل السـابقة، والأخـذ بالحسـبان أن التطـورات في إفريقيـا تجـري بالتزامن عـلى مسـتوى داخـلي في كل بلـد وعـلى المسـتوى القـاري الجماعـي، وأن إفريقيـا تنحـو نحـو الاسـتقرار السـياسي والتنميـة المسـتدامة وحـل النزاعـات التـي كانـت تسـتفيد منهـا إسرائيـل وتجيّرهـا في خدمـة مصالحهـا ومخططاتهـا. كمـا تأخـذ بالحسـبان متدخّـلا آخـر هائـل الأثـر هـو النفـوذ الصينـي في إفريقيـا. ويتعاظـم هـذا النفـوذ ضمـن مـشروع البنيـة التجاريـة الأضخـم في تاريـخ البشريـة، ألا وهـو مـشروع الحـزام والطريـق BRI أو مـا يطلـق عليـه طريـق الحريـر الجديـد. وهـو المسـعى إلى ربـط عواصـم ١٦٥ دولـة في العالـم في شـبكة مـن الموانـئ والطـرق البريـة.

تعـود أهميـة النقـب المتجـددة نظـرا للتحـولات في التجـارة العالميـة، ولوقوعـه عـلى مفـترق ثـلاث قـارات؛ إفريقيـا آسـيا وأوروبـا، وهـو منفـذ بـرّي قصـير للغايـة

يـؤدي إلى القارتـين الناميتـين، ومـن الممكـن أن يكـون النقـب عامـلا ضخمـا لمسـتقبل إسرائيـل الاقتصـادي، وهـو ليـس بحاجـة إلى قنـاة السـويس لأن لـه منفـذا مـن خـلال إيـلات عـلى البحـر الأحمـر يصـل شرق إفريقيـا والمحيـط الهنـدي، ولذلـك هنـاك إصرار إسرائيـلي عـلى ضمـان الملاحـة في خليـج العقبـة والدعـوة المسـتمرة لوجـود قـوة دوليـة متعـددة الجنسـيات لضمـان تأمـين حريـة الملاحـة في اتجاه مضيـق تـيران.[٢٨] ومـن اللافـت التشـابه بـين أهـداف مـشروع النقـب الإسرائيـلي الإماراتـي وبـين الأهـداف التـي أعلنهـا ولي العهـد السـعودي محمـد بـن سـلمان مـن إقامـة مدينـة نيـوم، وقـد يكـون هـذا التشـابه أساسـا للتكامـل بـين المشروعـين لكـن قـد يكـون أيضـا مصـدرا لـصراع جديـد واصطفافـات جديـدة تعكسـها حالـة التوتـر بـين ديبلوماسـيتي السـعودية والإمـارات.

وبنـاء على موقـع الجزيـرة نـت بتاريـخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ فقـد أعلنـت شركـة خطـوط الأنابيـب الإسرائيليـة «إي أيـه بـي سي» (EAPC)، أنهـا وقعـت اتفاقـا مبدئيـا للمسـاعدة في نقـل النفـط مـن الإمـارات إلى أوروبـا عـبر خـط أنابيـب يربـط مدينـة إيـلات المطلـة عـلى البحـر الأحمـر، وميناء عسـقلان عـلى سـاحل البحـر المتوسـط. وهـو نفسـه خـط الأنابيـب التريخـي الـذي تكتنفـه الكثـير مـن السريـة والـذي أقيـم بالتعـاون مـع إيـران في زمـن الشـاه محمـد بهلـوي، وجـرى اسـتخدامه أيضـا لمواجهـة الحصـار العربـي والمقاطعـة الإفريقيـة بعـد حـرب ١٩٧٣. والمتوقـع أن يزيـد الكميـات المنقولـة بعـشرات الملايـين مـن الأطنـان سـنويا»، وأن الإمـدادات النفطيـة والتبـادل التجـاري بـين القارتـين الأوروبيـة والآسـيوية عـبر هـذا المـشروع قـد تبـدأ في مطلـع ٢٠٢١.

خلاصة

علاقـة إسرائيـل بإفريقيـا هـي علاقـة متينـة ثابتـة وتتطـور نحـو آفـاق جديـدة.

بعـد تحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية، بلـورت إسرائيـل إسـتراتيجية تتـلاءم وأجنـدة إفريقيـا ٢٠٦٣ والتحـولات في التجـارة العالميـة.

تعتـبر إسرائيـل أن مصالحهـا العليـا هـي في منطقـة القـرن الإفريقـي، كمـا تـرى أن مصالحهـا في دول حـوض النيـل[٢٩] والسـيطرة عـلى منابـع النهـر وروافـده هـي مسـألة جيوإسـتراتيجية. وإذ نجحـت إسـتراتيجية إسرائيـل في بلـورة الطـوق الإفريقـي عـلى دول الطـوق العربـي، ومنـع تحـول البحـر الأحمـر إلى بحـيرة عربيـة، فإنهـا تنتقـل إلى التعـاون مـع حلفائهـا العـرب الجـدد وبالـذات دولـة الإمـارات سـواء في غـرب إفريقيـا أم في بنـاء طـرق تجـارة عالميـة تتجـاوز الحاجـة إلى قنـاة السـويس.

هنـاك علاقـة سـببية عكسـية بـين الوضـع العربـي وبالـذات المـصري والنفـوذ الإسرائيـلي في إفريقيـا.

تشـهد العلاقـات تحـوّلا كبـيرا وبدايـة النهايـة للعلاقـات المتّبعـة بعـد ان حققـت إسرائيـل أهدافهـا طـوال سـبعة عقـود، لتبـدأ مرحلـة الأحـلاف الإقليميـة ودمـج المصالـح الإسرائيليـة في أجنـدة إفريقيـا ٢٠٦٣ وطريـق الحريـر الجديـد العالمـي، بمـا في ذلـك اعتمادهـا مشروعهـا المشـترك مـع الإمـارات في فتـح ممـر للتجـارة العالميـة عـبر النقـب يتجـاوز قنـاة السـويس.

نشـأت أنظمـة جديـدة ونخـب جديـدة عـلى امتـداد القـارة الإفريقيـة أقـل التزامـا بمنـاصرة القضايـا العربيـة وقضيـة فلسـطين، وهـذا معطـى جديـد أمـام أي تحـرك عربـي في القـارّة.

إسرائيـل تعـود بقـوة إلى الأمـم المتحـدة وهيئاتهـا ذات الشـأن معتمـدة عـلى التحـولات السياسـية في القـارة الإفريقيـة.

الهوامش

١ أجندة إفريقيا ٢٠٦٣: مشروع قاري تكاملي إفريقي قائم على التنمية المستدامة القارية ضمن أهداف الامم المتحدة ٢٠٣٠، وعلى الاكتفاء الغذائي وعلى الحدود المفتوحة من خلال شبكة مواصلات فائقة السرعة عالية التطور تربط العواصم الإفريقية، وعلى جواز سفر إفريقي معتمد، وعلى اعتماد السوق الداخلية الإفريقية وتبادل السلع. وتأسيس جامعة إفريقية كبرى افتراضية رقمية تتيح المجال للدراسة العليا للشباب الإفريقي.
الرؤية والرسالة: إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة متقدمة على الساحة الدولية.
تنفذ على أساس عقود كل عشرة أعوام. شعار الاتحاد الإفريقي ل٢٠٢٠: إسكات البنادق – تهيئة الظروف المؤاتية لتنمية إفريقيا.
اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية.
توفير الاستقرار والوفرة الاقتصادية والتنمية الشاملة القارية.
قيم الأمن الجماعي وحقوق الإنسان والسلام والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.
هوية إفريقية قارية متوارثة.

٢ أمير مخول، «إسرائيل والعودة لإفريقيا»، مركز التقدم العربي للسياسات، ٢٠٢٠/٢/٦
https//:www.arabprogress.org%/D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D9%-84%D988%%

٣ أوس ياسين يعقوب: «أوجه التغلغل الصهيوني في القارة السمراء»، موقع دنيا الوطن، ٢١/١٠/٢٠١١
https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/205948.html

٤ هرمان بوطيم، «التحولات في علاقات إسرائيل وإفريقيا»، عدكان إستراتيجي ٣/١٧ (٢٠١٤)، ص ٧٧-٨٨ (بالعبرية)
https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/systemfiles/%D791%%D795%%D798%%D799%%D79%D%20%D7%A2%D793%%D79%B%D79%F.pdf

٥ يارون سلمان، «العلاقات بين إسرائيل وشرق إفريقيا»، **عدكان إستراتيجي** ٢/٢٢ (٢٠١٩)، ص ٨٣-٩٤ (بالعبرية)
https://www.zefat.ac.il/media/3496/%D799%%D797%%D7%A1%D799-%%D799%%D7%A9%D7%A8%D790%%D79%C-

٦ حجاي ارليخ، المد والجزر في علاقات إسرائيل بإفريقيا- قراءة في كتاب اريه عوديد: إفريقيا وإسرائيل: الفرادة والتقلبات في العلاقات الخارجية الإسرائيلية»، كاتيدرا، ١٥٢ (٢٠١٤)، ص ٢١١-٢١٤ (بالعبرية)
https://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Haggai_Ehrlich_LR.pdf

٧ لدى إسرائيل سفارات في ١٢ دولة إفريقية من أصل ٥٤، هي: السنغال، مصر، أنغولا، غانا، ساحل العاج، إثيوبيا، أريتريا، جنوب إفريقيا، نيجيريا، كينيا، الكاميرون ورواندا.

٨ أمير مخول، إسرائيل والعودة لإفريقيا...

٩ حمدي عبد الرحمن، «إسرائيل وهجومها الناعم في إفريقيا»، موقع قراءات إفريقية، ٢٥/٢/٢٠٢٠
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984-%%D988%%D98%

١٠ أريك زيف ويزر، «إسرائيل تعود إلى إفريقيا، وإفريقيا تعود إلى إسرائيل»، موقع ليكودنك، ٢٩/٢/٢٠١٦
https://bit.ly/3kOHKHb

١١ أساف جيبور، «توتر في الدول العربية: بحث طوارئ في علاقات إسرائيل- إفريقيا». موقع
https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2404/881/.html

١٢ اسمها الرسمي NSO Technology Groups تعملُ الشركة – حسب مجلس إدارتها – على تقديم «الدعم التكنولوجي» لحكومات العالم من أجلِ مساعدتهم على «محاربة الإرهاب والجريمة». في المُقابل اتهمت الشركة بتصميم وتطوير برامج تُستخدم في عمليات الاختراق والتجسّس على المعارضة السياسية وعلى مجمل الحركة السياسية وعلى نشطاء حقوق الإنسان والصحافيين، في العديد من البلدان.

١٣ شد الحزام هي الإستراتيجية التي اعتمدها بن غوريون عام ١٩٥٣ والتي يطلق عليها تحالف الأطراف أو الضواحي، والتي شكلت إستراتيجية للتخلص من الطوق العربي المفروض على دولة إسرائيل وهو طوق من دول إفريقية غير عربية وغير مسلمة تحاذي دول شمال إفريقيا العربية من الجنوب. فمن الشرق تشمل دول القرن الإفريقي غير العربي وغير المسلم، ومن الغرب تشمل دول النيجر المسلمة وغير العربية.

١٤ الحزام والطريق أو طريق الحرير الجديد، وهو أضخم مشروع تجارة دولية في تاريخ البشرية، تستثمر الصين في بنيته العالمية مقدار ١,٢ تريليون دولار، مقابل استثمار الدول المنضوية في تأهيل بنيتها التحتية. حاليا الاستثمار الصيني الأكبر هو في القارة الإفريقية. الحزام فيه إشارة إلى الممرات البرية للتجارة العالمية والطريق إلى الممرات البحرية في إشارة إلى ربط موانئ العالم وعواصمه بشبكة واحدة.
http://www.xinhuanet.com/silkroad/arabic/index.htm

١٥ أرنون سوفير، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، (رعنانا: عام عوفيد، ٢٠٠٦)،٨٣ (بالعبرية)

١٦ رائد حسنين، **السياسة الإسرائيلية في القرن الإفريقي: وأثرها على الأمن القومي العربي (حالة أريتريا) نموذجا**، (القاهرة: دار ابن رشد، ٢٠١٧)
https://www.nli.org.il/ar/bo/NNL_ALEPH004053561/NLI

١٧ ممدوح مبروك، «الغزو الإسرائيلي لغرب إفريقيا»، موقع الشروق، ٣/١٠/٢٠١٩
»https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03102019&id=2a94e1a7-2d5b-4f22-84d0-56f37f35ebdf

١٨ مقابلة مع عضو الكنيست الإسرائيلي أبراهام نغوسا: https://www.davar1.co.il/99581/

١٩ إبراهيم يسري، «مياه النيل» موقع الشروق، ٢٢/٥/٢٠١٣.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052013&id=e36517a14-dfc-478694-b9-87398be80f03

٢٠ مقابلة مع د. أماني الطويل، خبيرة الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على قناة MBC
https://www.youtube.com/watch?v=X15Wx7-kJvM

٢١ أماني الطويل، «العلاقات المصرية الأثيوبية بين المحددات وتداعيات سد النهضة»، مركز فاروس للدراسات، ٢٣/٨/٢٠٢٠
https://pharostudies.com/?p=5253

سد النهضة»، مركز فاروس للدراسات، ٢٣/٨/٢٠٢٠
https://pharostudies.com/?p=5253

23 https://jiss.org.il/he/lerman-egypts-strategic-difficulties/

٢٤ أماني الطويل، العلاقات المصرية الأثيوبية بين المحددات وتداعيات سدّ النهضة٢٣/٨/٢٠٢٠ مركز فاروس البحثي المتخصص بالشؤون الإفريقية
https://pharostudies.com/?p=5253

٢٥ عيران ليرمان، الضائقات الإستراتيجية لمصر: معانيها بالنسبة لإسرائيل»، موقع JISS، ١٧/٦/٢٠٢٠
https://www.israelhayom.co.il/article/820285

٢٦ عن "تنظيم بيت إيل - مسيحيون من موزمبيق من أجل إسرائيل»، انظروا
https://www.sajr.co.za/news-and-articles/201702/02//israel-has-true-christian-friends-in-mozambique

٢٧ معلومات عن موزمبيق:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/201217/1//%D985%%D988%%D8%B2%D985%%D8%A8%D98%A%D982%

٢٨ أحمد تهامي عبد الحق، **الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل- الثوابت والمستجدات**، (القاهرة: دراسات إستراتيجية ومستقبلية، ٢٠٠٦)٢٩ دول حوض النيل هي مجموع البلدان العشرة التي تنحدر أراضيها نحو مجرى النيل أو روافده وتبلغ مساحتها ٩٤١٧٧١٨كم؛ مربع أي ثلث مساحة إفريقيا.

هشام نفاع *

إسرائيل- جنوب أفريقيا: تحوّلات العلاقات بين متانتها ونفعيّتها مع الأبرتهايد وبين تراجعها مع أفوله

مقدّمة

يتألف الملف الذي يحمل عنوان «علاقات إسرائيل جنوب أفريقيا – يوميات» في أرشيف الدولة الإسرائيلي الرسمي[1] ويتناول العامين ١٩٦١ و ١٩٦٢، من ٢٢٤ صفحة، ويضم رسائل مختلفة والكثير من القطع الصحافية، لكنه يضم أيضًا ملفّات فارغة وصفحات كتب عليها بخط كبير: «سرّي». أظهر الفحص الأخير الذي أجريته في أواسط تشرين الثاني، أنها ما زالت «سريّة»، على الرغم من مرور نحو ٦٠ عامًا على تأليفها، ما يدلّ على «حساسيّتها».[2]

أشغلت مسألة تغييب صفحات تاريخية من العلاقات بين الدولتين حين كانت الدولة الأفريقيّة الجنوبية تحت حكم الأبرتهايد، دارسين كثرًا. ويجد من يبحث عن أدبيات سياسية حول هذه المسألة عناوين كتب ومقالات تتراوح ما بين الأكاديمية والبحثية والصحافية، تنشغل بجانب السرية التي لفّت الأمر.

تتألف الرواية الرسمية الإسرائيلية من عنصرين مترابطين: علاقات إسرائيل المتوترة مع جنوب أفريقيا حتى مطلع السبعينيات، وكانت أولاً بسبب رغبتها في علاقات وثيقة مع دول أفريقيا من أجل الحصول على دعم سياسي منها، ما تطلّب الابتعاد عن جنوب أفريقيا. ثانيًا: تأثرت سياسة إسرائيل تجاه جنوب أفريقيا من معارضتها سياسة الفصل العنصري.

* كاتب وصحافي، رئيس تحرير صحيفة الاتحاد- حيفا.

يشير عدد من الباحثين، وحتى الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، إلى أن معيار قوة العلاقة التي أرادتها إسرائيل مع جنوب أفريقيا تحت حكم الأبرتهايد، لم يكن الموقف القيمي والأخلاقي الرافض للتمييز العنصري، بل حسابات المنفعة الباردة في حلبة السياسات الدولية وصراعاتها، ومنافعها الاقتصادية (والدبلوماسية) ذات الصلة.

تتأسّس هذه الرواية الرسمية على مجموعة من الفرضيات أو الادعاءات، التي أثبت الواقع السياسي أنها هشّة إن لم تكن زائفة. ويشير عدد من الباحثين وحتى الدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين، إلى أن معيار قوة العلاقة التي أرادتها إسرائيل مع جنوب أفريقيا تحت حكم الأبرتهايد، لم يكن الموقف القيمي والأخلاقي الرافض للتمييز العنصري، بل حسابات المنفعة الباردة في حلبة السياسات الدولية وصراعاتها، ومنافعها الاقتصادية (والدبلوماسية) ذات الصلة. وهم يدّعون، مثلما سيورَد هذا بالتفصيل لاحقًا، أن الدليل على ذلك هو مسارعة إسرائيل إلى تعزيز العلاقات بدرجات سريعة وصلت حتى «ذُرى نوويّة»، حين لم تعد علاقاتها مع دول أفريقيّة كثيرة ممكنة الاستمرار، ولا مجدية نفعيًا، بل إن هذا التحوّل في العلاقات جاء تحديدًا حين اشتدّت عدوانية نظام الأبرتهايد ووحشيته، وحين ازداد نفور واشمئزاز الغالبية الساحقة من دول العالم منه، وفرض عليه عقوبات وصلت حدّ المقاطعة.

١.أ. ١٩٤٨ - "الحزب القومي" في جنوب أفريقيا: "وحدة مصير" مع إسرائيل

ألون ليئيل هو باحث ودبلوماسي إسرائيلي سابق، عمل في مجالات ارتبطت بعلاقات إسرائيل وجنوب أفريقيا. من بين وظائفه في وزارة الخارجية، كان عام ١٩٨٦ رئيسًا لشُعبة جنوب أفريقيا ثم سفيرا إسرائيليا في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٢. ألّف كتابًا[٣] بعد إنهاء عمله أفرد فيه أجزاء واسعة لتطور العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، ضمّنه معطيات ومعلومات وتفاصيل قاتمة في هذا السياق، وخصوصًا أشكال «التعاون» العسكري بين دولتين جمعتهما خصائص ومميزات من النوع السيء بموازين العنصرية والعدوانية نحو الجيران.

يعود الكتاب إلى العام ١٩٤٨ مع إقامة دولة إسرائيل، حين اعتلى الحكم في جنوب أفريقيا، مجددًا، «الحزب القومي». ويقول إن رؤساء هذا الحزب وأنصاره رأوا «وحدة مصير» بينهم وبين دولة إسرائيل منذ تأسيسيها. أولاً بوصفهم أقلية بيضاء محاطة بغالبية سوداء كبيرة، فيما يشبه «الوضع الموازي» لأقلية يهودية مقابل الأغلبية العربية؛ ولاحقا أيضا «كأقلية رأسمالية غربية محاطة بغالبية شيوعية»، على حدّ وصف ليئيل. فكل «انتصار في ساحة المعارك لإسرائيل عزز شعور البيض في جنوب أفريقيا أن صمودهم أمام الأغلبية السوداء ممكن، وهم قادرون على الانتصار في نهاية المطاف في صراعهم الذي رأوا فيه صراعا عادلا»، يضيف.

يصحّ القول إن هناك بنية تحتية سابقة، قوامها الصورة الذاتية للمجموعتين المهيمنتين في الدولتين، وإن النظرة الاستشراقية الاستعلائية على المحيط، قد شكلت المتكأ والشرعنة لما سيُقام لاحقًا من علاقات بينهما. وحتى لو كانت الرواية الرسمية، وبعض الرؤى الأكاديمية، تنسب للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة مواقف قيمية منعتها من إقامة علاقات مع دولة الأبرتهايد الأفريقيّة، حتى مطلع سبعينيّات القرن العشرين، فإن تلك الصورة الذاتية (للمحاصَر الذي يواجه أعداء أقلّ منه قيمة)[٤] كانت حاضرة دائمًا، وربما هي عنصر مركزي في مجموعة العناصر التي أطلقت العنان لعلاقات وطيدة تعجّ بالسلاح بين الدولتين. مسألة السلاح مهمة، لأن العقيدة التي وقفت خلفه كانت زعم «الشعور بخطر وجودي» و ضرورة مواجهة «محيط معادٍ يهدد وجود الدولة».

قلّما كاشفت حكومات إسرائيل الجمهور بحقيقة مذهلة، تخصّ إعجاب زعماء الأبرتهايد في جنوب أفريقيا بالنازيين. المؤسسة التي عرفت كيف تحقق المكاسب من جرائم النازيين وفظائعهم، لديها اعتبارات خاصة متعلقة بمدى التركيز المطلوب على من بجّلوا هذا الإرث الوحشي. لم تمنع الخلفية المؤيدة للنازية لدى قسم من زعماء «الحزب القومي» الذي اعتلى الحكم في جنوب أفريقيا تلك الفترة، المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية من نسج علاقات كثيفة جدا.

١.ب. «جزر الحداثة»، «العدوّ المتخلّف»، و«عقدة مسادا»

تلاقي النقطة الأخيرة أعلاه تدعيمًا حتى في كتاب الدبلوماسي الإسرائيلي المذكور «عدالة سوداء – الانقلاب الجنوب افريقي»، إذ يصف كيف كانت أجزاء من القوى السياسية المهيمنة من البيض في جنوب أفريقيا قد رسمت لنفسها «متوازيات بين تاريخها والتاريخ اليهودي وبين مصيرها في جنوب أفريقيا ومصير إسرائيل». فقد نظرت إلى نفسها كـ«جزيرة من الحداثة» التي تحارب من أجل البقاء «أمام عدوّ متخلف يدعمه عدو إضافي يتمثل بالعالم الشيوعي». بالنسبة لأولئك السياسيّين كانت هذه الخلاصة، يقول المؤلّف، «بمثابة إستراتيجية الحصار التي كانت موازية لـ«عقدة مسادا» في إسرائيل والتي راحت تتطور حتى أصبحت في مقام دِين، وشكلت مدماكًا مهمًا في التوجه العام لدى تلك القوى البيضاء المهيمنة».

«كانت المسافة من هنا حتى رؤية إسرائيل نفسها الجسم الموازي لدولة البيض مسافة قريبة جدا، إسرائيل صُوّرت أيضا وارتسمت كجزيرة صغيرة من الحداثة والتقدم التي تحارب بشجاعة كبيرة مئات ملايين المسلمين الأعداء. لقد أحبونا في جنوب أفريقيا البيضاء ليس للأسباب الصحيحة»، يقول ليئيل ملمّحا إلى الجوانب الإشكالية الصارخة. كذلك، فقد تطور في صفوف زعماء الأبرتهايد تقدير وحتى تبجيل للإنجازات التكنولوجية الإسرائيلية، وخصوصا أو بالأساس العسكرية منها.

كإحدى النوادر ذات الصّلة: وصف الرئيس السابق في جنوب أفريقيا ويلهيلم فريدرك دكلارك، خلال محاضرة القاها عام ١٩٩٩ في جامعة تل ابيب، وصف مشاعره «نحو الشعب اليهودي» على حدّ تعبيره كالتالي: «حين آتي إلى إسرائيل كأنما آتي إلى بيتي، الأرض المقدسة كانت الأولى التي تعرفت عليها خارج بلادي. سمعت عن بيت لحم والناصرة قبل أن أسمع عن لندن وباريس. وكنت أعرف التاريخ اليهودي قبل أن تعرفت على تاريخي والتاريخ البريطاني والفرنسي».

قلّما كاشفت حكومات إسرائيل الجمهور بحقيقة مذهلة، تخصّ إعجاب زعماء الأبرتهايد في جنوب أفريقيا بالنازيين. المؤسسة التي عرفت كيف تحقق المكاسب من جرائم النازيين وفظائعهم، لديها اعتبارات خاصة متعلقة بمدى التركيز المطلوب على من بجّلوا هذا الإرث الوحشي. لم تمنع الخلفية المؤيدة للنازية لدى قسم من زعماء «الحزب القومي» الذي اعتلى الحكم في جنوب أفريقيا تلك الفترة، المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية من نسج علاقات كثيفة جدا، كما سيتبيّن فيما يلي. كانت لدى «الحزب القومي» فترات من اللاسامية والتأييد للنازيين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. هناك زعماء اتهموا بنزعاتهم اللاسامية والتواطؤ والتعاون مع الألمان النازيين، بينهم جون فورستر وأريك لاو، ود. برفرت.

٢. الخمسينيّات والستينيّات: علاقات باردة بغطاء خارجي أخلاقي

تصف الوثائق الرسمية الإسرائيلية[٥] علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا في الستينيّات على أنها توتر متزايد. اتبعت إسرائيل تلك السياسة لأسباب سياسية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى رغبتها في العمل بشكل وثيق مع دول أفريقيا السوداء من أجل الحصول على دعم سياسي منها، الأمر الذي تضمن حتمًا الابتعاد عن جنوب أفريقيا.

ومع ذلك، كان للعلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا أيضًا عامل مخفِّف، وهو وجود جالية يهودية كبيرة وقوية في جنوب أفريقيا، لها علاقات وثيقة مع

أما في حزيران ١٩٦٧، حين وقعت الحرب التي انتهت باحتلال إسرائيلي واسع، فقد كانت تلك «علامة فارقة» في العلاقة بين الدولتين. وذلك بعد الدعم الذي تلقته إسرائيل من جنوب أفريقيا في فترة ما قبل الحرب، التي قررت خلالها إسرائيل تحسين العلاقات معها، فخففت من انتقادها لجنوب أفريقيا وتجنبت النقد العلني لها قدر الإمكان

إسرائيل. تتحدث الرواية الإسرائيلية عن أن «الخوف من إيذاء الجالية اليهودية والرغبة في الحفاظ على علاقات جيدة معها دفع إسرائيل إلى السير على حبل مشدود في علاقاتها مع جنوب أفريقيا في الأعوام ١٩٦٦-١٩٦٥». وبنظر واضعي السياسات، اتبعت إسرائيل «سياسة حكيمة ذات شقين: تجنبت قطع العلاقات مع جنوب أفريقيا، لكنها عملت ضدها في المحافل الدولية. صوتت باستمرار في الأمم المتحدة ضد سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لكنها امتنعت عن التصويت على مسألة طرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة».[٦]

يقدّم الأرشيف الرسمي رواية مفصلة عن العلاقات بين الدولتين، فيصفها كالتالي:

«في سياق علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقيّة، حظيت العلاقات مع جنوب أفريقيا باهتمام خاص، وليس بالضرورة اهتمامًا إيجابيًا. فعلاقات إسرائيل بدولة تدعو رسمياً لسياسة التمييز العنصري أعطتها صورة سلبية، وشكّلت أداة في أيدي الدول العربية في حربها الدعائية ضدها (إسرائيل)». ويتابع تقرير الأرشيف: «لقد اتسمت علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا في الأعوام ١٩٦٤-١٩٦١ بتوتر متزايد بمبادرة إسرائيلية لذلك. واتبعت إسرائيل هذه السياسة لأسباب سياسية، ويعود ذلك جزئيًا إلى رغبتها في العمل بشكل وثيق مع دول أفريقيا السوداء من أجل الحصول على دعم سياسي منها، الأمر الذي تضمّن حتمًا الابتعاد عن جنوب أفريقيا وحتى مناهضتها. كما تأثرت سياسة إسرائيل تجاه جنوب أفريقيا بارتداعها من سياسة الفصل العنصري ومعارضتها لها، ولم تكن هذه شعارات. ففي الأعوام ١٩٦٤-١٩٦٣، بمبادرة من وزيرة الخارجية حينذاك غولدا مئير، كثفت إسرائيل من سياستها ضد جنوب أفريقيا وتدهورت العلاقات بين البلدين».

أما في حزيران ١٩٦٧، حين وقعت حرب الخامس من حزيران التي انتهت باحتلال إسرائيلي واسع، فقد كانت تلك «علامة فارقة» في العلاقة بين الدولتين. وذلك بعد الدعم الذي تلقته إسرائيل من جنوب أفريقيا في فترة ما قبل الحرب، التي قررت خلالها إسرائيل تحسين العلاقات معها. فخففت من انتقادها لجنوب أفريقيا وتجنبت النقد العلني لها قدر الإمكان. تصف الوثيقة المذكورة كيف تحركت السياسة الإسرائيلية وتبدّلت: ومع ذلك، فبعد الحرب حين بدأت تظهر الاتهامات لإسرائيل بإقامة نظام فصل عنصري في الأراضي العربية التي احتلتها، سارع الزعماء الإسرائيليون إلى الخروج مرة أخرى ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وهكذا فقد «تأرجح البندول ثانية» وحدثت أزمة حادة في العلاقات مع حكومة جنوب أفريقيا.

٣.أ. ١٩٧٣ عام التحوّل: «اجتياح إسرائيلي لأفريقيا»

استعرض البروفسور بنيامين نويبرغر، المتخصص في العلوم السياسية والاجتماعية والباحث في موضوعات: القومية الأفريقيّة، الصراعات العرقية، الأنظمة والسياسة، أفريقيا في العلاقات الدولية، والعلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة، كما يعرَّف على صفحته الجامعية الرسمية، في كتاب بعنوان «أفريقيا في العلاقات الدولية»،[٧] فصولا واسعة من علاقات إسرائيل وجنوب أفريقيا. وهو يرى أن أهمية أفريقيا في علاقات إسرائيل الخارجية تجسدت، من بين أمور أخرى، في "العلاقة المتحفظة" نحو أفريقيا الجنوبية البيضاء. ويصف كيف شهدت وزارة الخارجية صراعًا بين أنصار السياسة التي تحرّكها المصالح والواقعية السياسية الذين رفعوا لواء إقامة علاقات قريبة مع أفريقيا الجنوبية حتى لو تهدّدت

(من اليسار): صورة تجمع وزير الدعاية نظام الفصل العنصر الجنوب إفريقي شيف راهودي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ورئيس جهاز المخابرات الجنوب إفريقي هينريك بيرغ، وشمعون بيريس.

العلاقات مع سائر دول أفريقيا، وبين «الأفريقانيين» الذين رفضوا أي علاقات قريبة مع جنوب أفريقيا. وهو يدّعي أن التيار الأخير كان الأقوى، لفترة معينة على الأقل.

يشير الكتاب الى أنه لم تكن في الستينيات في بريتوريا سفارة إسرائيلية، ولا في تل أبيب سفارة جنوب-أفريقيّة. بل كانت إسرائيل تصوت في الأمم المتحدة بشكل منهجي ضد سياسيات الأبرتهايد في جنوب أفريقيا. استمرّ هذا الوضع حتى حرب ١٩٧٣ المعروفة في المعجم الإسرائيلي بـ«حرب يوم الغفران»، التي أحدثت «انقلاباً» في العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة. وقد سبقت هذه الحرب مؤشرات على تدهور العلاقات: بين آذار ١٩٧٢ وأيلول ١٩٧٣ قطعت سبع دول أفريقيّة علاقاتها مع إسرائيل. لكن الانهيار حدث في فترة الحرب وفور انتهائها إذ قطعت ٢١ دولة أفريقيّة علاقاتها مع إسرائيل كإعلان تضامن مع مصر، «الشقيقة المصرية» كما تسمى في هذا الخطاب، واحتجاجا على قطع إسرائيل قناة السويس عسكريا وهو ما صور على أنه «اجتياح إسرائيلي لأفريقيا».

يقول نويبرغر إن قطع العلاقات كان «جماعيًا» ولم تبقِ على العلاقات سوى أربع دول أفريقيّة غير مركزية هي: سوازيلاند، ملاوي، لسوتو وماوريتسيوس، والتي عادت وقطعت هي الأخرى العلاقات بعد ٣ سنوات، عام ١٩٧٦. وفقًا لتلك القراءة، فإن هذا الوضع الجديد حينذاك قد خلق ما يشبه الانقلاب في علاقات إسرائيل وجنوب أفريقيا. وبات موقف معسكر ما يعرف باسم الواقعية السياسية أقوى؛ إذ لم تعد هناك حاجة لأخذ سائر أفريقيا بالاعتبار، والتي وصفت حتى بـ«الخائنة» بل ربما كانت هناك دوافع للانتقام منها على قطع العلاقات. وبالفعل في العام ١٩٧٤ فتحت كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا سفارتين في بريتوريا وتل أبيب. وتمت دعوة رئيس حكومة جنوب أفريقيا لزيارة إسرائيل وتعززت العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الدولتين.[٨]

على الرغم من الإدانات الكلامية من قبل زعماء إسرائيل لسياسية الأبرتهايد فوق المنصات الدولية، كان هناك خلل يستحيل إخفاؤه في منظومة العلاقات الثنائية. وكانت بنظر أجزاء واسعة في العالم - بما يشمل قطاعات ليبرالية، وليس تلك المناصرة للمعسكر السوفييتي وحلفائه فقط - أشبه «بتحالف المجذومين".

٣.ب. "الانتقام": جنوب أفريقيا الأبرتهايد – بديلا لسائر القارة

كان جون فورستر، كما جاء في كتاب ليئيل، رئيسًا لحكومة جنوب أفريقيا، وكانت تقاطعها أجزاء واسعة من المجتمع الدولي، حين طار في العام ١٩٧٦ إلى إسرائيل. كان ضيف رئيس الحكومة الإسرائيلي حينذاك إسحق رابين (العمّالي، بحسب أوصاف تقسيمة الحلبة السياسية الإسرائيلية). توسّعت بعد هذه الزيارة العلاقات الأمنية، ووصلت بمرور السنين إلى درجة تدريب إسرائيل لأسلحة المشاة، والبحرية والقوات الجوية، وشملت تبادلات عسكرية وبحثية وتطوير صناعات عسكرية وخصوصًا صناعات عسكرية جوية. سوف تتطوّر منذ هذه اللحظة العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الدولتين بوتيرة سريعة جدا سرعان ما وصلت إلى خانة «العلاقات الخاصة».

يقول بروفسور نويبرغر في الكتاب الذي سبقت الإشارة إليه، إن قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ الذي ساوى بين العنصرية والصهيونية، كان بمثابة «تحذير لإسرائيل مما ينتظرها فيما لو واصلت علاقاتها مع جنوب أفريقيا، ما سيعني تدهور مكانتها في العالم الثالث». لكن «الكثير من الزعماء الإسرائيليين رأوا في جنوب أفريقيا – جنوب أفريقيا الأبرتهايد – بديلا استراتيجيا واقتصاديا لسائر القارة. بما يشبه انتقام المهزوم»، على حدّ وصف ليئيل. فالدولتان كانتا بمثابة جزيرتين معزولتين في المنظومة الدولية بنظر نفسيهما، وفي آذار عام ١٩٧٤ قررت إسرائيل رفع مستوى العلاقات إلى درجة تبادل سفارات.[٩]

لم يمضِ وقت طويل على هذا التحالف، حتى بدأت الصحافة الدولية بكشف الصفقات الواسعة بين جنوب أفريقيا وبين شبكة الصناعات الأمنية في إسرائيل، وكذلك الدعم الإسرائيلي لتطوير أسلحة وطائرات لصالح جيش جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من الإدانات الكلامية من قبل زعماء إسرائيل لسياسية الأبرتهايد فوق المنصات الدولية، كان هناك خلل يستحيل إخفاؤه في منظومة العلاقات الثنائية. وكانت بنظر أجزاء واسعة في العالم – بما يشمل قطاعات ليبرالية، وليس تلك المناصرة للمعسكر السوفييتي وحلفائه فقط – أشبه «بتحالف المجذومين». وأشبه بملاحظة نويبرغر، يقول الدبلوماسي ليئيل: «لقد اشتدت قوة هذا الانطباع مع صدور قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ الذي ساوى ما بين الصهيونية وما بين العنصرية والأبرتهايد».

٤.أ. إنتاج عقيدة «المحاصَرين» ونسج شبكة العلاقات العسكرية

نظرت المؤسسة الحاكمة في جنوب أفريقيا إلى نفسها على أنها قوة مهددة أمام قوى تحرر وطني في الدول المجاورة، وخصوصا أنغولا وموزمبيق. فنظرت «الدولة البيضاء» إلى نفسها على الجبهتين على أنها محاصرة من قبل الغالبية الشيوعية التي تسيطر عليها موسكو. إن سياسة بث شعور الحصار هذا، هو ما ساعد نظام الأبرتهايد على تجنيد الموارد القومية في صفوف الجمهور الأبيض.

كانت العلاقات العسكرية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل تدور في الخفاء على الأغلب. أشارت المنشورات الصحافية في البداية إلى تفاصيل عسكرية دقيقة:

* علاقات في المجال البحري، والمقصود بناء سفن من طراز «ريشيف» التي سميت في جنوب أفريقيا «مينيستر»، وكانت مزودة بمنظومة صواريخ بحر-بحر من طراز «جبريئيل» والتي سميت في جنوب أفريقيا «سكوربيون».
* استبدال مدفعية جيش جنوب أفريقيا بمدفعية أكبر

واصلت الصحافة كشف مجالات التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، ومنها المخابرات، وكذلك مدرعات تفريق المظاهرات التي تلقتها شرطة جنوب أفريقيا وهي من إنتاج صناعات كيبوتس بيت ألفا. لكن ما أشغل إسرائيل في حينه ليس «الفضائح» بل إن تلك الصناعات قد تسرّبت إلى دول أخرى وكسبت منها جنوب أفريقيا على حساب المنتجين الإسرائيليين!

من قياس ١٠٥ ميليمتر، ما حوّل سلاح الدبابات إلى سلاح القتال الرئيسي على الجبهة مع أنغولا الشيوعية.

* تزويد جنوب أفريقيا بالقوة المعرفية الخاصة بمنظومة الرؤية وإطلاق النار الليلة، وكانت قاعدة تطوير منظومة «تايجر»، وهي منظومة رقابة الأسلحة النارية الجنوب أفريقيّة.
* عقد اتفاقيات وصفقات تزويد ذخيرة القذائف لمدفعية الطيران وقذائف الطيارات إضافة إلى تقديم الاستشارة للكليات القتالية في جنوب أفريقيا. تمت إقامة مطارات وتحسين أسراب الطائرات العسكرية بما فيها ٥٠ طائرة من طراز «ميراج» وبيع طائرات بدون طيار وتراخيص لإنتاجها وبيع طائرات إنذار من طراز بوينج ٧٠٧ التي ركبت عليها منظومة فالكون من إنتاج إسرائيل.

يروي ليئيل الحادثة التالية للإشارة إلى عمق تداخل العلاقات العسكرية بين الحكومتين:

كشف عضو البرلمان وسفير جنوب أفريقيا في الولايات المتحدة في حينه هاري شفارتس أنه خلال إحدى جولات لنواب برلمان على مدمرة جنوب أفريقيّة، رأى عتادا عسكريا وصواريخ مكتوبٌ عليها باللغة العبرية، وكان قد قيل للوفد البرلماني إن السفينة بعتادها من صناعة جنوب أفريقيا. وهنا توجه شفارتس إلى وزير الأمن مالان، وقال ساخرًا إنه سعيد بتحول جنوب أفريقيا إلى «دولة ثنائية اللغة»، وأنها تخفف وتسهل على الجنود اليهود الذين يخدمون في جيشها. ونُقل عن البرلماني شفارتس أن مالان «لم يكن سعيدا بهذا الخبر».

واصلت الصحافة كشف مجالات التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، ومنها المخابرات وكذلك مدرعات تفريق المظاهرات التي تلقتها شرطة جنوب أفريقيا وهي من إنتاج صناعات كيبوتس بيت ألفا. لكن ما أشغل إسرائيل في حينه ليس «الفضائح» بل إن تلك الصناعات قد تسرّبت إلى دول أخرى وكسبت منها جنوب أفريقيا على حساب المنتجين الإسرائيليين!

كتبت الصحافة الاسرائيلية عام ١٩٨٧ أنه «كُشف عن أن عشرات مهندسي وخبراء الصناعات الجوية في إسرائيل كانوا يجرون مفاوضات في مراحل متفاوتة مع الصناعات الجوية في نظام بريتوريا العنصري للانتقال إلى العمل هناك. مسودات اتفاقات العمل موجودة في أيدي المهندسين والخبراء الإسرائيليين، وأن الصناعات الجوية في جنوب أفريقيا تقترح على الإسرائيليين دفع أجورهم عبر البنوك في سويسرا. وكانت سلطات بريتوريا شرعت في تجنيد خبراء الصناعات الجوية الإسرائيليين قبل اتخاذ القرار الإسرائيلي القاضي بدفن مشروع (الطائرة الحربية) «لافي» بواسطة إعلانات في الصحف ووسطاء خاصين، أما أحد أعضاء الإدارة في الصناعات الجوية الإسرائيلية فقال إن عشرات مستخدمي الصناعات كانوا استغلوا العطلة السنوية للسفر إلى جنوب أفريقيا والاطلاع بأنفسهم على ما اقترح عليهم ولدفع المفاوضات بينهم وبين سلطات بريتوريا، وذكر أن المرشحين للانتقال إلى الصناعات الجوية في جنوب أفريقيا هم صفوة الخبراء في الصناعات الجوية الإسرائيلية».[١٠]

٤.ب. «التماع وميض ضخم فوق المحيط الهندي»: أسلحة الدمار الشامل

انتقل التعاون العسكري في مجال الأسلحة التقليدية لاحقًا إلى مناطق هائلة الخطر: إلى مجال الأسلحة غير التقليدية. ونقلت الصحافة مرّة تلو الأخرى إن هذا طال حتى المجال النووي. فقد طوّرت جنوب أفريقيا

اعتبرت الأوساط الإسرائيلية أن نجاح إسرائيل في الإبقاء على العلاقات مع جنوب أفريقيا بعد سقوط الأبرتهايد وصعود قوى الغالبية السوداء إلى الحكم عام ١٩٩٤ هو «إنجاز دبلوماسي كبير». في ضوء العلاقات القريبة، وخصوصا العلاقات الأمنية الوثيقة بين إسرائيل ونظام الابرتهايد، كان من الوارد أن تقطع جنوب أفريقيا علاقاتها مع إسرائيل، لكن الأمر لم يحدث

بمرور السنين سلاحا نوويا وأصرّت الصحافة على أن هذا تحقق بمساعدة الدعم الذي قدمته إسرائيل لعمليات التطوير. في شباط ١٩٨٠ نشرت شبكة «سي بي إس» الأميركية أن قمر تجسس صناعيا أميركيا في الفلبين قد التقط هزات بحرية في أيلول ١٩٧٩ بعد التماع وميض ضخم فوق المحيط الهندي. وقدّر جهاز المخابرات الأميركي أن هذه كانت تجربة نووية لكنه لم يتوصل لاستنتاج نهائي. وكان التقدير أن سفن سلاح البحرية التابع لجنوب أفريقيا هو من أجرى هذه التجربة النووية، وقدر معظم أعضاء الطاقم الأميركي أن هذه كانت تجربة نووية مشتركة لإسرائيل وجنوب أفريقيا. وكانت روايات أخرى ادعت أن الحضور الإسرائيلي كان «لخبراء فقط مكثوا على إحدى السفن المرافقة لفحص نتائج التجربة لا أكثر».

ضمن سجل التعاون العسكري كان هناك أيضا الصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ جو جو من طراز «بيتون». بل إن شبكة التلفزة الأميركية «إن بي سي» تحدثت عن استخدام صاروخ باليستي متوسط المدى في تجربة نارية وكان يستند، وفقا للصحافة الأجنبية، على الصاروخ الإسرائيلي «يريحو٢» وذلك خلال مناورة في حزيران ١٩٨٩ في موقع أرنيستون في جنوب أفريقيا. وكشف التحقيق الصحافي في حينه صورا لتجارب بأسلحة باليستية وقد جرّ هذا تصريحات غاضبة حتى من الرئيس الأميركي في حينه جورج بوش الأب، الذي قال إن العلاقات النووية لإسرائيل مع بريتوريا سوف تعقد العلاقات الإسرائيلية الأميركية.

يجدر التنويه إلى أنه على الرغم من الاحتجاجات الرسمية الأميركية المتأخرة، فقد سبق أن اتهمت دول أفريقيّة، منذ السبعينيات، واشنطن إلى جانب إسرائيل وفرنسا بالضلوع في التسليح النووي لبريتوريا. مثلا، أعلن «مركز منظمة الوحدة الأفريقيّة» عن «احتجاج المنظمة الشديد على تحويل جنوب أفريقيا إلى دولة نووية كبرى». واتهم المركز، في بيان أصدره في العاصمة الأثيوبية، فرنسا بتقديم الفرن الذري لجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة بتقديم مادة اليورانيوم الغنية بالإشعاع الذري، واتهم إسرائيل بتقديم الخبرة العلمية لها. وأضاف إن تحويل جنوب أفريقيا إلى دولة نووية كبرى يعرض للخطر ليس فقط السلام في أفريقيا، إنما السلام في العالم أجمع. وكان سكرتير عام المنظمة بالوكالة، نور الدين زيدي، قد استدعى إليه سفيري فرنسا والولايات المتحدة حيث احتج لديهما على قيام حكومتيهما بتقديم المساعدات إلى جنوب أفريقيا لتقوية قدراتها العسكرية والنووية».[١١]

٥.أ. سقوط الأبرتهايد وتحوّلات العلاقات بعد ١٩٩٤

اعتبرت الأوساط الإسرائيلية أن نجاح إسرائيل في الإبقاء على العلاقات مع جنوب أفريقيا بعد سقوط الأبرتهايد وصعود قوى الغالبية السوداء إلى الحكم عام ١٩٩٤ هو «إنجاز دبلوماسي كبير».[١٢] في ضوء العلاقات القريبة وخصوصا العلاقات الأمنية الوثيقة بين إسرائيل ونظام الابرتهايد، كان من الوارد أن تقطع جنوب أفريقيا علاقاتها مع إسرائيل، لكن الأمر لم يحدث. تعود أسباب لذلك تعود أيضا إلى أن إسرائيل انضمت عام ١٩٨٧ على الرغم من علاقاتها إلى منظومة العقوبات الدولية ضد جنوب أفريقيا وبدأت بإقامة علاقات مع قيادة النظام الجديد مسبقا بواسطة أجسام وهيئات غير حكومية مثل هستدروت ومعهد العلاقات الدولية. كذلك شكّلت اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ إشارة لمنديلا ورفاقه إلى حدوث تغيير في إسرائيل، فأصدقائهم في منظمة التحرير الفلسطينية

جنوب إفريقيا.. قصة نضال تحولت لنموذج عالمية.

أقامـوا علاقـات واتفاقـات مـع إسرائيـل، فهـل سـتكون جنـوب أفريقيـا متطرفـة أكثـر منهـن؟

رأى نويبرغـر أن تجديـد العلاقـات مـع دول أفريقيـا نبـع أساسـا مـن انهيـار الكتلـة السـوفييتية وانتهـاء الحـرب البـاردة. فالكثـير مـن الـدول باتـت بـدون المعـين السـوفييتي التقليـدي وفقـدت مصـادر دعـم كبـيرة، وانطبق هـذا عـلى دول بـدأت تخـشى خصوصـا مـن صعـود تيـارات راديكاليـة في داخلهـا. وهكـذا سـارت العلاقـات الإسرائيليـة الأفريقيّـة عـلى عجـلات تـدور بالأسـاس حـول مصالـح تجاريـة شـخصية وأصحـاب ورجـال أعمـال، كثـيرون منهـم ضبـاط سـابقون يعملـون في مجـالات صفقـات السـلاح. وهنـاك نشـاط داعـم مـن قبـل منظمـة التعـاون الدوليـة في مجـالات الـري، الطـب والزراعـة.

كتـب عالـم الاجتمـاع والمحـاضر في جامعـة ويتـس في جوهانسـبورغ، ران غرينشـتاين[١٣] أنـه لأسـباب واضحـة، كان عـام ١٩٩٤ إيذانـا بنهايـة العلاقـات الوثيقـة بـين إسرائيـل وجنـوب أفريقيـا. لـم تكـن الحكومـة الجديـدة بقيـادة حـزب المؤتمـر الوطنـي الأفريقـي بحاجـة إلى شراكة حصريـة مـع إسرائيـل. فقـد كانـت احتياجاتهـا العسـكرية – أو بالأحـرى تلـك التـي تحددهـا النخـب السياسـية – مختلفـة عـن احتياجـات نظـام الفصـل العنـصري، وصـار يمكـن تلبيتهـا مـن مصـادر أخـرى (في المقـام الأول دول وشركات أوروبـا الغربيـة. عـلى الرغـم مـن الموقـف البراغماتـي الـذي تبنتـه حكومـة حـزب المؤتمـر الوطنـي الأفريقـي في جهودهـا الدبلوماسـية وعلاقاتهـا الدوليـة، لـم تكـن مكافـأة «الشريـك العسـكري الأهـم لدولـة الفصـل العنـصري» أولويـة، خاصـة عندمـا أصبحـت جنـوب أفريقيـا خاليـة مـن العزلـة التـي فرضتهـا عقوبـات مناهضـة الفصـل العنـصري.

بـل يـرى أنـه حتـى لـو لـم تكـن الحكومـة الجديـدة «عازمـة عـلى الانتقـام» مـن إسرائيـل لتعاونهـا السـابق مـع نظـام الفصـل العنـصري، فمـن الواضـح أنهـا لـم تجـد أي سـبب يصـب في صالحهـا، لا سياسـيا ولا اقتصاديـا، لمنحهـا معاملـة تفضيليـة. كذلـك، فقـد أبـدت المؤسسـة العسـكرية الإسرائيليـة موقفـا أكثـر حـذرا. وبـدأت جنـوب أفريقيـا في تنميـة علاقـات جيـدة مـع الـدول التـي كانـت تعتـبر أكـبر أعـداء دولـة إسرائيل (إيـران والعـراق وليبيـا وسـورية)، وكان الخـوف في اسرائيـل يكـبر مـن أن تجـد التكنولوجيـا وأنظمـة الأسـلحة المصـدّرة طريقهـا إلى تلـك الـدول. وهـذا مـا خفـف «الحماسـة المعتـادة» لبيـع المنتجـات العسـكرية الإسرائيليـة. وحـين أصبحـت جنـوب أفريقيـا نفسـها منتجًـا ومصـدرًا مهمًـا للأسـلحة، وبالتـالي منافسًـا في الأسـواق الخارجيـة، بـات مسـؤولو الدولـة والجيـش الإسرائيليـون حذريـن مـن وجـود علاقـة وثيقـة جـدًا مـع شركائهـم السـابقين.

كذلك، أدى الارتفاع المتزامن لزبائن جدد مع شهية لا تشبع تقريبًا للمنظومات الأمنية العسكرية والتقنية – الصين والهند على وجه الخصوص – إلى جعل سوق جنوب أفريقيا أقل أهمية في نظر الإسرائيليين. لتقدير ظروف ما بعد ١٩٩٤، نحتاج إلى العودة إلى السؤال عن سبب كون إسرائيل الدولة الوحيدة التي أقامت مثل هذه العلاقات العسكرية المكثفة مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. يمكن تقديم سببين رئيسيين ومرتبطين بالتحالف العسكري:

- سبب تكتيكي: الموقف الماثل للبلدين من أوائل السبعينيات إلى أوائل التسعينيات، كدول منبوذة على الساحة الدولية.
- وسبب إستراتيجي: أصولهم المتشابهة في الصراع الطويل الأمد بين السكان الأصليين والحركات السياسية للمستوطنين. من الواضح أن السبب الأول لم يعد ذا صلة. لقد نشأ عن ظرف معين غاب مع غياب الكتلة السوفييتية والحرب الباردة.

٥.ب. معادلة علاقات دولية جديدة انخفضت فيها قيمة العلاقات مع اسرائيل

يرى غرينشتاين أن شكل العلاقات المتشكّلة مجددا بين الدولتين بدأت تظهر عواقبه في ثلاثة مجالات:

- إن أوجه التشابه التاريخية بين وضعي الصراع جعلت القوى السياسية في جنوب أفريقيا حساسة بشكل خاص للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. نتيجة لذلك، حاولت حكومة جنوب أفريقيا والنشطاء المستقلون لعب دور تدخلي كوسطاء، بشكل عام دون نجاح كبير، وكذلك كقادة في المبادرات السياسية. وتشمل هذه الشروط التي تفرضها وزارة التجارة والصناعة لوضع علامات على المنتجات من المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والدراسة التي رعتها الحكومة لتحديد ما إذا كان الحكم الإسرائيلي في الأراضي المحتلة هو شكل من أشكال الاستعمار والفصل العنصري ؛ والدعم الأخير من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لحملة العقوبات ضد إسرائيل.
- أدى الاهتمام الشديد بالصراع إلى حدوث صدام بين فئات محلية تتماهى مع أطراف مختلفة. يشير هذا قبل كل شيء إلى عناصر داخل المجتمعين اليهودي والإسلامي في البلاد، ولكن أيضًا إلى النشطاء الآخرين وحركات التضامن. على الرغم من أن كلا المجتمعين العرقي/ الديني صغيران إلى حد ما ولم يؤثر الاشتباك على غالبية السكان الذين لا ينتمون إلى أي منهما، فقد أصبح موضوعًا مثيرًا للقلق في بعض الأماكن.
- إن الإرث الرمزي للنضال ضد الفصل العنصري جعل المقارنات مع إسرائيل/ فلسطين قوية سياسياً، كتحليل للوضع وكوصفة للتغيير. يتجاوز هذا الاستخدام للرمزية حدود جنوب أفريقيا وأصبح قضية مهمة في سياسات التضامن العالمي والمناقشات حولها. إن الدور الذي يلعبه بعض النشطاء جنوب الإفريقيين في كل هذا واضح – خاصة فيما يتعلق بالناشطين المعروفين والذين يحظون بالتقدير مثل ديزموند توتو وروني كاسريلز – وكثيراً ما يعتمدون على خبرتهم في التعرض للقمع والنضال ضده في جنوب أفريقيا.

ولكن على النقيض من مجالات الخلاف السياسية الواضحة هذه، فإن تقدم العلاقات الاقتصادية بين البلدين غير ملحوظ. العنصر الوحيد الذي يبرز في التبادل التجاري هو الماس الخام، الذي تبيعه شركات جنوب أفريقيا لإسرائيل ليتم صقله هناك وتصديره إلى دول أخرى. يصعب تحديد الأرقام الخاصة بهذه التجارة لأن الماس يتم شراؤه عادة من مراكز التبادل الدولية في أوروبا (بشكل رئيسي أنتويرب ولندن) وليس مباشرة من جنوب أفريقيا. عادةً ما تستبعد إحصاءات التجارة الإسرائيلية الماس لأن القيمة المضافة في إسرائيل نفسها صغيرة نسبيًا مقارنة بالقيمة الإجمالية للتجارة (فهي تضخم جانب الاستيراد والتصدير في الميزان التجاري).

٦. خلاصة

يخلص عالم الاجتماع ران غرينشتاين إلى أن حقبة ما بعد الفصل العنصري شهدت على الفور عودة لجنوب أفريقيا إلى الهيئات والتحالفات الدولية، ما عكس توهج فترة الانتقال عام ١٩٩٤ والمكانة الأيقونية لنيلسون مانديلا كرجل دولة عالمي. كان سعي مؤسسة الدولة هو أن يُنظر إلى جنوب أفريقيا على أنها دولة ديمقراطية حديثة، وبموازاة ذلك تراجعت أهمية جزء لا يتجزأ من الاقتصادات الرأسمالية. أما تحت حكم ثابو مبيكي، لاحقًا، فقد أصبحت التحالفات مع القوى البديلة هدفًا إستراتيجيًا للسياسة الخارجية. وقد نشأ هذا جزئياً عن أسباب اقتصادية - كالعلاقات التجارية المتنامية مع الصين والهند - وجزئيًا من توجه أيديولوجي يركز على تحدي هيكل النظام العالمي من خلال اصطفاف جنوب أفريقيا مع روسيا والصين والبرازيل وعدد من الدول العربية والإسلامية لمواجهة الهيمنة الغربية.

وهكذا، ففي إطار هذه المعادلات وفي هذه البيئة، باتت العلاقات مع إسرائيل تحظى في جنوب أفريقيا بأولوية منخفضة. اقتصاديا مربح أكثر، ودبلوماسيا مُجدٍ أكثر رعاية التحالفات مع الأفارقة الآخرين كأسواق لسلع جنوب أفريقيا ومستودعات للدعم الدبلوماسي لجهود جنوب أفريقيا للتحدث باسم أفريقيا للعالم؛ ومع دول الشرق الأوسط كأسواق وموردي نفط وشركاء في الصفقات التجارية؛ ومع قوى آسيوية ناشئة، كالصين والهند بالتأكيد ولكن أيضًا دول مثل ماليزيا وإندونيسيا، الفائدتان أعلى. يؤطر هذا التحول الكلي قضية إسرائيل: هناك القليل الذي يمكن اكتسابه من العلاقات الجيدة مع دولة منبوذة من قبل العديد من الدول في أفريقيا وآسيا، خصوصًا وهي حليف قوي للولايات المتحدة والقوى الغربية بشكل عام.

مصادر وملاحظات

١ "علاقات إسرائيل جنوب أفريقيا – يوميات» (ح ص ١٣/٣٩٩٢)، (بالعبرية)

٢ غالبية المواد وفقًا لقانون الأرشيفات الإسرائيلي من العام ١٩٥٥، يفترض أن تفتح في ختام ١٥ عاما. أما المواد «الحسّاسة» في مجالات الأمن والعلاقات الخارجية فهي تُفتح بعد ٢٥ عاما أو ٣٠ أو ٥٠ أو ٧٠ عاما.

٣ ألون ليئيل، عدالة سوداء – الانقلاب الجنوب أفريقي، (بني براك: هكيبوتس همئوحاد الكيبوتس، ١٩٩٩) (بالعبرية)

٤ يمكن التفكير برمز «السور والبرج» الذي اعتمدته المجموعات الصهيونية قبل ١٩٤٨ وطبقته من خلال إنشاء أبراج وأسوار في بؤر استيطانية واقعة في قلب التواجد الحضري لأهل البلد الأصليين.

٥ "علاقات إسرائيل جنوب أفريقيا – يوميات» (ح ص ١٣/٣٩٩٢)،

٦ "علاقات إسرائيل جنوب أفريقيا – يوميات» (ح ص ١٣/٣٩٩٢)،

٧ بنيامين نويبرغر، أفريقيا في العلاقات الدولية، (كفار سابا: الجامعة المفتوحة، ٢٠١١) (بالعبرية)

٨ يشير المؤلّف إلى أنه على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية، واصلت دول أفريقيّة كثيرة إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل. بل إن بعض النشاط التجاري اتسع مع بعض الدول، وواصلت إسرائيل الاحتفاظ بما يعرف بـ»مكاتب المصالح التجارية» في عدد من تلك الدول.

٩ قبل ذلك كانت إسرائيل ممثلة بقنصل عام كان مقر إقامته جوهانسبرج وليس بريتوريا العاصمة.

١٠ "يديعوت أحرونوت»، الخبر نقلته صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية بتاريخ (١٩٨٧/٩/١٦).

١١ تقرير تناقلته وكلات أنباء، نشر في صحيفة «الاتحاد» (١٩٧٦/٦/٨).

١٢ ألون ليئيل، عدالة سوداء – الانقلاب الجنوب أفريقي...

13 Ran Greenstein (ed>), Comparative Perspectives on South Africa, (London: Palgrave Macmillan, 1998)

وديع عواودة *

إسرائيل والسودان.. من المداولات والصفقات السرية إلى العلاقات العلنية

يستدل من مراجعة ملف العلاقات بين إسرائيل وبين السودان أن التطبيع الجديد المعلن بينهما عقب تطبيع الإمارات والبحرين، هو الحلقة المناوبة من مسلسل الاتصالات والمداولات والصفقات السرية التي تمت منذ نحو سبعة عقود بوتيرة متفاوتة، في فترات حكم عدد من حكام الخرطوم. عقب حرب ١٩٦٧ احتضنت السودان اجتماع قمة عربية اتخذت فيه قرارات تاريخية عرفت بـ «لاءات الخرطوم الثلاث» مشّددة على تحريم الاعتراف بإسرائيل: «لا صلح، لا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل». جاء لقاء القمة الرابع للجامعة العربية في العاصمة السودانية الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧ على خلفية هزيمة عام ١٩٦٧ أو ما عرف بالنكسة، وقد خرجت القمة بإصرار على التمسك بالثوابت من خلال لاءات ثلاث قبل أن يعود الحق لأصحابه. وبدت تلك القمة وكأنها تبعث رسالة مفادها أن العرب يستطيعون قطع الطريق أمام إسرائيل والولايات المتحدة الساعيتين لاستغلال ضعف العرب جراء الهزيمة، وترفض الاستسلام والاعتراف رغم حجم التفوق العسكري الإسرائيلي الكبير والدعم الأميركي الغربي اللامحدود لإسرائيل. وقد ورد في البيان الختامي للقمة أنه قد «ساد اجتماعات القادة العرب شعور مشترك بـ عبء المسؤولية التاريخية التي تواجهها الشعوب العربية في هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من مراحل نضالنا، مؤكدين تصميمهم على الوقوف صفا واحدا في مواجهة التحديات المصيرية وما تلقيه على الشعوب العربية من مسؤوليات».

* صحافي وباحث.

[1] لكن، كما في حالات كثيرة في السياسة، بقيت اللاءات حبرا على ورق، واستبدلت على أرض الواقع بـ « نعم « سرا وعلانية قبل أن يسترد العرب والفلسطينيون معظم الحقوق المسلوبة، إلى أن شهد العام ٢٠٢٠ مبادرة دول عربية من بينها السودان للتطبيع الرسمي العلني مع إسرائيل، وهناك دول أخرى تنتظر وفق تقارير إعلامية مختلفة.[2]

جاء الإعلان عن قرار السودان بالتطبيع مع إسرائيل بعد مدة وجيزة من توقيع الإمارات والبحرين، لكن الحقائق تفيد بأن العلاقات السرية قائمة منذ عقود ومن قبل لاءات الخرطوم. ومن بين القواسم المشتركة لهذه الاتفاقات أنها تمت برعاية أميركية خدمة لمصالح وصفقات مشتركة، مثلما أن هذه الدول الثلاث المذكورة لم تشهد حربا مباشرة مع إسرائيل بعكس مصر والأردن اللتين وقعتا اتفاق سلام مع إسرائيل في عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤ أو منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣. وتجلت نوايا السودان بالتطبيع العلني مع إسرائيل هذا العام بأعلى المستويات، وذلك في اجتماع رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، برئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، في أوغندا، في الثالث من شباط ٢٠٢٠.

نظرة إلى الجغرافيا

قبل النظرة للتاريخ يشار أن الاسم الرسمي للسودان هو جمهورية السودان، عاصمتها الخرطوم ولغتها الرسمية هي العربية ونظامها السياسي رسميا جمهوري وقد استقلت عن بريطانيا في ١ كانون الثاني ١٩٦٥ وعملتها المتداولة الجنيه. ويقع السودان في شمال أفريقيا، تحده من الشمال مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا، ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر ومناخ السودان استوائي جنوبا وصحراوي شمالا. وحسب دراسة الجزيرة تبلغ مساحة السودان ١,٨٦١,٤٨٤ كيلومترا مربعا وموارده الطبيعية هي: النفط، النحاس، الذهب، الفضة، الحديد ، القطن، الماشية، الفول السوداني، الصمغ العربي، والحبوب.[3]

وحسب الدراسة المذكورة، يبلغ تعداد سكان السودان نحو ٣٧ مليون نسمة، فيما تبلغ نسبة النمو السكاني ١,٧٨٪ وفق تقديرات ٢٠١٤ الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء بالسودان، ٧٠٪ منهم سودانيون عرب والبقية من البجة والنوبة والفلاتة وعرقيات أخرى، ويدين أغلب سكان السودان بالإسلام مع أقلية مسيحية. وحسب معطيات البنك الدولي يبلغ الناتج القومي الإجمالي ٥٢,٥ مليار دولار، أما معدل الناتج الفردي السنوي فهو ٢٦٠٠ دولار، بينما تبلغ نسبة النمو الاقتصادي السنوي ٣,٩٪ ونسبة البطالة ٢٠٪، وتجاوزت ديون السودان الـ ٤٠ مليار دولار.[4]

وحسب مقياس الفساد العالمي للعام ٢٠١٨ تم تدريج السودان في الموقع ١٧٥ من بين الـ ١٨٠ دولة، ما يدل على استشراء الفساد.[5]

ينقسم السودان إداريا إلى ست وعشرين ولاية، عشر منها في الجنوب المنفصل عنه في حين يضم إقليم دارفور ثلاث ولايات هي شمال وغرب وجنوب. أما منطقة كردفان التي تعتبر قلب السودان فهي تضم ولايتي شمال وجنوب في حين يضم الوسط خمس ولايات هي بجانب ولاية الخرطوم ولايات الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق وسنار. ويضم الشرق ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر. أما الشمال الجغرافي فيضم ولايتي نهر النيل والشمالية.[6]

وهناك تفاوت في تقدير مكانة السودان في إفريقيا كما يتجلى في نقاش ما زال قائما، بين كاتبين سودانيين هما حسن عبد الوهاب وعبد الوهاب أفندي اللذين تناقشا حول ذلك منذ سنوات. في مقال «عن تغييب دور السودان المهم في إفريقيا « فقال حسن عبد الوهاب، وهو كاتب سوداني مقيم في برلين، ردا على أفندي: إنه «من ترف القول إنكار أن السودان كان أحد الدول الخمس المستقلة التي أسست منظمة الوحدة الافريقية في ٢٥ أيار ١٩٦٣. وقبل شهر احتفل الاتحاد الافريقي لكرة القدم بعيد تأسيسه الذهبي.. فقد كان تأسيسه في الخرطوم عام ١٩٥٧» ضمن تبيان دور السودان في إفريقيا في السياسة والثقافة. وتابع حسن عبد الوهاب «... إذا كان الصديق قد ركز في توثيقه على القرن العشرين.. فالمعروف أن الثورة المهدية السودانية ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨ كانت ملهمة لثورات متعددة في إفريقيا خاضت هي أيضا كفاحا مسلحا ضد الغزو الكولونيالي في القرن التاسع عشر». وبذلك كان يرد على مقال رسالته مغايرة لـ عبد الوهاب الأفندي عن السودان قال فيه إن « وطنا بهذه الضخامة يتقزم دوره في إفريقيا الواسعة إلى حدّ العدم، حيث أن حال السودان حاليا يدعو إلى

يتضح أن الإعلان عن التغيير الدراماتيكي الراهن في موقف السودان التاريخي لم يقع دفعة واحدة، بل هو محصلة مسيرة بدأت منذ سنوات كثيرة تخللتها مداولات واتصالات سرية مباشرة وغير مباشرة. ومن الإرهاصات الأخيرة لهذا التغيير مزاعم وزير الاستثمار السوداني السابق مبارك الفاضل المهدي الذي قال قبل نحو العامين ممّهدا للتطبيع إن القضية الفلسطينية أخّرت العالم العربي كثيرًا.

الشفقة أكثر من الفخر، وإن الفضائح أصبحت تسّود وجه السودان والسودانيين أينما حلوا وتجعلهم موضع الشفقة والأسى إن لم يكن موضع الاحتقار والإدانة».[٧]

نظرة إلى التاريخ

يتضح أن الإعلان عن التغيير الدراماتيكي الراهن في موقف السودان التاريخي لم يقع دفعة واحدة بل هو محصلة مسيرة بدأت منذ سنوات كثيرة تخللتها مداولات واتصالات سرية مباشرة وغير مباشرة. ومن الإرهاصات الأخيرة لهذا التغيير مزاعم وزير الاستثمار السوداني السابق مبارك الفاضل المهدي الذي قال قبل نحو العامين ممّهدا للتطبيع إن القضية الفلسطينية أخّرت العالم العربي كثيرًا، ولا مشكلة في التطبيع مع إسرائيل إذا كان يحقق مصالح السودان، معتبرا أن الفلسطينيين، وبضمنهم حماس، طبعوا مع إسرائيل، وهم يتلقون منها أموال الضرائب والكهرباء. وتابع «نريد أن نجلس مع إسرائيل كما يجلسون معها، لنحل نزاعنا معها».[٨] بهذه الروح ومتعّمدا الدفع لذات مرامي الوزير المذكور، قال الرئيس السوداني عمر البشير لـ صحيفة «عكاظ» لو إن إسرائيل اليوم احتلت سورية لم تكن ستدمر كما يحصل الآن، ولم تكن ستقتل كما هي الأعداد المقتولة الآن، ولن تشرد كما شُرِّد الآن».[٩]

بيد أن الدراسات والأرشيفات التاريخية الإسرائيلية على الأقل تكشف عن أن علاقات التعاون السرية بين السودان وبين إسرائيل بدأت مبكرا و قبل ذلك بكثير، بل منذ أن قامت الأخيرة، على خلفية اعتبار مصر «عدوا مشتركا»، ورغبة بتبادل منافع متنوعة. وفي ١٥ أيار ١٩٤٨ أُعلن عن قيام إسرائيل بعد ساعات من إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، ولم يكن هناك موقف سوداني واضح من هذا الإعلان بسبب أن السودان لم تكن دولة تتمتع باستقلالها، وكان يحكمها حاكم إنكليزي. وعندما أعلنت الدول العربية الحرب على إسرائيل فإن السودان لم يشارك فيها إلا من خلال متطوعين، ولم تسمح قوات الاحتلال البريطاني لهذه القوات السودانية بالذهاب إلا تحت ضغط المظاهرات الشعبية العارمة خصوصًا من طلاب جامعة الخرطوم، وقد تمركزت هذه القوات في غلاف غزة. ورغم هذا كلّه فإن حكومة السودان ما قبل الاستقلال عام ١٩٥٦ تحت حكم السير روبرت هاو استمرت في التعامل التجاري مع إسرائيل بشكل طبيعي، وفي السماح لطيران شركة «إلعال» الإسرائيلية باستخدام الأجواء السودانية والمطارات السودانية بل والتصرف بحزم مع الحكومة المصرية التي أوقفت سفينة سودانية محملة بالقطن متجهة إلى إسرائيل حيث لا سلطة للقاهرة لتمنع أي تواصل تجاري ما بين السودان وإسرائيل، وأن السودان ليس معنيا بقرارات الجامعة العربية لأنه لم ينضم إليها، وفق ما يؤكده في دراسته الكاتب والمعلق السياسي السوداني البارز وائل علي نصر الدين.

واستنادا للدراسة المذكورة، علاوة على أرشيفات إسرائيلية، تشير أيضا وثائق حكومة السودان ما قبل الاستقلال في ١٩٥٦ إلى تبادل تجاري نشط كان يتم بين إسرائيل والسودان، حيث إن إسرائيل استوردت على سبيل المثال مواشي سودانية عام ١٩٥٠ بمبلغ ٧٦٠ ألف جنيه إسترليني؛ أي حوالي ٣٠ مليون دولار أميركي. ويوضح نصر الدين أن هذا الوضع لم يستمر، ففي مطلع الخمسينيات تزايدت أصوات المطالبين بالوحدة مع مصر والانضمام للجامعة العربية، وهو ما تنبهت إليه إسرائيل التي قررت التدخل لدعم السودانيين الاستقلاليين وطلبت قبيل استقلال السودان بشهور لقاء في بريطانيا مع الإمام الصادق المهدي نجل زعيم

تشير أيضا وثائق حكومة السودان ما قبل الاستقلال في ١٩٥٦ إلى تبادل تجاري نشط كان يتم بين إسرائيل والسودان، حيث إن إسرائيل استوردت على سبيل المثال مواشي سودانية عام ١٩٥٠ بمبلغ ٧٦٠ ألف جنيه إسترليني؛ أي حوالي ٣٠ مليون دولار أميركي.

طائفة الأنصار الداعمة للاستقلال ومعه صحافي شاب يدُعى محمد عمر، وهو الذي سيعرف إسرائيليًا على أنه الصديق الأكبر لإسرائيل في السودان. ويقول إن الصادق المهدي كان محبطًا جدًا من أن السودان ربما ينتهي به الحال إقليمًا مصريًا، وأن الحكومة المصرية أنفقت مليوني جنيه من أجل استمالة السودانيين لخيار الوحدة بينما لم تقم بريطانيا بدعم الاستقلاليين. قبل ذلك كان الصادق المهدي يعتقد أن انتخابات ١٩٥٣ لم تكن نزيهة بسبب الأموال المصرية ولم تكن عادلة، فليس من العدل أن تقوم دولة بتمويل تيار أو حزب في أي انتخابات دولة أخرى. عقب تلك الانتخابات سافر المهدي إلى بريطانيا للطلب من الحكومة البريطانية إلغاء نتائج الانتخابات وعمل انتخابات جديدة لا توجد بها أموال خارجية، وهو ما رفضته الحكومة البريطانية التي كانت مستسلمة تمامًا وتريد الخروج من السودان وترك السودانيين يقررون مصيرهم.

وفي سياق الحديث عن الدور الإسرائيلي في تفاعلات السودان الداخلية عشية استقلاله أرسل حزب الأمّة السوداني في حزيران ١٩٥٤ وفداً إلى لندن للحصول على الدّعم البريطاني لاستقلال السودان. وفي أثناء مكوثه في لندن، أوعزت المخابرات البريطانيّة إلى وفد حزب الأمّة أن يطلب المساعدة من إسرائيل كما يؤكد الباحثان الصحافيان في الشؤون الإستراتيجية يوسي ميلمان وزميله رفيف دان.[١٠] وحسب ميلمان أيضا، فقد اجتمع هذا الوفد (ضمّ سيد الصادق المهدي، الابن الأكبر للمهدي، ومحمد أحمد عمر نائب الأمين العام لحزب الأمّة) في لندن في ١٧ حزيران ١٩٥٤ مع مسؤولين إسرائيليّين من السّفارة الإسرائيليّة هناك. واتّفق الطّرفان في ذلك الاجتماع على مواصلة اللقاءات والاجتماعات باستمرار، على أرضيّة المصالح المشتركة بينهما خاصة في العداء لمصر، واتّفقا أيضاً على أن يكون محمد أحمد عمر رجل الاتّصال الدائم بين حزب الأمّة وإسرائيل. وقد تسبب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى حالة من التعاطف العارم مع القاهرة في الخرطوم دفعت البرلمان السوداني لـ إصدار قانون شديد الصرامة لا يزال نافذًا حتى اليوم، يسمى قانون مقاطعة إسرائيل. وزاد الانقلاب العسكري في الخرطوم عام ١٩٥٨ بقيادة الفريق ابراهيم عبود من تقربها للقاهرة وتسبب بوقف الاتصالات السرية مع إسرائيل، لتبدأ بالتزامن اتصالات سرية مع المتمردين في جنوب السودان تصاعدت عقب حرب ١٩٦٧.

منذ ذلك الوقت اعتبرت مسألة التعامل مع إسرائيل نوعا من الخيانة، خصوصًا أن السودان مع الوقت أصبح يجد أدلة دامغة على انخراط إسرائيل في دعم التمرد في جنوب السودان الذي استنزف موارد الدولة. ويستذكر الباحث السوداني المذكور في دراسته هذه أنه كلما مرّ الوقت كان الموقف السوداني يمضي باتجاه أكثر تشددًا مع إسرائيل، وخلال عهد الرئيس السوداني الراحل جعفر نميري تم تأميم ممتلكات اليهود ما تسبب بهجرتهم إلى خارج البلاد. ولاحقا انخرطت القوات السودانية مع مصر في حروبها ضد إسرائيل؛ حربي الاستنزاف والعبور ١٩٧٣. في المقابل تُبين مصادر إسرائيلية كثيرة أن جهات عليا في السودان أقامت علاقات سرية مع إسرائيل مدة طويلة بعد العدوان الثلاثي، بل إن جعفر النميري إياه تعاون لاحقا ومباشرة مع جهات إسرائيلية، ويطرح السؤال: هل هناك علاقة بين ولادة هذه العلاقات السرية بين إسرائيل وبين السودان وتناميها وبين كثرة الانقلابات العسكرية (عشرة انقلابات) وتسلم عسكريين ومستبدين مقاليد الحكم في السودان منذ استقلاله؟

ويتضح أن هذه العلاقات تمت في مرحلة مبكرة وعلى أعلى المستويات، فبعد العدوان الثلاثي بشهور

نتنياهو مع رئيس جنوب السودان سالفا كير في كانون الأول ٢٠١١.

تم لقاء بين رئيس حكومة السودان عن حزب «الأمة» عبد الله خليل مع وزيرة في إسرائيل ورئيسة حكومتها لاحقا، غولدا مئير، ومعها بعض قادة الموساد خلال ١٩٥٧ مثلما يؤكد الباحث الإسرائيلي دكتور ايلي بوديه في مقال نشره تزامنا مع إعلان اتفاق التطبيع مع السودان، مؤخرًا.[١١]

يرد هذا الأمر بتفصيل أوسع في كتاب بوديه الجديد «من عشيقة سرية إلى معروفة لدى الجمهور: العلاقات بين إسرائيل مع دول وأقليات في الشرق الأوسط ٢٠٢٠-١٩٤٨»، إذ يؤكد بوديه أن الموساد قدم مساعدات للمتمردين في جنوب السودان في السنوات ١٩٦٩-١٩٧٢ من أجل الانفصال عن الخرطوم، مذكرا بانتهاء ذاك التمرد باتفاق شمال وجنوب السودان الذي حاز الجنوب على «حكم ذاتي « بموجبه.[١٢]

وبعد أن قامت الدول العربية بمقاطعة مصر بعد اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩، رفضت السودان وسلطنة عمان هذا القرار، وقررتا استمرار العلاقات مع مصر، وهذا ينذر بما كان يضمره قادة السودان. وتكشف عدة مصادر أن علاقة سرية نشأت بين الرئيس جعفر نميري والإسرائيليين أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات حيث استطاع السمسار السعودي عدنان خاشقجي عقد لقاء سري في ١٩٨٠ ما بين الرئيس السوداني جعفر نميري ووزير الأمن الإسرائيلي وقتها أرئيل شارون في كينيا. قاد هذا اللقاء إلى عملية تهريب يهود الفلاشا من الحبشة إلى إسرائيل بعلم المخابرات السودانية كما يؤكد الكتاب الإسرائيلي « الموساد – العمليات الكبرى» للمؤرخ ميخائيل بار زوهر، كاتب سير القادة الإسرائيليين، وشريكه في الكتاب الصحافي الإسرائيلي نسيم مشعال.[١٣] وقد كان ملف تهريب يهود الفلاشا من إثيوبيا عبر الأراضي السودانية ضمن ما يعرف بـ«عملية موشيه» بين ١٩٧٩\١٩٨٥ ملفا سريا حتى وقت متأخر، وكان الأكثر سخونة بعد سقوط

تكشف عدة مصادر أن علاقة سرية نشأت بين الرئيس جعفر نميري والإسرائيليين أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات حيث استطاع السمسار السعودي عدنان خاشقجي عقد لقاء سري في ١٩٨٠ ما بين الرئيس نميري ووزير الأمن الإسرائيلي وقتها أريئيل شارون في كينيا.

النميري في ١٩٨٥ في الانقلاب الذي يعرف باسم ثورة الإنقاذ الوطني، والذي قاده وزير الدفاع السوداني، في ذلك الوقت، عبد الرحمن سوار الذهب.

عن تلك الحقبة المبكرة من التعاون السري يقول بروفسور بوديه: «حافظ السودان على علاقات سرية مع إسرائيل طيلة سنوات كثيرة وكان بالنسبة لها ساحة خلفية سرية»، منوها في كتابه أن النميري الذي استلم الحكم في السودان عام ١٩٦٩ حتى ١٩٨٥ كان الوحيد من بين الحكام العرب الذين أعربوا عن تأييدهم للسادات. وقد نقل عنه في ١٩٧٥ قوله إن وجود إسرائيل بات أمرا ملموسا نحن نعترف به. ويذكر بوديه حقيقة أنه في ١٩٨٢ التقى النميري مع أريئيل شارون خلسة داخل مزرعة في كينيا ولعب دورا في نقل يهود الفلاشا من إثيوبيا ووافق على استخدام إسرائيل للأراضي السودانية. ومن المعروف أنه في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ نقلت إسرائيل عشرات الآلاف منهم مقابل مساعدة أميركية حاز عليها النميري من الولايات المتحدة. بقيت هذه العملية طي الكتمان حتى كُشف النقاب عنها، ما أدى لوقف العملية وسرّع من سقوط النمري.

وكانت إسرائيل قد أقامت «منتجعا سياحيا» في موقع «العروس» السوداني على ساحل البحر الأحمر، حيث شكلت هذه البقعة الساحرة في الواقع قاعدة لعملاء الموساد ومحطة على طريق نقل يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل. مؤخرًا، كانت هذه القصة مصدر إلهام لمنصة الترفيه «نتفليكس» لإنتاج فيلم سينمائي يدعى «منتجع غطس في البحر الأحمر».[١٤]

في ٣٠ حزيران عام ١٩٨٩ أطاح عمر البشير بـ الحكومة المنتخبة بدعم من الإسلاميين، ودام حكمه ثلاثة عقود تخللتها أحداث قاسية ودراماتيكية، ففي عام ٢٠٠٣ أرسل عساكره لوضع حد للتمرد في إقليم دارفور حيث تمردت مجموعتا «حركة تحرير السودان» و «حركة العدل والمساواة» على خلفية اتهامات وجهت للخرطوم بـ اضطهاد سكان دارفور خاصة من غير العرب. تسبب القتال في دارفور بمقتل ٣٠٠ ألف نسمة بين جنود ومدنيين، وفق بيانات الأمم المتحدة. وفي ٢٠١٠ انتخب البشير رئيسا في انتخابات قاطعتها المعارضة. وهكذا أيضا في العام ٢٠١٥. شهدت فترته عملية استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١، ما أدى لخسارة الخرطوم ثلثي احتياطها النفطي. وفي ٢٠١٣ تم قمع مظاهرات شعبية هبت رياحها بتأثير «الربيع العربي» ما أدى إلى قتل نحو ٢٠٠ شخص وفق معطيات منظمة العفو الدولية. واعتبارا من كانون الأول ٢٠١٨ شهد السودان مظاهرات واسعة احتجاجا على رفع سعر الخبز طالبت بسقوط النظام. تجدّدت المظاهرات في التاسع من نيسان ٢٠١٩ ما دفع بالجيش إلى التدخل والإطاحة بحكم البشير في الحادي عشر من الشهر المذكور. وما زال البشير يخضع للمحاكمة بتهم فساد وقتل متظاهرين.

شهد السودان في فترة حكم عمر البشير(٢٠١٩-١٩٨٩) تحولات في الموقف من التطبيع، فبعدما كان يتميز بـ علاقات وثيقة مع إيران وأخرى معادية للغرب وإسرائيل التي شاركت في هجمات جوية خلال تلك الفترة على مواقع سودانية وفق مصادر أجنبية، بدأ المشهد يتغيّر رويدا رويدا نتيجة تفاعلات داخلية في السودان وأخرى عربية وإقليمية. فعلى خلفية الحرب الأهلية والمجازر في إقليم دارفور الذي حاول الاستقلال، أدرجت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ السودان في «قائمة الدول الراعية لـ الإرهاب». وأصدرت المحكمة الجنائية عام ٢٠٠٩ لائحة اتهام ضد البشير تضمنت اتهامه بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في إقليم دارفور. وقد جاء التحول في

شهد السودان في فترة حكم عمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩) تحولات في الموقف من التطبيع، فبعدما كان يتميز بعلاقات وثيقة مع إيران وأخرى معادية للغرب وإسرائيل التي شاركت في هجمات جوية خلال تلك الفترة على مواقع سودانية، بدأ المشهد يتغيّر رويدا رويدا نتيجة تفاعلات داخلية في السودان، وأخرى عربية وإقليمية.

التعامل مع الغرب وإسرائيل في نهايات حكم عمر البشير بعدما أدرك عمق أزمته السياسية والأزمة الاقتصادية التي تورطت بها بلاده، فبادر إلى قطع العلاقات مع إيران وتقرب من السعودية، وفي عام ٢٠١٥ أرسل قوات لمساندتها في الحرب ضد الحوثيين في اليمن، كما بدأت تتغير لهجته حيال إسرائيل وكل ذلك طمعا وبحثا عما يسعفه ويخفف عنه أزماته.

في هذا السياق، يقول الباحث في تاريخ الشرق الأوسط ايلي بوديه إن موظفين من وزارة الخارجية الإسرائيلية التقوا مع نظراء سودانيين عام ٢٠١٧، وفي ٢٠١٩ التقى رئيس الموساد يوسي كوهن مع رئيس المخابرات السودانية على هامش مؤتمر أمني في ميونيخ، وبدأت واشنطن بتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان. لكن احتجاجات شعبية عارمة في الخرطوم أطاحت في نيسان ٢٠١٩ بحكم البشير، غير أن التعاون مع إسرائيل تصاعد كما تجلى في لقاء جمع نتنياهو وبرهان في شباط ٢٠٢٠ في أوغندا. وأثارت أنباء التطبيع خلافات داخلية في السودان غير أن المصالح الاقتصادية فيه رجحت كفة المطبعين كما يؤكد ايليه بوديه أيضا في كتابه المذكور. علاوة على ما ذكر، يضيف بوديه لسلة المنافع الإسرائيلية من الاتفاق مع السودان استمرار تساقط حجارة جدار الرفض العربي وبالذات في عاصمة اللاءات الثلاث على المستوى الرمزي، وكذلك المساهمة العملية في تعزيز مكانة إسرائيل في إفريقيا.

علاقات جنوب السودان وإسرائيل

وهنا لابد من التوضيح بأن الحديث عمليا يدور عن سودانين لا سودانا واحدا، الأول السودان الأم أو شمال السودان الذي يرى نفسه جزءا من الأمة العربية وعاصمته الخرطوم والثاني هو جنوب السدوان الذي انفصل عن الأم عام ٢٠١١ ويرى نفسه جزءا من إفريقيا وأقام علاقات دبلوماسية مع إسرائيل التي دعمته بالسلاح والعتاد والمسعى الدبلوماسي كي يستقل منذ منتصف ستينيات القرن الماضي. يشغل جنوب السودان حوالي ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع من مجمل مساحة السودان البالغة ٢,٥ مليون كيلومتر مربع تقريبا (٢٨٪ من المساحة الكلية للبلاد) وللجنوب حدود تمتد إلى ٢٠٠٠ كيلومتر تقريبا مع خمس دول هي إثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى.

وتشكل المراعي ٤٠٪ من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية ٣٠٪، بينما تشغل الغابات الطبيعية ٢٣٪ والسطوح المائية ٧٪ من البلاد. تنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة يصل عددها إلى ١٢ لهجة وإن كانت اللغة العربية «المحلية» التي تنطق بلكنة إفريقية هي اللغة التي يعرفها أغلب السكان تقريبا. ينقسم الجنوب السوداني إداريا إلى عشر ولايات، هي ولاية أعالي النيل وجونجلي والوحدة، وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بـ إقليم أعالي النيل، وولاية البحيرات وواراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال. وتشكل هذه الولايات الأربع ما كان يعرف من قبل باسم إقليم بحر الغزال، أما الولايات الثلاث الأخرى فهي ولاية غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية أو إقليم الاستوائية سابقا، وتضم الولايات الجنوبية العشر هذه أكثر من ٣٠ محافظة.[١٥]

تم في ٩ تموز من العام ٢٠١١، الإعلان عن ميلاد دولة جنوب السودان بعد حرب أهلية تعد الأطول في أفريقيا، إذ استمرت نصف قرن من الزمان، ودارت رحاها بين الحكومة السودانية والحركات الانفصالية في جنوب السودان. مع استقلال جنوب السودان وبالاتفاق مع السودان الأم أصبحت الدولة الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة، عاصمتها جوبا ويبلغ تعداد سكانها

وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يلتقي رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في كانون الأول ٢٠٢٠.

١٠,٥مليون نسمة. وحسب معطيات البنك الدولي فإن إجمالي الناتج القومي في جنوب السودان يعادل نحو ١٢ مليار دولار، أما معدل الناتج القومي للفرد فيبلغ هنا ١٧١٥ دولار. نشبت بعد استقلال الجنوب بقليل وفي ربيع ٢٠١٢ معارك ضارية ودامية بين السودان وجنوب السودان نتيجة خلافات حول مناطق حدودية وحقول نفطية، وبعد هذه الانفجار وقعت الخرطوم وجوبا في آذار ٢٠١٣ اتفاقات لتسوية الخلافات وتحديد آفاق التعاون في آذار ٢٠١٣.[١٦]

لكن دولة جنوب السودان الوليدة لم تتورط فقط بمعارك دامية مع شمال السودان بل شهدت منذ أيار ٢٠١٢ نوعا من الحرب الأهلية جراء صراعات عرقية وسياسية استمرت عدة سنوات أسفرت عن مقتل الآلاف من المسلحين والمدنيين وتشريد أكثر من مليون شخص، فضلا عن أزمات اقتصادية وإنسانية نتيجة هذه المعارك بين ميليشيات إثنية متناحرة.[١٧]

ولم يتوقع أكثر المراقبين تشاؤما أن تنفجر دولة جنوب السودان الوليدة بمثل هذه السرعة، إذ تدور حرب أهلية جديدة بين حلفاء الأمس من قادة الدولة الوليدة، بعد أن اندلعت المعارك بين قوات تابعة لرئيس دولة جنوب السودان سلفا كير ونائبه رياك مشار، حتى وصلت الحرب إلى داخل العاصمة جوبا للمرة الأولى بعد أن كانت بمعزل عن القتال طوال فترة الحرب الأولى التي اندلعت بين حكومة الرئيس سلفا كير والمعارضة المتمثلة في قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التابعة لنائبه رياك مشار في الفترة من كانون الأول من العام ٢٠١٣ وحتى توقيع اتفاقية السلام في آب من العام ٢٠١٥.[١٨]

كانت إسرائيل غداة استقلال جنوب السودان أول الدول المباركة والمعترفة به كدولة مستقلة سيادية وذلك في ١٠ تموز ٢٠١١. بعد ذلك بأربعة أيام أعلنت جوبا عن نيتها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل التي رحبت بذلك، وبادر رئيس جنوب السودان سيلفا كير مايارديت لزيارة إسرائيل في ٢٠ كانون الأول ٢٠١١ للتعبير عن شكره لها على دعمها لبلاده خلال الحرب الأهلية الأولى. وقد عينت إسرائيل

كانت إسرائيل غداة استقلال جنوب السودان أول الدول المباركة والمعترفة به كدولة مستقلة سيادية وذلك في ١٠ تموز ٢٠١١. بعد ذلك بأربعة أيام، أعلنت جوبا عن نيتها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل التي رحبت بذلك، وبادر رئيس جنوب السودان سيلفا كير مايارديت لزيارة إسرائيل في ٢٠ كانون الأول ٢٠١١.

حاييم كورين سفيرا لها هناك في كانون الثاني ٢٠١٢، وفي ٢٠١٤ فتح جنوب السودان سفارة له في تل أبيب. غير أن علاقات التعاون بين إسرائيل وبين جنوب السودان سبقت استقلاله بكثير، فخلال الحرب الأهلية الأولى في السودان في ستينيات القرن الماضي، قدمت إسرائيل مساعدات متنوعة للمتمردين الانفصاليين في الجنوب وقامت بتسليح ميليشياتهم وتدريبها. ولاحقا، قبيل الاستقلال وبعده، قدمت إسرائيل ومنظمات إسرائيلية غير حكومية لجنوب السودان مساعدات في مجال الزراعة والبنى التحتية. وعلى خلفية بناء علاقات رسمية بين الدولتين، بادر رجل الأعمال الإسرائيلي مئير غريبير إلى تأسيس «الشركة لتطوير جنوب السودان» التي شاركت في بناء مطارات ومستشفيات وشبكة كهرباء ومياه ومزارع.[١٩]

يبدو أن الكشف عن التطبيع الرسمي بين السودان وإسرائيل جاء قبل اكتمال الإجراءات الدستورية المستحقة داخل السودان ويبدو أن هناك من رغب بذلك قبيل يوم انتخابات الرئاسة الأميركية على أمل تسجيل نقاط سياسية تخدم حظوظ دونالد ترامب وتحفيز جمهوره التقليدي المناصر لإسرائيل. ففي ٢٣,١٠,٢٠٢٠ أعلن قادة الولايات المتحدة وإسرائيل والسودان في بيان مشترك عن توصل الخرطوم وتل أبيب لاتفاق لتطبيع العلاقات بينهما. وأكد البيان الصادر أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، ورئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بحثوا اليوم هاتفيا «التقدم التاريخي الذي أحرزه السودان نحو الديمقراطية ودعم السلام في المنطقة».[٢٠] وينص البيان المشترك على أن الاتفاق المبرم يقضي بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين إسرائيل والسودان مع التركيز مبدئيا على الزراعة. وشدد البيان على أن الولايات المتحدة «ستتخذ خطوات لاستعادة حصانة السودان السيادية وتشجيع الشركاء الدوليين على تخفيف أعباء ديون السودان»، مضيفا أن الشعب السوداني يقرر مصيره بعد «عقود من الديكتاتورية العنيفة». وأشار البيان المشترك إلى أن «الولايات المتحدة ستتخذ خطوات لاستعادة الحصانة السيادية للسودان وإشراك شركائها الدوليين لتقليل أعباء ديون السودان، بما في ذلك دفع المناقشات حول الإعفاء من الديون بما يتفق مع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون».

الإعلان عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان

وفي اليوم التالي، وكما كان متوقعا، تحدث رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو عن «الإنجاز السياسي» في بيان لا يخلو من لهجة ساخرة ومفاخرة نشرته وزارة خارجيته: «في الخرطوم تبنت الجامعة العربية في العام ١٩٦٧ ثلاث لاءات: لا للسلام مع إسرائيل، لا للاعتراف بإسرائيل ولا للمفاوضات مع إسرائيل. ولكن اليوم الخرطوم تقول نعم - نعم للسلام مع إسرائيل، نعم للاعتراف بإسرائيل ونعم للتطبيع مع إسرائيل».[٢١] وتابع «نعلن اليوم عن تحقيق انفراج دراماتيكي آخر للسلام، حيث تنضم دولة عربية أخرى إلى دائرة السلام وهذه المرة يتم تطبيع العلاقات الإسرائيلية السودانية. يا له من تحول هائل». وأضاف نتنياهو: «هذا هو عصر جديد. عصر السلام الحقيقي.. أشكر رئيس المجلس السيادي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك».

وحسب بيان الخارجية المذكور قال نتنياهو إنه تحدث في مكالمة هاتفية مشتركة مع رئيس المجلس

السيادي السوداني الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك والرئيس الأميركي دونالد ترامب، وناقشوا تقدم السودان التاريخي تجاه الديمقراطية ودفع السلام في المنطقة». ونوه أن إسرائيل والسودان اتفقتا على البدء بعلاقات تجارية واقتصادية مع التركيز أولا على الزراعة.

وحسب هذا البيان أيضا اتفق الطرفان على أن تلتقي وفود من كلا البلدين لمناقشة اتفاقات تعاون في هذه المجالات إضافة إلى تكنولوجيا الزراعة، الطيران، وقضايا الهجرة ومجالات أخرى تخدم مصلحة الشعبين. وطبقا للبيان الإسرائيلي اتفق القادة على العمل معا لبناء مستقبل أفضل ودفع عجلة السلام في المنطقة وعلى أن هذه الخطوة ستحسن الأمن الإقليمي وتطلق فرصا جديدة للشعب السوداني والإسرائيلي وشعوب الشرق الأوسط وإفريقيا.

كما جاء في بيان نتنياهو أن هذا الاتفاق التاريخي دليل على التوجه الشجاع الذي يتحلى ببعد الرؤية للزعماء الأربعة وأنه بعد عقود من العيش في ظل ديكتاتورية وحشية، تولى شعب السودان زمام الأمور أخيرًا. لقد أظهرت الحكومة الانتقالية السودانية شجاعتها والتزامها بمكافحة الإرهاب، وبناء مؤسساتها الديمقراطية، وتحسين علاقاتها مع جيرانها. في ضوء هذا التقدم التاريخي، وبعد قرار الرئيس ترامب بإزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، اتفقت الولايات المتحدة وإسرائيل على الشراكة مع السودان في بدايته الجديدة وضمان اندماجه بالكامل في المجتمع الدولي». ووفقا لبيان نتنياهو، تلتزم الولايات المتحدة واسرائيل أيضا بالعمل مع شركائهم لدعم الشعب السوداني في تعزيز الديمقراطية وتحسين الأمن الغذائي والتصدي للإرهاب والتطرف واستغلال إمكاناته الاقتصادية.

بطبيعة الحال حظي موضوع التطبيع مع السودان بتوافق المعسكرين الخصمين المتحالفين في إسرائيل، «الليكود» وحزب «أزرق- أبيض»، كما انعكس في تصريحات أحد قادة الأخير وزير الخارجية غابي أشكنازي الذي قال إن هذا القرار هو قرار تاريخي وشجاع يدفع الشرق الأوسط بأسره إلى مستقبل يتسم بالاستقرار والازدهار، داعيا المزيد من الدول العربية والقيادة الفلسطينية إلى اختيار طريق السلام وتغيير ملامح الشرق الأوسط من أجل مستقبل أطفالنا.[٢٢]

ربما يغير مسلسل التطبيع العربي مع إسرائيل ملامح الشرق الأوسط كما يقول اشكنازي، لكن هل هو سلام على الأرض فعلا؟ يطرح هذا السؤال بعدما أكدت مصادر إسرائيلية بأن «السلام المعلن مع الإمارات» ليس سوى «صفقة سلاح» وهذا ما ينطبق برأيها على السودان أيضا.[٢٣] في هذا المضمار أكدت مصادر أميركية أن الولايات المتحدة قدمت للسودان مساعدة إجمالية قدرها ٨٠٠ مليون دولار، ولكن الخرطوم تطالب بأربعة أضعاف ذلك المبلغ؛ أي ما بين ٣ و ٤ مليارات دولار.[٢٤] وبحسب المصادر الأميركية المذكورة حول بدء إنجاز الصفقة مع السودان، تلقى رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، خلال محادثات أجراها في أبو ظبي، حزمة من المساعدات والاستثمارات ستقدمها له الولايات المتحدة، حيث ستساعد إسرائيل الخرطوم أيضًا وتمنحها ١٠ ملايين دولار. الأمر الذي من شأنه الحد من ارتفاع معدلات التضخم ونقص السلع الأساسية، وتعزيز الاستقرار الهش الذي تعاني منه الحكومة السودانية الجديدة، والتي يشترك فيها أيضا مجموعة من العسكريين والمدنيين.

دور الولايات المتحدة والسعودية

وبحسب هذه المصادر فإن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها السودان، هي السبب الرئيس الذي دفع الخرطوم للعمل بجدية أكبر نحو توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، لإزالتها من القائمة الأميركية للدول «الراعية للإرهاب»، منوهة أن وضع السودان على القائمة السوداء يصعب عليه الحصول على تمويل خارجي وتخفيف عبء الديون. وذكرت هذه المصادر أيضًا أنه قد تم إدراج السودان في قائمة الدول «الراعية للإرهاب» عام ١٩٩٣، في ظل حكم عمر البشير، لكن الإطاحة به بعد اندلاع احتجاجات من أجل الديمقراطية العام الماضي، أدت إلى تغيير الاتجاه ودفء العلاقات مع الولايات المتحدة»، لكن مصادر أخرى كما سيأتي لاحقا تفيد بأن التغيير من هذه الناحية بدأ في نهايات حكم البشير. وعقب التطورات الأخيرة في موقف الخرطوم أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الشهر نفسه (تشرين الأول ٢٠٢٠) أن الإدارة الأميركية قد «بدأت بإزالة السودان من القائمة السوداء، ولكن هذا لم يحصل بعد، ويبدو الآن أنها تربط هذه الخطوة بتوقيع

ربما يغير مسلسل التطبيع العربي مع إسرائيل ملامح الشرق الأوسط كما يقول اشكنازي، لكن هل هو سلام على الأرض فعلا؟ يطرح هذا السؤال بعدما أكدت مصادر إسرائيلية بأن «السلام المعلن مع الإمارات» ليس سوى «صفقة سلاح» وهذا ما ينطبق برأيها على السودان أيضا.

اتفاق سلام مع إسرائيل».[٢٥] وحسب المصدر الأميركي المذكور يقول مسؤولون أميركيون إن شطب السودان من القائمة السوداء يعتمد أيضًا على دفع ٣٣٥ مليون دولار كتعويضات لأسر ضحايا الهجمات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، وكذلك الهجوم على مدمرة كول في عام ٢٠٠٠. وبحسب مصادر إسرائيلية، لدى إسرائيل مصالح كبيرة في السودان، من أهمها: أولاً اعتراض الأسلحة الإيرانية إلى غزة، فقد سبق وهاجمت إسرائيل شحنات أسلحة من السودان في طريقها إلى غزة عدة مرات وهي ما زالت مهتمة جدا بقطع طرق التهريب هذه إلى حماس.[٢٦] ثانيًا، تريد إسرائيل أيضًا التوصل إلى اتفاق مع السودان حتى تتمكن من إرجاع مواطنيها الذين تسللوا إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة ويقدر عددهم بنحو ثمانية آلاف متسلل. كما تسعى لتمكين الطائرات الإسرائيلية والأجنبية من المرور فوق أجواء السودان في طريقها من وإلى إسرائيل، وبالفعل فقد مرت في شباط الماضي أول طائرة إسرائيلية فوق سماء السودان، وهذا مهم جدا في تقصير مدة الرحلة إلى أميركا الجنوبية.[٢٧]

كذلك يرى محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة «هآرتس» دكتور تسفي بار إيل أن طرفي الاتفاق سيخرجان بفوائد واضحة، حيث سيتم حذف السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وستكون الخرطوم قادرة على بدء تلقي قروض مهمة من وكالات التمويل الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي.[٢٨] كما ستكون الشركات متعددة الجنسيات قادرة على الاستثمار في السودان، وخلق آلاف الوظائف؛ ما سيسمح لواحدة من أفقر دول العالم بإعادة بناء نفسها، بعد عقود من قيادتها من قبيل الزعيم «الدموي» عمر البشير. في المقابل، يعتبر بار إيل أن إسرائيل ستتمكن بموجب الاتفاق من استكمال إنشاء طوق أمان لها في البحر الأحمر؛ يشمل مصر والأردن وجنوب السودان والسعودية علاوة على تضييق حركة نقل السلاح من شبه جزيرة سيناء لغزة. وعلى غرار مراقبين محليين وأجانب، يتنبه بار إيل إلى أن آفاق نجاح اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان يعتمد على الفوائد الاقتصادية الفورية التي يمكن أن تظهرها الحكومة السودانية لمواطنيها، الذين تمكنوا من إسقاط نظام يعد من أقدم وأعتى الأنظمة الاستبدادية في المنطقة. منبها إلى أن السودان ليس الإمارات والبحرين لأن السلطة فيه ليست بيد عائلات مالكة لا تسمح لأي تحرك ديمقراطي كفيل بإسقاط الحكومة. ويتفق محلل الشؤون العربية في القناة الإسرائيلية إيهود يعاري مع بار إيل بأن المكسب الأساسي من وجهة نظر إسرائيل هو استقرار عملية التطبيع مع الدول العربية الأخرى، وقبولها كـ عنصر إستراتيجي يخدم مصالح تلك الدول.[٢٩]

ويعتبر يعاري أن قيادة السودان المكّونة من ذراعين (مجلس السيادة المؤقت المؤلف من عسكريين ومدنيين بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان، وحكومة برئاسة عبد الله حمدوك) هيكلا هشّا ومعرضا للانتقاد من قبل الشارع الذي يعيش حالة هيجان ومظاهرات مستمرة بسبب تردي الوضع الاقتصادي. وبرأيهما، تؤكد هذه المظاهرات أنه لا علاقة لها باتفاق التطبيع، لكنها تشهد على عدم الثقة والغضب الموجهين للحكومة الانتقالية، وهو أمر يمكن استغلاله لأغراض سياسية منها ضد التطبيع، خاصة في ظل ادعاءات بأن الاتفاقية الموقعة مع تل أبيب غير شرعية، لأنها وُقعت من قبل حكومة انتقالية من دون موافقة البرلمان.

وعلى خلفية ذلك ومن أجل تهدئة الأمور كان وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين قد أعلن أن اتفاقية التطبيع لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد مصادقة البرلمان عليها؛ أي بعد عامين آخرين على الأقل.[٣٠]

تظاهرة شعبية في السودان رافضة للتطبيع مع إسرائيل يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

ويرجح المحللان الإسرائيليان أن مجلس السيادة لا ينوي الانتظار كل هذا الوقت، ويدللان على رؤيتهما بالإشارة إلى البدء بتنفيذ مقتضيات الاتفاقية، من خلال فتح سماء السودان أمام الطائرات الإسرائيلية، وبدء المحادثات مع الطرف الإسرائيلي حول اتفاقيات اقتصادية في مجالي الزراعة والصحة. وحتى الآن ربطت الإدارة الأميركية وما تزال رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بموقف إيجابي وعلني تجاه إسرائيل كما يستدل من وقائع اجتماع بعثة إسرائيلية أميركية مشتركة وصلت من مطار بن غوريون لمطار الخرطوم قبيل الإعلان عن اتفاق التطبيع.[٣١]

ويتضح أن مساعي إسرائيل لـ «تأليف» قلوب السودانيين ومحاولة إحكام الضغط على السودان ومقايضته سياسيا واقتصاديا ودفعه نحو دائرة التطبيع لم تتم فقط بوساطة الولايات المتحدة، بل سعت للاستعانة بدول أوروبية قبل سنوات لهذا الغرض. وقد أدارت إسرائيل مداولات سرية مع فرنسا وإيطاليا ومع دول أوروبية أخرى خلال عام ٢٠١٦ من أجل إقناعها بتقديم مساعدات للسودان كي يتمكن من مواجهة ديونه البالغة نحو ٥٠ مليار دولار ودراسة إمكانية شطب ديونه لها أسوة بدول أخرى. وفي معرض تعليل طلبها قال دبلوماسيون إسرائيليون لنظرائهم الأوروبيين «إن انهيار السودان اقتصاديا من شأنه زيادة زعزعة الاستقرار في هذا القسم من القارة السوداء وبالتالي الدفع نحو تصاعد الإرهاب».[٣٢]

ويبقى السؤال الملح اليوم كيف تنعكس خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة على استمرار المساعي لتحويل اتفاق التطبيع مع السودان لخطوات فعلية على الأرض مثلما هو الحال حول انعكاسات ذلك على سرعة وعمق التطبيع مع الإمارات والبحرين، وربما غيرها، خاصة أن السعودية تلعب دورا مهما من وراء الكواليس في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان طبقا لمصادر إسرائيلية.

الهوامش

١ تقرير قناة الجزيرة، "مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧.. قمة اللاءات الثلاث"، ٢٩/٠٥/٢٠١٦
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/201629/8//

٢ آنة بارسكي «مصادر في إسرائيل: الهدف الدبلوماسي القادم اتفاق مع السودان»، صحيفة «معاريف». ٢٣/٠٩/٢٠٢٠
https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-785572
مراسلو صحيفة معاريف، "سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة تصرح بأن دولة عربية جديدة ستوقع اتفاقية مع إسرائيل في الأيام القريبة». صحيفة معاريف، ٢٤/٩/٢٠٢٠
https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-791788

٣ تقرير قناة الجزيرة، "السودان"، ٠٣/١١/٢٠١٤
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/20143/11//%D8%A7%D984%%D8%B3%D988%%D8%AF%D8%A7%D986%4 https://data.worldbank.org/
البنك الدولي: «معطيات مفتوحة»

5 https://www.themarker.com/wallstreet/1.7110579
صحيفة دي ماركر ١١/٠٤/٢٠١٩: "سبعة أمور عن الاقتصاد السوداني"

٦ تقرير قناة الجزيرة، "الولايات السودانية"،١٩/٠٥/٢٠١١
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/5/19/%D

٧ صحيفة «القدس العربي»، ٠٨/٠٤/٢٠٠٧
" عن تغييب دور السودان المهم في افريقيا "
https://www.alquds.co.uk/%D8%B9%D986-%

٨ «بين المقاطعة والتطبيع»، موقع إضاءات ١٠/١٢/٢٠١٨
https://www.ida2at.com/boycott-normalization-sudanese-israeli-relations/

٩ صحيفة عكاظ، "تصريحات عمر البشير لـ عكاظ"، ١٨/١٠/٢٠١٥
https://www.okaz.com.sa/news
موقع إضاءات ١٠/١٢/٢٠١٨
https://www.ida2at.com/author/wael-ali-nasr-el-din/

١٠ يوسي ميلمان ودان رفيف، **جواسيس غير كاملين: قصة المخابرات الإسرائيلية**، (تل أبيب، ١٩٩٠).

١١ ايلي بوديه، "بعد سنوات من العلاقات السرية مع إسرائيل، المصلحة الاقتصادية حسمت". موقع " والا " الإخباري ٢٤/١٠/٢٠٢٠
https://news.walla.co.il/item/3394340

١٢ ايلي بوديه، من **عشيقة سرية إلى معروفة لدى الجمهور: العلاقات بين إسرائيل مع دول وأقليات في الشرق الأوسط** ١٩٤٨- ٢٠٢٠، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٢٠).

١٣ ميخائيل بار زوهر ونسيم مشعال، **الموساد : العمليات الكبرى**، (تل أبيب: يديعوت سفاريم، ٢٠١٠)
https://underup.org/media/2115481

١٤ "قصة منتجع السودان"،هيئة البي بي سي ٠٤/٠٨/٢٠١٩
https://www.bbc.com/arabic/art-and-culture-49219630

١٥ موقع الجزيرة نت : ٠٣/١٠/٢٠٠٤
(جنوب السودان.. معلومات أساسية)
https://www.aljazeera.net/200403/10//%D8%AC%D986%%D988%%D8%A8-%D8%A7%D984%%D8%B3%D988%%D8%AF%D8%A7%D986-%%D985%%D8%B9%D984%%D988%%D985%%D8%A7%D8%AA-

١٦ موقع مجلة «زمان» الدولية : ١٠/٠٧/٢٠١٦
" أبرز الأحداث منذ استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١ "
https://www.azzaman.com/%d8%a3%d8%a8%d8%b1%d8%b2-

١٧ هيئة البي بي سي ١٣/٠٧/٢٠١٦ تاريخ دولة جنوب السودان منذ الاستقلال
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016160712/07/_south_sudan_timeline

١٨ صحيفة «العربي»

٢٠ حزيران ٢٠١٦
الحرب الأهلية في جنوب السودان.. تدمير جوبا في يوم الاستقلال
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D984%%D8%AD%D8%B1%D8%

١٩ الانسكلوبيديا اليهودية (هـ مخلول)
" علاقات إسرائيل وجنوب السودان "
https://www.hamichlol.org.il/%D799%%D797%%D7%A1%D7%99_%D793%%D7%A8%D795%%D79%D_%D7%A1%D795%%D793%%D790%%D79%F%E293%%80%D799%%D7%A9%D7%A8%

٢٠ وكالة رويترز: رسميا الإعلان عن اتفاق التطبيع السودان وإسرائيل ٢٣/١٠/٢٠٢٠
https://arabic.rt.com/world/1166677-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984-%%D8%A7%D984%%D8%B3%D988%%D8%AF%D8%A7%D986-%%D8%A7%D8%AA%D981%%D982-%%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D98%A%D8%B9-%D8%B9%D984%%D8%A7%D982%%D8%A7%D8%AA/

٢١ " الإعلان عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ٢٤/١٠/٢٠٢٠:
http://www.altawasul.com/MFAAR/TheGovernment/Pages/Israel_sudan.aspx

٢٢ "يديعوت احرونوت" ٠٥/١٠/٢٠٢٠.

٢٣ "يديعوت أحرونوت" ١٩/٠٨/٢٠٢٠.

٢٤ "نيو يورك تايمز" ٢٩/٠٩/٢٠٢٠
https://www.nytimes.com/202027/09//world/middleeast/sudan-us-israel-peace-recognize.html

٢٥ قناة الحرة الأميركية
https://www.alhurra.com/sudan/202021/10//%D8%A8%D98%8%D9%

٢٦ «يديعوت أحرونوت»، ٣٠/٠٩/٢٠٢٠.

٢٧ المصدر المذكور

٢٨ صحيفة «هآرتس» صفقة السودان – إسرائيل ٢٥/١٠/٢٠٢٠
https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-normalization-between-israel-and-sudan-is-more-cause-for-caution-than-celebration-1.9259427

٢٩ "معاريف": "تهاوي جدار المقاطعة العربية"، ٢٥/١٠/٢٠٢٠
https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-797790

٣٠ قناة الجزيرة ٢٥/١٠/٢٠٢٠
التطبيع بين إسرائيل والسودان مدعاة للحذر
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/10/25/%D987%%D8%A2%D8%B1%D8%AA%D8%B3-%D8%B5%D981%%D982%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D98%A%D8%B9-%D8%A8%D98%A%D986-%%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D984%

٣١ "موافقة سودانية على التطبيع: موقع «عرب٤٨»" ٢٢/١٠/٢٠٢٠
https://www.arab48.com/%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%

٣٢ هيئة البي بي سي «التطبيع : لماذا يسعى دونالد ترامب إلى عقد صداقة بين السودان وإسرائيل»، ٠٩/١٠/٢٠٢٠
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54478245
يديعوت أحرونوت: «رونين بيرغمان : أسرار العلاقة السودانية». ٣٠/١٠/٢٠٢٠

أحمد عز الدين أسعد *

العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية: رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا

مقدمة: بتر الأطراف بعد شدّها

تسعى إسرائيل من تدخلاتها المتنوعة في أثيوبيا وعموم القارة الإفريقية لتحقيق أهداف إسرائيلية مركزية نابعة من إستراتيجيتها اتجاه إفريقيا، وخصوصًا شمال إفريقيا وشرقها، وأحد أهم تلك الأهداف التحكم في مسألة المياه في القارة الإفريقية، وبالتحديد إحكام سيطرتها على النيل من خلال علاقاتها وهيمنتها على دول المنبع ودول المصب؛ تمنح هذه العلاقة إسرائيل الهيمنة والقوة في إضعاف الدول العربية وخصوصًا مصر التي يعتبر النيل شريان حياتها الرئيس، إضافة إلى تأثيرات ذلك على السودان. وإلى جانب السيطرة على الممرات المائية وخصوصًا البحر الأحمر كونه يمثل رئة تجارية لإسرائيل وعنصرًا مهمًا في جيوبوليتك المنطقة.

قامت الإستراتيجية الإسرائيلية على مبدأ التحالف مع الأطراف وأطراف الأطراف، من أجل محاصرة دول الطوق وإضعافها، وكان التحالف القديم قائما على شد الأطراف، مثل التحالف مع إيران- الشاه، تركيا، أثيوبيا وغيرها من الدول، والتحالف مع الأقليات داخل الوطن العربي لضرب الدولة العربية وتفتيتها؛ مثل التحالف مع الأكراد في شمال العراق، والتحالف مع الأقليات في جنوب السودان، وربما «النبش» والبحث في الأرشيف الإسرائيلي يبين لنا خارطة التحالفات والعلاقات والمراسلات السرية والدبلوماسية والتجارية وغيرها التي كانت تقيمها إسرائيل مع دول كبيرة في الإقليم وفي آسيا وإفريقيا ودول أخرى، ومع الأقليات ومراكز صنع قرار وشركات وغيرها.

بعد عقود من التحالفات والعلاقات السرية والأمنية أو

* باحث في الدراسات العربية والإسرائيلية.

يعود تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإفريقية للسنوات الأولى من قيام إسرائيل، وبيّن روبرت دوسي أن العلاقات كانت ذات صلة بالبعد التنموي الذي تقدمه إسرائيل للدول الإفريقية. وقبل حلول ستينيات القرن الماضي أقامت إسرائيل علاقات مع 33 دولة إفريقية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت لها علاقات رسمية مع 39 دولة في القارة.

العلاقات ذات الطابع العسكري، التي تهدف إلى إضعاف الدول العربية وخصوصًا مصر والعراق وسورية كدول عربية مركزية في خارطة الصراع العربي الإسرائيلي؛ تحولت الإستراتيجية الإسرائيلية من مبدأ شد الأطراف وإثارة الحروب والنزاعات داخل الدول العربية، أو بين الدول العربية والدول المجاورة؛ إلى إستراتيجية جدية تقوم على مبدأ بتر (قطع) الأطراف، وقد يكون خير مثال على هذه الإستراتيجية (انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١)، وربما تقع عمليات بتر أخرى ترعاها وتعززها إسرائيل.

يأتي التعاقد والتحالف الإسرائيلي مع أثيوبيا في سياق الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، للهيمنة على الإقليم،[١] ولعب دور الفاعل المركزي في توازناته؛ وتحريك الإقليم وفق الإستراتيجية الإسرائيلية؛ وقد تغلغلت إسرائيل في أثيوبيا قديمًا، لكن استأنفت التغلغل باستثمارات وتدخلات أوسع في مجالات متعددة منها الطاقة والزراعة والمياه والأمن والاكاديميا وغيرها من المجالات، وكل تلك التدخلات تقوم على رؤية قوامها الاستعمار الاستيطاني- الاستغلالي بروح استشراقية استعلائية.

أولًا. إسرائيل وإفريقيا: إستراتيجيا الهيمنة الإسرائيلية والاستغلال

يعود تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإفريقية للسنوات الأولى من قيام إسرائيل، وبيّن روبرت دوسي Robert Dussey أن العلاقات كانت ذات صلة بالبعد التنموي الذي تقدمه إسرائيل للدول الإفريقية، وقبل حلول ستينيات القرن الماضي أقامت إسرائيل علاقات مع ٣٣ دولة إفريقية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت لها علاقات رسمية مع ٣٩ دولة في القارة، وتستضيف حاليًا ما يقارب ١٥ سفارة إفريقية.[٢]

وقد وثقت إسرائيل علاقاتها مع الدول الإفريقية غير العربية وخصوصًا التي لها وزن في الجيوبولتيك العسكري والأمني والمائي لإسرائيل والوطن العربي مثل أثيوبيا، كما وثقت علاقاتها مع الأقليات غير العربية في الدول العربية الإفريقية (الأقليات في جنوب السودان قبل انفصال الجنوب عام ٢٠١١)، كذلك كان لإسرائيل علاقات مع أنظمة حكم رجعية عربية كانت ضد المد القومي العروبي بزعامة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠).

لقد تخوف ديفيد بن غوريون (أول رئيس وزراء لإسرائيل) بعد قيام إسرائيل من ظهور قائد كاريزماتي يوحد العرب على غرار القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وبدت تلك التخوفات بالبروز مع ظهور جمال عبد الناصر في أعقاب ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وقد وجه بن غوريون جل جهده لإفشال طموح عبد الناصر الذي حول القومية العربية من فكرة إلى مشروع سياسي، وتوجه بن غوريون إلى إسقاط المشروع القومي الناصري من خلال محاربة الدول الخطيرة على إسرائيل في الوطن العربي؛ وهي دول الطوق وبخاصة مصر، فقد سعى بن غوريون إلى أحداث شقوق في الجسد العربي، وبحث عن مصالح مشتركة مع نخب عربية، ومع أقليات عرقية أو طائفية في الوطن العربي، وكذلك سعى إلى إقامة تحالف مع دول الحزام، أو دول الأطراف الواقعة في أطراف الوطن العربي ضد دول القلب المحاذية لفلسطين، وضمت دول الحزام في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كلا من تركيا وإيران- الشاة وأثيوبيا والسودان واليمن أيضًا.[٣]

لقد نقلت أماني الطويل مقولة بن غوريون أو ما يعرف «بمبدأ شد الأطراف» من خلال رسالة وجهها إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٨ جاء فيها «أن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية ينبغي ألا يحشد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربية التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد»؛[٤] أي إن مبدأ شد الأطراف والتغلغل في الدول العربية والتحالف مع الأقليات هي محاولة لتأسيس احتياطي كبير للهيمنة

تعتبر أثيوبيا إحدى أهم الدولة الإفريقية من وجهة نظر الإستراتيجية الإسرائيلية؛ كون أثيوبيا البلد الوحيد غير العربي الذي يحول دون أن يصبح البحر الأحمر بحرًا عربيًا. ويساعد التحالف مع أثيوبيا إسرائيل في الوجود العسكري في البحر الأحمر، ويسهل دعم المجموعات الانفصالية في جنوب السودان (التي انفصلت عام 2011)، علاوة على الاهتمام الإسرائيلي بضرب ثورة أريتيريا لأن انتصارها (آنذاك) كان سيعني قيام دولة عربية جديدة هناك.

والسيطرة والذخر الإستراتيجي لإسرائيل لتقوم باستغلال ذلك الاحتياطي لشد الأطراف على دول الطوق العربية وإزعاجها، أو ضربها في خواصرها الرخوة.

كما بينت الطويل أن محددات الإستراتيجية الإسرائيلية في القارة الإفريقية بعدد من الأمور، أهمها: إضعاف عناصر القوة الشاملة للعرب (تحويل نقاط الضعف العربية إلى معضلات)؛ التطلعات المائية لإسرائيل (النيل في إفريقيا)؛ الاهتمام بالبحر الأحمر كممر على العالم (بدون البحر الأحمر تتحول إسرائيل إلى دولة حبيسة)؛ وفي مجال الاقتصاد هناك مطامع في الثروات الإفريقية (استيراد وتصدير واستغلال موارد إفريقيا المتعددة)؛ محاربة الإسلام السياسي (من خلال دور أمني إسرائيلي في القارة). وقد عملت إسرائيل بكثافة على تحقيق إستراتيجيتها في إفريقيا من خلال عدد من المداخل منها: تجارة السلاح والتعاون الأمني؛ مدخل المساعدات المالية والمجتمع المدني؛ وغيرها من أدوات القوة الناعمة والصلبة.[٥] وكانت أثيوبيا إحدى أهم الدولة التي تحقق تطلعات إسرائيل وطموحاتها وإستراتيجيتها في إفريقيا، وبإمكانها تحقيق مبدأ شد الأطراف وبترها عند الحاجة (مثل بتر جنوب السودان، وحاليًا هناك محاولات بتر لدول عربية أخرى).

ثانيًا. أهمية أثيوبيا في الإستراتيجية الإسرائيلية

تقع أثيوبيا في شرق إفريقيا وهي مطلة على البحر الأحمر، وفيها منابع مهمة ورئيسية لنهر النيل الذي يغذي مصر والسودان؛ أي إن إقامة علاقات إسرائيلية إستراتيجية مع أثيوبيا وإقامة تعاون أمني وعسكري ومائي وزراعي معها؛ يؤدي إلى الهيمنة والتحكم في الإرادة السياسية الأثيوبية أو التأثير عليها بخصوص علاقاتها وسياساتها وتوجهاتها حيال إقليم شرق إفريقيا وشمالها؛ أي علاقتها مع الدول العربية المجاورة وخصوصًا السودان ومصر؛ بمعنى أخر أن التعاون واختراق أثيوبيا وتعزيز العلاقات معها يتقاطع مع محددات الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا كما بينتها الطويل -أعلاه-.

تعتبر أثيوبيا إحدى أهم الدولة الإفريقية من وجهة نظر الإستراتيجية الإسرائيلية؛ كون أثيوبيا البلد الوحيد غير العربي الذي يحول دون أن يصبح البحر الأحمر بحرًا عربيًا. والتحالف مع أثيوبيا يساعد إسرائيل في الوجود العسكري في البحر الأحمر، ويسهل دعم المجموعات الانفصالية في جنوب السودان (التي انفصلت عام ٢٠١١)، علاوة على الاهتمام الإسرائيلي بضرب ثورة أريتيريا لأن انتصارها آنذاك يعني قيام دولة عربية جديدة هناك. وكانت أثيوبيا أول بلد إفريقي أقامت فيه إسرائيل قنصلية سنة ١٩٥٦، وتقوم وحدات من الجيش الإسرائيلي بتدريب وحدات المظليين والشرطة الأثيوبية، وكانت البعثة العسكرية الإسرائيلية في عهد الإمبراطور هيلا سلاسي تقارب بحجمها حجم بعثة الولايات المتحدة الأميركية، إذ بلغ عدد أفرادها نحو ١٠٠ ضابط وفني، واستمرت العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأثيوبية رغم قطعها من قبل الإمبراطور بعد حرب ١٩٧٣، وعادت بعد انسحاب الخبراء السوفييت من أثيوبيا ورفض الخبراء الأميركيين التعاون مع أثيوبيا، فعادت العلاقات الدبلوماسية وتبادل الخبرات في عام ١٩٨٩.[٦]

شكل وجود إسرائيل في أثيوبيا مصدر خطر على العرب في نهايات القرن العشرين، ومن تلك الأخطار: دعم المجموعات الانفصالية في جنوب السودان (في مرحلة ما قبل لانفصال)، إقامة إسرائيل محطات تجسس داخل الأراضي الأثيوبية؛ خطر التدخل الإسرائيلي في جريان مياه نهر النيل، كون نهر النيل يعتبر مصيريا لمصر والسودان، وأن نسبة ٨٥٪ من مياه نيل مصر تأتي من مصادر ومنابع في أثيوبيا، و١٥٪ تأتي من منابع أعالي النيل في أوغندة وزائير؛ والنيل هو المصدر شبه الوحيد لتزويد مصر والسودان بالماء.[٧] لقد عملت إسرائيل على تنسيق الإستراتيجيات الثنائية مع أثيوبيا «لتسهيل التعامل مع أي صراع قد يحدث بين دول المنبع والمصب حول مياه النيل، وما ساعد إسرائيل في ذلك قلة الخبرة الفنية لدى أثيوبيا وضعف إمكاناتها الاقتصادية وحاجتها للمساعدات الاقتصادية التي تمنحها لها إسرائيل منذ التسعينيات في نواح

نتنياهو مع رئيس الوزراء الإثيوبي ابيي أحمد في القدس في أيلول ٢٠١٩.

عدة، زراعية وصحية وتنموية وفنية وعسكرية».[٨]

إلى جانب ذلك الاهتمام الأمني والإستراتيجي بأثيوبيا من قبل إسرائيل؛ فهناك علاقة عرقية- دينية مع أثيوبيا تتمثل بوجود يهود الفلاشا في أثيوبيا. وقد بين إحسان مرتضى أن بداية عام ١٩٧٣ شهدت حدوث تحول في الموقف الصهيوني تجاه الفلاشا. فقد أعلن الحاخام شلومو غورن أن أعضاء هذه الجماعة اليهودية هم في الواقع من أحفاد قبيلة دان، وهم يهود حقيقيون وقد طبق عليهم قانون «العودة» (بعد أن كانت الوكالة اليهودية تنصحهم بالتنصر). بدأت عملية التهجير حوالي ١٩٧٧ وكانت تصل إلى بضع مئات، وحينما قامت الثورة الأثيوبية، توقفت العملية ثم استمرت بشكل سري. ثم وضع مخطط التهجير في أواخر السبعينيات. وفي عام ١٩٨٤، نفذ مخطط التهجير على نطاق واسع فيما عرف باسم (عملية موسى)، فتم نقل حوالي ١٢ ألف أثيوبي عبر جسر جوي سري عبر السودان، وقد تمت العملية في سرية كاملة.[٩]

لقد بلغ عدد السكان من أصل أثيوبي في إسرائيل في نهاية عام ٢٠١٨، ١٥١,٨٠٠ نسمة؛ حوالى ٨٦،٩٠٠ ولدوا في أثيوبيا، و٦٤،٩٠٠ ولدوا في إسرائيل لأبوين ولدوا في أثيوبيا. في عام ٢٠١٨، وصل ٢٠٨ مهاجرين من أثيوبيا إلى إسرائيل. (من بين هؤلاء، كان ٥٦ مهاجرًا و١٥٢ وصلوا في وضع مختلف- في معظم الحالات، بموجب لم شمل الأسرة). يعيش أكثر من ٦٠٪ من السكان من أصل أثيوبي في منطقتين رئيسيتين: حوالى ٣٨٪ في المنطقة الوسطى في إسرائيل وحوالى ٢٥٪ يعيشون في المنطقة الجنوبية. في نهاية عام ٢٠١٨، كانت نتانيا هي المنطقة الحضرية التي تضم أكبر عدد من السكان من أصل أثيوبي (حوالى ١١٩٠٠ شخص). ومع ذلك، فإن أعلى نسبة من السكان من أصل أثيوبي من إجمالي السكان وجدت في كريات ملاخي (١٦,٣٪).[١٠] يمكن القول بكلمات أخرى؛ إن هناك مجتمعا أثيوبيا داخل المجتمع الإسرائيلي؛ وبالمقابل هناك مجتمع إسرائيلي- يهودي داخل أثيوبيا؛ وعملت العلاقة بين الجهتين وتعمل كضمان لتطور العلاقات ودفعها إلى مزيد من التقدم في عدد من الملفات بين البلدين.

ثالثًا. أثيوبيا بوابة إسرائيل إلى إفريقيا: السياسات والأدوات

٣,١ تأزيم مياه النيل: سد النهضة ورهانات تطبيع التنمية

قامت شركات إسرائيلية بتقديم خدماتها لأثيوبيا في مجالات

البنيــة التحتيــة، وهنــاك شــكوك وأخبــار تشــير إلى أن شركات إسرائيليــة تعمــل عــلى تطويــر منظومــة دفاعيــة صاروخيــة مــن نــوع ســبايدر إم آر Spyder-MR لحمايــة ســد النهضــة في أثيوبيــا.[١١] يقــود بنــاء الســد إلى تأثــير كبــير عــلى حصــة مــصر والســودان مــن ميــاه النيــل الأزرق، مــا يؤثــر عــلى الأوضــاع الزراعيــة والصناعيــة والســياحية في مــصر، ويعمــل الســد عــلى تطويــر قطــاع الزراعــة والكهربــاء في أثيوبيــا ودول الجــوار ويحســن مســتوى الدخــل القومــي في أثيوبيــا. والخطــر مــن كل ذلــك أن تأزيــم مســألة الميــاه بــين أثيوبيــا ومــصر يفتــح البــاب الواســع للعــب إسرائيــل دورا مبــاشرا وواضحــا في الأبعــاد الأمنيــة والسياســية والخدماتيــة ومســألة الميــاه والتطبيــع وغيرهــا.

حتــى تعالــج مــصر أزمــة الميــاه ونقصهــا فإنهــا ســوف تلجــأ إلى إسرائيــل للوســاطة مــع أثيوبيــا، أو لإيجــاد حلــول أخــرى داخــل مــصر. وبينــت مقالــة منشــورة عــلى موقــع معهــد أبحــاث الأمــن القومــي الإسرائيــلي أن مــصر قــد عانــت في العقــود الأخــيرة مــن نقــص متزايــد في الميــاه، وعليهــا الآن معالجــة مجموعــة مــن التحديــات المتعلقــة بإمــدادات ميــاه موثوقــة، والحفــاظ عــلى جودتهــا، ومنــع تسربهــا مــن الأنابيــب. كمــا أن انفتــاح مــصر عــلى المســاعدة الخارجيــة في التعامــل مــع مشــكلة الميــاه، إلى جانــب الخــط البراغماتــي الــذي يقــوده الرئيــس المــصري عبــد الفتــاح الســيسي في هــذا الموضــوع، قــد يخلــق فرصــة لتوســيع التطبيــع مــع إسرائيــل. وإن توفــر المعرفــة الإسرائيليــة في مجــالات إدارة الميــاه، وتقنيــات إعــادة التدويــر، وتحليــة الميــاه، والاســتهلاك المبســط للميــاه، والزراعــة الصحراويــة تطــرح إمكانــات هائلــة لمجموعــة مــن التعــاون. اســتخدمت إسرائيــل المــوارد المائيــة لتعزيــز العلاقــات مــع الأردن، وإضافــة بعــد مماثــل للعلاقــات مــع مــصر يخــدم مجموعــة مــن المصالــح: تعزيــز الاعــتراف المــصري بفوائــد الســلام؛ توســيع نطــاق العلاقــات الثنائيــة عــلى المســتويين الحكومــي والمدنــي عــلى كلا الجانبــين؛ ومنــع الفقــر المائــي الــذي يهــدد الاســتقرار المســتقبلي لمــصر والمنطقــة.[١٢]

كمــا بــين وليــد عبــد الحــي (خبــير في الدراســات المســتقبلية) أن إسرائيــل تقــوم بــدور في تأجيــج أزمة ســد النهضــة، «تؤكــد مصادر مختلفــة وجــود طابــق كامــل في مبنــى وزارة الميــاه والكهربــاء الأثيوبيــة يقيــم فيــه خــبراء الميــاه الإسرائيليــون، وهــم يقدمــون الخــبرة التفاوضيــة والفنيــة للفــرق الأثيوبيــة». وبــين عبــد الحــي أن ســد النهضــة لــم يكــن مدرجًــا في الخطــة الخمســية الأثيوبيــة ٢٠١١-٢٠١٥ ولــم تتــم الإشــارة إلى ســدة النهضــة الــذي يكلــف مبالــغ ماليــة ضخمــة في الخطــة الإســتراتيجية للدولــة، ويفــسر عبــد الحــي بدايــة بنــاء الســد عــام ٢٠١١ وهــو عــام اشــتعال ثــورات الربيــع العربــي، حيــث كانــت مــصر مشــغولة بالثــورة والتحــولات السياســية، وعملــت إسرائيــل عــلى تأمــين ورقــة ضغــط عــلى مــصر مــا بعــد الثــورة مــن خــلال التحكــم بميــاه نهــر النيــل عــبر دعــم التوجــه الأثيوبــي إلى إنشــاء الســد.[١٣]

مــا تحــاول إسرائيــل اســتفادته مــن مســألة الميــاه في أثيوبيــا عــدد مــن الأمــور: أهمهــا: لعــب دور مبــاشر وواضــح في الإقليــم خصوصــاً دورهــا كخبــير وحكــم وخصــم إقليمــي في آن؛ الاســتفادة مــن مشــاريع الطاقــة والتنميــة والبنيــة التحيــة في أثيوبيــا وتحقيــق أربــاح مــن ذلــك؛ دفــع أثيوبيــا للعــب دور وكيــل إسرائيــل في شرق إفريقيــا وأجــزاء أخــرى مــن القــارة وخصوصًــا بعــد قيــام أثيوبيــا ببيــع الطاقــة والمســاهمة في التنميــة في دول الجــوار؛ ضعضعــة الظــروف الزراعيــة والتجاريــة والصناعيــة والمائيــة في مــصر بعــد خفــض تدفــق ميــاه النيــل الأزرق إلى مــصر؛ هــذا ســيدفع مــصر إلى الاســتفادة مــن الخــبرات الإسرائيليــة في مجــال الميــاه والزراعــة والتغلــب عــلى شــح الميــاه؛ أي تعميــق بنيــة التطبيــع والارتبــاط مع إسرائيــل، إلى جانــب كل ذلــك في حــال تدهــور العلاقــة والذهــاب نحــو خيــارات عســكرية بــين مــصر وأثيوبيــا ســتكون لإسرائيــل دور أمنــي وعســكري في تلــك المواجهــات. وكل الغايــات الإسرائيليــة التــي ذكــرت تهــدف بالأســاس إلى إضعــاف مــصر الدولــة والــدور عــلى اعتبــار أن إضعــاف النظــام غــير كاف؛ وإنمــا إضعــاف الدولــة هــو الأســاس، حتــى لــو تبــدل النظــام وجــاء نظــام آخــر مختلــف في سياســاته مــع إسرائيــل، تكــون بنيــة الدولــة وإمكانياتهــا هشــة وغــير قــادرة عــلى مواجهــة إسرائيــل، وتكــون الدولــة المصريــة غارقــة في نزاعاتهــا مــع أثيوبيــا، إلى جانــب انشــغالها في مســألة الميــاه وتأمــين مقومــات الحيــاة الأساســية للســكان.

٣,٢ الزراعــة والثقافــة والتكنولوجيــا: قــوة ناعمــة للهيمنــة في أثيوبيــا وإفريقيــا

عــلى الرغــم مــن أن العلاقــات الإسرائيليــة الأثيوبية قديمــة، إلا أن عــام ٢٠١٦ شــهد نقلــة نوعيــة في تعميــق العلاقــات بــين البلديــن. اســتقبل وزيــر خارجيــة أثيوبيــا تيــدروس أدهانــوم في (٣٠ أيــار ٢٠١٦) يــورام إلــرون (نائــب المديــر العــام للشــؤون الإفريقيــة في إسرائيــل). وأقــر إلــرون بالعلاقــات الاجتماعيــة والاقتصاديــة والسياســية الممتــازة بــين أثيوبيــا وإسرائيــل وشــدد عــلى أن بــلاده تأمــل في تعزيــز العلاقــات المســتمرة بــين البلديــن في المســتقبل. وبحــث الجانبــان زيــارة رئيــس الــوزراء بنيامــين نتنياهــو لأثيوبيــا (حدثــت في تمــوز ٢٠١٦) والعلاقــات الثنائيــة الأخــرى. وقــال تيــدروس إن زيــارة رئيــس الــوزراء ســتعزز الروابــط السياســية والاقتصاديــة والاجتماعيــة بــين البلديــن. وبينــت النــشرة أن إسرائيــل قدمــت غــذاء مخصبــا لمــا يقــارب ٥٠٠٠ طفــل تحت ســن الخامســة في المناطــق المتــضررة مــن الجفــاف والتــي تعانــي مــن

يتمثل ما تحاول إسرائيل استفادته من مسألة المياه في أثيوبيا بعدة من الأمور: أهمها: لعب دور مباشر وواضح في الإقليم خصوصاً دورها كخبير وحكم وخصم إقليمي في آن؛ الاستفادة من مشاريع الطاقة والتنمية والبنية التحية في أثيوبيا وتحقيق أرباح من ذلك؛ دفع أثيوبيا للعب دور وكيل إسرائيل في شرق إفريقيا وأجزاء أخرى من القارة.

انعدام الأمن الغذائي في أثيوبيا. إلى جانب تدريبات وعلاقات تقوم بها إسرائيل لدعم المجتمع المدني في أثيوبيا. وتعاون على مستوى البلديات لإنشاء مدن أكثر ذكاءً، كما شارك صانعو أفلام إسرائيلية في عروض العاصمة أديس أبابا، وبحثت سبل التعاون بين الراقصين ومصممي الرقصات بين البلدين، والتعاون في مجال الإنتاج الموسيقي وتدريب على المسرحيات الرقمية الافتراضية والأزياء والتصميم.[١٤]

كما زار السفير الإسرائيلي رافائيل موراف (Raphael Morav) جامعة جيما (Jimma University) والتقى بكورا توشون (Mr. Kora Tushune)، القائم بأعمال رئيس الجامعة. ناقش الطرفان تعزيز التعاون المستمر في الأكاديميا والبحوث والزراعة. وزار السفير الإسرائيلي الموقع الذي أنشأته وكالة التنمية والتعاون الدولي الإسرائيلية (ماشاف)، بالشراكة مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أثيوبيا، في إطار مشروع البستنة لأصحاب الحيازات الصغيرة (SHP)، ويشمل التعاون على تطوير مشتل للأفوكادو وأشجار البابايا والزراعة البينية، ومزرعة استنساخ يتم ربطها بواسطة النظام الشمسي الإسرائيلي. ورفعت جامعة جيما شعار «نحن في المجتمع»، ويقدر الأكاديميون والسياسيون الأثيوبيون مساهمة إسرائيل في دعم المجتمع الأثيوبي والجامعة.

كذلك؛ ألقى السفير الإسرائيلي محاضرة عامة في حرم الزراعة بجامعة جيما. حضر المحاضرة أعضاء مجلس شيوخ جامعة جيما والباحثون وطلاب الدراسات العليا. إلى جانب ذلك التعاون؛ هناك بعثة طبية إسرائيلية في منطقة تيغاري (شمال أثيوبيا)، وقدم أطباء إسرائيليون تدريبات في المجال الطبي والعمليات الجراحية. إلى جانب إحياء ذكرى الهولوكوست في أثيوبيا للتذكير بكارثة اليهود، وقام نائب السفير الإسرائيلي بتقديم محاضرة في جامعة أدامـا للعلوم والتكنولوجيا(ASTU). بعنوان «مختبر الابتكار: حالة إسرائيل» عرض فيها قصة نجاح إسرائيل من دولة نامية تعاني الندرة والحروب إلى دولة رائدة في مجال الابتكار على مستوى العالم.[١٥]

كما يمتد التعاون بين البلدين في مجالات الدفاع المدني؛ ومكافحة الجراد؛ التوعية بالأمراض مثل كورونا؛ تطوير قطاع تربية النحل؛ المحاصيل المخصصة للتصدير؛ تهجين الحمضيات بدون بذور؛ الزراعة الصحراوية، أنظمة الري، وتوليد الطاقة، وغيرها من المجالات التي تعمق بنى الاستغلال الإسرائيلي لموارد أثيوبيا، وتعمق تبعية أثيوبيا لإسرائيل اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا لتحقيق الاختراق في المجال الدبلوماسي وأنماط السلوك السياسي لأثيوبيا مع دول الجوار العربي وفي المحافل الدولية لصالح إسرائيل.

٣,٣ شركات خاصة تغزو أثيوبيا

تبين التقارير الصحافية والتقديرات أن هناك أكثر من ٥١ شركة خاصة إسرائيلية تعمل في مجالات مختلفة في أثيوبيا خلال العقود القليلة الماضية، تتصدرها شركات الأسلحة. تعمل شركة «رافائيل» في مجال الدفاع الجوي وتطوير وتصنيع سلاح الجيش الإسرائيلي الصلب والمحوسب؛ وتدور شكوك حول دورها في تزويد أثيوبيا بمضادات طيران مرتبطة بسد النهضة. كذلك تعمل شركة «إلبيت سيستمز» في مجال تطوير وتصنيع أنظمة الأسلحة الإلكترونية والأسلحة المتطورة؛ «بدأت الشركة أولى تجاربها في السوق العالمي بالاشتراك مع شركة من سنغافورة لصناعة المدرعة Sentinel II، والتي تعني الحارس باللغة العربية، وتم بيعها للجيش الأسترالي، وتعتبر أثيوبيا هي المحطة الثانية عالميًا لتلك الشركة لتجربة أنظمتها الإلكترونية، وأسلحتها المتطورة».[١٦]

تعتبر شركة (نطافيم) شركة رائدة على مستوى العالم في تكنولوجيا الري بالتنقيط، وتوفر حلولا مبتكرة لزيادة الإنتاج بأقل قدر من المياه، وتعمل على تقنيات الحد من انجراف التربة واستنزافها. للشركة عملاء في جميع أنحاء العالم، يستفيدون من العلوم الزراعية والدعم وابتكار حلول للبساتين، خاصة الكروم، ومحاصيل

تبين التقارير الصحافية والتقديرات أن هناك أكثر من 51 شركة خاصة إسرائيلية تعمل في مجالات مختلفة في أثيوبيا خلال العقود القليلة الماضية، تتصدرها شركات الأسلحة. تعمل شركة «رافائيل» في مجال الدفاع الجوي وتطوير وتصنيع سلاح الجيش الإسرائيلي الصلب والمحوسب؛ وتدور شكوك حول دورها في تزويد أثيوبيا بمضادات طيران مرتبطة بسد النهضة.

الطاقة الحيوية وغيرها، ولها قسم متخصص في الهندسة يقدم لعملائها الدعم الشامل، ووحدات مصممة خصيصًا لاحتياجات العملاء من ابتداء من دراسات الجدوى وصولا لتنفيذ تكنولوجيات متقدمة، وإقامة المشاريع في جميع أنحاء العالم. لقد وقعت الشركة مع الحكومة الأثيوبية عبر بنك (هبوعليم) الإسرائيلي، صفقة تمويل بقيمة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لصالح الحكومة الأثيوبية لتنفيذ مشروع ري ضخم لمحصول قصب السكر، ويغطي المشروع مساحة ٧٠ فدانًا. وتقوم الجهات المستفيدة بتسديد القرض للحكومة الإسرائيلية في فترة طويلة نسبيًّا حوالي من ٥-٩ سنوات.[١٧]

تعتبر شركة «أغريكسكو» من أهم الشركات الإسرائيلية العاملة في أثيوبيا، تعمل الشركة في مجال تصدير المنتجات الزراعية من إسرائيل، ولها مزارع في أثيوبيا ودول إفريقية أخرى، وتعمل الشركة بمنطق استعمار استغلالي استشراقي، حيث «يفتخر رئيس الشركة في حوار أجراه مع صحيفة (يديعوت أحرونوت) بأن العاملين بمزارع الشركة في أثيوبيا وإريتريا، كلهم من أصحاب البشرة السمراء، وأنه يستخدم المزارع الإفريقية لتعويض النقص الذي يسببه المزارعون الإسرائيليين في الداخل»، إلى جانب استغلال الشركة لاحتكارها سلالة الفراولة في عدد من الدول ومنها في أثيوبيا. إلى جانب ذلك تستغل شركات أخرى متعددة أثيوبيا مثل شركة «إسرائيل المحدودة للكيماويات والمعروفة باسم ICL»، شركة «أفترون المحدودة»، شركة الإسكان والتعمير «أريسون»، شركة «موتورولا»، وغيرها من الشركات. كما أن مجلس إدارة شركة الكهرباء الأثيوبية التابعة للدولة، منح شركة كهرباء إسرائيل تولي عملية إدارة قطاع الكهرباء في أثيوبيا.[١٨]

تنشط أيضًا شركات إسرائيلية في أثيوبيا لها علاقة باحتياجات بناء سدّ النهضة، مثل: شركة «سوليل بونيه»، شركة «أغروتوب Agrotop» للزراعة، شركة «كور CORE» للإلكترونيات، شركة «كرمل Carmel» للكيماويات، شركة جيجاوات جلوبال Gigawatt Global، وهي شركة لها علاقات مع عشر جامعات أثيوبية.[١٩]

تكمن خطورة الشركات الخاصة الإسرائيلية وبعضها شبه حكومية بأن قسما كبيرا منها مرتبط بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، يديرها ضباط أمن متقاعدون، ولهم علاقاتهم القوية مع البنية الأمنية؛ أي أن الشركات تلك تقوم بدور مزدوج في أثيوبيا: الدور التنموي- الاستغلالي، والدور الأخر تقوم بدور أمني وسياسي في تعميق العلاقات مع الحكومة الأثيوبية وجمع معلومات وتجنيد مصادر لها في أثيوبيا وإفريقيا والدول العربية المجاورة تحت غطاء استثماري وتجاري وصناعي وغيرها.

٣,٤ تطبيع أنماط تصويت أثيوبيا في المحافل الدولية

بين صالح النعامي أن إسرائيل نظرت باهتمام كبير لزيارة رئيس وزراء أثيوبيا آبي أحمد إلى تل أبيب في أيلول ٢٠١٩، كون دولة أثيوبيا لها وزن في جيوبوليتك إفريقيا وخصوصًا موقعها القريب من (البحر الأحمر، المحيط الهندي) وكبوابة لمنطقة القرن الإفريقي، وأكد نتنياهو خلال زيارة أحمد على أهمية التعاون الأمني والعسكري مقابل تقديم الدعم المتعدد لأثيوبيا؛ «إن الهدف الرئيس الذي تسعى تل أبيب لتحقيقه من حرصها على توثيق العلاقة مع أديس أبابا هو محاولة دفعها لتغيير أنماط تصويتها في المنظمات الدولية، لتتسق مع مصالح تل أبيب. وتجاهر إسرائيل برغبتها في توظيف علاقاتها مع الدول الإفريقية في التأثير على أنماط تصويتها في المنظمات الدولية، ودفعها إما للتصويت ضد مشاريع القرارات «المعادية» لها، أو على الأقل الامتناع أو التغيب عن التصويت».[٢٠]

وذكر النعامي أنه حسب دراسة صدرت عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فإن أثيوبيا صوتت في

يهدف التعاون الإسرائيلي والتغلغل في أثيوبيا إلى تغير أنماط تصويتها لصالح إسرائيل؛ وتصوت أثيوبيا في غير صالح إسرائيل، وهذا النمط من التصويت الأثيوبي هو للحفاظ على العلاقات الأثيوبية العربية، وعلاقات حسن الجوار مع الدول العربية المجاورة التي ربطتها بأثيوبيا علاقات ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي تحتضنها العاصمة أديس أبابا. لكن ربما يشهد نمط التصويت الأثيوبي في المحافل الدولية تغيرًا؛ بفعل الجهد الكبير الذي تبذله إسرائيل في تطبيع وتتبيع العلاقات مع أثيوبيا.

الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، لصالح قرارات في غير صالح إسرائيل داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦ مرة، ولم يحدث مطلقاً أن صوّتت ضد مثل هذه القرارات، في حين امتنعت عن التصويت ٨ مرات. ولإبراز الفرق بينها وبين دول أخرى في شرق إفريقيا، فقد صوّتت دولة جنوب السودان لصالح قرارات ضد إسرائيل ٥ مرات، وعارضت مثل هذه القرارات ٤ مرات، لكنها امتنعت ٣٧ مرة عن التصويت، وتغيبت ٣٠ مرة. في حين صوّتت راوندا ٨ مرات لصالح قرارات ضد إسرائيل، وعارضتها مرة واحدة، وامتنعت عن التصويت ٢٢ مرة، وتغيبت ٤٤ مرة.[٢١]

يهدف التعاون الإسرائيلي والتغلغل في أثيوبيا إلى تغير أنماط تصويتها لصالح إسرائيل؛ وتصوت أثيوبيا في غير صالح إسرائيل، وهذا النمط من التصويت الأثيوبي هو للحفاظ على العلاقات الأثيوبية العربية، وعلاقات حسن الجوار مع الدول العربية المجاورة التي ربطتها بأثيوبيا علاقات ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي تحتضنها العاصمة أديس أبابا. لكن ربما يشهد نمط التصويت الأثيوبي في المحافل الدولية تغيرًا؛ بفعل الجهد الكبير الذي تبذله إسرائيل في تطبيع وتتبيع العلاقات مع أثيوبيا ودفعها لتكون بوابة إسرائيل لإفريقيا.

خاتمة: محاولة تعميم نموذج أثيوبيا في إفريقيا

تراهن إسرائيل على الدور الكبير لدول القارة الإفريقية في تحقيق اختراقها في المحافل الدولية، وخصوصا في قضايا التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، علما أن قارة إفريقيا فيها ٥٤ دولة، وعند استثناء الدول العربية في قارة إفريقيا وعددها (١٠) دول، ينتج أن هناك ٤٤ دولة في إفريقيا يمكن استغلالها من قبل إسرائيل في علاقاتها السياسية والاقتصادية وغيرها.

تعتبر إسرائيل أن أثيوبيا إحدى أهم البوابات إلى إفريقيا، وخصوصًا في شرق إفريقيا وتأثيرها في الإقليم الإفريقي، وقربها من المحيط الهندي والبحر الأحمر؛ أي أن لها وزنا مهما في الجيوبوليتك وفق الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، وتعمل إسرائيل على تحقيق اختراق وتغلغل كبير في أثيوبيا ودعمها في مشروع سد النهضة من أجل تحقيق تنمية في مجالات الطاقة والماء والزراعة وغيرها ،وهذه التنمية مرتبطة بإسرائيل وشركاتها وإستراتيجياتها ورغباتها، وبذلك تتحكم إسرائيل في علاقات أثيوبيا في التعامل مع الدول الإفريقية الأخرى سواء العربية أو غير العربية، التي تحتاج إلى الطاقة والكهرباء والمياه والخبرات الزراعية؛ أي إن نموذج التنمية الأثيوبية بقيادة إسرائيل يمكن أن يتم تعميمه في دول إفريقية أخرى، سواء من خلال دور مباشر أو من خلال الدور الأثيوبي المرتهن لإسرائيل؛ وهذا التغلغل والدور المباشر وغير المباشر له أثمان سياسية واقتصادية ودبلوماسية ترغب إسرائيل في جنيها من القارة الإفريقية، إلى جانب الأرباح الاقتصادية وعمليات الاستغلال الكبيرة لأراضي إفريقيا وحاصيلها واليد العاملة فيها.

كما أن هذا الدور الإسرائيلي في إفريقيا لا يقتصر على الهيمنة والاستغلال والاستثمار والتطبيع مع الدول الإفريقية غير العربية؛ وإنما يهدف إلى جانب ذلك للعب دور مركزي في القارة الإفريقية، في مسألة المياه والحدود والأقليات والثروات الطبيعية والحيوانية والزراعية وغيرها؛ ومن خلال العلاقات الواسعة مع الدول الإفريقية غير العربية تعمل إسرائيل على تحقيق اختراق واسع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت نصيرا للقضية الفلسطينية، والأخطر من ذلك؛ زعزعة إسرائيل للعلاقات بين الدول الإفريقية غير العربية والدول العربية في شمال إفريقيا؛ ومحاولة إضعاف مكانة مصر ومكانتها المركزية في الإقليم وعلى مستوى القارة الإفريقية، مقابل صعود دول أخرى كسياسة ملء الفراغ في إفريقيا لصالح إسرائيل وحلفائها.

الهوامش

١ للمزيد عن هذه الإستراتيجية والرؤية يُنظر، جميل هلال. **إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٩٦).

2 Robert Dussey. "The State of Israel: A Partner in the Development of the African Continent". Jewish Political Studies Review, Vol. 28, No. 34/ (Fall 2017). P 2526-.

٣ محمود محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان» في: مجموعة مؤلفين، **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٠٤.

٤ أماني الطويل. «الموقف الأمريكي من السودان: مسارات التفاعل وطبيعة المخططات» في: مجموعة مؤلفين، **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٣٣.

٥ أماني الطويل. «العلاقات الإسرائيلية الإفريقية: بين التاريخ والإستراتيجية»، في: عاطف أبو سيف (محرر). **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. ٢٠١٤)، ص ٤٠٠- ٤٠٦.

٦ كمال إبراهيم. «عودة إسرائيل إلى أفريقيا ١٩٨٠-١٩٩٠». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٢. (ربيع ١٩٩٠). ص ٢٥٢-٢٥٥.

٧ كمال إبراهيم، ...، ص ٢٥٦.

٨ نرمين سعيد، هبة زين. «إثيوبيا وإسرائيل.. كيف التقت المصالح؟» المرصد المصري، ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٩. https://marsad.ecsstudies.com/11560/

٩ إحسان أديب مرتضى. **الإثنيات: العرقيات والطوائف اليهودية في إسرائيل**. ط ٢. (بيروت: باحث للدراسات. ٢٠٠٧)، ص ٣٥٢.

١٠ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (آخر مشاهدة بتاريخ ١/١٢/٢٠٢٠).
https://www.cbs.gov.il/en/mediarelease/Pages/2019/The-Ethiopian-Population-in-Israel.aspx

١١ «حسب رصد «العربي الجديد» اعتماداً على تقارير رسمية للحكومة الإثيوبية ومصادر مطّلعة، تشارك في بناء سد النهضة مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى العديد من الدول الأجنبية والعربية، ومنها إسرائيل والسعودية والإمارات وإيطاليا والصين وغيرها... شركة «رافيل» الإسرائيلية المتخصصة في الصناعات الدفاعية، والتي تعاقدت معها الحكومة الإثيوبية لتزويدها بمنظومة الصواريخ الدفاعية Spyder-MR لتأمين السد، والمنطقة المحيطة به من أي هجمات جوية أو صاروخية. وبخلاف «رافيل»، فإن إثيوبيا تعاقدت مع شركات إسرائيلية في مجالات قواعد البيانات والاتصالات، بغرض تأسيس الشبكات الخاصة بالسد.» «المشاركون في تعطيش مصر: تعرف على الشركات المساهمة في بناء سدّ النهضة». العربي الجديد. ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٩. https://bit.ly/2LcbBNO (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠).

12 Ofir Winter, Yogev Ben-Israel, "Water in the Land of the Nile: From Crisis to Opportunity?", *INSS Insight* No. 1089 (August 24, 2018).
https://www.inss.org.il/publication/water-land-nile-crisis-opportunity/ (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠)

١٣ وليد عبد الحي. «الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه سدّ النهضة الإثيوبي» ورقة علمية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ٢٠٢٠. ص ٤-٦. https://bit.ly/37zjZym (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠)

14 Embassy of Israel to Ethiopia, Rwanda and Burundi. "DIPLOMATIC AGENDA". 2016. https://embassies.gov.il/addis_ababa/Economy%20folder/May,%20201620%Newsletter.pdf (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠)

15 Embassy of Israel to Ethiopia. "Newsletter January & March 2019". https://embassies.gov.il/addis_ababa/AboutTheEmbassy/Documents/Newsletter%20January%20-%20March%202019.pd (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠)

١٦ سيد مصطفى. «بالأسماء.. شركات الأسلحة الإسرائيلية في إثيوبيا تهدد مصر من منابع النيل». **مرصد مصر- المرصد الإعلامي للقطاع الأمني**. ٣١ آب ٢٠١٦. https://bit.ly/37HJWvA (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠).

١٧ سيد مصطفى. « بالأسماء..

١٨ سيد مصطفى. « بالأسماء..

١٩ وليد عبد الحي، ص ٥.

٢٠ صالح النعامي. «رئيس الوزراء الأثيوبي في تل أبيب: رهانات إسرائيلية». العربي الجديد. ٢ أيلول ٢٠١٩. https://bit.ly/2VI2XZa (آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢٠).

٢١ صالح النعامي، ...

يارون سلمان *

العلاقات بين إسرائيل وشرق أفريقيا

(توضيح من هيئة التحرير:

يوضح هذا المقال، الذي لم يكتب خصيصًا لـ «قضايا إسرائيلية»، كيفية فهم إسرائيل لعلاقاتها في أفريقيا. وعلى الرغم من اختلاف هيئة التحرير مع مضمون المقال، إلا إننا وجدناه مفيدا لفهم دوافع إسرائيل وأساليبها في نسج علاقاتها الخارجية).

تشير التطورات الدبلوماسية على مدى العقد الماضي إلى تعزيز علاقات إسرائيل الخارجية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يركز هذا المقال على العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا الشرقية ويقدم طرحا مفاده أن هدف إسرائيل من تعزيز علاقاتها في هذه المنطقة يكمن في رغبتها في تحسين مكانتها الدولية والحصول على الدعم السياسي في إطار الأمم المتحدة. ويبيِّن استعراض أنماط تصويت أربع دول من أفريقيا الشرقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، (يبيّن) أن هناك فعليا فائدة سياسية يمكن جنيها، وإن كانت محدودة، من تعزيز علاقات إسرائيل وصلاتها الخارجية. يوصي المقال بمواصلة تقديم الدعم التكنولوجي من أجل التنمية المدنية-الإنسانية في أفريقيا الشرقية، حيث أن ذلك يسهم، من منظور أكبر، في تحقيق الدعم السياسي لإسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة وحتى في تحسين سمعة إسرائيل في الغرب إلى جانب الفوائد الاقتصادية والأمنية الأخرى.

* محاضر جامعي في العلاقات الدولية، باحث متخصص في شؤون النزاعات الداخلية والحرب الأهلية.

مقدمة

تنامى على امتداد السنوات القليلة الماضية، توجه نحو تعزيز وتقوية أواصر العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول النامية، فيما أطلق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مصطلح «نهضة دبلوماسية». ولكن- وكما أظهر من ملاحظاته خلال زيارة رئيس تشاد إلى إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٨، حول أن «إسرائيل تعود إلى أفريقيا» - يبدو أن جلّ الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إسرائيل موجهة بشكل أساسي نحو القارة السوداء. استنادا لذلك، تبرز جملة من الأسئلة: ما هو الحافز الحالي وراء تعزيز العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية؟ ما هي الأدوات التي توظفها إسرائيل لتحقيق أهدافها في أفريقيا؟ وهل أتت الجهود المبذولة أكلها وحققت النتائج المرجوة؟ ويقترح المقال بأنه في سياق محاولات إسرائيل للتأثير على أروقة الأمم المتحدة، فإنها تسعى لتأمين الدعم السياسي من الدول الأفريقية من خلال تعزيز العلاقات معها- وهو الأمر الذي يتم من خلال قوة إسرائيل الناعمة، ويتمثل في زيادة اللجوء إلى المساعدات الإنسانية لأغراض التنمية المدنية، بحيث تؤدي تقوية أواصر هذه العلاقات إلى أنماط تصويت إيجابية في الجمعية العامة من وجهة نظر إسرائيل، وإن كان ذلك محدودا.

يستعرض المقال أولا العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الجزء الشرقي من القارة الأفريقية، ثم ينتقل بعد ذلك لمناقشة الدوافع وراء الجهود لتعزيز الصلات والروابط مع أفريقيا ويستعرض الفوائد السياسية الناجمة عن تقديم المساعدات الإنسانية المدنية من خلال تحليل توجهات تصويت كل من إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا ورواندا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[١] وأخيرا، يدرس المقال المضامين والآثار المترتبة عن صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية وتوجهها نحو شرق أفريقيا.

العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا

يمكن تقسيم دوافع إسرائيل الأولية وراء علاقاتها مع أفريقيا إلى فئتين: المصالح (الأمنية والسياسية)، والقيم التي تطورت في أعقاب استفحال النزاع العربي-الإسرائيلي بعد العام ١٩٤٨. ففي بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وبعيد عزلة إسرائيل ضمن محيط عربي معاد، برزت الحاجة لإنشاء محيط خارجي متعاطف، وكان التركيز على الدول غير العربية ذات التوجهات الغربية أو المسيحية. هكذا تم نسج علاقات في شرق أفريقيا الشمالية مع كل من إثيوبيا ومع المسيحيين في جنوب السودان.[٢]

وفي الوقت ذاته، أظهرت إسرائيل اهتمامًا بدول أفريقية أخرى كانت قد حصلت على استقلالها في تلك الفترة وقدمت لها مساعدات إنسانية، بشكل عكس القيم التي انطوت عليها مبادراتها هناك. رأى كل من بن غوريون وغولدا مئير في توفير المساعدات للدول الأفريقية جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية لإسرائيل، وذلك بغرض تجاوز المقاطعة العربية، ولكن أيضا لدعم دول ضعيفة في مرحلة ما بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية. وكانت الماشاف – الوكالة الإسرائيلية للإنماء والتعاون الدولي- هي المسؤولة عن توفير هذه المساعدات.[٣]

في نهاية الستينيات، كانت العلاقة قد أخذت في التدهور بسبب نتائج حرب الأيام الستة وتفاقمت حتى وصلت أدنى مستوياتها بعد حرب العام ١٩٧٣. وبضغط من الدول العربية، بدأت عملية قومية أفريقية وأدت في نهاية المطاف إلى قطع الصلات والروابط بين إسرائيل وأفريقيا. أما في بداية التسعينيات، فقد أدت التحديات الأمنية المشتركة، والتي نتجت بشكل أساسي عن زيادة مستويات الإرهاب الدولي وتعاظم قوة الإسلام الراديكالي، إلى توسيع نطاق العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا لتشمل دولا مختلفة في كافة أرجاء القارة السوداء.

تعتبر أفريقيا الشرقية شديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل وذلك، بشكل أساسي، نظرا لقربها من البحر الأحمر والذي يعتبر ممر إسرائيل للتجارة مع آسيا. يركز هذا المقال على إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا ورواندا نظرا لأهمية هذه الدول بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية[٤].

فعلى سبيل المثال، كان بن غوريون يرى إثيوبيا جزءاً من «أطراف الشرق الأوسط» وقاعدة موالية لإسرائيل محتملة على سواحل البحر الأحمر بطريقة جعلت منها أهم دولة بين الدول الأفريقية. قامت إسرائيل بالاستثمار في إثيوبيا أكثر من أي دولة أخرى في العالم.

بالمقابل، أملت مصالح مشتركة أخرى نشوء علاقات وثيقة مع هذه الدول. فمثلا، حفزت مخاوف كل من

تعتبر أفريقيا الشرقية شديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل وذلك، بشكل أساسي، نظرا لقربها من البحر الأحمر والذي يعتبر ممر إسرائيل للتجارة مع آسيا. يركز هذا المقال على إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا ورواندا نظرا لأهمية هذه الدول بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، كان بن غوريون يرى إثيوبيا جزءاً من «أطراف الشرق الأوسط» وقاعدة موالية لإسرائيل محتملة على سواحل البحر الأحمر.

أثيوبيا وكينيا من تغلغل الإسلام المتطرف في أراضيهما اهتمام البلدين بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية وأصبحت الدولتان من الدول التي تبتاع أنظمة الأسلحة الإسرائيلية. بالإضافة لذلك، تمت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل وجنوب السودان في العام ٢٠١١، وذلك جزئيا بسبب شعور البلدين المشترك بالإقصاء من قبل العرب، وأيضا على خلفية وجهة النظر التي ترى في إسرائيل مهدا للمسيحية.[٥]

وتعاظمت قوة العلاقات بين إسرائيل ورواندا في السنوات الأخيرة حسب ما تجلى على سبيل المثال من خلال دعم إسرائيل لطلب رواندا في الأمم المتحدة لتغيير اسم اليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ في رواندا بحيث يتم التركيز على الإبادة الجماعية التي تعرض لها أبناء التوتسي.[٦]

كما وتعززت العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة نتيجة للصادرات الدفاعية من إسرائيل لرواندا، والفرص الاقتصادية الناتجة عن ذلك، والمحاولات من أجل التوصل إلى تفاهمات بين البلدين فيما يتعلق باستيعاب طالبي اللجوء الأفريقيين (الذين كانت إسرائيل تخطط لطردهم من أراضيها) في رواندا.[٧]

دوافع إسرائيل لتعزيز العلاقات مع أفريقيا

المساعدات الإنسانية

ترتبط عملية تقديم المساعدات الإنسانية للتطور المدني بمفهوم «القوة الناعمة»، وهي واحدة من الركائز المهمة للقوة الناعمة (Soft Power) للدولة في الحلبة الدولية.[٨] توجد هذه «القوة» في جميع العلاقات ويتم تعريفها على أنها «القدرة على تحقيق أهداف مختلفة بأساليب مختلفة، وبالتالي التأثير على إدارة أي علاقة».[٩] وفي العلاقات الدولية تتطرق القوة إلى مجمل العوامل التي تسمح للاعبين بالتأثير على سلوك اللاعبين الآخرين، ويمكن تقسيمها إلى «القوة الصلبة» و«القوة الناعمة». وفي الوقت الذي تستند فيه القوة الصلبة غالبا على القدرة على أقناع اللاعبين من خلال السبل الاقتصادية (على سبيل المثال، مكاسب لأطراف مؤيدة ومنع مكاسب المادية عن أطراف مارقة) أو من خلال الوسائل العسكرية (القدرة على التهديد العسكري بغرض فرض الإرادة على الآخرين)، فإن القوة الناعمة تعتمد على محاولة الدولة الإقناع من خلال قدرتها على بلورة توجهات أو اختيارات دولة أخرى من خلال سبل غير قسرية.[١٠]

القوة الناعمة هي قدرة الدولة على «جذب» دول أخرى من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات، بضمنها الثقافة، القيم، الإيديولوجية، المساعدات الإنسانية لأغراض التنمية المدنية، التكنولوجيا، الأعراف، والمؤسسات، وبالتالي فهي تتيح للدولة تحقيق أهدافها السياسية والتأثير على اختيارات وتوجهات دول أخرى.[١١]

تعتبر قدرة أي دولة على تقديم المساعدات الإنسانية لأغراض مدنية للدول النامية عنصرا مهما في قوتها الناعمة والذي من شأنه على الأرجح أن يحسن مكانتها في المجتمع الدولي. تقدم العديد من الدول المساعدات الإنسانية كوسيلة لتعزيز قوتها الناعمة.[١٢]

على سبيل المثال، فإن برنامج المساعدات الأميركية لمحاربة فيروس الأيدز في أفريقيا هو أحد التوجهات المهمة في تعزيز القوة الناعمة للولايات المتحدة الأميركية. وينطبق الشيء ذاته على الصين التي تعزز روابطها من خلال الاستثمار والمساعدات التكنولوجية في أفريقيا.[١٣]

تشكل هذه الحالات مثالا على استخدام الأطراف، بما فيها القوة العظمى، للمساعدات الإنسانية-المدنية كواحدة من أسس قوتها الناعمة مقارنة بالصادرات

يتحقق تعزيز العلاقات من خلال قوة إسرائيل الناعمة والمتمثلة في زيادة استخدام المساعدات الإنسانية لأغراض التنمية المدنية؛ تعزيز العلاقات يؤدي بدوره لأنماط تصويت إيجابية من منظور إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى وإن كان بشكل محدود.

والعلاقات التجارية التي تشكل، إلى حدّ كبير، مركبا من مركبات القوة الصلبة.

بالنسبة لإسرائيل، ساهم النجاح والخبرات الاقتصادية في مجالات التكنولوجيا الدقيقة والزراعة والطب والاتصالات في توسيع نطاق علاقاتها الدبلوماسية.[١٤] حظيت قدرات إسرائيل التكنولوجية بالاعتراف من قبل Portland Communications والتي أدرجت إسرائيل في العام ٢٠١٥ في المرتبة الـ ٢٦ في تدريجها للدول الـ ٣٠ التي تحتل الصدارة فيما يتعلق بالقوة الناعمة في العالم (مؤشر «القوة الناعمة ٣٠»). انعكست قدرات إسرائيل التكنولوجية كذلك في انخراط إسرائيل في مشروع «هورايزن ٢٠٢٠» للأبحاث والابتكار والتعاون التكنولوجي والعملي. وتشكل هذه القدرات البنية التحتية لتوسيع نطاق المساعدات التكنولوجية لأغراض واستخدامات إنسانية وزراعية ومدنية.[١٥]

تشكل بعض المشاريع المتميزة طبيعة المساعدات الإنسانية الإسرائيلية لجنوب السودان وكينيا وإثيوبيا ورواندا. ساعدت إسرائيل جنوب السودان في تطوير أنظمة المياه والبنية التحتية والتكنولوجيا، وتشمل المشاريع المشتركة بين الدولتين الزراعة وتطوير الموارد الطبيعية والبنية التحتية والتكنولوجيا والتعليم والدفاع. وكانت إسرائيل واحدة من أولى الدول لتقديم المساعدات لهذه الدولة الناشئة من خلال نقل المعرفة والموارد. وقد ساهمت، على سبيل المثال لا الحصر، في إنشاء مزرعة نموذجية في ولاية الشرق استوائية (Equatoria)، وفي إعادة ترميم قسم الطوارئ والصدمات في المستشفى الرئيسي في جوبا، والتعاون الجامعي في كافة أرجاء جنوب السودان. وفي معرض حديثه حول العلاقات بين إسرائيل وجنوب السودان، قال السفير الأميركي: «هذه بلاد تحبنا وتحبكم، ولكنها تحبكم أكثر قليلا.»[١٦]

وبالإضافة إلى أكثر من ١٠٠٠ عملية جراحية للعيون، قام بها الأطباء الإسرائيليون في كينيا في العام ٢٠١٦، وفي ظل الطلب الكيني فيما يتعلق بالاستفادة من التنمية الزراعية والحصول على المساعدات في إنشاء مدينة علمية وتكنولوجية وزراعية، شجعت «ماشاف» (الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي) مزيدا من المشاريع في مجال التعاون المدني-الإنساني في كينيا، من قبيل تمكين النساء الاقتصادي، التعليم في مجال التنمية المستدامة، توفير المياه للزراعة، والقضاء على الفقر في منطقة بحيرة فكتوريا.[١٧] اما في رواندا، فتبرز إسرائيل بشكل خاص في مجال تقديم المساعدة في تطوير الزراعة من عدة جوانب- الريادية، والتكنولوجيا، والتجارة.[١٨] وفي إثيوبيا، أطلقت «ماشاف» بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة للإنماء مشروعا للابتكار والمعرفة التكنولوجية في مجالات الزراعة والريادية وتنمية القطاع الخاص وإدماج النوع الاجتماعي.[١٩] وتكشف نظرة أشمل إلى المساعدات الإسرائيلية في أفريقيا عن توجهات عديدة، فعلى سبيل المثال، تم من خلال مشروع لطب العيون، ينفذ في عدة دول في قارة أفريقيا، معاينة مئات الآلاف من الناس، وقد خضع عشرات الآلاف منهم لعمليات جراحية. كما نجح مشروع طبي إسرائيلي آخر في تخفيض معدلات الوفاة بين الأطفال اليتامى نتيجة فيروس الأيدز في إثيوبيا من ٢٥٪ إلى صفر تقريبا. هذا إضافة إلى مئات الدورات التدريبية للعاملين في المهن الطبيّة.[٢٠]

النفوذ في المنابر الدولية

الدافع الآخر وراء تعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية، إذا ما تخطينا كل الدوافع الأخرى من قبيل الاحتياجات الأمنية ومحاولات كبح نفوذ إيران على الساحات المختلفة، والحدّ من قدرتها على تزويد حماس بالسلاح وتحقيق فرص اقتصادية مع الكثير

صورة جماعية لنتنياهو مع قادة سبع دول إفريقية في «قمة أوغندا الإفريقية لمكافحة الإرهاب» في تموز ٢٠١٦.

من الدول الأفريقية الـ ٥٤، فيتمثل في الحصول على الدعم السياسي في أروقة الأمم المتحدة نتيجة لتزايد لجوء الفلسطينيين إلى إجراءات التصويت في الأمم المتحدة لدعم أهدافهم السياسية.[٢١] لهذا السبب، تسعى إسرائيل، إلى جانب الدعم الأميركي الذي تحصل عليه، إلى توسيع نطاق الدعم من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. وعلى النقيض من المحاولات القليلة للتأثير في الأمم المتحدة في السابق على أساس انحياز متأصل ضدها، صعدت إسرائيل نشاطاتها مؤخرا للتأثير على قرارات الأمم المتحدة.[٢٢] ولعل خطاب رئيس الوزراء نتنياهو خلال اجتماع مع السفراء الإسرائيليين في الدول الأفريقية في شباط ٢٠١٧ يدعم هذا الطرح، حيث قال: «هناك ٥٤ دولة في أفريقيا. إن تمكنتم من تغيير أنماط تصويت غالبيتهم، فسوف تغيرون فورا ميزان الأصوات ضدنا في الأمم المتحدة.»[٢٣] ولا تترك مقاطع أخرى من تصريحات نتنياهو في الاجتماع نفسه مجالا للشك حول دوافع إسرائيل في أفريقيا:

«عندما انظر إلى هرم مصالح سياستنا الخارجية، أجد أفريقيا في الجزء الأعلى من الهرم.. وأريد أن أحدد ماهية هذه المصالح. تتمثل المصلحة الأولى في التغيير الدراماتيكي للوضع المتعلق بالأصوات الأفريقية في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية من المعارضة إلى الدعم والتأييد.. هذا هو الهدف الأول. وأنا أحدده عمدًا لأنه بالرغم من وجود العديد من الأهداف الأخرى، إلا أن هذا الهدف يتفوق عليها جميعها من حيث الأهمية. سواء أكان ذلك في البداية أم في المحصلة، فهدفنا كامن في تغيير أنماط التصويت لهذه الدول».[٢٤]

وتؤيد البيانات والتصريحات الصادرة عن مسؤولي الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي «ماشاف» وأفراد السلك الدبلوماسي الإسرائيلي هذا التوجه. فقد زعم رئيس «ماشاف» جيل هاسكل أنه «في الأمور المهمة، وعندما يتم التوصل إلى قرارات في الأمم المتحدة، نرى صلة مباشرة بين استثماراتنا وسلوك هذه الدول. فإن لم يقوموا بالتصويت لصالحنا، فإنهم يمتنعون عن

التصويت، أو يغادرون القاعة.. في كل الدول التي ذكرتها، وفي دول أخرى، كنا نشيطين على مدى سنوات عديدة، ويمكننا الآن أن نرى نتائج ذلك.» [٢٥] أما أرييه عوديد، السفير الإسرائيلي السابق في عدة دول أفريقية، فقال ما يلي حول زيارة نتنياهو لأفريقيا: «أحد أهداف الزيارة هو تغيير الوضع بحيث لا يقوموا بالتصويت تلقائيا ضدنا .. أن يقوموا على الأقل بالامتناع عن التصويت».[٢٦] وقال رون آدم، سفير إسرائيل لدى رواندا، ما يلي: «إن واجبنا كجزء من العالم الغربي هو أن نقدم المساعدة للآخرين، وعندما نستثمر أكثر في المساعدات الخارجية سيكون لنا قدر أكبر من الشرعية في العالم، ومن ثم سنكون أقوى سياسيا».[٢٧]

الفوائد السياسية للعلاقات بين إسرائيل وأفريقيا الشرقية

لأغراض تقييم الفوائد السياسية الناجمة عن سياسات إسرائيل المتعلقة بأفريقيا الشمالية، تمت دراسة أنماط التصويت لكل من إثيوبيا، وكينيا، وجنوب السودان ورواندا فيما يتعلق بقرارات متعلقة بإسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨. خلال هذا الإطار الزمني، تعززت العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا- حيث شهدت هذه السنوات تحديدًا ازدهارا في العلاقات بين إسرائيل ورواندا وجنوب السودان- وتم تقديم مقترحات قرارات متعلقة بإسرائيل في الجمعية العامة، بما في ذلك القرار بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقد استندت عملية المراجعة هذه على سجلات الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأميركية وقواعد بيانات UN Watch، وتم تحليل ٧٦ قرارا للجمعية العامة متعلقا بإسرائيل: ١٨ في العام ٢٠١٥، ١٨ في ٢٠١٦، ٢١ في ٢٠١٧، و١٩ في ٢٠١٨ .[٢٨] تم تقسيم عمليات التصويت إلى أربع فئات: ضد (ضد إسرائيل)، مع (لصالح إسرائيل)، امتناع عن التصويت، وغياب عن حضور عملية التصويت. ركز التحليل على الجمعية العامة حيث أن إثيوبيا وحدها من ضمن كل الدول الأفريقية كانت عضوا في مجلس الأمن في الدورة ٢٠١٧-٢٠١٨. كما أن الهدف هو تجنب الانحياز نظرا لقوة الفيتو التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن ونظرا لحقيقة أن كافة الأصوات متساوية في الجمعية العامة. وإلى جانب التحليل الرئيسي، تمت أيضا دراسة أنماط التصويت لعمليات التصويت الرئيسية المتعلقة بإسرائيل في العام ٢٠١٤؛ أي قبل الفترة الزمنية موضع الدراسة.

قامت الولايات المتحدة بمعارضة كافة القرارات على أساس أنها كانت موجهة ضد إسرائيل. أما فيما يتعلق بأفريقيا، فإن الجدول رقم ١ يشير إلى صلة بين تعزيز العلاقات بين إسرائيل وشرق أفريقيا وبين أنماط التصويت في الأمم المتحدة لبعض الدول لصالح إسرائيل.

لم يجد التحليل نمطا واضحا للتصويت لصالح إسرائيل، ولكن هناك ميل للامتناع عن التصويت، أو حتى للتغيب عن عمليات التصويت ضد إسرائيل، ما يظهر توجها إيجابيا ثابتا فيما يتعلق بأصوات كل من جنوب السودان ورواندا. بالإضافة إلى ذلك، خلال

	إثيوبيا				جنوب السودان				كينيا				رواندا			
	ضد	مع	امتناع	غياب	ضد	مع	امتناع	غياب	ضد	مع	امتناع	غياب	ضد	مع	امتناع	غياب
٢٠١٥	١٦	-	٢	-	٢	-	٨	٨	١٨	-	-	-	١	-	١	١٦
٢٠١٦	١٦	-	٢	-	١	٢	٩	٦	١٨	-	-	-	-	-	-	١٨
٢٠١٧	١٧	-	٤	-	-	٢	١٤	٥	١٨	١	١	١	٤	١	٧	٩
٢٠١٨	١٧	-	٢	-	٢	-	٦	١١	١٩	-	-	-	٣	-	١٥	١

الجدول ١. أنماط تصويت أربع دول أفريقية على قرارات متعلقة بإسرائيل، ٢٠١٥-٢٠١٨

فترة عضوية رواندا في مجلس الأمن في ٢٠١٣-٢٠١٤، جرى رفض مشروع قرار أردني بارز تم تقديمه في كانون الأول من العام ٢٠١٤، دعا، من بين ما تضمنه، إلى إقامة دولة فلسطينية. وقد رُفض لأنه لم يحظ بالأصوات التسعة المطلوبة حينها، وكانت رواندا من بين الدول التي امتنعت عن التصويت.[٢٩] أما خط التصويت لصالح إسرائيل من قِبل جنوب السودان ورواندا فقد انعكس كذلك في مشروع القرار A/ES-10/L.22 بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠١٧، والذي قدمته كل من اليمن وتركيا إلى الجمعية العامة، للاحتجاج على الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل والذي دعمته ١٢٨ دولة. بالمقابل، صوتت ٩ دول ضد مشروع القرار وامتنعت ٣٥ دولة عن التصويت- من بينها جنوب السودان ورواندا- بينما كانت كينيا واحدة من ٢١ دولة تغيبت عن التصويت.[٣٠] أما من منظور أوسع، فإن من بين الدول التي صوتت بشكل ثابت إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية لصالح إسرائيل، في ٧٦ عملية تصويت، فكانت هناك كل من أستراليا وكندا وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو وبالاو، بالرغم من أن أصوات هذه الجزر الصغيرة أتت في المقام الأول نتيجة اعتمادها على الولايات المتحدة الأميركية أكثر منه استنادا إلى علاقات مع إسرائيل. تضاف إلى هذا الأصوات الإيجابية لكل من بريطانيا وألمانيا ولكن على نحو محدود أكثر. تدل هذه النتائج على شبكة علاقات يجدر الحفاظ عليها بشكلها الحالي على الأقل، على غرار محاولة تعزيز العلاقات مع أفريقيا، إن لم يكن بشكل أكبر.

في المقابل، صوتت إثيوبيا ٦٦ مرة ضد إسرائيل، وكعضو في مجلس الأمن بين العامين ٢٠١٧-٢٠١٨ وفيما يتعلق بمشروعي قرار مهمين قامت الولايات المتحدة الأميركية باستخدام حق الفيتو لمنع تبنيهما، صوتت إثيوبيا مرة لصالح مشروع القرار ومرة امتنعت عن التصويت. كان ذلك جزئيا لرغبتها في التقرب أكثر من الدول العربية والاحتفاظ بصورة حيادية.[٣١] كما صوتت كينيا ضد إسرائيل فيما يتعلق بالقرارين ٧٣ و٧٦.

يضاف إلى ما تقدم، أنه كان هناك مشروعا قرار مهمان في الجمعية العامة في العام ٢٠١٨. كان الأول في شهر حزيران وهو متعلق بإرسال قوة دفاع دولية لقطاع غزة على خلفية الاشتباكات على طول السياج الحدودي وتم تبنيه بأغلبية ١٢٠ دولة صوتت لصالحه واعتراض ٨ دول. كانت جنوب السودان من بين ٤٥ دولة امتنعت عن التصويت بينما كانت رواندا واحدة من ٢٠ دولة تغيبت عن عملية التصويت. أما مشروع القرار الثاني في كانون الأول من العام نفسه فكان متعلقا بمقترح أميركي لإدانة حركة حماس، وكانت رواندا وجنوب السودان وإريتريا من الدول التي أيدت مشروع القرار، بينما امتنعت كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا عن التصويت. لم يتم إقرار مشروع القرار ولكنه حظي بدعم ٨٧ دولة (وامتناع ٣٣ دولة).[٣٢]

المضامين على مستوى السياسات

يشير المقال إلى صلة إيجابية، وإن كانت محدودة، بين العلاقات الخارجية والفوائد على مستوى السياسات كما تتجلى في أنماط التصويت في الأمم المتحدة، ويوصي بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية-المدنية في ظل الفوائد المتوقعة من ذلك بالنسبة لإسرائيل.

الفوائد السياسية: أولا، في ظل تخفيض موازنة المساعدات الخارجية لإسرائيل، في يومنا هذا، وتحديدا نسبة إلى الموازنات التي تم تخصيصها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وإلى مطالب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، يجب زيادة الموازنة المخصصة للمساعدات الخارجية والتي تشكل حاليا فقط ما نسبته ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي،[٣٣] ثانيا، يجب على إسرائيل مواصلة ترويج استخدام قدراتها التكنولوجية من أجل التنمية في أفريقيا. على سبيل المثال، فإن موضوع التغير المناخي بات يحتل مكانة مركزية على أجندة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. أما فيما يتعلق بأهداف التنمية الإنسانية للأمم المتحدة، فتفترض متطلبات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن يقوم الأعضاء فيها بتخصيص جزء من موازناتهم لصالح المساعدات الإنسانية- وأيضا في ظل أهمية مفهوم «تيكون عولام»؛ أي إصلاح العالم ضمن سياسة إسرائيل الخارجية منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، فإنه من المحبذ أن تنضم إسرائيل أيضا إلى الجهود الدولية انطلاقًا من تجربتها كدولة تأثرت بالتبعات المباشرة والإقليمية لتغيرات المناخ، وأيضا من خلال قدراتها التكنولوجية المتعلقة بتغير المناخ والتركيز على الزراعة وأنظمة الري بالتنقيط وترشيد المياه وتنقية المياه

وإعادة تكريرها بالإضافة إلى تطوير الطاقة الشمسية والإدارة الرشيدة والكفؤة للموارد. هذه بضعة أمثلة عن المساهمات التي يمكن لإسرائيل أن تقدمها بموجب التحديات التي تواجهها هي نفسها نتيجة لظروف المناخ القاسية والقحط والتصحر.

بالنسبة لأفريقيا، فإن القارة ككل تأثرت بشكل مباشر وسلبي من تغير المناخ وإذا ما اقترنت بالنمو السكاني قد تقود لتحديات سيكون لها آثار وتبعات أبعد من حدود أفريقيا على الساحة الدولية في مجالات من قبيل الهجرة والأزمات الاقتصادية والإرهاب وعدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية.[٣٤] ويمكن لمساهمات إسرائيل من خلال الحلول التكنولوجية للمشاكل الإنسانية العالمية المرتبطة بظواهر من قبيل التصحر والقحط والجوع والتنمية الزراعية والتنمية الإنسانية المدنية أن تسرع من قدرتها على تكريس مكانتها في الدول الأفريقية وتحديدا في إثيوبيا التي عانت من ظاهرة التغير المناخي في السنوات الأخيرة. كما يمكن لمثل هذه المساعدات أن تسهم في زيادة احترام إسرائيل وهيبتها في المؤسسات الدولية وفي الغرب.

بكلمات أخرى، يمكن لإسرائيل في المواقع التي تقوم فيها باستخدام القوة الناعمة من خلال تقديم نفسها كمصدر للمعرفة والخبرة في مجال التنمية الإنسانية، أن تجني الدعم، حتى أبعد من أفريقيا- في هيئات الأمم المتحدة على سبيل المثال. ولعل أحد الأمثلة على ذلك تجلى في قبول الجمعية العامة لمبادرة إسرائيلية متعلقة بريادية وتنمية العالم الثالث، وحصلت على دعم ١٢٩ دولة.[٣٥] وقد انعكس ذلك في تصريح حاييم كورن بأن جنوب السودان هي من الداعمين الثابتين لإسرائيل في المنابر الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. ووفقا لكورين، فإن التقدير الذي تحظى به إسرائيل نتيجة لانخراطها في عملية التنمية في أفريقيا يمنحها سمعة جيدة من حيث أنها دولة تريد تقديم المساعدة ودولة «تعرف كيف تقوم بذلك».[٣٦]

الفوائد الاقتصادية-الأمنية: تظل إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا محدودة نظرا لمحاولة الدول الأفريقية الاحتفاظ بصورة حيادية و«التمتع بأفضل ما في العالمين»؛ أي من جهة عضويتهم في الاتحاد الأفريقي والتي تتطلب منهم اظهار التضامن وعدم الحياد عن الخط المناهض لإسرائيل، الذي تقوده الدول الأفريقية المسلمة في هذه المنظمة؛ ومن جهة أخرى العلاقات مع إسرائيل التي تعتبر مهمة بالنسبة لهم من منظور الأعمال والاقتصاد وجوانب التنمية الإنسانية-المدنية والأمنية. من هنا، فإن القدرة على ترجمة المساعدات الإنسانية-المدنية وحتى الدفاعية والمساعدات في مجالات التجارة والاقتصاد التي تقدمها إسرائيل إلى دعم سياسي تظل محدودة.

على الرغم من ذلك، إلى جانب الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية-المدنية، يُوصى بالقيام بجهد شامل ومتكامل لتوسيع نطاق الصادرات الاقتصادية، ليس فقط من منظور الفوائد الاقتصادية التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها (وفقا لمعهد الصادرات الإسرائيلي، فإن الصادرات في العام ٢٠١٨ لدول شرق الصحراء بلغت $٧٢٥ مليون دولار)[٣٧] ولكن أيضا من منظور الفوائد السياسية والأمنية التي قد تنجم عنها. من وجهة النظر الأمنية، يمكن لتعزيز العلاقات الإسرائيلية مع أفريقيا الشرقية من خلال المساعدات المدنية-الإنسانية والصادرات الاقتصادية-الدفاعية أن تسهم في نهاية المطاف في تعزيز أمن إسرائيل وذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال الحد من نفوذ إيران في المنطقة وإحباط مبادراتها لمساعدة «المنظمات الإرهابية» في قطاع غزة من خلال تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر والسودان وشبه جزيرة سيناء وتعزيز التعاون الاستخباراتي. كما أن قرب إثيوبيا وكينيا من الصومال يمكن أن يخدم كمنطقة عازلة لإمكانية تأثير المجموعات الإسلامية الصومالية المتطرفة على «المنظمات الإرهابية» في قطاع غزة. يعتبر هذا الأمر مصلحة مشتركة لكل من إسرائيل وإثيوبيا وكينيا نظرا للخوف من النفوذ المحتمل للإسلام المتطرف في المنطقة.

ترجمة من الإنكليزية: أريج دعيبس

الهوامش

١ بالرغم من أن رواندا تقع في أفريقيا الوسطى، إلا أن المقال شملها في التحليل هنا نظرا للأهمية التي توليها لها الوكالة الإسرائيلية للإنماء والتعاون الدولي «ماشاف» التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وهي ترى رواندا كواحدة من الدول ذات الأولوية بالنسبة لها لأسباب كثيرة منها، على سبيل المثال لا الحصر، العديد من أوجه التشابه بينها وبين إسرائيل، ولأنها أيضا من ضمن الدول الأكثر نموا في القارة الأفريقية. راجع «ماشاف- الوكالة الإسرائيلية للإنماء والتعاون الدولي»- وزارة الخارجية الإسرائيلية،
https://mfa.gov.il/MFA/mshav/Where_We_Work/Pages/Africa.aspx

2 Yossi Alpher, A Lonely Country (Tel Aviv: Matar, 2015) [in Hebrew]; Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, "Revival of the Periphery Concept in Israel's Foreign Policy? Strategic Assessment 15, no.2 (2012): 2740-, https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/201702//FILE13450318661-.PDF; Shabtai Shavit, Head of the Mossad (Rishon Le-Zion: Yediot Ahronot, 2018), p.95 [in Hebrew]; Michael Bar Zohar, "David Ben-Gurion and the Policy of the Periphery 1958: Analysis", in Itamar Rabinovich and Jehuda Reinharz (eds.), Israel in the Middle East: Documents and Readngs on Society, Politics, and Foreign Relations, pre-1948 to the Present, (Waltham, Mass: Brandeis University Press, 2008), pp.19197-.

٣ تأسست الوكالة الإسرائيلية للإنماء والتعاون الدولي – ماشاف في العام ١٩٥٨ بدافع المصالح والاعتبارات الأخلاقية. وقد عبرت غولدا مئير عن ذلك ببراعة عندما كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية، حين قالت: هل ذهبنا إلى أفريقيا لأننا رغبنا في تأمين أصوات في الأمم المتحدة؟ الجواب نعم بالتأكيد، كان هذا أحد الدوافع لدينا.. ولكنه كان بعيدا كل البعد عن دافعنا وحافزنا الأهم.. السبب الرئيسي وراء «مغامرتنا» الأفريقية يكمن في أن لدينا أشياء كان باستطاعتنا نقلها لدول كانت حتى أصغر عمرا وأقل خبرة منا.» راجع غولدا مئير، My Life (نيويورك : بوتنام، ١٩٧٥).

4 On the importance of the horn of Africa, see note 1. MASHAV lists these countries among its priority countries.

5 Guzanksy and Lindenstrauss, "Revival of the Periphery Concept in Israel's Foreign Policy?".

6 Noa Landau, "Amid Deportation Deal, Israel Backs Rwanda's UN Move to Rename 1994 Genocide," Haaretz, January 29, 2018. https://bit.ly/2J979MI.

7 Herb Keinon, "Kagame to 'Post': Israel Helping Rwanda Defeat Jihadist Threats", Jerusalem Post, July 11,2017, https://bit.ly/30a.NG3r; Ilan Lior "Rwanda Denies Signing 'Secret Deal with Israel' to Accept Deprted Asylum Seekers, Haaretz, January 23, 2018, https://bit.ly/2E0fFJj.

8 The article does not discuss Israel's defense-economic exports.

9 Shumel Tzabag, Power in International Relations (Tel Aviv: Open University, 1997), p.5 [in Hebrew]

10 Joseph S. Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Public Affairs, 2004),p.p. 132-.

11 Joseph S.Nye, Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York, Basic Book, 1990); Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics.

12 Carol Lancaster, "Redesigning Foreign Aid," Foreign Affairs 79, no.5 (2000): 7488-.

13 Joseph s. Nye, "Rice Must Deploy More 'Soft Power' ", Belfer Center for Science and International Affairs, January 25, 2005, https://www.belfercenter.org/publication/rice-must-deploy-more-soft-power ; Drew Thompson, "China's Soft Power in Africa: From the 'Beijing Consensus' to Health Diplomacy, " Jamestown Foundation China Brief 5, no.21, October 13. 2005.

14 Effraim Inbar, "Israel is Not Isolated," Begin-Sadat Center for Strategic Studies, *Mideast Security and Policy Studies* No.99, (2013).

15 Mark Jones, "Which Countries Come Top for 'Soft Power'?" World Economic Forum, July 17, 2015. Israel was not included in the "Soft Power 30" rankings in 2016-2018.

16 Haim Koren, "How Do you Establish Diplomatic Relations with a Country that Was Just Born?" *The Arena,* No.3, January 7, 2019 [in Hebrew]

17 "Israel in Africa: Kenya, "Ministry of Foreign Affairs, July 5, 2016, https://bit.ly/2Jmp7K3 [in Hebrew]

18 "Israel in Africa: Rwanda," Ministry of Foreign Affairs, July 4, 2016, https://bit.ly/2Ly7BW3 [in Hebrew]

19 "MASHAV and UNDP for Ethiopia Sign Cooperation Agreement," Ministry of Foreign Affairs, October 30,2014, https://bit.ly/2J6RBbV [in Hebrew]

20 Tamar Dressler, "The Aid Changes Israel's Global Image," *Ynet,* November 8, 2011, https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L03981367,00.html [in Hebrew]

21 Haim Koren, "Israel and Egypt: A Strategic Axis in the Regional Web?" *Mitvim,* https://bit.ly/2XLtbwx [in Hebrew' ; Moshe Terdiman, "The Israeli Return to Africa," *Ynetnews.com,* December 9,2016, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4853614,00.html; Amir Sabhat, "Is Israel Missing Out on the African Economy," *Calcalist,* July20,2018, https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3742663,00.html [in Hebrew].

22 In twelve cases between 2001 and 2018, the United States blocked a draft resolution against Israel at the Security Council. See "Security Council-Veto List" at http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto; Yaron Slaman, "Peace Missions in the 21st Century," *Politika: Israeli Journal of Political Science and International Relations* 27 (2018): 51-66 [in Hebrew]; Yaron Salman, "Bypass Surgery: How to Overcome the Paralysis in the Security Council," *The Arena,* No.3, January 7, 2019 [in Hebrew]. This is also reflected in Israel's announcement of its withdrawal from UNESCO in December 2017.

23 Ariel Kahana, "The Ambassadors to Netanyahu: This Way Will Not Change the Majority in the UN," *NRG*, February 8,2017, https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/862/702.html [in Hebrew].

24 "PM Netanyahu Meets with Israeli Ambassadors to Africa," Press release from the Prime Minister's Office, February 8,2017, https://bit.ly/2FNqoc0 [in Hebrew].

25 Ariel Kahana, "Senior Foreign Ministry Official: Israel Does Not Have a True Survey of its Global Status," *Makor Rishon,* July 5,2018, https://www.makorrishon.co.il/news/44277/ [in Hebrew]

26 Shimon Cohen, "Europe is Hostile? Israel Returns to Africa," *Arutz Sheva,* July 4, 2016, https://www.inn.co.il/News/News.aspx/325294 [in Hebrew].

27 Amir Levy, "Rwanda is the Most Successful Country in Africa, You Feel the Love for Israel" *Mida,* April 6, 2019, https://bit.ly/2G2SVuF [in Hebrew].

28 General Assembly, Voting Records, https://www.un.org/en/ga/documents/voting.asp; U.S. Department of State, Voting Practices in the United Nations, https://www.state.gov/voting-practices-in-the-united-nations-2017/ ; UN Watch, https://unwatch.org/en/.

29 UNSC doc, s/2014/916, 30 December 2014; UNSC Official Records, 2016, *Resolutions and Decisions of the Security Council 2014-2015,* United Nations Publications.

30 Tal Shalev and Omri Nahmias, "With the Support of 128 States: UN Passes Resolution Against Recognition of Jerusalem," *Walla,* December 22, 2017, https://news.walla.co.il/item/3121287 [in Hebrew].

31 See S/2017/1060 on the transfer of the United States Embassy to Jerusalem; S/2018/516 on the dispatch of an international force to the Gaza Strip.

32 Itamar Eichner, "Close Vote: The States that Blocked the Condemnation of Hamas", *Ynet,* December 9, 2017, https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5422256,00.html [in Hebrew]; Itamar Eichner, "A Majority in the UN was Not Enough for Condemnation," *Ynet,* December 7, 2017, https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5421267,00.html [in Hebrew]; Barak Ravid, "UN General Assembly Votes to Condemn Israel," *New 13,*June 14,2018, https://13news.co.il/10news/news/165573 [in Hebrew]

33 In 2017 Israel's foreign aid budget amounted to $319 million. See Leah Landman, "Left Behind: Who Will Assist Israeli Foreign Aid?" *The Arena,* No.1, May 27,2018 [in Hebrew]. On the MASHAV Budget in the 1950s and 1960s, see Moshe Decter, *To Serve, To Teach, To Leave-The Story of Israel's Development Assistance Program in Black Africa,* American Jewish Congress, 1977; Joel Peters, *Israel and Africa: The Problematic Friendship (*London: British Academic Press, 1992). The OECD requires spending of 0.7% of GNP in favor of foreign aid. See the OECD website, http://www.oecd.org/dac/stats/the07odangnitarget-ahistory.htm. For Israel's spending in relation to other OECD donors, see https://data.oecd.org/oda/net-oda/htm.

34 Gideon Bachar,"The Diplomacy of Climate Change", *Zavit,* November 13, 2017 [in Hebrew].

35 UN General Assembly Resolution, adopted on December 21, 2012, at https://undocs.org/en/A/RES/67/202; "Amb Prosor on UN Resolution 'Entrepreneurship for Development," Ministry of Foreign Affairs, https://mfa.gov.il/MFA/InternatlOrgs/Speeches/Pages/UNGA_adopts_Israeli_resolution_Entrepreneursip_Development_8-Dec-2012.aspx,

36 Koren, "How Do You Establish Diplomatic Relations with a Country that Was Just Born?"

37 "Export Trends: Israel and Sub-Sahara Africa" Israel Export Institute, https://www.export.gov.il/economicreviews/article/megamotsubsaharaisrael19 [in Hebrew]

مالك سمارة

قصيدة حاييم نحمان بياليك: إلى «العصفورة»
أيديولوجيا صهيونية مقفّاة

مرحى لعَوْدِك، أيّتها العصفورة
من بلاد الدفء إلى شباكي
لشدوك تاقت روحي المهجورة
مذ حرمني الشتاء رؤياكِ

غنّي وحدّثيني، عصفورتي الشجية
عن بدائع أرضٍ وراء المسافات
هل في البلاد الدافئة البهيّة
تستحكم الشرور والملمّات؟

أتحملين سلامًا من إخوتي في صهيون
إخوتي البعيدين القريبين؟
يا لسعادتهم.. أوهل يعلَمون
عن ألم بي لا يستكين؟

أوَهل يعلمون كم خصمًا يتربّص بي
وكم من عدوّ تداعى عليّ
عن بلاد البدائع غني لي
حيث يحلّ الربيع الأبديّ

أتحملين سلامًا من أغانيها
وديانها وجبالها والشعاب؟
والربّ هل أنزل رحمة وسكينة على أراضيها
أم لا تزال متروكةً للخراب؟

والسهل الساحلي وتلّ اللبان
ألا يزال يعبق فيهما المرُّ والنردين؟
وهل أيقظ مستوطن الغابات جبل لبنان
من غفوة كل تلك السنين؟

أويقطر الندى على جبل الشيخ كالجواهر
أويهمي كالعبرات؟
وكيف حال نهر الأردن ومائه الطاهر
وحالُ كل الجبال والرّابيات؟

هل انقشعت عنها غمامة السواد
وظلال العتمة والموات؟
غنّي يا عصفورتي عن أرض الأجداد
حيث وجدوا الموت، ووجدوا الحياة

حدّثيني عن غراسي وورودي
هل ذبلَت كما ذبُلْت؟
ما زلت أذكر أيّامًا أورق فيها عودي
مثلها، والآن كبرتُ ووهنت

أخبريني عصفورتي سرّ كل شجيرة
وبماذا همست لك الأغصان
هل بشّرتك ببشرى مسرّة
أن ستفيض ثمارًا كجبل لبنان؟

وإخوتي الكادحين يبذرون دمعهم الغزير
هل حصدوا محاصيلهم في حبور؟
من لي بجناحين حتى أطير
إلى أرض ينبت فيها اللوز والتمور

وعن ماذا أحكي لك، عصفورتي الودودة
أيّ كلام من فمي تنتظرين؟
لا أغاني في بلاد البرد البعيدة
سوى المراثي والعويل والأنين

أأحدثك عن البلايا الكبرى
التي يعرفها كل العالمين؟
من ذا يحصيها.. مصيبةً تلو أخرى
تخبو وتضطرم بين حين وحين

هيمي يا عصفورتي في الجبل والصحراء
يا لسعادتك أن تركتِ خيمتي
إن أقمتِ عندي، يا بهيجة الغناء
لبكيت علقمًا على غُربتي

لكن البكاء والعبرات لن يشفياني
لا لن يضمّدا جروحي
لقد غمر الدمع محجري حتى أعماني
وانبترت كالنّجيل روحي

الآن جفت الجروح والدموع الغزيرة
وبعدُ لم يرفع الحزن قيده عنّي
مرحى لعودكِ.. أيّتها العصفورة
رنّمي واطربي.. حرى أن تغني

تعليق:

في عام ١٨٩١، الفترة الواقعة بين بدايات الحركة الاستيطانية الزراعية عام ١٨٨٢ والمؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وبين تحوّل الصهيونية من الصبغة «الجمعيّاتية»، «المبادراتية»، «الخلاصيّة»، إلى المشروع السياسي البراغماتي؛ ومن «اليوتوبيا» إلى الواقع، كتب حاييم نحمان بيالك قصيدته تلك، «إلى العصفورة»، لتكون أول عمل شعريّ يُنشر له. وراء السطور، كان بياليك يقطع تلك الفترة التحوّلية في تاريخ الصهيونية على صعيد حياته الشخصيّة. حينذاك، كان ابن الثامنة عشرة عامًا قد ترك «اليشيفاه»(المدرسة التلمودية) في لتوانيا، متأثّرًا بحركة التنوير بين يهود أوروبا (الهسكلاه)، التي اعتنقت قيم الحداثة الغربية، وانتقل إلى أوديسا، ضمن حدود الإمبراطورية الروسية آنذاك، حيث كانت تتجذّر نواة حركة عبريّة ثقافيّة حديثة.

لكن ما يُقرأ بين القوافي لا ينم عن سياقه؛ تلك المغنّاة، بإيقاعها السجعي وتصاويرها التسطيحية ومفرداتها التجريدية، تنمّ عن كلاسيكيّة تقليدية ذات نمط محافظ، لا حداثي (أكثر مما تنمّ كذلك عن غضاضة شاعر شاب)، وتحيل إلى يوتوبيا مبتذلة، مذوّتة، ومتأصلة في الخطاب العام، أكثر مما تحيل إلى واقعٍ مركّب، إو حتى إلى خيال منحوت، أو رومانسيّة أدبيةٍ من عفو الخاطر. لنا أن نتأمّل ذلك بين السطور، حين نقرأ عن الأرض الخراب، المقفرة، التي يجلّلها السواد، ثمّ لا تدبّ فيها الحياة إلا بعودة «مستوطنها»؛ المنفى الموحش، الطافح شرورًا ورزايا، والذي «تذبل» روح اليهوديّ فيه: كلّ تلك الرموز ما هي إلا إعادة تدوير لأساطير صهيونيّة متجذّرة عن «أرض بلا شعب»، وعن «نفي المنفى»، مشحونةً أيضًا بالبروباغندا الصهيونية المتشكّلة حديثًا عن فكرة «احتلال الأرض»، حينما يخصّ، في إحدى «برقيات السلام»، «الكادحين الذين يبذرون دمعهم» في التراب؛ وهذا في حقبة كانت فكرة الاستيطان الصهيوني الزراعي فيها تواجه عزوف اليد العاملة اليهودية على أرض الواقع.

تلك تناقضات موغلة في الصهيونية ذاتها، كما هي في شعر بياليك، وسيرته الخاصة؛ حين يحاكي «الحداثة» و«التنوير» بقالب كلاسيكيّ، شكلًا وجوهرًا، لم يحد عنه لاحقًا سوى في استدخال أنماط تقفية مركّبة تماهيًا مع الشعر المعاصر، وحين يقيم جماليّاته على سطوة الأيديولوجيا، ومشهديّته الشعرية على المحو العنيف. كلّ تلك «اليوتوبيا» كانت في شعر بياليك، قبل أن تحاول الصهيونيّة استدخالها إلى واقع مركّب، مفرزة مشهد النكبة الدامي –والمستمرّ– في فلسطين.

في تعليقه على القصيدة، انتقد يهوشع رابينتسكي، صاحبُ مجلة «البستان» التي نُشرت فيها «إلى العصفورة»، بياليك لانشغاله بالقافية على حساب التعبير. من هنا كانت تقفية الترجمة لتؤدي هذا الغرض: إظهار إحدى القصائد المؤسسة في الشعر الصهيوني الحديث ببيانها الأيديولوجي المقفّى الذي غابت عنه الشعرية.

رائف زريق *

آفاق العمل القانوني وخطاب الحقوق للفلسطينيين في إسرائيل: بين تحقيق انجازات قضائية وإعادة إنتاج علاقات القوّة

يحوي هذا المقال ثلاثة أجزاء. سأقدم في الجزء الأول ملاحظات عامة حول طبيعة القانون وعلاقته بالسياسة والأيديولوجيا، والأخلاق، أما في الجزء الثاني فسوف أركز بشكل خاص على طبيعة العلاقة بين خطاب الحقوق وسؤال الهوية والتاريخ، وسوف أنهي في الجزء الثالث والأخير بملاحظات حول دور خطاب الحقوق والمرافعة القانونية في الحالة الفلسطينية في إسرائيل بشكل خاص، أخذا بعين الاعتبار المميزات الخاصة بدولة إسرائيل والمجتمع الفلسطيني داخلها. تخلص المقالة إلى القول إن المرافعة القانونية قد تحقق إنجازات معينة لكنها في كثير من الأحيان تساهم في إعادة إنتاج علاقات القوة التي تعمل بداخلها، على الرغم من ذلك، هناك أهمية للعمل القانوني من حيث قدرته على توثيق وصياغة المطالب الفلسطينية بلغة وخطاب يرتكز على مبادئ حقوق الإنسان والمواطن، ما يغذي الخطاب السياسي ويمده بالصياغات المكثفة والواضحة. من الصعب جدا أن نعرف مسبقا متى وإلى أي مدى ممكن تحقيق الإنجازات، ومتى تكون الإنجازات القانونية ممارسة تساهم في إعادة تكريس الواقع.

١) القانون – كتجريد

كان كارل ماركس أول من تنبّه إلى أهمية ومحدودية التحرر السياسي الذي أنجزته الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان الذي جاءت به.[١] ولا يمكن فهم

* مدير تحرير «قضايا إسرائيلية»، أستاذ فلسفة القانون في كلية أونو الأكاديمية، ومدير أكاديمي مشارك في مركز مينيرفا للآداب في جامعة تل أبيب.

مشروع حقوق الإنسان المعاصر وحقوق المواطن دون الانتباه إلى إنجازات الثورة الفرنسية، وإلى تحليلات ماركس الثاقبة في هذا السياق. لقد كان المجتمع الإقطاعي القديم يقوم على عدم الفصل الواضح بين المكانة الاجتماعية – الاقتصادية وبين المكانة السياسية.[٢] وكان الأمر يعني ضمن ما يعنيه أن المشاركة في الحياة السياسية والحق في الانتخاب وتولي المناصب المختلفة في سلك الدولة مقتصر على فئات اجتماعية -اقتصادية معينة؛ أي إن هناك شرطا مسبقا للحضور في الحيز العام السياسي وللمشاركة السياسية. فقط أولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية – اقتصادية معينه، والذين يملكون الأرض، مؤهلون للمشاركة في الحياة السياسية؛ أي مؤهلون للمشاركة في المبنى الإداري لنظام الحكم.

بالمقابل، وبفارق عن مجتمع اليوم، على الأقل في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، فقد كانت – في المجتمع الإقطاعي - دلالات واضحة ومباشرة للموقع السياسي في نظام الحكم تؤهل صاحبها ليؤسس موقعه الاقتصادي – الاجتماعي؛ أي إن الموقع السياسي كان يعني ضمنًا موقعًا اقتصاديًا واجتماعيًا، والموقع الاقتصادي والاجتماعي هو بحكم المنطق والمبنى القانوني موقع سياسي أيضًا؛ إذ إنه لم يجرِ الفصل بين الاثنين في تلك الفترة. وفي عالمنا العربي ليس من الصعب التخيل أنّ وضعية كهذه ما زالت سائدة، يكون فيها للملك مثلاً حصة ثابتة من أموال تأشيرات الفيزا التي تمنح على الحدود، باعتبار أن موقعه السياسي يؤهله أيضًا لجني الأرباح، وكأن الدولة هي ملكه الشخصي، وبالتالي فإن الدخول إلى الدولة يمكن اعتباره دخولاً إلى عزبته الخاصة يخوّله أن يجني ثمن تأشيرات الدخول. ضمن هذا السياق فإنّ المصدر اللغوي المشترك للمَلك والمُلْك يفضح طبيعة العلاقة بين السيادة والثروة، بين السياسة والاقتصاد، وبين العام والخاص.

وضمن هذا النموذج، فإن الموقع السياسي هو مصدر دخل أيضًا؛ أي إن الحديث يجري عن مجتمع لم يتم فيه الفصل بين السياسة وبين الاقتصاد، حيث تفترض المشاركة السياسية وحق الانتخاب في هذا النموذج أن يتمتع المشارك بموقع اقتصادي- اجتماعي معين. فالنبلاء واللوردات والدوتات كلها عبارة عن منزلة اقتصادية، اجتماعية، سياسية في آنٍ واحد. إنّ علاقة السيد بالعبد مثلاً أو الإقطاعي بالقن الذي يعمل لديه هي علاقة قانونية واقتصادية في الوقت نفسه. هذا هو عمليًا النظام القديم الذي جاءت الثورة الفرنسية لتحطّمه ولتبني على أنقاضه الدولة الحديثة، وتشيّد نظام الحقوق، ونظام السوق.

إنّ أهم إنجازات الثورة هو الفصل الحاد – نظريًا على الأقل – بين عالم الاقتصاد والمجتمع من ناحية وبين عالم السياسة والقانون من ناحية أخرى. فمن جهة أصبح من الممكن لجميع فئات الشعب المشاركة في العملية السياسية/ القانونية دون الأخذ بعين الاعتبار وضعيتها الاقتصادية وكونها مالكة للأرض. ومن جهة أخرى جرى فصل السياسة/ القانون عن الاقتصاد والمجتمع، إذ أصبح الحيّز السياسي حيزًا قائمًا بذاته لا يمنح أصحابه أي ميزات اقتصادية واجتماعية بشكلٍ مباشر. وفق هذا المنطق الجديد الذي يقوم على فصل السياسة/ القانون (وفي هذا الجزء من المقال أتعامل مع القانون والسياسة بصفة واحدة) عن الاقتصاد، وفصل الدولة عن السوق، فإن أفقر المواطنين اجتماعيًا واقتصاديًا قد يصل أعلى المراتب السياسية ليكون رئيسًا للوزراء، وقد يكون أغنى الأشخاص وأعلاهم منزلة اجتماعية غير ذي شأن سياسيًا وليس له أي موقع في المبنى الإداري السياسي للدولة. وهذا يعني ضمن ما يعنيه أن السياسة/ القانون تقف على حدة، والاقتصاد على حدة، كل يتطور حسب منطقه الخاص: الدولة تتحرر من الاقتصاد والاقتصاد يتحرر من الدولة.

إلا أنّ تحرر المجتمع السياسي ومجتمع القانون لم يكن فقط تحييدًا للملكية الخاصة ولتأثيرها على المشاركة السياسية، فقد كان أحد إنجازات الثورة أيضًا تحررًا من الانتماءات المختلفة للأفراد وعلى رأسهم الانتماء الديني. في المجتمع القديم كان الانتماء الديني، تمامًا كالملكية، أمرًا عامًا يخصّ المجتمع بأسره وليس شأنًا خاصا؛ أي إن الفرد كان يأخذ دينه معه إلى الحيز العام، وتسري في الكثير من الأمور قوانين مختلفة على أبناء الديانات والطوائف المختلفة.[٣] وفي المجتمع القديم – ما قبل الثورة – كان الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات دينية مختلفة يخضعون إلى نظم قانونية مختلفة، ليس فقط فيما يتعلّق بقوانين الأحوال الشخصية إنما في الكثير من التعاقدات والقوانين المدنية. وأهم ما في الأمر أنّه كان محظورًا على أفراد ذوي انتماءات دينية معينة تسلّم وظائف محددة في الدولة أو حتى ممارسة مهن معينة. كان الفرد يسير في ساحة البلد ليس باعتباره مجرد مواطن أو مواطن مجرد، بل باعتباره

يتمثل إنجاز الثورة الفرنسية الأكبر والذي لا زلنا نعيش في ظله بإخراج الدين من الحيز العام، وهو يعني علمنة الحيز العام؛ في حين أنّ إخراج الملكية الخاصة من الحيز العام (أي عدم اعتبارها شرطًا للمشاركة السياسية في حياة الدولة) يعني انخراط العامة في الحياة السياسية وهدم حاجز الملكية والمكانة الاجتماعية الذي كان يقف حاجزًا بينهم وبين المشاركة في الحياة السياسية.

كاثوليكيًا، بروتستنتيًا أو يهوديًا إلخ..... وكل واحد منهم يخضع لنظام قانوني مختلف، ولكل منهم منظومة من الامتيازات تختلف من مجموعة دينية إلى مجموعة أخرى.

إن إنجاز الثورة الفرنسية الأكبر والذي لا زلنا نعيش في ظله يقوم على إخراج الدين من الحيز العام، وهو يعني علمنة الحيز العام؛ في حين أنّ إخراج الملكية الخاصة من الحيز العام (أي عدم اعتبارها شرطًا للمشاركة السياسية في حياة الدولة) يعني انخراط العامة في الحياة السياسية وهدم حاجز الملكية والمكانة الاجتماعية الذي كان يقف حاجزًا بينهم وبين المشاركة في الحياة السياسية) ما يعني تعميم المشروع الديمقراطي.

إن الدلالة العميقة لهذا المشروع – وهو مشروع الدولة الليبرالية الديمقراطية – هي إخراج كل ما هو مميز للفرد ولتاريخه ولشخصه من الحيز العام – من حيز القانون، القانون يقوم على التجريد، تكون الشجرة جرداء عندما تعرى من كل ورقها وثمرها؛ والقانون كتجريد يعني أنه يجرد الأشخاص من خصوصيتهم؛ أي إنه يسقط عنهم صفاتهم الخاصة، وتصبح تلك الصفات بدون اعتبار أو أهمية في الحيز العام.

في مجتمع ما بعد الثورة يحضر الفرد في الحيز السياسي القانوني مجردًا من تمييزه المادي والمعنوي، مجردًا من موقعه الطبقي المادي ومجردًا من انتمائه الروحي الديني. يخرج الناس إلى الحيز السياسي العام تاركين وراءهم انتماءهم الديني وكل ما يتعلق بملكيتهم الخاصة. إن إنجاز الثورة أو ثقافة ما بعد الثورة تقوم على أن الفقير والغني يستويان – نظريًا على الأقل – في عالم القانون والسياسة، كذلك يستوي اليهودي والكاثوليكي والبروتستانتي والمسلم. لم يكن لمفهوم المواطن الحديث أن ينشأ لولا هذه القدرة على تجريد الفرد الحديث من انتماءاته المتعددة، ومن كل ما يجعله كائنًا متميزًا معنويًا وماديًا (باعتبار أن الدين هو نموذج التمييز المعنوي، والملكية الخاصة هي نموذج التمييز المادي).

يلتقي المواطنون في الحيز العام مجرّدين من تمييزهم المادي والمعنوي والمشخص كذوات قانونية، كما تلتقي البضاعة في السوق مجردة من قيمتها الاستعمالية المتميزة كذوات نقدية تسبح في عالم النقود المتجانس (من هنا المقولة الشهيرة « لا لون للنقود»).[4]

يقوم منطق المساواة في الدولة الليبرالية الحديثة على هذا التجريد الذي يشكل أساس مفهوم المواطنة الحديثة، القاضي لا يحكم بناء على الانتماء الديني أو الإثني للأطراف المتنازعة، ولا بناء على مهنهم أو موقعهم السياسي. كل هذه الأمور غير ذات اعتبار عندما يقفون أمام القانون، فالنظام القانوني والقضائي لا يحكم عليهم بموجب هذه الانتماءات، وبهذا المعنى، فالقانون هو تجريد من التاريخ والانتماء، وفي الواقع هذا هو أيضًا جوهر مفهوم الحق.

إلا أن القانون لا يقوم على التجريد من الماضي فقط، وإنما من المستقبل أيضًا. القانون يجردنا من انتماءاتنا وأيضًا من أهدافنا. يعاملنا بمساواة بغض النظر عن سؤال انتمائنا الإثني، الديني، والمادي من ناحية، وبغض النظر عن أهدافنا المستقبلية، من ناحية أخرى. إن خطاب الحقوق في صيغته الليبرالية لا يعنى بالغايات وبالأهداف ويتعامل معها بحيادية، باعتبار أن الغايات هي موضوع متروك لمشيئة الأفراد ولحرية اختيارهم كما سيتبين لاحقًا، أو كما سأوضح لاحقًا. لكل مواطن الحق في أن يقرر ما إذا كان يرغب في أن يكون كريمًا أو بخيلاً، إذا أراد أن يصبح طبيبًا أو مهندسًا، أن يتزوج أو أن يبقى أعزب، أن يعيش حياته

منسـكًا أو أن يعـرف ملـذات الحيـاة. هـذه الخيـارات اسـميها الغايـات والأهـداف والتـي هـي بمثابـة القيـم النوعيـة التـي يعتقـد الأفـراد أنهـا تشـكل مغـزى وجودهم، وسـببًا كـي يكرسـوا حياتهـم لهـا. لا شـأن للقانـون في تحديـد الغايـات، وجـلّ مـا يمكـن أن يقـوم بـه هـو ترتيـب الأدوات. إن المنظومـة القانونيـة عامـة، وخطـاب الحقـوق خاصـة لهـي أشـبه بقوانـين السـير، فقوانـين السـير لا تحـدد لسـائقي السـيارات وجهتهـم ولا هدفهـم النهائـي، لكنهـا تضـع الضوابـط التـي تحكـم قيـادة السـيارة؛ أي إنهـا تضـع الضوابـط في طريقنـا لتحقيـق غاياتنـا: هنـاك طريقـة لتجـاوز السـيارات الأخـرى، هنـاك تحديـد للسرعـة القصـوى، هنـاك إشـارات ضوئيـة، وهنـاك قوانـين وضوابـط تمنـع إلحـاق الـضرر بسـيارات أخـرى، ومـا شـابه. يريـد بعـض سـائقي السـيارات أن يصبـح طبيبًـا والبعـض الآخـر سـيقضي حياتـه شـاعرًا، وآخـر سـيعمل عـلى جمـع الأمـوال، بعضهـم يقـود سـيارته ذاهبًـا إلى عملـه، والآخـر ليشـاهد مبـاراة كـرة قـدم، وآخـر ليتنـزّه. لا شـأن لقوانـين السـير بوجهـة السـائقين كمـا لا شـأن لخطـاب الحقـوق بالتدخـل في هـذه الأهـداف والغايـات، وجـل دوره هـو في خلـق مسـاحة مـن الأتونوميـا لـكل فـرد تمكّنـه مـن تخطيـط حياتـه، ومـن العمـل لتحقيـق أهدافـه بطريقـه تتيـح للآخريـن أن ينظمـوا حياتهـم ويعملـوا كـي ينجـزوا أهدافهـم.

لنتأمـل في المثـل التـالي: إذا اسـتدان فـلان مـن عـلاّن مئـة دولار، وكان فـلان فقـيرًا وعـلاّن واسـع الثـراء لا يلتفـت بتاتًـا إلى المئـة دولار. حـين يحـضران أمـام القانـون يكـون القانـون أعمًـى؛ بمعنـى أنـه لا يعـير اهتمامًـا لثـراء عـلاّن الفاحـش، بـل يهتـم بمسـاعدته في اسـتعادة مالـه، بغـضّ النظـر عـن النتائـج المترتبـة عـن إرجـاع المبلـغ مـن فـلان إلى عـلاّن.[٥]

كذلـك الأمـر إذا كان فـلان قـد اسـتخدم المـال ليقامـر، أو ليشـتري دواء لولـده المريـض. لا يأخـذ القانـون غايـات اسـتخدام النقـود بعـين الاعتبـار. قـد تُوجـب الأخـلاق عـلاّن أن يتنـازل عـن اسـترجاع المبلـغ، لكـن مـا تقتضيـه الأخـلاق شيء ومـا يوجبـه القانـون شيء آخـر. عليـه عندمـا يقـول إنسـان مـا إنّ لديـه حـق معـين، فمعنـى ذلـك أنـه يقـول «إن هـذا الحـق لي»، بغـض النظـر عـن انتمائـي الدينـي – الإثنـي وبغـض النظـر عـن طريقـة تـصرّفي بهـذا الحـق ولأي غايـة.

بهـذا المعنـى؛ عندمـا يملـك المـرء حقًـا مـا فـإن هـذا يعنـي ضمـن مـا يعنيـه أن هنـاك مسـاحة معطـاة لـه، هـو حـرّ التـصرف فيهـا ولا يسـتطيع المجتمـع أن يفـرض عليـه كيفيـة التـصرف بهـا، لا أن يكـون حكيمًـا بحيـث يعمـل لصالحـه ولصالـح سـعادته ورفاهيتـه، ولا أن يكـون أخلاقيًـا بحيـث يسـاهم في زيـادة سـعادة الآخريـن ومسـاعدتهم. وبهـذا المعنـى فـإن الحـق هـو تجريـد مـن المسـتقبل لأنـه تجريـد مـن الغايـات.[٦] ينطبـق الأمـر نفسـه عـلى حقـوق أقـرب إلى عالـم السياسـة. لنأخـذ مثـلاً حريـة التعبـير أو حريـة التظاهـر.. عندمـا ندافـع عـن حـق مواطـن مـا في التعبـير أو التظاهـر، فإننـا في واقـع الأمـر نضـع موضـوع التعبـير والموقـف المعـبَّر عنـه جانبًـا، باعتبـاره غـير ذي أهميـة، والأهـم مـن ذلـك هـو مجـرّد الحـق في التعبـير، عليـه فحريـة التعبـير مضمونـة للأفـراد بغـض النظر أكانـت هـذه الآراء تقدميـة أم رجعيـة، تحرريـة أم محافظـة، مدافعـة عـن حقـوق المـرأة أم قامعـة لهـا، تؤيّـد الاحتـلال أم تعارضـه. كـذا الأمـر بالنسـبة لهويـة الشـخص الـذي يريـد أن يعـبّر عـن هـذه الآراء. يجـب أن تكـون حريـة التعبـير مكفولـة للإنسـان المعـبّر عـن رأيـه سـواء أكان عربيـا أم يهوديـا، «مهاجـرًا جديـدًا» أم مواطنًـا مقيمًـا، رجـلاً أم امـرأة، غنيًـا أم فقـيرًا، يدعـم الاسـتيطان والاحتـلال أم معارضًـا لـه؛ أي إن حريـة التعبـير والتظاهـر هـي حـقّ يُعطـى بغـض النظـر عـن هويـة صاحبـه، وعـن الموقـف المعـبر عنـه.

هـذا هـو جوهـر الإشـكال الـذي سأناقشـه فيمـا يـلي: يفـترض خطـاب الحقـوق وجـود ذات قانونيـة مجـردة، بينمـا خطـاب السياسـة والهويـة (مـن الآن وصاعـدًا سـأفصل بـين السياسـة والقانـون) غالبًـا مـا يفـترض وجـود ذات سياسـية لهـا سـياقها التاريخـي ولهـا روايتهـا الخاصـة بهـا التـي تميزهـا. كيـف يمكـن الجمـع بـين الاثنـين – بـين الـذات التاريخيـة والـذات المجـردة؟ بـين التعامـل مـع المواطـن باعتبـاره مجـرد مواطـن، وبـين اعتبـاره منتميـا إلى تاريخـه الفلسـطيني؟

٢) خطاب الحقوق وخطاب الهويّة التاريخي

وهنـا نصـل إلى جوهـر الإشـكال المتعلّـق بخطـاب الحقـوق، حـين يـدور الحديـث عـن أقليـات قوميـة وعـن مجموعـات لهـا روايتهـا الجماعيـة الخاصـة وملفهـا التاريخـي المفتـوح مـع الدولـة التـي تعيـش فيهـا، كمـا هـو حـال الفلسـطينيين في إسرائيـل تجـاه الدولـة الإسرائيليـة. عندمـا يتوجـه المواطـن الفلسـطيني إلى دولـة

إشكال جوهري: يفترض خطاب الحقوق وجود ذات قانونية مجردة، بينما خطاب السياسة والهوية، غالبًا ما يفترض وجود ذات سياسية لها سياقها التاريخي ولها روايتها الخاصة بها التي تميزها. كيف يمكن الجمع بين الاثنين – بين الذات التاريخية والذات المجردة؟ بين التعامل مع المواطن باعتباره مجرد مواطن، وبين اعتباره منتميا إلى تاريخه الفلسطيني؟

إسرائيل فإنه يراوح في خطابه بين رغبته في الاحتماء بخطاب الحقوق الذي يقوم على التجريد وعلى عمى الألوان، حين يطالب السلطة بأن تتعامل معه أولاً وأخيرًا باعتباره مواطنًا، دون أخذ هويته القومية والدينية بعين الاعتبار أي تمييز ضده، وبين رغبته في أن يفتح ملفه التاريخي برمته وأن يحضر كذات تاريخية تريد أن تسرد روايتها بكل تفاصيلها، وأن تظهر خسائرها والظلم الذي تعرّضت له على مدى السنين. من الواضح أن هناك توترًا بين الرغبة/ الضرورة في التجريد؛ أي بين حضور الفلسطيني بصفته مواطنًا بدون تاريخ أو هوية؛ أي أن يتم التعامل معه بصفته مواطنًا وذاتا قانونية مجردة، وبين رغبته في إعادة الاعتبار للتاريخ والهوية؛ أي اعتباره كائنًا تاريخيًا اجتماعيًا. أحيانًا نختار، نحن الفلسطينيين، الموقف التجريدي ونطالب السلطة والمحكمة بالتعامل معنا كمواطنين عاديين أسوة بالمواطنين اليهود، في هذه الحالة نتهم السلطة بالتسييس لأنها تدرج في حساباتها انتماءنا القومي أو مواقفنا السياسية. في مناسبات أخرى نطالب نحن السلطة أن تأخذ سياقنا وتاريخنا بعين الاعتبار، وندّعي أنّ عنف الفقير الذي يتظاهر طلبًا للقمة العيش يختلف عن عنف المستوطن في الضفة وغزة؛ وأنّ عنف المواطن العربي الفلسطيني الذي يخرج إلى الشوارع دفاعًا عن بيته وأرضه يختلف عن أي عنف آخر، لأنّه عنف يهدف إلى الدفاع عن قضية عادلة.

لا يمكن ضمن هذا المنطق التاريخي والذي ينظر إلى الأمور ضمن سياقها الأوسع، الحديث عن العنف بالمجرد، فهناك عنف مبرّر وهناك عنف غير مبرّر، والأمر خاضع للسياق والأهداف. عليه، هناك نوع من التوتر بين منطق القانون من ناحية ومنطق السياسة والتاريخ من ناحية أخرى، وبين منطق الأدوات ومنطق الغايات، وأحد أهداف هذه الورقة هو لفت الانتباه لهذا التوتر والعلاقة المتبادلة بين القانون من ناحية والسياسة والتاريخ والهوية من ناحية أخرى.

إذا كان القانون يقوم على التجريد كما أشرت وأسهبت، فإن الهوية تقوم على التراكم التاريخي، وعلى الرواية، وعلى الدلالات المعنوية الوجدانية وعلى توحيد دلالات الرمز والمعنى.

والهوية ترتبط بالثقافة كما ترتبط بالتاريخ. والثقافة هي فعل جماعي، تشارك فيه المجموعة على مرّ السنين وعبر الأجيال، يشارك الجميع في صناعتها ويشارك الجميع في استهلاكها، وإذا كان منطق الحقوق يقوم على فكرة الأوتونوميا الفردية وفكرة الحرية؛ أي على فكره الذات المنكفئة على ذاتها والتي تعتمد على نفسها، فإن الثقافة تختلف، فهي السند المعنوي الذي يتكئ عليه الأفراد ويستمدون منه معنى وجودهم وهي حاضرة وجاهزة وبديهية أبدًا، وأهمية الثقافة تكمن في قدرتها على إعفاء من ينتمون إليها من فعل الاختيار، لأن لها وصفات شبه جاهزة. بهذا المعنى الثقافة هي عامل موحّد وجامع وبالتالي جوهرها جماعي وليس فرديا، وتقوم على الفطرة وليس على الاختيار الواعي، وعلى التراكم التاريخي وليس على لحظة إبداع فردية، وبالتالي فالثقافة والهوية الجماعية في حالة توتر دائم مع منطق الحقوق الفردي والتجريدي. الفرد الفلسطيني صاحب الهوية والتاريخ هو كائن تاريخي له روايته المميزة، وعلاقاته والوشائجية وارتباطاته بالجماعة والتاريخ، أما ككائن قانوني وكمواطن فهو ذات مجرده منفردة.

يكمن التحدي هنا في الدور الذي يمكن أن يلعبه القانونيون والقانونيات العاملون في قضايا الدفاع عن حقوق الأقليات، وتأثيرهم على الخطاب السياسي من

يكمن التحدي هنا في الدور الذي يمكن أن يلعبه القانونيون والقانونيات العاملون في قضايا الدفاع عن حقوق الأقليات، وتأثيرهم على الخطاب السياسي من ناحية وعلى الخطاب القانوني من ناحية أخرى؛ كيفية إحداث التوازن بين الهوية والمواطنة، بين الفرد والجماعة، وبين الماضي والمستقبل، بين ما يقال في المحكمة وبين ما يقال في الاجتماعات السياسية أمام أبناء شعبهم.

ناحية وعلى الخطاب القانوني من ناحية أخرى؛ كيفية إحداث التوازن بين الهوية والمواطنة، بين الفرد والجماعة، وبين الماضي والمستقبل، بين ما يقال في المحكمة وبين ما يقال في الاجتماعات السياسية أمام أبناء شعبهم.

فمن جهة يرزح القانونيون- وبالأساس المحامون المترافعون في المحاكم الإسرائيلية- تحت ضغط صياغة خطاب قانوني يتحاور مع الخطاب القانوني السائد، ويرسو على القواعد اللغوية الإنشائية التي تحكم هذا الخطاب. هناك عدة أمور لا يمكن سردها أمام المحكمة باعتبار أنها حقائق ليست ذات صلة بجوهر النزاع القانوني، لأن الإمعان في التاريخ من شأنه أن يحوّل القضية إلى قضية سياسية أو أيديولوجية، وهو أمر يسعى القانون والقضاة إلى الابتعاد عنه. عليه، كثيرًا ما يجد المترافعون أنفسهم مطالَبين بالتقيد بالحقائق «ذات الصلة» بالقضية قانونيّا؛ بمعنى أن هناك كلاما لا يمكن قوله في المحكمة لأنه «غير ذي صلة».[٧] نسوق على سبيل المثال حالة بحث ملف جنائي لمواطن ما في إحدى القرى غير المعترف بها، والذي بنى بيته «من دون ترخيص». إنّ كلّ المعطيات التي تنصّ على وجود هذه القرى قبل قيام دولة إسرائيل، واستحالة حصول المواطن على رخصة بناء لانعدام هذا الإجراء أصلاً، تبدو غير ذات صلة بالقضية وأشبه باللغو التاريخي أو الأخلاقي أو السياسي، وليست من صلب الخطاب القانوني الذي يتركّز في سؤال واحد: هل قام المتهم ببناء البيت؟ وهل كان بحوزته ترخيص قانوني بذلك؟ عليه، يحتار المحامون المترافعون إلى أي مدى من الممكن «التواطؤ» مع لغة القانون التجريدية وتفعيل رقابة ذاتية تمكّن المحامي من عرض قضيته بشكل «مهني» على حساب بتر التاريخ واختزال السياق؟

١.٢) القانون والهوية – مدخل مؤسساتي اجتماعي:

هنا يمكن أن يحدث أحد أمرين أو كلاهما معًا: الأول هو احتمال أن تنتقل عدوى التجريد القانوني إلى عالم السياسة. فالقانونيون بحكم وجودهم ونشاطهم يؤثرون في لغة مجتمعهم وفي خطابه، بالتالي فإن العنف الرمزي اللغوي الذي تمارسه المحكمة والخطاب القانوني قد تنتقل عدواه إلى عالم السياسة؛ أي قد ينظر الأفراد إلى عالمهم السياسي من خلال المنظار القانوني ولغة القانون والخطاب القانوني الذي يفضّل المجرّد على المشخَّص، والفرد على الجماعة، والحاضر على التاريخ، كل ذلك من شأنه أن يطور لغة سياسية تتماشى معه وتجري عملية إخضاع السياسة للمنطق القانوني، وهو أمر له تبعاته. فمن أجل أن يحضر الفلسطيني كمواطن وكذات قانونية في الفضاء القانوني الإسرائيلي، سيكون عليه أن يجرّد نفسه ممّا علق عليه من التاريخ أو بعضه؛ أي أن ينسى قليلاً من روايته كي يستطيع الدخول إلى هيكل المواطنة والتسلّل إلى ثنايا الخطاب القانوني الضيقة أصلا. في مثل هذه الحالات يصبح رجال القانون هم الذين يقفون في الواجهة وهم المسؤولون عن صياغة المطالب، بدلاً من السياسيين. وبدل أن يجري تحديد الأهداف من قبل السياسيين في حين أن العمل القانوني هو مجرد أداة، يصبح الأمر عكسيًا، إذ يتولّى القانونيون والمنطق القانوني الدور الرئيسي في صياغة المطالب والتحكم فيها، أحد الإشكالات يتمثل في أن اللغة القانونية لها متطلباتها وأصولها التي تحتم نوعًا من المفردات والصياغات، ومن بينها إخضاع الخطاب للغة الحقوق، بحيث أن كل ما لا يمكن صياغته بلغة الحقوق يبقى خارج الكلام. هناك الكثير من الحقائق والمعطيات

سيكون على الفلسطيني -من أجل أن يحضر كمواطن وكذات قانونية في الفضاء القانوني الإسرائيلي - أن يجرّد نفسه ممّا علق عليه من التاريخ أو بعضه؛ أي أن ينسى قليلاً من روايته كي يستطيع الدخول إلى هيكل المواطنة والتسلّل إلى ثنايا الخطاب القانوني الضيقة أصلا. في مثل هذه الحالات يصبح رجال القانون هم الذين يقفون في الواجهة وهم المسؤولون عن صياغة المطالب، بدلاً من السياسيين.

والتاريخ والروايات التي لا تعتبرها المحكمة ذات صلة قانونية وبالتالي ليس لها أثر على القرار القانوني، وعليه فإن المحكمة تمنع الملتمس من سردها لكونها ليست ذات صلة قانونية. بهذا المعنى فإن لغة القانون التجريدية تضع حدوداً على إمكانية سرد الرواية والتاريخ. إن هذه الحدود على الرواية والسرد من شأنها أن تذوت، وتصبح نوعًا من الرقابة الذاتية على الرواية، في هذه الحالة فإن رجل القانون مرشّح للعب دور الوكيل الذي يساعد في تذويت هذه الرقابة الذاتية على الرواية، مساهمًا في كبت الذاكرة من دون أن ينتبه.

بالمقابل من الممكن أن يحاول هؤلاء القانونيون إحداث تغييرات معينة داخل الخطاب القانوني السائد، بحيث يغيّر هذا الخطاب بعض مفرداته ليكون مؤهلاً لاستيعاب الرواية التاريخية الفلسطينية وأخذها بعين الاعتبار؛ أي أنه بدل تقنين السياسة يجري تسييس القانون وإدخال اعتبارات تاريخية وسياسية إلى داخل النص والمنطق القانوني. والقضية هنا لا تتعلّق بقدرات فردية ومواهب شخصية فقط، بقدر ما تتعلّق بمناخ قانوني سياسي سائد يسمح بإحداث مثل هذه التغييرات في اللغة والخطاب القانوني ومفرداته. فمثلاً يمكننا الإشارة إلى أن السنوات التي تلت اتفاق أوسلو وحالة الانفراج السياسي النسبي رافقتها لغة جديدة لدى المحكمة العليا الإسرائيلية، بينما السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية وما لحقها شهدت تراجعًا ما في استعداد المحكمة للتدخل في قرارات الحكومة، هنا علينا الإقرار بأن نتيجة هذا الصراع غير محسومة دائمًا ومسبقًا، والأمر يتعلّق بالأساس بقوة هذه المجموعات القومية ومدى التحام النخب القانونية في نضالات هذه المجموعات، وطبيعة علاقة النخب القانونية بالحركات الاجتماعية والسياسية.[٨]

إن علاقة النخب القانونية والجمعيات العاملة في حقوق الإنسان، مع المجتمع الذي تنوي تمثيله هي كأي علاقة بين «المحامي» و «الزبون» فإنها محكومة بعلاقات القوة ومدى تنظيم كل طرف من الأطراف ومدى وضوح الرؤية والهدف لديه، والموارد الموجودة تحت تصرفه. هناك فرق بين شركة تجارية كبيرة توظف لديها محاميا للقيام بمراجعة اتفاقياتها من الجانب القانوني – حيث الزبون في هذه الحالة هو الأقوى وما المحامي سوى مقدم خدمات عادي يمكن الاستغناء عنه، مقارنةً بحالة يكون فيها الزبون عبارة عن لاجئ في دولة أجنبية ومحاميه هو صاحب شركة محاماة كبيرة يقدم خدماته المجانية لهذا اللاجئ. واضح جدًا أنه في الحالة الأولى هناك سيطرة كبيرة للزبون على مسار الأمور وعلى قرارات المحامي، مقابل الحالة الثانية التي لا يملك فيها الزبون الكثير من الحرية والخيارات. ينطبق الأمر نفسه وإن كان بمعايير مختلفة، على النخب القانونية التي تدافع عن أفراد أو مجموعات مستضعفة داخل المجتمع؛ إن علاقة منظمة حقوق الإنسان التي تعنى بحقوق اللاجئين تختلف عن منظمة تعنى بحقوق المستهلكين، ومنظمة تعنى بحقوق المستهلكين تختلف علاقات القوة مع زبائنها عن منظمه قانونية تدافع عن حق المواطن بالحكم السليم، وقِس عليه. تأخذ النخب القانونية في بعض الحالات زمام المبادرة والقرار، خاصة إذا كان «الزبون» غير منظم، وضعيف القرار ويفتقر إلى الميزانيات والقدرات، وبالتالي هي التي تضع الأجندة وتحدد الأولويات.[٩]

إلى حدّ معين، هذا ما حصل مثلاً في الخمسينيات في أميركا مع منظمه NAACP المدافعة عن حقوق السود والتي كانت منظمة نخبوية قررت أي القضايا تأخذها إلى المحكمة لاعتبارات قانونية بالأساس تتعلق بإمكانيات نجاح القضية وسهولة الترافع فيها، وهي التي حددت

تضع لغة القانون التجريدية حدوداً على إمكانية سرد الرواية والتاريخ. إن هذه الحدود على الرواية والسرد من شأنها أن تذوت، وتصبح نوعًا من الرقابة الذاتية على الرواية. في هذه الحالة فإن رجل القانون مرشّح للعب دور الوكيل الذي يساعد في تذويت هذه الرقابة الذاتية على الرواية، مساهمًا في كبت الذاكرة من دون أن ينتبه.

الأولويات، إذا لم تكن للسود في أميركا في تلك الفترة منظمات قوية تمثل السود،[10] وبالتالي فقد حددت المنظمة القانونية الأجندة العامة للسود. حصل أمر شبيه مع جمعيات حماية المستهلكين، إذ إن الجمعيات القانونية كانت تختار القضايا التي تهمّها وتعنيها لأن جمهور المستهلكين لم يكن حاضرًا مؤخرًا ولم يملك مؤسسات تمثله.

مقابل هذا النوع من الجمعيات القانونية النخبوية والتي تسيطر فيها النخب القانونية على إيقاع النضال ومضمونه وأجندته، يمكننا أن نجد نموذجًا آخر من العمل يكون فيه رجال القانون ما هم إلا موظفين داخل مؤسسات تمثيلية تمثّل الأقلية، أو المجموعة صاحبة المصلحة، أو داخل الحركة الاحتجاجية. يصبح القانون في حالة كهذه مجرّد ذراع واحد من بين أذرع عديدة للحركات الاجتماعية. ورجل القانون في هذه الحالة هو بالأساس ناشط في حركات التغيير الاجتماعي، يستعمل مهاراته القانونية من مرة إلى أخرى، لكن المنطق الذي يحكم العمل برمته هو منطق الحركة الاجتماعية ومؤسساتها. في حالة كهذه، يكون التوجه إلى المحكمة هو إجراء واحد من ضمن إجراءات عديدة قد تبادر إليها الحركة مثل: عرائض، مظاهرات، مشاريع توعية، اعتصامات إلخ... هذا النوع لا يترك هامش مناورة وحرية حركة كبيرين للنخب القانونية ويخضع عملها لاعتبارات ومصالح سياسية اجتماعية بالأساس.

يمكننا في حالة الفلسطينيين في إسرائيل ومنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوقهم القول إنها تراوح ما بين منظمات ومؤسسات مستقلة وقوية مثل «عدالة» وبين أقسام قانونية أو مستشارين قانونيين يعملون في منظمات هي بالأساس غير قانونية (مثل القسم القانوني داخل «مساواة») أو منظمات تعمل بشكل واضح في كنف حركة سياسية معينة مثل "الميزان". تمثل "عدالة" من ناحية جسمًا قانونيًا مستقلاً ونخبويًا يعتمد في تمويله على مؤسسات أجنبية بالكامل، وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى رضى المؤسسات والهيئات التمثيلية على الإطلاق، لكنه بحاجة إليها معنويًا ولدعم شرعيته ليس أكثر.

إذا انتقلنا الآن إلى «الزبون»؛ أي إلى الفلسطينيين في إسرائيل – باعتبار أن حقوقهم هي موضوع البحث والنضال – يمكننا القول إن الصورة مركبة. من ناحية الأجسام التمثيلية، مثل لجنة المتابعة ولجنة الرؤساء، يمكن القول إنها أجسام هشة جداً، وأقرب لأن تكون أجسامًا تنسيقية من كونها أطرًا تمثيلية من حيث طريقه انتخابها، عملها، وطرق اتخاذ القرار فيها. يُضاف إلى ذلك أن ميزانية هذه الهيئات محدودة جدًا مقارنةً مثلاً بجمعية مثل «عدالة». لكن، على الرغم من الضعف المؤسساتي والمادي للأجسام التمثيلية هذه فإن مؤسسات قانونية مثل «عدالة» لا تعمل في فراغ على الإطلاق، وهي حتمًا مضطرة لأخذ رغبات وأمزجة وسياسات هذه الأجسام التمثيلية ومواقف أعضاء الكنيست العرب بعين الاعتبار، وبالتالي فإن المؤسسات القانونية مثل «عدالة» تعمل ضمن سياق عام يحظى بإجماع، لكن هامش المناورة للنخب القانونية هو كبير جدًا.

يتعلق الإشكال الثاني بالدور المتنامي والمتزايد للمحكمة العليا كمرجعية للفلسطينيين في إسرائيل لفض خلافاتهم مع الدولة. يجدر التوقف هنا عند بعض الأمور: أوّلها أنّ الإفراط في التّوجه إلى المحكمة العليا من شأنه أن ينصّب المحكمة وسيطًا بيننا وبين الدولة، ويمنحها صبغة مرجعية تعلو فوق الخلاف، وبالتالي تصبح المحكمة مؤهلة للبتّ في القضايا المختلف عليها؛ بعبارة أخرى: منح الشرعية

يتعلق الإشكال الثاني بالدور المتنامي والمتزايد للمحكمة العليا كمرجعية للفلسطينيين في إسرائيل لفض خلافاتهم مع الدولة. يجدر التوقف هنا عند بعض الأمور: أوّلها أنّ الإفراط في التّوجه إلى المحكمة العليا من شأنه أن ينصّب المحكمة وسيطًا بيننا وبين الدولة، ويمنحها صبغة مرجعية تعلو فوق الخلاف، وبالتالي تصبح المحكمة مؤهلة للبتّ في القضايا المختلف عليها.

الكاملة للمحكمة العليا كمحكّم في فضّ الخلافات بين الفلسطينيين وبين الدولة. في هذا السياق، علينا أن نقرّ بأن التّوجه إلى المحكمة العليا بدأ منذ اليوم الأول لقيام دولة إسرائيل، وليس مع ظهور منظمات حقوق الإنسان التي نشطت وتنشط في العقدين الأخيرين. عليه، من غير المنصف تحميل هذه المنظمات وحدها وزر هذا «القرار» الذي سبق ظهورها بعشرات السنين. لكن في هذا السياق لا بد من الإشارة أنه في العقدين الأخيرين هناك ازدياد واضح كمًا وكيفًا في التوجه للمحكمة العليا. من ناحية «الكيف» فإن التوجه ليس فقط كحالة دفاعية أو كرد فعل على إجراء تعسفي من قبل الدولة، إنما كجزء من إستراتيجية واعية تعتقد أنه من الممكن توظيف المحكمة العليا وتجنيدها من أجل تحقيق أهداف جماعية ولإجراء تغيير اجتماعي – اقتصادي – سياسي في وضعية الفلسطينيين في إسرائيل، وهذا أمر يختلف بعض الشيء عن السنوات السابقة. إضافة لذلك فإن التوجه في السنوات الأخيرة هو توجه من قبل هيئات ومؤسسات تمثيلية مثل لجنة المتابعة أو لجنة الرؤساء ممثلين عن طريق جمعيات مختلفة بهذا الشأن. إن هذا الإفراط في التوجه قد يكون له أثر على المجتمع برمّته الذي يرفع مستوى توقعاته من المحكمة من ناحية ويجلس في حالة انتظار من ناحية أخرى مسلمًا أمره للعدالة.....

يتعلق الإشكال الثالث بالتوجه للمحكمة العليا كبديل للسياسة، أسوق هنا ملاحظات أوّلية تحتاج إلى دراسة مستفيضة: ثمّة ظاهرة وهي أنّ الفلسطينيين في إسرائيل يتعاطون مع المحكمة أكثر مما يتعاطون مع المجتمع الإسرائيلي والساحة السياسية. هناك سهولة معينة في التعامل مع المحكمة بدل التعامل مع المجتمع الإسرائيلي برمته؛ أي المنظور السياسي، الأحزاب، والحكومة. يعود ذلك برأيي إلى عدة أسباب: الأول يكمن في حقيقة كون المحكمة ملزمة بسماع الملتمسين الفلسطينيين، وللحقيقة يجب الإقرار بأنها قد أنصفتهم في بعض الأحيان. إذا ما قارنّا المحكمة مع مراكز قوى أخرى داخل المجتمع الإسرائيلي، نرى أن المحكمة من أكثر القوى والمؤسسات ليبرالية وانفتاحًا لسماع المواطن الفلسطيني، خاصة عندما يدور الحديث حول قضايا فردية، وهذا ما يفسر التوجه المستمر للمحكمة (وإن كان هناك تراجع واضح في دور المحكمة وفي استجابتها لمطالب الفلسطينيين). يكمن السبب الثاني في اعتقادي في طبيعة المحكمة كهيئة غير مؤهلة للتفاوض، للأخذ والعطاء، كممثلة للمجتمع الإسرائيلي برمته، وبالتالي فهي تقبل الالتماس أو ترفضه، في حين أن الملتمس غير مطالب بتقديم أي تنازلات أو الوصول إلى اتفاقيات ملزمة بعيدة المدى مع مؤسسات الدولة؛ أي أن منطق الالتماس لا يُلزم الفلسطينيين كجماعة لتقديم أي تنازلات صريحة وواضحة من طرفهم من أجل الحصول على حقوق ينصّ عليها الدستور والنظام القضائي الإسرائيلي. لا شك أن هناك تنازلات معينة تدفع من خلال الالتماسات للمحكمة، لكن طبيعة هذه التنازلات هي غير واضحة وغير صريحة، وتتعلق بما أشرت إليه سابقًا من حيث ضرورة ملاءمة الخطاب والسرد بطريقه تروق إلى أذني المحكمة.

لكن منطق الترافع يختلف عن منطق التعاقد الذي قد يحصل بين ممثلين رسميين منتخبين للفلسطينيين وبين ممثلي الدولة. هنا سأخاطر بالقول إن عدم وجود جسم تمثيلي منتخب للفلسطينيين في إسرائيل لا يكمن فقط بمعارضة الدولة لوجود جسم كهذا، إنما أيضًا لتخوف الفلسطينيين أنفسهم من وجود جسم كهذا يستطيع أن يفاوض الدولة باسم كل الفلسطينيين في الداخل. إن جسمًا كهذا يستطيع بالطبع تحقيق إنجازات، لكنه مؤهل لتقديم التنازلات أيضًا. الدولة

إضافة لذلك، فإن التوجه للمحكمة العليا في السنوات الأخيرة هو توجه من قبل هيئات ومؤسسات تمثيلية مثل لجنة المتابعة أو لجنة الرؤساء ممثلين عن طريق جمعيات مختلفة بهذا الشأن.. إن هذا الإفراط في التوجه قد يكون له أثر على المجتمع برمّته الذي يرفع مستوى توقعاته من المحكمة من ناحية ويجلس في حالة انتظار من ناحية أخرى مسلمًا أمره للعدالة؟

غير معنية إلى حدّ معين بجسم كهذا خوفًا من تقديم امتيازات، والفلسطينيون يخافون جسما كهذا خوفا من ضرورة تقديم تنازلات من طرفهم لم يحسموا ولا يستطيعون الحسم بشأنها في هذه المرحلة.[11] بكلمات أخرى، تشكّل المحكمة في حالات معينة مساحة تمكّن الفلسطينيين من تحقيق بعض الإنجازات دون أن يكون ذلك جزءًا من عملية مقايضة مع الدولة، ودون أن يكونوا مطالبين بتقديم تنازلات رمزية أو الوصول إلى حلول وسط تاريخية تتعلق بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. بهذا المعنى فإن فلسفة التقاضي تختلف عن فلسفة التعاقد. التعاقد يقوم على محاورة المجتمع الإسرائيلي برمته والتوصل معه إلى تفاهمات تقوم أحيانًا على المقايضة. المقصود بالمقايضة الواضحة والصريحة هنا هو الدخول في حديث السياسة والتاريخ، والوصول إلى حلول وسط تاريخية مع الدولة. من الواضح لماذا يفضل القادة وصنّاع القرار الفلسطيني طريق التقاضي بدل طريق التعاقد، لكن علينا أن ننتبه إلى الطاقات التي يستنفدها طريق التقاضي، وإلى كونه يحجب عن أعيننا ضرورة العمل المركز والإستراتيجي مع المجتمع والرأي العام اليهودي. لا أدّعي هنا أن المجتمع الإسرائيلي جاهز ومتأهب لحوار كهذا، والمسؤولية لغياب حوار جدي لا تقع فقط على عاتق القيادة الفلسطينية في الداخل، لكن علي الإشارة أنه بسبب المبنى الحقوقي في إسرائيل، والمنفصل نسبيًا عن الخطاب السياسي، فإن الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل منعزل هو الآخر عن سياقه وغير آبه أحيانًا بتأثيراته على الشارع الإسرائيلي. كذلك يجدر الالتفات إلى أنّ طبيعة الإنجازات التي تتم عن طريق التقاضي تختلف عن تلك التي تفرزها طريق التعاقد الاجتماعي. يقوم الإنجاز التعاقدي على قناعات داخلية قد تكون طويلة الأمد مقارنة بإنجازات التقاضي التي تبدو آنية باعتبارها مفروضة على المجتمع اليهودي من قبل محكمة العدل العليا مؤقتة وآنية كذلك من قبل المترافعين الفلسطينيين باعتبار أنها لم توقع عليها وغير ملتزمة بها بشكل واضح وصريح.

٣,٢) من الحقوق الفردية للحقوق الجماعية:

هنا قد يثار السؤال:- قد يكون الحديث والتحليل أعلاه صحيحا عندما يجري الحديث عن الحقوق الفردية، لكن ماذا بشأن الحقوق الجماعية؟ أو ليست الحقوق الجماعية بحد ذاتها إنجازًا سياسيًا؟ أليست نوعًا من الاعتراف بالتاريخ والرواية والهوية الفلسطينية المتميزة؟

هذه ملاحظة في محلّها، لأن الحقوق الجماعية تقترب إلى حدٍ كبير من أسئلة التاريخ والهوية والجماعة والاختلاف، وتحاول أن تزاوج بين الخطاب الفردي والجماعي وبين المشترك والمختلف.[12]

لكن هنا علينا أن ننتبه جيدًا. إن الحقوق الجماعية هي أمور خلافية في كل مجتمع ومجتمع، وفي داخل المجتمع الإسرائيلي كذلك. ومن المتعذّر إنجاز أو تحقيق مكاسب على مستوى الحقوق الجماعية عن طريق تقديم التماسات للمحكمة العليا، لأن هذا الأمر بطبيعته سياسي، ولا تعتبر المحكمة أن هذا الأمر من صلاحياتها أو من دورها أن تقوم به، وعلينا الإشارة لوجود بعض الحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، لكن جميع هذه الحقوق ليس لها علاقة بالمرافعات القانونية على الإطلاق إنما هي عبارة عن ترتيبات سياسية وقانونية. أولى هذه الحقوق مثلاً هي لغة التدريس بالعربية في المدارس العربية، هذا إنجاز لم يتم الحصول عليه نتيجة مرافعة قانونية إنما هو موضوع إجماع في الحكومات الأولى للدولة، ولذلك يبدو هذا الإنجاز راسخًا. كذلك الأمر مثلاً مع

قضيــة التجنيــد وإعفــاء العــرب منــه، صحيــح أن للدولــة حســابات عديــدة، لكــن في نهايــة الأمــر هــذا الإعفــاء هــو نــوع مــن الحــق، وهــو عبــارة عــن اتفــاق ضمنــي داخــل الحكومــة. كذلــك الأمــر بالنســبة لمكانــة اللغــة العربيــة، فهــي إرث قانونــي مــن أيــام الانتــداب، وإن كان تعــرض إلى تراجــع جــدّي وكبــير مــع إقــرار قانــون القوميــة عــام ٢٠١٨ والــذي يلغــي الاعــتراف باللغــة العربيــة باعتبارهــا لغــة رســمية. كذلــك الأمــر بــكل مــا يتعلــق بالاســتقلالية النســبية المعطــاة للمحاكــم الدينيــة. يُضــاف إلى ذلــك، أنــه حتــى عندمــا يجــري الحديــث عــن حقــوق جماعيــة، فــإن نوعيــة المطالــب التــي يمكــن المطالبــة بهــا هــي فقــط تلــك المطالــب التــي يمكــن صياغتهــا عــلى شــكل لغــة الحقــوق، وكل مــا لا يصلــح للغــة الحقــوق ولا يدخــل ضمنهــا يتعــذر صياغتــه وبالتــالي تتعــذر المطالبــة بــه. لأن لغــة الحقــوق هــي « تصليــح» في المبنــى القائــم، ولا تصــل لتكــون تغييــرًا في المبنــى برمتــه.

١.٣) ما هي آفاق التقاضي وخطاب الحقوق في دولة اليهود؟[13]

أود في هــذا الســياق القيــام ببعــض التوضيحــات المفهوميــة؛ بدايــة علينــا أن نوضــح الفــرق بــين ســؤالين متجاوريــن لكنهمــا مختلفــان. الســؤال الأول هــو: هــل مــن الممكــن عــن طريــق المرافعــة القانونيــة إحــراز إنجــازات أو تحقيــق انتصــارات قانونيــة تغــير في المشــهد القانونــي العــام؟ المعنــى الضمنــي لهــذا الســؤال هــو: هــل مــن الممكــن إحــداث تغيــير أو اختــراق في القانــون عــن طريــق التقــاضي والترافــع في المحكمــة العليــا؟ هــذا ســؤال واحــد.

يختلــف الســؤال الثانــي جوهريًــا عــن الســؤال الأول ألا وهــو: هــل يمكــن إحــداث تغيــير في المجتمــع والسياســة مــن خــلال تحقيــق تغيــير أو اختــراق في القانــون؟ الســؤال الأول يفحــص قدرتنــا عــلى تغيــير القانــون عــن طريــق المرافعــة، أمــا الســؤال الثانــي فإنــه يســأل عــن قــدرة القانــون في حالــه تغيــره – عــن إحــداث تغيــير في المجتمــع والسياســة. هــذان الســؤالان مختلفــان تمامًــا وإن كان بينهمــا رابــط.

الســؤال الأول بجوهــره ســؤال قانونــي؛ إذ إنــه يتنــاول طبيعــة الخطــاب القانونــي وإلى أي مــدى مــن الممكــن اســتعمال الخطــاب الحــالي وتوظيــف التناقضــات الداخليــة فيــه بحيــث يكــون مــن الممكــن تجييــره لصالــح مطالــب فئــة أو مجموعــة معينــة مــن خــلال الترافــع في المحكمــة العليــا، إلا أن الســؤال الثانــي هــو مــن نــوع آخــر وهــو ســؤال بجوهــره اجتماعــي – ســياسي؛ أي أنــه يفــترض أن المحكمــة أنصفــت الملتمســين، يبقــى الســؤال فيمــا إذا كان قــرار المحكمــة مؤهــلاً لتغيــير واقــع الحــال الاجتماعــي الســياسي، لنعــطِ أمثلــة عــلى ذلــك مــن القانــون الإسرائيــلي والأميركــي.

لنأخــذ القضيــة الشــهيرة في أمــيركا والمعروفــة بـــ قضيــة بــراون[14] والتــي تعاملــت مــع ســؤال التفرقــة في المــدارس حيــث أن المــدارس التــي يؤمهــا الطــلاب البيــض كانــت منفصلــة عــن المــدارس التــي يؤمهــا الطــلاب الســود، وجــرى تقديــم التمــاس للمحكمــة كــي تلغــي القوانــين والممارســات التــي تكــرّس الفصــل باعتبــاره يناقــض الدســتور وقيــم المســاواة التــي ينــص عليهــا الدســتور.

في هــذه الحالــة هنالــك ســؤالان مــن المفــروض الإجابــة عليهمــا عنــد تقديــم الالتمــاس، وهمــا الســؤالان اللــذان أشرت إليهمــا ســابقًا.

الســؤال الأول – وهــو الســؤال القانونــي، يتعلّــق بتقديــر إمكانيــات نجــاح الملــف أمــام المحكمــة؛ أي أنــه إلى أي مــدى المحكمــة مؤهلــة قانونيًــا لأن تتبنــى موقــف الملتمســين وأن تقــرّ بــأن الفصــل في المــدارس يتعــارض مــع مبــدأ المســاواة كمــا ينــص عليــه الدســتور؟ هــذا هــو الســؤال الأول. أمــا الســؤال الثانــي فهــو: لنفــرض جــدلاً إن المحكمــة قبلــت الالتمــاس، يبقــى الســؤال إلى أي مــدي سيكون قــرار كهــذا قــادرا عــلى تحقيــق تغيــير ملمــوس في الواقــع الاجتماعــي والســياسي، وإلى أي مــدي يمكــن تطبيــق القــرار في المجتمــع الأميركــي أخــذًا بعــين الاعتبــار المواقــف العنصريــة المتأصلــة في هــذا المجتمــع إزاء الســود؟ هنــا قــد يصــل المــرء إلى اســتنتاج مفــاده أنــه مــن الممكــن تغيــير القانــون مــن خــلال الترافــع، لكــن القانــون نفســه غــير قــادر وغــير مؤهــل لتغيــير الواقــع الاجتماعــي الاقتصــادي نفســه.

حالــة شــبيهة يمكــن أن نُشــير إليهــا في الحالــة الإسرائيليــة، لنأخــذ مثــلاً قــرار المحكمــة العليــا بموضــوع قعــدان وقضيــة الســكن في مســتوطنه كتســير،[15] هنــا أيضًــا نواجــه ســؤالين مختلفــين عنــد تقديــم الالتمــاس: الأول يتعلــق بمــدى الإمكانيــة الــواردة بــأن تقــوم المحكمــة بقبول الالتمــاس مــن ناحيــة، وفي حــال قبــول الالتمــاس علينــا أن نقــدّر فيمــا إذا كان مــن شــأن ذلــك أن يغــير أي شيء في واقــع الحــال الاجتماعي والســياسي والممارســة الاســتيطانية. إن قــرار قعــدان يثبــت لنــا أنــه حتــى لــو كانــت هنــاك إمكانيــة للنجــاح أمــام المحكمــة العليــا، فــإن تغيــير الواقــع

لـن يكـون بمثـل هـذه السـهولة أخـذًا بعـين الاعتبـار أن تنفيـذ القـرار يعتمـد عـلى النوايـا الحسـنه للمؤسسـة ولا يكفـي قـرار مـن المحكمـة العليـا كـي يتغـير الوضـع في واقـع الحـال.

بنـاءً عليـه، فـإن عـلى أي التمـاس للمحكمـة أن يأخـذ نوعـين مـن الأسـئلة بعـين الاعتبـار، إذ لا يكفـي أن نسـأل أنفسـنا مـا هـي إمكانيـات النجـاح في المحكمـة، إنمـا علينـا أن نسـأل مـا هـي إمكانيـات النجـاح بعـد ذلـك عـلى أرض الواقـع المعـاش، والجـواب عـلى كل واحـد مـن هـذه الأسـئلة قـد يكـون مختلفًـا وإن كان بينهـا علاقـة معينـة مـن دون شـك.

تتعلـق الملاحظـة الثانيـة بـدور القانونيـين في العمـل مـن أجـل قضيـة سياسـية. هنـا يجـب أن نميـز بـين عمـل يقـوم بالأسـاس بالتقـاضي أمـام المحاكـم الدسـتورية أو المحكمـة العليـا في الحالـة الإسرائيليـة يهـدف إحـراز إنجـازات قانونيـة، يهـدف الملتمـس فيهـا أن تقـوم المحكمـة بإسـعافه وإنصافـه مـن ناحيـة، وبـين نشـاطات أخـرى قـد يقـوم بهـا القانونيـون ليـس لهـا علاقـة بتقديـم الالتماسـات إلى المحكمـة العليـا. هـذه النشـاطات قـد تأخـذ أكثـر مـن شـكل، أحـد هـذه الأشـكال هـو التوعيـة القانونيـة بمعنـى تزويـد الناشـطين السياسـيين والجمهـور عامـة بحقيقـة الوضـع القانونـي، وتحليلـه واسـتعراض دلالاتـه وإجحافاتـه، هـذا النـوع مـن العمـل الأهـلي قـد يهـدف إلى التوعيـة والتحريـض والتأليـب، دون أن يرافـق ذلـك توجـه إلى المحكمـة لتغيـير الوضـع القانونـي.

إمكانيـة أخـرى للنشـاط القانونـي تكمـن في عمليـة تحشـيد شـعبي وسـياسي داخـل الجمهـور عامـة ولـدى الأحـزاب خاصـة وفي البرلمـان بشـكل محـدد أكثـر، وذلـك بهـدف إحـداث تغيـير في نـص القانـون يقـوم بـه البرلمـان بذاتـه. في هـذه الحالـة يكمـن دور القانونيـين في تقديـم المشـورة والنصيحـة واقـتراح القوانـين البديلـة، وتحضـير مشـاريع قوانـين وكتابـة تسـويغات لهـذه المشـاريع. هنـا، كمـا هـو الحـال في المرافعـة القانونيـة أمـام المحكمـة الدسـتورية، فـإن الهـدف هـو إحـداث تغيـير قانونـي، لكن الهيئـة التـي يتوخّـى منهـا إحـداث هـذا التغيـير تتمثـل في هـذه الحالـة بالمشـرّع – البرلمـان وليـس المحكمـة العليـا، عليـه فـإن العمـل القانونـي شيء والترافـع والتقـاضي أمـام المحكمـة شـيئ آخـر، والأول غـير منحـصر في الثانـي. إن دور القانونيـين لا ينحـصر في الترافـع أمـام المحكمـة العليـا وفي تقديـم الالتماسـات، لكـن واقـع الحـال هـو أن التوجـه للمحكمـة مـن بـاب تقديـم الالتماسـات والترافـع أمامهـا يحصـل عـادةً عندمـا يخيـب الأمـل مـن السـلطة التشريعيـة والسـلطة التنفيذيـة، وبالتـالي يجـري التوجـه للمحاكـم الدسـتورية والإداريـة بهـدف إحـداث تغيـيرات لصالـح الأقليـة.

بالتـالي، يجـب التمييـز عنـد الحديـث عـن دور القانونيـين بـين هـذه الأدوار المختلفـة لرجـال القانـون، وبـين أنـواع التغيـير المنشـودة وهـي متنوعـة أيضًـا. وعليـه فـإذا أردنـا الإجابـة عـلى السـؤال حـول فاعليـة ونجاعـة التوجـه للمحكمـة العليـا بهـدف إحـراز تغيـيرات قانونيـة بدايـةً، واجتماعيـة سياسـية اقتصاديـة لاحقًـا، فإنـه مـن الصعـب الإجابـة عـلى أسـئلة مـن هـذا النـوع إجابـة نظريـة مجـردة دون الرجـوع إلى الملفـات ودراسـتها بشـكل عينـي. هنـاك مـن يعتـبر أن مجـرد التوجـه للمحكمـة العليـا الإسرائيليـة هـو عمـل غـير أخلاقـي، أختلـف في الـرأي مـع هـؤلاء، قـد يكـون مـن الـضروري مقاطعـة المحكمـة العليـا عـلى أسـس أخـرى، مثـلاً باعتبـار أن الفوائـد السياسـية والإنجـازات التـي يمكـن أن تُحقـق مـن التوجـه للمحكمـة أقـل مـن الأضرار في هـذا التّوجّـه؛ أي أنّ محصّلـة هـذه العمليـة سـلبية، بالتـالي فـإن مـا يجـب أن يحكـم موقفنـا هـو حسـابات الربـح والخسـارة، وقـد يدعـي البعـض أن إسـتراتيجية العمـل القانونـي تقـود بالـضرورة إلى تقزيـم العمـل السـياسي والحـراك الجماعـي الشـعبي. هـذا ادعـاءات وجيهـة، لكـن الإجابـة عليهـا تبقـى تحليليـة وليسـت نظريـة.

قبـل أن أغلـق هـذا الفصـل مـن الورقـة يجـب لفـت الانتبـاه لأهميـة تقديـم الالتماسـات للمحكمـة العليـا، لأسـباب أخـرى ليـس لهـا علاقـة بإمكانيـة النجـاح أو التغيـير المبـاشر. هنـاك أمـران لهمـا أهميـة يكمنـان في تحضـير وتقديـم التمـاس حـول قضيـة عينيـة، الأمـر الأول هـو توثيقـي: إن المحامـي الـذي يقـدّم التماسًـا مـن هـذا النـوع يقـوم بعمـل مـدروس في تقـصّي الوقائـع والبينـات، ويحوّلهـا إلى نـص قانونـي، يوثـق الانتهـاك مـع الشـهادات والتفاصيـل والأدلـة والبينـات والشـواهد، وهـذا بحـدّ ذاتـه أمـر مهـم جـدًا. الأمـر الثانـي، هـو أن التقـاضي يلـزم الفلسـطينيين بالتحـدّث بلغـة يمكـن للإسرائيليـين أن يفهموهـا؛ بمعنـى أنـه يُلزمنـا بصياغـة مشـاكلنا بلغـة قـادرة عـلى اخـتراق جمهـور غـير الجمهـور الفلسـطيني الـذي يعانـي مباشرة مـن سياسـة الحكومـة، وهـذا يعنـي الالتـزام بلغـة القانـون، لهـو قـادر أن يحـول المسـألة

الفلسطينية إلى لغة كونية قابلة للتواصل مع كل العالم. إن هذا الاضطرار اللغوي لهو ذو أهمية في النضال السياسي العام محليًا ودوليًا، لأنه يلزمنا بتحديد أهدافنا ومآخذنا القانونية والأخلاقية تجاه سياسات إسرائيل ضدنا.

٢,٣) حدود القانون: محاولة لاقتراح إطار مفهومي

عطفًا على ما تقدم؛ سوف أقدم فيما يلي نموذجًا لفهم حدود وطبيعة العلاقة بين خطاب الحقوق والمبنى السياسي العام للدولة، وذلك ليس بديلاً للتحليل العيني التاريخي المشخّص، إنما مدخل إليه. من المهم أخذ الملاحظات التالية باعتبارها مقترحات بحثية أو إطارا تحليليا لا يعوّض عن ضرورة الغوص في التفاصيل، ضمن هذا الإطار التحليلي يمكننا أن نشير إلى نموذجين أساسيين يحللان دور القانون في السياسة وفي التغيير الاجتماعي.

الأول هو نموذج بنيوي يرى في القانون ظلاّ أو سطحًا أملس لجوهر أكثر صلابة وخشونة، أو لنقل واجهة تتحكم فيها قوى تقع خارج عالم القانون ولغته. وضمن هذا الفهم، فإن القانون يعكس مصالح الطبقات والفئات المسيطرة في المجتمع. سأسمي وجهة النظر هذه بالتوجه البنيوي. أما النموذج الثاني فيرى أن القانون له استقلاليته، وبمقدوره أن يفاجئنا وأن يحدث تغييرات في موازين القوى الاجتماعية وفي شكل المجتمع ومبناه، سأسمي الأخير وجهة النظر الليبرالية.

للتوجه البنيوي عدة روايات، إحداها هي الرواية الماركسية التي ترى أن القانون هو ظل للعلاقات الاقتصادية التي تحكم المجتمع، بالتالي إذا استخدمنا المصطلحات الماركسية لقلنا إن المبنى الأساسي التحتي للمجتمع يتلخص فقط في طبيعة علاقات الإنتاج، هناك تتركز علاقات القوة الحقيقية في المجتمع، وما السياسة بدايةً والقانون لاحقًا سوى مظاهر لعلاقات القوى هذه وانعكاس لها، بحيث أن القانون هو ظلّ لعلاقات القوى السائدة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيًا.[١٦] عليه، إن إمكانيات التغيير من خلاله محدودة جدًا، لأن القانون وجد أصلاً ليخدم مصالح القوى المسيطرة اجتماعيًا، وليس لتقويض سيطرتها.

إلا أن المنطق البنيوي للقانون ودوره لا يقتصر على النظريات الماركسية وحدها، معظم النظريات الغائيّة الجوهرانية تتشابه في توجهها الأدائي للقانون؛ ذلك التوجه الذي يعتبر القانون مجرّد أداة أو مبنًى فوقي يعكس مصالح بنيوية أكثر عمقًا.[١٧] عليه، من الممكن تصوّر منهج بنيوي يصرّ مثلاً على أن إمكانية أن يُحدث القانون تغييرًا في علاقات القوة في إسرائيل شبه معدومة، لأنّ القانون في إسرائيل يعكس جوهر الدولة كدولة يهودية؛ وما النظام القضائي برمته سوى تعبير عن هذه البنية، وبالتالي فهو غير مؤهل لتجاوزها لأنها شرط حضوره ووجوده أصلاً. بموجب هذا المنطق البنيوي يبقى القانون رهينة منطق السياسة (وفي هذه الحالة رهين منطق الاستيطان الإثني القومي اليهودي) وليست الإنجازات القانونية القليلة التي تصبّ في صالح الفلسطينيين في إسرائيل سوى طفرات تعجز عن إحداث تغييرات جوهرية في مبنى علاقات القوة الأساسية داخل المجتمع الإسرائيلي. من ضمن علاقات القوة هذه قضية الموارد النادرة كالأرض والمياه، قضية الأمن، وحركة رأس المال الكبير. وبحسب هذا التوجه فإن أي خطاب قانوني ليبرالي وتقدمي لن يكون بمقدوره إحداث ثغرة في علاقات القوة هذه، وعليه تبقى الإنجازات عبر النضالات القانونية محدودة جدًا، ولا تتجاوز الرتوش التجميلية.

مقابل هذا الكابوس البنيوي، هنالك الحلم الليبرالي الذي يقوم على فرضية استقلال القانون وقدرته على إحداث تغييرات في المجتمع والدولة، وقد تكون هذه التغييرات بعيدة المدى تمسّ الأسس التي يقوم عليها المجتمع والاقتصاد برمته. هنا يبدو القانون بصورته المستقلة نسبيًا وكتعبير عن القيم السامية الراسخة في المجتمع.[١٨] وبالتالي تبدو المحكمة كملاذ أخير لإنصاف المظلوم ولإحداث تغييرات وإنجازات عميقة داخل المجتمع، قد يشير البعض في هذا السياق إلى إنجازات المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضيه «براون ضد جهاز التعليم» مثلاً والتي أشرت إليها أعلاه، أو قضية «مابو» في أستراليا والتي تتعلق بحقوق السكان الأصليين فيما يتعلق بالأراضي،[١٩] وغيرها من القضايا ذات الأهمية التاريخية والتي ساهمت في تشكّل المجتمع والثقافة الأميركية والأسترالية.

باعتقادي فإنه لا جواب واحدا للسؤال حول إمكانيات خطاب الحقوق لتحقيق إنجازات على أرض الواقع. تختلف الإجابات باختلاف الدول، طبيعة الدولة وتركيبتها السياسية وتاريخها القانوني،

وطبيعة ونوعية القضايا المطروحة على بساط المحكمة، وباختلاف المواضيع المطروحة أمام المحكمة، فمثلاً في الحالة الإسرائيلية، فإنه من الأسهل على المحكمة أن تتعاطى مع قضايا الحريات السياسية وحرية التعبير وأن تقف ضد الحكومة، على اعتبار أن هذه القضايا لا تكلّف الدولة الكثير، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، فإن قضايا تتعلق بأعضاء الكنيست وحرية التعبير هي قضايا يجري تسليط الضوء عليها محليًا وعالميًا وتستطيع إسرائيل أن تجني بعض الأرباح منها دون أن تضطر لدفع ثمن باهظ. بالمقابل فإن قضايا الأرض مثلاً، فهي قضايا تمسّ جوهر الصراع إلى حد أكبر وبالتالي نتوقع من المحكمة ألا تتدخل في مثل هذه القضايا لصالح المواطنين الفلسطينيين، على الأقل في المرحلة القريبة المنظورة. لكن لا نستبعد أن يحدث ذلك في حال تم خلق ظروف سياسية مواتية تجعل مثل هذا الأمر ممكنًا، وإن كنت لا أرى في الأفق المنظور ظرفًا سياسيًا من هذا النوع.

هنا يمكن أن نسوق ملاحظة نقدية لتلك النظريات البنيوية التي تعتبر أن القانون ما هو سوى سطح أملس جميل يخفي واقعًا خشنًا ومؤلمًا، هنا علينا أن نقرّ بأنّه إذا كان هذا السطح غطاءً يخفي الواقع الخشن، فإنّه يتحتّم على القانون ألاّ يكون شفافًا؛ أي ألاّ يكون مجرد انعكاس للواقع الخشن. إذا كان حاله كذلك، يفقد دوره الأيديولوجي وقدرته على تجميل الواقع البشع. من أجل أن يقوم القانون بدوره التجميلي عليه أن يكون جميلاً أو على الأقل أن يعدنا بالجمال، لأنه من غير ذلك لن يتأتّى أي فرق بين السطح الأملس الجميل وبين الواقع الاقتصادي الخشن والبشع. وعليه، من المنطق أن ينقد القانون أحيانًا المؤسسة التي يخدمها لأن هذا النقد هو سرّ حيويته وجماله، من دون هذا النقد يبقى القانون جثة هامدة، لا يغيّر ولا يضيف شيئًا لنظام الهيمنة الذي يفترض أن يكون القانون جزءًا منه.

كي يلعب القانون دوره كجزء من عملية تبرير النظام الراهن، عليه أن يقف أحيانًا ضد النظام وأن يكون نقديًا تجاهه؛ أي أنه كي يقف معه إستراتيجيًا عليه أن يقف ضده بين الفينة والأخرى، وكي يكون مخلصًا للنظام الذي يمثّله عليه أن «يخوّنه» أحياناً. وإذا كان هناك دور للقانون وللمرافعة القانونية فإنه يكمن حتمًا في تلك المساحة الممتدة بين رغبة القانون في الحفاظ على علاقات القوة، وبين عدم قدرته على القيام بهذه المهمة دون تقديم تنازلات معينة. إلى أي مدى تكون هذه التنازلات مهمة وجوهرية وبعيدة المدى؟ الجواب على هذا السؤال يجب أن يكون عينيًا في كل حالة وحالة وفي كل بلد وبلد. وبالتالي فإن الموقف الذي عرضته هنا، هو نقدي أيضًا للتوجه الليبرالي الذي يعتقد أنه بمقدور المحكمة والخطاب القانوني أن يقوم بإحداث تغييرات عميقة الجذور داخل المجتمع، كما هو نقدي اتجاه الموقف البنيوي الذي يعتقد أن القانون هو ظل للسياسة فقط. إذ إنه من الممكن توجيه نقد للمنطق الليبرالي يقول أنه في نقطة معينة فإن النظام مستعد لأن يكشف عن وجهه البشع، وليس معنيًا أن يخفي طابعه العرقي والإثني والاستعلائي؛ أي أنه غير مستعد أن يحاول أن يجمل نفسه بأي ثمن، وإذا كان عليه أن يختار بين أن يكون جميلاً ولطيفًا وبين أن يحافظ على المصالح العميقة للأغلبية وللمؤسسة الحاكمة فإنه على الأغلب سيختار الحفاظ على هذه المصالح حتى ولو بدا كأنه فقد بعض رونقه وجماله. والذي يراجع قرارات المحكمة العليا في السنوات الأخيرة، على ما يبدو، فإن المحكمة غير آبهة بجمالها، ولا تعير وزنًا كبيرًا لأناقتها، خاصة في ظل الظروف الدولية والعالمية والمحلية التي تجنح نحو الخطاب القومي/الديني المتعصّب والذي يعادي حقوق الإنسان ويمدّ الجماعة القومية/الدينية.

الهوامش

1 Karl Marx,"On the Jewish Question." In: *Marx Early Writings*. (Penguin Books,1992).pp. 211-242.

٢ لقد صاغ Henry Maine هذا الانتقال- وهو ما بات يعتبر اليوم مقولة مكرّرة ومعروفة- بأنّ الانتقال من الإقطاع للرأسمالية باعتباره انتقالاً من منطق المكانة status إلى منطق التعاقد Contract. راجع:

Henry Maine. 1861. *Ancient Law, It's connection with the early history of society and it's relation to modern ideas,* (London: John Murray, 1861)

٣ وفي إسرائيل القرن الواحد والعشرين لا تزال هناك بقايا لهذا النظام البائد؛ إذ إنه حتى اليوم تسري قوانين مختلفة على الأفراد الذين ينتمون إلى طوائف مختلفة بكل ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية، وهي حالة استثنائية نسبيًا في الدول الحديثة، ورثت إسرائيل القانون الانتدابي الذي يمنح المحاكم الدينية المختلفة الحق الحصري في النظر في قضايا الأحوال الشخصية (راجع البنود ٤٧-٥٤ لصكّ الانتداب). لقد أبقت إسرائيل على هذا المنطق وطوّرته لاحقًا لأنه يلائم احتياجاتها، وذلك باعتبارها دولة تولي الانتماء الديني أهمّية معيّنة في الحيّز السياسي والقانوني العام.

٤ هناك تاريخ طويل لعلاقة فكرة النقود بفكرة المواطنة باعتبار كليهما تجريدًا. يبدأ هذا التاريخ باعتقادي مع كتابات المنظّر القانوني الألماني كارل فون سافيني Carl Von Savigny في مستهل القرن التاسع عشر، وكان كارل ماركس الشاب طالبًا لدى سافيني آنذاك، ولا شكّ في أنّه تأثر من كتاباته في هذا المجال، إلاّ أنّ التطوير الواضح لهذه العلاقة كان بالأساس لدى Evgeny Pashukanis في كتابه من سنة ١٩٢٤:

The General Theory of Law and Marxism, (Transaction Publishers, 2003).

في الأدبيات النقدية في أواخر القرن الماضي جرى إحياء هذا التراث الذي يقارن بين شكلانية القانون وبين شكل البضاعة. راجع:

Issac Balbus, "Community Form and Legal Form- An Essay on The Relative Autonomy of Law." *Law and Society,* Vol. 11 No.3 (1977), pp 571-588.

٥ الفرضية هنا، والقابلة للنقاش وإن كانت على درجة عالية من الشيوع والهيمنة، أنّ القانون المدني الخاص (قوانين الملكية، والتعاقد، والأضرار) تقوم على مبدأ العدالة التصحيحية، وهي عدالة ذات قطبين: المتضرّر ومسبّب الضّرر؛ وأنّ القانون المدني الخاص لا يعنى بالعدالة التوزيعية (فهذه متروكة للقانون الإداري وقوانين الضرائب) والتي تعنى بتوزيع الثروة بين جميع المواطنين بناءً على معايير تأخذ الاحتياجات كمعيار أساسي.

٦ يقوم هذا المنطق لفلسفة الحق على تصوّر مهيمن في فلسفة الحق متأثرًا بتراث إمانويل كانط Immanuel Kant الفلسفي والذي يربط بشكل محكم بين فكرة الحق وبين فكرة الحرية الفردية أو الأوتونوميا الفردية، ويقول بأن مغزى الحق هو الدفاع عن هذه المساحة. عبّر كانط عن تصوره هذا في كتابه:

Immanuel Kant, *Metaphysics of Morals*- translated by Mary Gregor. (Cambridge: Cambridge University Press. 1996).

بَيْد أنّ نظرية كانط في فلسفة الحق ليست الوحيدة. مقابل نظريته التي تقوم على الحرية، هناك نظريات بنثام Jeremy Benthamالتي تربط فكرة الحق بالدفاع عن المصلحة وليس عن الحرية. فلسفة القانون في القرن العشرين انقسمت حول الموضوع. التراث الكانطياني يجد تعبيره لدى:

H.L.A Hart, "Are there any natural rights?" In: Jeremy Waldron (ed.) *Theories of rights.* (Oxford: Oxford university press,1984), Pp: 91-109.

بالمقابل يتجلّى تراث بنثام في كتابات جوزيف راز:

Joseph Raz, *Right Based Morality"?* In Jeremy Waldron (ed.) *Theories of rights.* (Oxford: Oxford university press,1984), *Pp: 182-200*

٧ هذا هو أحد المواضيع التي شغلتني دائما كمحام من ناحية وكنشيط سياسي حزبي من ناحية أخرى. حول هذا التوتر وحول ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله وما لا يمكن قوله في المحكمة راجع مقالتي:

Raef Zreik, "when winners lose? on legal language," *International review of victimlogy*. 17 (1) (2010), Pp 49-68

أو

Raef Zreik, "on law and the reshaping of space." Hagar – *International social science review*, vol. 1, No 1, (2000) PP 168-177.

٨ عالجت مثلاً هذا الموضوع دراسات عديدة في السنوات الأخيرة:

Anna-Maria Marshall and Daniel Hale "Cause lawyering", *Annual Review of Law and Social Science*, Vol. 10 (2014), PP 301-320.

وراجع أيضًا:

Austin Sarat and Stuart Scheingold (eds.), *Cause Lawyers and Social Monuments.* (Oxford University Press, 2006)

٩ حول العلاقة بين المحامين والنخب القانونية من ناحية والحركات الاجتماعية من ناحية أخرى راجع:

Michael McCann & Helena Silverstein, "Rethinking Law's "Allurements: A Relational Analysis of Social Movement Lawyers in the United States". In Austin Sarat & Stuart Scheingold*, Cause Lawyering: Political Commitments and Professional Responsibilities*, (Oxford University Press, 1998) Pp 261-291.

10 Marshall and Daniel Hale, p 304

١١ راجعوا مقالتي:

Raef Zreik. "Palestinian Question: themes of Power and Justice.," *Journal of Palestine studies*. Vol 33, No 1 (2003), pp 42-54.

١٢ هناك محاولات عديدة بهذا الشأن نذكر منها أهمها وهي محاولة المفكر الكندي كيمليكا:

Will Kymlicka, *Liberalism, Community and Culture*. (Oxford: Oxford University press 1989).

١٣ حول الدور المقاوم للقانون وإمكانيات توظيفه كجزء من إستراتيجية مقاومة راجع:

Elian Weizman. "Cause Lawyering and Resistance in Israel Cause Lawyering and Resistance in Israel: The Legal Strategies of Adalah", *Social and Legal Studies* Vol. 25, issue 1 (2015). PP 43-68.

١٤ مداولات المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية Brown v. Board of Education of Topeka, 347 U.S. 483 (1954)

١٥ راجع قرار المحكمة بهذا الشأن التماس رقم ٦٦٩٨/٩٥، قعدان ضد دائرة أراضي إسرائيل، قرارات عليا، مجلد ٥٤ (١), ٢٥٨. وراجع كذلك الملف الخاص الذي أصدرته "عدالة" – دفاتر عدالة بهذا الصدد ويراجع جوانب مختلفة للقضية. دفاتر عدالة، عدد ٢، خريف ٢٠٠٠

١٦ راجع: Karl Marx, *The German Ideology,* (Prometheus Books Amherst 1998)

وراجع كذلك: مقالة ماركس حول المسألة اليهودية في الهامش رقم ١ أعلاه.

١٧ راجع دور الفكر القانوني النقدي وفهمه لطبيعة العلاقة بين القانون والسياسة:

David kairys (ed.), *The Politics of Law*, (Basic Books. 1998).

وبشكل خاص الصفحات٦٤١. -٢٣, ٦٦٢-٥٣

١٨ حول أهمية سيادة القانون واعتبارها قيمة تحررية كونية راجع:

Jeremy Waldron, "The Concept and the Rule of Law", *Georgia Law Rev*, Vol. 43.1(2008), p1.

ولموقف نقدي من القيمة النوعية لمبدأ سيادة القانون راجع:

Robin West "The Limits of Process" in James E. Fleming (ed), *GETTING TO THE RULE OF LAW: NOMOS L*, (New York University Press, 2011), pp. 32-51

لقراءه تؤمن بقدره القانون ومبدأ سياده القانون في تحقيق تحولات في السياسة والمجتمع، راجع

Richard kluger, *Simple Justice*, (New York: Vintage books, 1977).

١٩ مداولات المحكمة في القضية Mabo v. Greensland HCA 23 (1992) 17 S CLR1

جيل أنيجار*

المثلث الأمومي

لطالما أدهشني جزم هوركهايمر وأدورنو الذي يتخلل مقولتهما: «إنّ معادة السامية نمطٌ متكرر تمّ التّدرب عليه جيدًا، وقالبٌ مصقول»: فلماذا اعتبرا معادة السامية نمطا؟ لكني وعندما بدأت بالاطلاع على الرياضيات، وعلى علم الهندسة بشكل خاص، بدأت أحظى بشيء من الوضوح حول هذا الخصوص، ولو ظلّ موضعا للتساؤل. وعلى أي حال، لم أحرز تقدما كبيرا في مضمار دراستي للرياضيات، إلا أنّني وجدت، مع ذلك، بأن بمقدور مجموعة بسيطة من الأشكال والفرضيات الهندسية أن تكون، وعلى نحو تجريبي، مفيدة لي في سعيي نحو صياغة تفسير مكثف لمعاداة السامية، وللبُنى التي كوّنتها عبر الزمن، وللطرق التي يمكن من خلالها، في الحاضر كما في الماضي، التنظير لها على يد هوركهايمر وأدورنو وغيرهما. فكما صاغاها هما نفسيهما ,,يتم في الوقت الحاضر إسناد هذه الأشكال النموذجية إلى مواقعها الرياضية المضبوطة ضمن إحداثيات القوة". لا أعمد فيما يلي إلى تقديم عرض تاريخي أو إثنوغرافي لمعاداة السامية. كما ولن أقوم ببسط عرض شامل لها، لكنني سأقدم عرضا يمنحننا أسسا لخريطة ما، وربما كذلك إحداثيات جديدة على مستوى هندسي بالإضافة إلى موجّهات الاحتمالية.

باقتفائي خطى فرويد، على نحو ما قام به هوركهايمر وأدورنو، فقد لاقيت كذلك أن تقاربا محددا، وإن كان شائكا، بين التحليل النفسي والهندسة (الهو،

* محاضر في أقسام الديانات والشرق الأوسط والدراسات الأفريقية في جامعة كولومبيا في نيويورك. أكاديمي بارز، مناصر لقضايا التحرر ولفلسطين والشعب الفلسطيني.

الأنا، الأنا العليا) يملي نفسه عليّ. وعلى هذا، سأسترشد فيما يلي بوينيكوت،[1] وبآخرين مثله ممن أسهبوا بشرح واف عن «المثلث الأوديبي». كما وسأبدأ بتدوين هذه الأشكال والفرضيات باعتبارها جزءًا من تجربة تفكيرية حول مسألة معاداة السامية، القديمة أو الجديدة، أو وعلى الأقل كما تمّ تعريفها من جديد مؤخرا.

اليهودي

لنبدأ بالنقطة (A):

A

بحسب رأي هوركهايمر وأدورنو، فإن معاداة السامية عبارة عن تلك النقطة المنفردة: إنها الذات «حين تنكمش لتصبح نقطة» أو «حصن الذات الأحادي الذي لا نوافذ له». تظل علاقة هذه النقطة بأي نقطة أخرى علاقة غائبة أو محجوبة عن الرؤية. ويمكننا القول أيضا بأنها علاقة خيالية وليست ذات أهمية إطلاقا: فكأنما معاداة السامية عبارة عن حدث واقع في قلب تلك النقطة فقط لا غير. وبالفعل، فقد عبّر جان بول سارتر عن هذه الفكرة بمنتهى الوضوح عندما أشار إلى أن اليهودي بمثابة (أو أنه قد يكون) اختراع يخلقه المعادي للاسامية. كما أننا نعثر في قلب هذه النقطة على ظاهرة مشينة نعرفها، ألا وهي ظاهرة «معاداة السامية دون وجود لليهود».[2] فإذا كان الأمر كذلك فإن المعادي للسامية عبارة عن نقطة: إنه نقطة لا أبعاد لها وليست لديه أي علاقة تربطه باليهودي الواقف خارج هذه النقطة. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار بسط سارتر لتأملاته باتجاه اليهود «ذاتهم»، أي من النقطة/ ذات سارتر نحو النقطة/ ذات اليهودي، فيكون سارتر بذلك قد بسط النقطة لتصبح خطا.

والآن، من الواضح لنا أن الخط (AB) يختلف عن النقطة، فهو مرسوم نحو الخارج ويصل بين نقطتين:

A B

يبدو الخط (AB) بسيطا. لكنه وعلى الرغم من ذلك، مكوّن من العديد من النقاط. إن طبيعة العلاقة التي يؤسسها الخط (AB) مجردة، إلا أنها معقدة كذلك. فهو خط مستقيم ويؤسس متَّجها. إنه يربط ويعارض، وذلك كما هو الحال عندنا ههنا فيما يخص العلاقة بين المعادي للسامية وبين اليهودي، وذلك إنما، مهما كانت تلك العلاقة أحادية الجانب؛ أي علاقة تسري من جهة واحدة إلى الأخرى فقط. وبالطبع يتوافق هذا الأمر مع الفهم البديهي، أو وعلى الأقل، الفهم الأكثر انتشارًا، لمعاداة السامية، وهو ذلك الفهم الذي يحصر نفسه في شريحة معزولة كمثل هذه الشريحة المتمثلة بالخط (AB). ذلك بالضبط كما تفيد مقولة هوركهايمر وأدورنو: «فيما يمكن للمواطن الاعتراف بأن المعادي للسامية مخطئ، نلقاه إنّما يطالب باعتبار الضحية مذنبة أيضًا». من هذا المنظور، فإن معاداة السامية، وإلى جانبها أشكال أخرى من الأحكام المسبقة—هذا إذا ما ارتأينا أخذها هي الأخرى بعين الاعتبار—تكوّن معا خطوطا متوازيةً لا تتلاقى ولا تتقاطع أبدًا؛ أي، وعلى سبيل المثال، يظل الخط الذي يوصل بين اليهودي والمعادي للسامية موازيا للخط الواصل بين الأبيض والأسود (EF)، أو بين الرجل والمرأة (GH). وعلى هذا المنوال، نجدنا ههنا نتذكر كذلك المطالبة المتحمسة الداعية إلى إلغاء الوصلة التي كانت قائمة في التعبير «anti-semitism» ليصبح «antisemitism».[3] ومن هنا، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كذلك علاقات المحاكاة بين الذوات—أي بين النقطة (A) والنقطة (B) على طرفي الخط (AB)—بالإضافة إلى "الإغواء في المحاكاة" بينهما، والإسقاطات فيما بينهما؛ أي إذا احتسبنا كذلك الحاجة (كما يعبر عنها هوركهايمر وأدورنو: «هذه الآلية بحاجة لليهود»)، يمكننا القول آنذاك بأن هوركهايمر وأدورنو قد قاما فعلا بتقطير طبيعة هذا الخط ليصلا إلى تلخيص جوهره من حيث كونه الخط الذي يربط بين «الخاصية» («Idiosynkrasie») المعادية للاسامية وبين اليهودي.

وبطبيعة الحال، يستمر هذا النموذج بالتوسّع: فإذا ما اعتبرنا، من جهة، بأن اليهودي هو طرف الخط (AB) الذي ينشطر إلى أشكال مختلفة (إلى مصرفي ومثقف مثلا)، أو إذا اعتبرنا بأن الطرف الآخر؛ أي طرف المعادي للاسامية، هو الطرف الذي ينشطر (إلى فاشي وليبرالي مثلا)، علينا عندها الانتقال من نموذج

الخـط (AB) إلى نمـوذج آخـر حاسـم في علـم الهندسـة، ألا وهـو المثلـث:

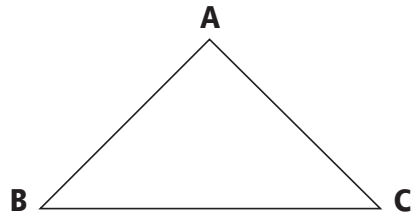

أمـا، وفيمـا يـلي، فعلينـا النظـر إلى المثلـث (ABC) بصفتـه شـكلا ديناميكيـا متحـركا، بحيـث تكـون التمثيلات عـلى رؤوس المثلـث قابلـة للتبـدل، وذلـك بالضبـط مثـل كـون «الضحايـا قابلـة للتبـدّل» (هوركهايمـر وأدورنـو). لقـد اثبتـت حنّـة أرنـدت في دراسـتها لمعـاداة السـامية بـأن اليهـودي «ذاتـه» قـد كان بالفعـل شـخصية منشـطرة، وهـو الأمـر الـذي مكّـن اليهـود بالتـالي مـن تبـوّء (متزامـن أو متتابـع) لمواقـع مختلفـة ومتغـيرة عـلى المثلـث: فهنـاك انشـطار اليهـودي إلى اليهـودي المنبـوذ (pariah) مـن جهـة وإلى اليهـودي المحـدث النعمـة (parvenu) مـن جهـة أخـرى. كمـا وينشـطر اليهـودي إلى يهـودي البـلاط الفـرد («اليهـودي الاسـتثنائي») وإلى الكيـان الجمعـي لليهـود، «الجماهـير اليهوديـة» (الفقـيرة، الشرقيـة، إلـخ)، في المقابـل. بالنظـر إلى ذلـك، وعـلى الرغـم مـن أن أرنـدت لـم تـشر في دراسـتها إلى فرويـد، فإنهـا قـد اسـتوعبت عـلى مـا يبـدو مكانـة المثلـث بصفتـه نموذجـا يصـوغ عـلى نحـو ديناميكـي العلاقـة بـين الأفـراد (مهمـا كانـت تنميطيـة) وبـين مجموعـات كاملـة كذلـك، أو العلاقـة بـين «أفـراد مـن أصـول يهوديـة» وبـين «اليهـود كشـعب». وبهـذه الطريقـة، وسـواء أكانـت أرنـدت قـد تعمـدت الأمـر أم لا، فيمكننـا القـول إنهـا تناولـت ترجمـة فرويـد للمثلـث الأوديبـي (الأب، الأم، الطفـل) لتعيـد كتابـة هـذه الترجمـة عـلى شـكل نمـط أكثـر تعقيـدًا، ألا وهـو مؤسسـة (العنـف) التابعـة للجماعـة (الأب، النسـاء، الأبنـاء أو الإخـوة).

بوصولنـا إلى هـذه النقطـة، أصبـح مـن الواضـح أمامنـا بأننـا، ومـن خـلال هـذه التمثيـلات، نسـتطيع اسـتخدام المثلـث أكثـر وأكثـر مـن أجـل تصـوّر علاقـات «داخليـة» أو أخـرى «خارجيـة»، وإن كان ذلـك ربمـا عـلى نحـو تناقـضي إذا مـا نظرنـا إلى موضوعنـا قيـد المعالجـة. في الحالـة الأولى؛ أي بالنظـر عـلى العلاقـات «الداخليـة»، نلقـى أن المقاطـع تصـل بـين كيانـين (فـردي أو جماعـي) ينتميـان إلى المجموعـة «ذاتهـا». فلـدى أرنـدت، عـلى سـبيل المثـال، نجـد أن هنـاك نوعـان مختلفـان مـن اليهـود يكوّنـان «اليهـودي»، وهمـا اليهـود المنبـوذون واليهـود محدثـو النعمـة. يشـير كل واحـد مـن هذيـن النوعـين إلى جزئـين من «اليهـودي»، واللذيـن يمكـن اعتبارهمـا، عـلى نحـو بيانـي أكثـر، «اليهـودي الجيـد» و«اليهـودي السـيء». لنعيـد مـن جديـد: يمكننـا أيضـا أن نعتـبر المثلـث بدايـةً خطـا يربـط بـين معـادي السـامية واليهـودي، ومـن ثـم ينقسـم هـذا الخـط ليصبـح ضلعـي مثلـث جاهـز للعمـل. وبالإضافـة إلى ذلـك، وإذا مـا كان المثلـث الـذي تخطـه لنـا أرنـدت مثلثـا «داخليًـا» بالفعـل، فإننـا نجدهـا تمنحنـا أرضيـة للتفكـير في الإمكانيـة الأخـرى؛ أي في النسـخة «الخارجيـة» للمثلـث، وهـي النسـخة، التـي تحافـظ عـلى شـكل المثلـث، ولكنهـا تعيـد صياغـة المثلـث الأول داخـل فضـاء أوسـع وأكثـر ديناميكيـة (معـاداة السـامية، الإمبرياليـة، الشـمولية).

إزاء مثـل هـذه الخطـوط المقطعـة، نعثـر عـلى دافـع لإعـادة النظـر في الخـلاف المعيـب بـين لاس كاسـاس وسـيبولفيدا، والـذي تـم بحسـبه تقسـيم «الهنـود» بـين البـشر وغير-البـشر (تقسـيم داخـلي). كمـا ويمكننـا أن نسـتحضر في أذهاننـا التعامـل التفاضـلي مـع الأميركيـين الأصليـين والأفارقـة: الإبـادة أو الاسـتعباد. أمـا وفي حالـة تحـرّر اليهـود، فنتذكـر هنـا أن الخيارين قـد توزعـا بـين إمكانيتـي الاسـتيعاب أو الطـرد—أو الإبـادة (وهـو المقطـع الـذي يفتتـح بـه هوركهايمـر وأدورنـو). كمـا ويمكننـا أيضـا أن نسـتذكر الهنـدوس والمسـلمين، وآخريـن غيرهـم كثيريـن. يمكننـا إذا أن نعـرض ههنـا واحـدة مـن هـذه النسـخ للمثلـث:

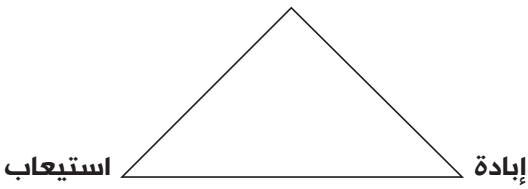

بوصولنـا إلى هـذه النقطـة، لا يسـعنا إلا أن نخلـص إلى اسـتنتاج مفـاده وجـوب تمثيـل معـاداة السـامية، وبنـاءً عـلى ذلـك، كذلـك تمثيـل أشـكال أخـرى مـن الظلـم والعنـف، دومـا ودائمـا مسـتخدمين هيئـة مثلـث، فهنـاك دائمًـا مقطوعـة، أو ضلـع، ثالثـة يمكننـا إخراجهـا إلى النور. لقـد اكتشـفت خـلال أبحاثـي بـأن المثلـث يؤسـس بـكل

الأحـوال علاقـات والتـي مـن الجديـر بنـا أن نصفهـا عـلى أنهـا «خارجيـة». فـإذا مـا اعتبرنـا بـأن النقطـة A تمثّـل المعـادي للسـامية وأن النقطـة B تمثـل اليهـودي، فقـد أقمت الدليـل بأنـه يتوجـب علينـا اسـتحضار الـرأس الثالثـة للمثلـث، وإن كانـت مسـتترة، وهـي الـرأس التـي أطلقـت عليهـا اسـم «العربـي». لكـن علينـا أن نتذكـر أيضـا بـأن رؤوس المثلـث ديناميكيـة أيضـا، وبـأن أسـماءها ديناميكيـة كذلـك. وهكـذا بسـط تاريـخ العـدو الـذي تتبعتـه خـلال دراسـتي لـه مسـمّيات مختلفـة عـبر التاريـخ: لقـد تغـيّرت المسـمّيات مـن الهاجريـين [نسـبة إلى هاجـر] إلى المـور، ومـن الـترك إلى المحمديـين، أو العـرب أو المسـلمين. عـلى تعـدد هـذه المسـمّيات التـي تبـدو جليـة للعيـان في هـذه القائمة—هـذا وبالطبـع بالإضافـة إلى انعـدام قدرتنـا عـلى اختزالهـا ولـو جزئيـا—أن يدفعنـا نحـو تفحّـص دقيـق أكثـر للتسـمّيات المألوفـة لباقـي رؤوس المثلـث التـي ألفناها واعتدنـا عليهـا، ووضـع شـأن دوامهـا محـط السـؤال. وفي جميـع الأحـوال، يبقـى الأمـر الأهـم بـأن المثلـث عينـه هـو مـا يشـكّل البنيـة التـي لا فـكاك منهـا والتـي تعمـل فيهـا مقاطـع الخطـوط؛ أي أضـلاع المثلـث، في تـرادف مركّـب. وفي دراسـتي لتاريـخ العـدو نلقـى المثلـث التـالي: يقـوم الضلـع AB عـلى تمثيـل معـاداة السـامية ويقـوم الضلـع AC عـلى تمثيـل الاسـتشراق والإسـلاموفوبيا، أمـا الضلـع BC فيقـوم عـلى تمثيـل اليهـودي العربـي. أو، وكمـا حاولت صياغـة هـذا الشـأن مـن قبـل: فإننـا لا نلقـى ولـو وثيقـة مسـيحية واحـدة وحيـدة عـن اليهـود، والتـي ليسـت كذلـك وثيقـة عـن العـرب (أتـراك، مسـلمون، إلـخ). ولقـد حاولـت تمثيـل هـذه المسـألة عـن طريـق النسـخة الشكسـبيرية القويـة لهـذا المثلـث:

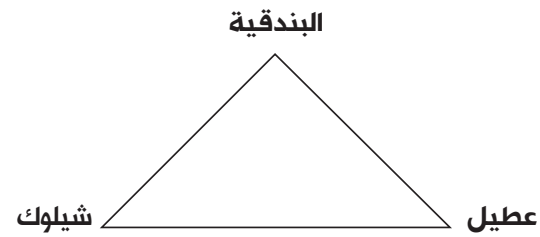

كمـا وبإمكاننـا عـرض نسـخة راهنـة لهـذا المثلـث، بحيـث يعـبّر الضلـع AB عـن اليهودي–المسـيحي والضلـع AC عـن «الإسـلاموفوبيا»

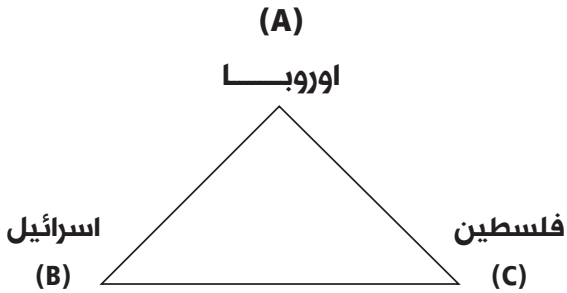

لنعيـد القـول مـن جديـد، بأنـه وبنفـس قـدرة الزاويـة الواحـدة عـلى تحديـد طبيعـة (وحسـاب) الزوايـا الأخـرى، فـإن الأضـلاع تقـوم هـي كذلـك بتحديـد بعضهـا البعـض. وعـلى هـذا الشـكل، يمنحنـا المثلـث طريقـة صوريـة وبيانيـة، وإن كانـت بسـيطة ومبسِّـطة، تجعلنـا قادريـن عـلى القيـام بـ «حسـاب» ديناميكـي لموضوعـات الظلـم والعنـف المختلفـة، وذلـك في خضـم علاقاتهـا البنيويـة المعقـدة. كمـا ويمكننـا أن نؤكـد مـن جديـد بأننـا نلاحـظ هنـا بـروز بعـض الأداءات لمـا أمكننـا تسـميته العلاقـات الخارجيـة (اليهـودي، المسـلم)، هـذا فيمـا تـبرز للعيـان كذلـك أداءات أخـرى داخليـة (يهـودي جيـد، يهـودي سيء). هكـذا يمكننـا تسـمية أحـد الأضـلاع «الديـن» وتسـمية ضلـع آخـر «العـرق»، أو يمكننـا تسـميتهما «السياسـة» («الديمقراطيـة الوحيـدة في الـشرق الأوسـط») و «الديـن» («التعصـب»). مـن المؤكـد بـأن هـذا التمثيـل يعـرض عـلى نحـو جيـد مـا كنـت قـد اقترحـت تسـميته مـن قبـل «جثتـي العـدو». وكمـا تقدمـت واقترحـت مسـبقا، يمكننـا بالفعـل التفكـير في العديـد مـن أوجـه التشـابه والتقاطعـات، فيمـا يتعلـق بقضايـا الظلـم والعنـف، سـواء أكانـت دينيـة أم عرقيـة، وبالإضافـة إلى ذلـك القضايـا الجنسـية أو الاسـتعمارية، البـشري أو الحيوانـي، السـليم أو المعـاق. كمـا وعلينـا أن نتذكـر بـأن للسـلطة قـدرة كبـيرة في التأثـير عـلى توالـد وتزايـد وتسـليح الانشـطارات فيمـا بـين النسـخ «الجيـدة» و«السـيئة»: المتوحـش والنبيـل، العـذراء والعاهـرة، زنجـي البيـت وزنجـي الحقـل، ومـا إلى ذلـك. بالنظـر إلى ذلـك، يمكننـا القـول بـأن حوريـة بوثلجة قـد برعـت فعـلا في كتابهـا (الصـادر باللغـة الفرنسـية) «البيـض واليهـود ونحـن»، هـذا في الحـين الـذي يشـير فيـه أمنـون-راز كراكوتسـكين، وفي سـياق متاخـم وحاذيـا حـذو كارلـو جينزبـرج، إلى «التناقـض المـزدوج للمسـيحي تجـاه اليهـود».

هنـاك بالطبـع أشـكال هندسـية أكثـر تعقيـدًا مـن المثلـث. لكـن المثلـث، والـذي نلقـاه كمـا نعلـم متوافـرا وبكثـرة، فيشـكّل مدخـلا مفيـدا نحـو فهـم معـاداة السـامية. وسـأحاول فيمـا يـلي تحـرّي هـذه الفكـرة وذلـك عـن طريـق تحويـل المنظـور الـذي اعتمدتـه حتـى الآن في اتجـاه مختلـف قليـلاً.

الأم

حانـت الفرصـة الآن لأن أذكـر أن المصـدر الـذي منحنـي الإلهـام الأولي لعـرض الرسـومات التـي بسـطتها أمامكـم في القسـم السـابق مـن هـذا المقـال هـو بحـث لروبـرت مايسـتر.[4] يقـدم لنـا مايسـتر في خضـم تناولـه الفـذ لمعـاداة السـامية ولتاريخهـا، اقتراحـا مدهشـا يدعونـا إلى إعـادة تسـمية رؤوس المثلـث الناظـم الـذي يعنـى بدراسـته إلى: الجانـي، الضحيـة، المسـتفيد. يقـدم لنـا مايسـتر في بحثـه قـراءة لميلانـي كلايـن[5] ولدونالـد وينيكوت—الـذي يقـدم لنـا هـو الآخـر نسـخة مختلفـة عـن المثلـث: نسـخة قـد تذكرنـا بأرنـدت، ولكنهـا تحمـل في طياتهـا ليّـة مثـيرة. ففـي هـذه النسـخة أيضًـا، نلقـى الموضـوع «ذاتـه» متربعـا عـلى موقعـين متمايزيـن، أو زاويتـين، في قاعـدة المثلـث: يهـودي جيـد ويهـودي سيء. مـع ذلـك، ولكـي نفهـم، وبالشـكل السـليم، تنـاول مايسـتر لوينيكوت—ولكـي نفهـم عـلى النحـو ذاتـه وبالإضافـة إلى ذلـك إعـادة صياغـة هـذا الأخـير لمثلـث أوديب—فعلينـا أن نلتفـت بانتباهنـا إلى شـكل أكثـر حركيّـة وأن نقـوم بقلـب المثلـث. وبتعبـير أدق، علينـا أن نضـع انشـطار الضحيـة إلى يهـودي جيـد ويهـودي سـيئ جانبـا وأن نقـوم بـدلا عـن ذلـك بتحديـد موقـع الضحيـة عنـد قمـة المثلـث، وأن نقـوم في الآن ذاتـه بإعـادة النظـر في موقـع المعـادي للسـامية وتأمّلـه فيمـا هـو نفسـه في حالـة انشـطار. بعبـارة أخـرى، يبـدو أن الـدرس الـذي يريـد منـا مايسـتر أن نتعلمـه يتطلـب منـا أن نضيـف سـارتر مـن خـلال إضافـة مقطـع، أو ضلـع، إلى الخـط الواصـل بـين المعـادي للسـامية واليهـودي لنحصـل بذلـك عـلى المثلـث التـالي:

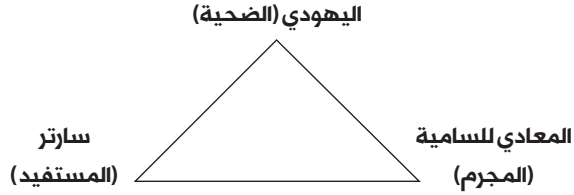

مـن الواضـح لنـا تمامـا بـأن مـا نتعلمـه مـن مايسـتر عـن انشـطار المعـادي للسـامية عنـد زاويتـي قاعـدة هـذا المثلـث مرتبـط بـكل مـا يخـص عـين الازدواجيـة مـا بـين الجانـي والمسـتفيد وكذلـك التواطـؤ الحاصـل فيمـا بينهمـا؛ أي أنـه، ومـن ناحيـة عمليـة، مرتبـط بمـا يخـص الربـح (الاقتصـادي والسـياسي، والرمـزي وغـيره) الـذي يحصـل عليـه المسـتفيد نتيجـة ارتباطـه (السـابق) بالجانـي. ويحصـل هـذا الأمـر وبشـكل حاسـم بنفـس القـدر الـذي يكـون فيـه الطفـل في مثلـث وينيكـوت الجانـي والمسـتفيد في الآن ذاتـه، ذلـك لإن الطفـل يتغـذى عـلى الأم ويدمرهـا كذلـك. أو لنقـل بعبـارة أخـرى، بـأن الطفـل يسـتهلك الأم. عـلى ذلـك تبـدو لنـا الأم منشـطرة بشـكل فعـلي، ولكنهـا وعـلى نحـو أكثـر أهميـة، الغـرض الـذي يبغيـه موضـوع منشـطر: تتربـع الأم عنـد رأس المثلـث ونلقـى الطفـل عنـد زاويتـي قاعـدة المثلـث منشـطرا إلى الجانـي والمسـتفيد. وهـذه هـي امكانيـة الانشـطار التـي تقـضي بوجـود «معاديـن للسـامية جيديـن» (هـم الأنصـار غـير المشروطـين لإسرائيـل) و«معاديـن للسـامية سـيئين» (هـم «مناهضـو الصهيونيـة») والتـي وجدنـا أنفسـنا مؤخـرًا مطالبـين بأخذهـا بعـين الاعتبـار. وعـلى نحـو مـا تأتـي عـلى ذكـره ميلانـي كلايـن بـأن هنـاك «ثـدي جيـد» و«ثـدي سيء»، وعـلى نحـو يفيـد بـه وينيكـوت عـن «الأم الجيـدة بمـا يكفـي»،[6] فإننـا نقـف هنـا أمـام فرصـة لإعـادة تحديـد مركـز السـرد مـن جديـد، ولإعـادة رسـم المثلـث، مـن خـلال إضافـة «طفـل جيـد» و«طفـل سيء» إلى قاعدتـه:

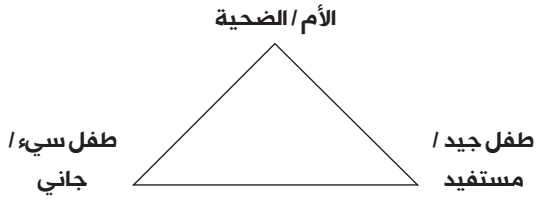

هـذا هـو مثلـث الأمومـة، الـذي أعمـد إلى عرضـه فيمـا تبقّـى مـن هـذا المقـال، ذلـك باعتبـاره المثلـث الـذي يغـيّر كل مـا درجنـا عـلى معرفتـه عـن طريـق الحكايـات التـي كنـا نرويهـا لأنفسـنا، والمثلثـات التـي يمكننـا تصوّرهـا.

لنتذكـر بـأن الطـرح الـذي يقدمـه لنـا مايسـتر مرتبـط بشـكل خالـص بمسـألة إمكانيـة تبـدّل الضحايـا، والتـي كنـت قـد أشرت إليهـا مسـبقًا. لكـن هـذا الطـرح يحثنـا، وبشـكل أكثـر راديكاليـة، عـلى إعـادة النظـر في

رؤوس المثلث؛ أي ومن ناحية فعلية، يحثنا على إعادة النظر في طبيعة المثلث وفقا لنمط محدد للغاية، هو النمط الذي نلقاه إذا ما استدعينا من جديد مفهوم هوركهايمر وأدورنو له من حيث إصرارهما على عِظم شأن «الشخوص الأبوية» ودوامها. وفي المقابل، فإن ما يطالبنا به مايستر، مقتفيا خطى وينيكوت، عبارة عن حرف تفكيرنا نحو الأم، نحو شخص الأم، وذلك بصفة كونها هي، دون غيرها، الضحية النموذجية والبرادغمايتة. فمع الأم، ومن خلالها، نتعرّف إلى رؤوس المثلث الأخرى. كما ونتعرف معها ومن خلالها إلى وكالة الضحية لدى انبثاقها من الموقع الذي تشغله على المثلث؛ أي رأس المثلث، وذلك في إطار علاقتها مع الأضلاع المختلفة. كما وعلينا أن نساجل المعاني النابعة عن هذا الأمر وغيرها من الثنائيات بالإضافة إلى إسقاطاتها: أجل إنّه درس في الهندسة الإقليدية، إلا أن تبعاته جسيمة.

المعادي للسامية منشطر: مثله كمثل الطفل. فهو، كما يجدر بنا أن نردد من بعد دريدا «في حالة حرب مع نفسه».

لكن أين يكمن التجديد هنا من بعد ما تعلمناه من النسويات الماركسيات؟ الأم هي موضوع الاستغلال الأصلي: إنها موقع الاستخراج والتراكم الأبدي. إن ما يضيفه وينيكوت على أي حال فعبارة عن ضلع حاسم آخر، ضلع يكتمل به المثلث، وهو كونها كذلك هدف التدمير. كما أنّ وينيكوت يوضّح بالإضافة إلى ذلك بأن الانشطار الأكثر أهمية هو ذلك الانشطار الذي يكمن في الطفل، في الموضوع البراديغماتي؛ أي الطفل من حيث كونه مستغِلا ومدمِّرا في آن واحد. لهذا السبب، ومن وجهة نظر مايستر، فإن الثنائي الأساسي هو ثنائي «الجاني والمستفيد» بدلا عن كونه ثنائي «الضحية والجاني»: وهذا هو الطفل؛ أي الموضوع الذي يدمر ما يتغذّى عليه، أو الطفل الذي يستهلك الأم. لهذا فإن الطبيعة المنقسمة للضحية، الضحية المتربعة على رأس المثلث، وسيرورتها المزدوجة (أم جيدة، أم سيئة؛ يهودي جيد، يهودي سيء، إلخ.) مرتبطة ارتباطًا بنيويا ومتسقا مع انشطار الموضوع «نفسه»، وهو الانشطار الذي كنت وفي بحث سابق قد حاولت، مقتفيا فرويد، تلخيصه وعرضه في هيئة «القاتل البريء».

حان الوقت للدفع بمناقشتي نحو استنتاجاتها من خلال تذكير القراء بأنه من السهل جدا أن يغيب المثلث عن منظورنا لنجد أنفسنا لا نرى إلا خطا واصلا بين نقطتين. وهذا ما حدث من قبل بالفعل. أو لنقل وبتعبير أدق، أننا كنّا من قبل قد نحونا طويلا باتجاه استبدال ما أسميه «مثلث الأمومة» بنسخة كنا قد ألفناها ودرجنا عليها، وهي النسخة التي يتربع بحسبها أوديب، أو الطفل، بدلا عن الأم، على قمة المثلث. أجل يمكننا القول بأنه مثلث، إلا أنه مثلث قابل للاختزال بسهولة إلى خط يربط الأب بالابن، ومعادي السامية باليهودي. وبحسب هذه النسخة المألوفة، فإن الضحية المطلقة—الموضوع كضحية—هي، وكما كانت منذ أمد، الطفل، الذي قد يكون أضحية بريئة، أو أنه قد يكون الضحية والجاني معا—القتل والسِفاح. أو وعدا عن ذلك، أن يكون الطفل يسوع الذي مات من أجل خطايانا. وفي بعض الأحيان، تكون الأخت هي الضحية.

كذلك الأمر عندما نقُص حكاية معاداة السامية بحسب هذا الفهم القديم للمثلث، إذ نجدنا عندها قد فقدنا القدرة على رؤية المثلث—وهذا على الرغم من أن الثالوث على مقربة منا. فهنا أيضًا—وربما يصح هذا في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى—يبدو أننا قد عدنا إلى الخط. ومع العودة إلى الخط تبدو لنا الحكاية كما لو كانت حكاية شقيقين: حكاية تنافس ومحاكاة. وبحسبها يظهر اليهود والعرب كأعداء أزليين، وتظل بحسبها الضحية، على رأس المثلث، كما كانت دائما وأبدا: طفلا. ومن المدهش أننا بذلك لا نكف عن تضييع الأم، وذلك على الرغم من أننا ندينها بما فيه الكفاية عندما نفرّق بسلاسة بين الأم الجيدة والسيئة. ومع هذا فإننا نعلم الآن جيدا بأن تاريخ معاداة السامية قد خضع لتغيير كبير وأنه يتعيّن علينا ربما القيام بوصفه من جديد كقصة تأرجح بين أمهات: بين سارة وهاجر، أو بين ماري وهاجر، أو بين أم جيدة وأم سيئة. وإذا لم نقم بذلك، فسنظل أسرى المثلث القديم والحكاية القديمة، وستظل سيناجوغ عمياء وإكلسيا منتصرة،[٧] كما وسيظل اليهودي سيئا والمسلم أسوء. ودعونا لا ننسى «الأمهات اليهوديات»—النقل، القوالب النمطية، النكات.

يتلخص ما أريد أن أقوله ههنا بأننا قد كنا اقتدنا نحو الاعتقاد بأن اليهود قد كانوا "الأخ الأكبر" في

علاقتهم بالمسيحيين. ولكن، وبعد تبديلنا هذا للمثلث، فقد أصبح من المؤكد الآن بأن للعلاقة بين اليهودي والمسيحي—هذا إذا ما توجّب تعريفها مؤقتًا (أكان ذلك صحيحا أم خطأ) —وظيفة مغايرة ومنطقا يختلف عن منطق وظيفة "الأخوة" وحصريتها. ففيما أدّعي ههنا، أن معاداة السامية ترتبط في المقام الأول بمثلث الأمومة، وبحسب مثلث الأمومة هذا لا يمكن اعتبار الطفل—معادي السامية—براديغما الضحية المتربعة على رأس المثلث، بل يجب اعتبار الطفل الجاني والمستفيد الذي يحتل الزاويتين على قاعدة المثلث. إن ما يتوجب علينا فهمه، كما أوضح مايستر، هو أن الأم هي الضحية النموذجية والبرادغمايتة. ولهذا بدأت مريم بالظهور لدى الغرب المسيحي، لدى ظهور الإسلام (هاجر)، فظهور الأم الجيدة مرتبط بظهور الأم السيئة، وعندها أصبح اليهودي الشخصية (المرهونة) للأم السيئة. إن اليهود—الذين حفظوا أنفسهم بعيدين عن الجسد اليهودي الذي تغذى عليه المسيحيون (أي جسد يسوع كأم، أو اليهودي كأم) وظلوا يقاومونه—منشطرون إلى أم جيدة، أو أم عذراء، وأم سيئة. لكن، وبحسب مثلث الأمومة، فإن هذا الانشطار؛ أي انشطار الضحية-الأم-اليهودي، ليس الانشطار الأساسي بل يتفرع منه: فالأم تتربع على رأس المثلث، أما المنشطر، لنعيد من جديد، فهو المعادي للسامية، هو الطفل الذي يتغذى ويدمّر، الطفل الذي يقتل، وببراءة، الأم التي يتكل عليها.

اسمحوا لي أن أختتم بالعودة إلى إمكانية «تبدّل الضحايا». فأنا لم أدفع بمناقشة عن تبديلات سهلة، هذا ناهيك عن المنافسة. لقد كان ما طرحته هنا بالأحرى إقرارا يعترف بمثلث الأمومة. وتبدّل الضحايا يخص فلسطين التي كانت وفلسطين اليوم: «على هذه الأرض ما يستحق الحياة، على هذه الأرض، سيدة الأرض، أم البدايات أم النهايات. كانت تسمى فلسطين. صارت تسمى فلسطين.» هذا هو الدرس الذي علّمنا إياه محمود درويش: درس في تراث المضطهدين. وهذه هي المعرفة، أو الموقف (الهندسي)، التي تنبّه إليها جيمس بالدوين بذكائه وفطنته طالبا منّا تبنيها: «يعرف الزنوج عن الأميركيين البيض ما يعرفه الآباء—أو وبكل الأحوال، الأمهات—عن أطفالهم.» ومن هنا ليست البقية إلا مجرد تعقيب وحسب.

المصادر

- Anidjar, Gil, *The Jew, the Arab: A History of the Enemy* (Stanford: Stanford University Press, 2003)
- Anidjar, Gil, *Blood: A Critique of Christianity* (New York: Columbia University Press, 2014)
- Arendt, Hannah, *The Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian Books, 1958)
- Baldwin, James, *The Fire Next Time* (New York: Vintage, 1993)
- Bouteldja, Houria, *Whites, Jews, and Us: Toward a Politics of Revolutionary Love*, trans. R. Valinsky (South Pasadena: Semiotex(e), 2017)
- Bynum, Caroline Walker, *Jesus as Mother: Studies in the Spirituality of the Middle Ages* (Berkeley: University of California Press, 1982)
- Cohen, G. Daniel, "Good Jews. Philosemitism in Post-Holocaust Europe," *S:I.M.O.N. – Shoah: Intervention. Methods. Documentation 7* (2020) 1, 118127-.
- Horkheimer, Max and Adorno, Theodor W., *Dialectics of Enlightenment: Philosophical Fragments*, (trans. E. Jephcott), (Stanford: Stanford University Press, 2002).
- Meister, Robert, *After Evil: A Politics of Human Rights* (New York: Columbia University Press, 2010)
- Raz-Krakotzkin, Amnon, "Secularism, the Christian Ambivalence Toward the Jews, and the Notion of Exile" in Joskowicz, Ari and Katz, Ethan B.(eds.), *Secularism in Question : Jews and Judaism in Modern Times*, (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2015), 276298-.
- Sartre, Jean-Paul, *Anti-Semite and Jew*, trans. G. J. Becker (New York: Schocken, 1948)

الهوامش

١ دونالد وينيكوت (Donald Winnicott) (١٨٩٦-١٩٧١)، طبيب أطفال ومحلل نفسي. اشتهر بصياغته لمفهوم «البيئة الحاضنة» مدعيًا بأن أسس صحة الطفل النفسية تتوقف على الأم العادية من خلال الرعاية والحنان العاديين الذين تمنحهما لطفلها. ومن هنا يحضر مفهوم «الأم الجيدة بما يكفي» («Good enough mother») الذي يشير إلى الأم العادية الدائبة على أمومتها مستعينة بغريزتها الطبيعية كأم—على العكس من مفهوم الأم المثالية—والذي يلعب في هذا المقال دورا مركزيا بالنظر إلى كون «الأم الجيدة بما يكفي» العادية الطبيعية تقف بين الأم الجيدة والأم السيئة وبالتالي تؤسس لإمكانية انشطار الأم. هذه الملاحظة وما يلحقها أدناه للمترجم.

٢ كما هو الحال اليوم في بولندا مثلا حيث مؤشر معادة السامية عال على الرغم من عدم وجود أقلية يهودية.

٣ تهدف هذه إلى ربط شطري التعبير وإلغاء الفصل اللغوي بينهما منعا لفلتان أحد الشطرين من المعنى من أجل حصر التعبير داخل معناه الأصلي الذي يخص اليهود بالسامية والإبقاء على التعبير مشيرا إلى معادة اليهود دون غيرهم من الساميين.

٤ روبرت مايستر (Robert Meister) أستاذ الفكر الاجتماعي والسياسي في جامعة كاليفورنيا-سانتا كروز. يعرض في كتابه (المقتبس هنا) After Evil: A Politics of Human Rights نقدا للخطاب الإنساني العالمي بعد سقوط النظام الشيوعي في ١٩٨٩. يتلخص ادعاء مايستر بأن خطاب حقوق الإنسان السائد، وفيما هو يرسّخ شرورا مثل الهولوكوست والعبودية والأبارتهايد في الماضي، يطوّر تقنيات عدالة «انتقالية.» يشجع هذا الخطاب الأجيال المستقبلية على الانفصال عن الماضي من خلال خلق الفرضية الخاطئة بأن باب الماضي قد أصبح مغلقا وهو الأمر الذي يسمح للجناة بالتهرب من المسؤولية. لكن هذا الخطاب لا يفترض أن الشر ينتهي حيث تبتدئ العدالة، وإنما بأن هناك زمن يسبق العدالة والذي يشكّل الفترة التي يمكن خلالها وضع الشر في الماضي.

٥ ميلاني كلاين (Melanie Klein) (1882-1960) كاتبة ومحللة نفسية للأطفال. تنص نظريتها حول تطوّر الطفل النفسي بأن الأنا البدائي للطفل لا يستوعب الأشياء في العالم الخارجي ككل وإنما يعيش في عالم أحادي الأبعاد تكون فيه الأشياء إما جيدة وإما سيئة فقط. وبحسب هذا الأنا فإن الأم عندما تغذي الطفل عبارة عن «ثدي جيد» أما وعندما تخيّب الطفل فتتحول إلى «ثدي سيء» نواياه شريرة. للمزيد، راجعوا مثلا: https://www.encyclopedia.com/psychology/dictionaries-thesauruses-pictures-and-press-releases/good-bad-breast-object.

٦ انظروا ملاحظة ١.

٧ سيناجوغ وإكلسيا تمثيل فني ومعماري من القرون الوسطى في أوروبا يرمز إلى المسيحية واليهودية من خلال امرأتين الذي ظهر غالبا على هيئة تمثالين على جانبي بوابة الكنيسة. تقف إكلسيا (الكنيسة) فخورة ومنتصرة، تحمل الصليب ورأسها شامخة فوقها تاج. وفي المقابل تقف سيناجوغ (الكنيس) تحمل ألواح العهد مكسّرة وهي مطأطئة الرأس معصوبة العينين إشارة إلى عدم قدرة اليهود على رؤية «الحقيقة» في العهد الجديد.

يصدر عن «مدار»

قريباً

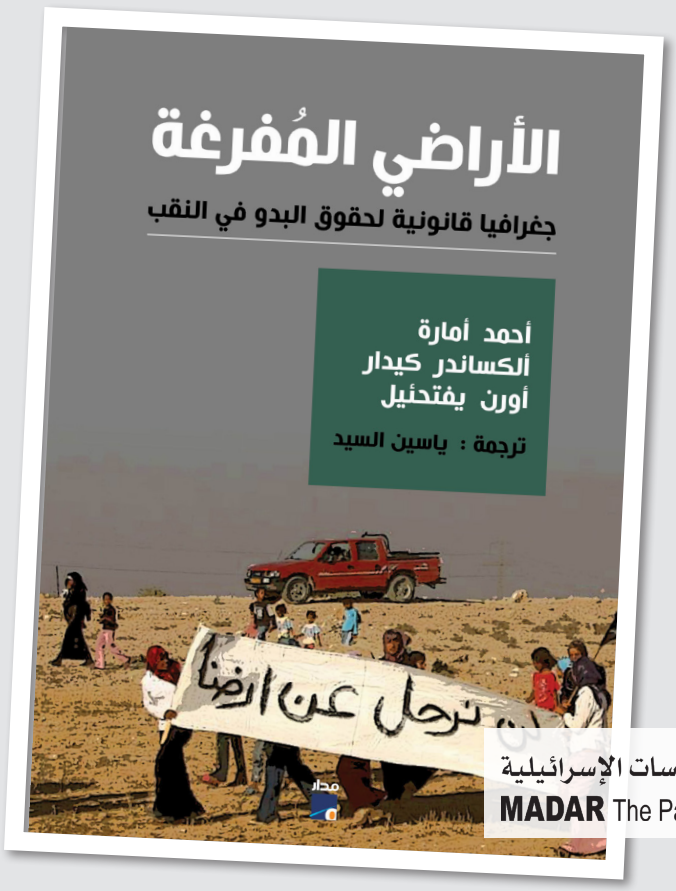

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عَميت لين *

عملة اللجوء

طرأ تغيير بعيد المدى، في العقد الأخير، على الخطاب العام والسلطوي في موضوع وصول اليهود القادمين من الدول العربية إلى البلاد. وما تم تصويره، طوال سنوات، كقصة هجرة دينية وأيديولوجية، تحول خلال فترة قصيرة إلى قصة طرد ولجوء. وكان الهدف المعلن لهذا التغيير في الرواية، الذي دفعه سياسيون، باحثون وممثلو منظمات، تحقيق عدالة تاريخية؛ لكن مثلما تؤكد جهات سياسية الآن، فإن الدافع الأساسي من وراء دفعه المتسرع كانت الرغبة بتلغيم المفاوضات حول اتفاق سياسي. بل إن اعتراف الدولة بصدمة المهاجرين من الدول العربية كانت جزئية وحسب، وجرى «تأميمها» أصلا لاحتياجاتها بشكل يتجاوب مع تعامل الدولة النفعي تجاه قصتهم، أملاكهم وألمهم.

صدر في العام ٢٠٠٩ كتاب تدريس في مادة التاريخ للمدارس فوق الابتدائية، بعنوان «نبني دولة في الشرق الأوسط». وأكد الكتاب بين أمور أخرى على أن «اليهود القادمين من الدول الإسلامية لم يطردهم الحكام، وإنما غادروا بيوتهم طوعا وقرروا الهجرة إلى إسرائيل». وعبر الكتاب بذلك عن التوجه السائد في البلاد حتى ذلك الحين، وبموجبه أن هجرة اليهود القادمين من الدول العربية إلى إسرائيل كانت أيديولوجية في أساسها. وبعد خمس سنوات، في العام ٢٠١٤، صدر بمصادقة وزارة التربية والتعليم كتاب تاريخ آخر بعنوان مشابه تقريبا

* باحث متخصص في شؤون هجرة اليهود الشرقيين إلى إسرائيل، ونائب محرر دورية «هزمان هزيه» في معهد فان لير.

ليس ادعاء لجوء اليهود من الدول العربية جديدا بحدّ ذاته، والجديد هو أنه في السنوات الأخيرة فقط أصبح مدفوعا في الحلبة الإسرائيلية الداخلية وموجها نحو آذان الجمهور الإسرائيلي.. لقد تعالى الادعاء في العقود الأولى لوجود إسرائيل بين الحين والآخر، لكنه وُجه بالأساس إلى المجتمع الدولي، وخاصة على خلفية مطالب اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويضات على أملاكهم المصادرة.

– «نبني دولة يهودية وديمقراطية في الشرق الأوسط». وكان التشديد فيه مختلفا بالمطلق: «فعليا، كانت مغادرة اليهود هروبا، والمغادرون – لاجئون».

جرى إقصاء وإسكات الادعاء بلجوء اليهود من الدول العربية في الخطاب العام في إسرائيل خلال العقود الأولى من وجود الدولة. وكان المصطلح «لاجئون» محفوظا بشكل حصري تقريبا للذين جاؤوا من أوروبا بعد المحرقة، وتعامل الخطاب العام في إسرائيل مع اليهود القادمين من الدول العربية على أنهم «مهاجرون»، رغم أن سِيَر الكثيرين منهم لم تتلاءم مع هذا التعريف. وسبب مركزي لذلك كانت الرواية الصهيونية التي بموجبها أن اليهود القادمين من الدول العربية كانوا لاجئين وطبقوا بصورة نشطة شوقهم الديني إلى صهيون. وأضيف إلى ذلك التحسب من أن طرح الموضوع سيؤدي إلى طرح ادعاءات طائفية، سواء حيال شكل استيعاب القادمين من الدول الإسلامية في إسرائيل أو حيال كونهم جهة «أصلانية» في المنطقة وليس جهة غريبة أو استعمارية، مثلما كان بالإمكان النظر ربما إلى الذين هاجروا إلى الدولة من أماكن أخرى. واعتبرت هذه الادعاءات أنها يمكن أن تسبب توترا في المجتمع اليهودي في إسرائيل. وليس أقل أهمية من ذلك، كان تحسب حكومات إسرائيل من أن طرح ادعاءات ومطالب في هذا الموضوع سيجر ردود فعل ومطالب مضادة من جانب الفلسطينيين، أو أنها ستضع مصاعب أمام عملية السلام.

وبعد عقود كثيرة فضّلت حكومات إسرائيل خلالها ألا تتعامل مع موضوع لجوء يهود الدول العربية وحقوقهم، يبرز في الخطاب الداخلي في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، استبدال قصة هجرتهم الصهيونية بقصة لجوء. ووصل هذا التحول ذروته أثناء ولاية بنيامين نتنياهو كرئيس حكومة. فبعد سنوات كثيرة حاول خلالها مندوبو منظمات القادمين من الدول العربية دفع ادعاء اللجوء وحدهم تقريبا، انضمت إليهم، في العقد الأخير، حكومات اليمين وقوى أخرى في السياسة والأكاديميا، في عملية تم التعبير عنها بتشريعات ومبادرات وحملات عامة متنوعة.

وتتشابه الروايتان، القديمة والجديدة، مع بعضهما في أنهما تجافيان التعقيدات التاريخية. وكانت ظروف مغادرة مجتمعات يهودية بأكملها – وقسم منها موجود منذ آلاف السنين – الدول العربية، وظروف وصولها (أو عدم وصولها) إلى البلاد، متنوعة ومختلفة بين الدول، داخل كل دولة وبين فترات، حتى لو أنها جميعها كانت مرتبطة بقدر كهذا أو ذاك بتحولات العصرنة المتواصلة. فقد غادرت مجتمعات بسبب الحرب في العام ١٩٤٨ وتبعاتها – أجواء معادية لليهود والصهيونية في الشوارع وتشريعات تمييزية؛ وكان هناك من غادر لدى نهاية الحكم الاستعماري وتنامي القومية العربية؛ وهناك من غادر لأسباب اقتصادية، أو بتأثير النشاط الصهيوني، أو بسبب شعور ديني. ويضاف إلى كل هذا تحولات ليس بالإمكان السيطرة عليها وعززت اتجاه الهجرة.

وتجاهل الوكلاء الأساسيون للرواية الجديدة هذه التعقيدات التاريخية، مثلما فعل أسلافهم. ورغم أنهم أوضحوا أنهم يسعون إلى تحقيق عدالة تاريخية، فيما هم يستندون إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية، ومن خلال ترديد مُركبات من الخطاب الشرقي النقدي وخطاب الصدمة والضحايا؛ لكن جهات في حكومات نتنياهو أكدت خلال محادثات على أن حكومة نتنياهو الثانية تبنّت خطاب اللجوء وبالأساس من دوافع سياسية، من أجل مواجهة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ورغم أن عملية صعود الرواية السياسية، التي لم تُستعرض جوانب مهمة فيها في الأبحاث، حملت من دون شك ثمارا اقتصادية ورمزية معينة بالنسبة للجمهور

اليهود الشرقيون: استيعاب على هامش المشروع الاشكنازي.

الشرقي في إسرائيل، لكن مثلما سأبيّن، فإن جهود الدولة من أجل أن تغير بشكل شامل كهذا القصة التاريخية المعقدة لمجموعة كبيرة ومتجانسة كهذه، واستعدادها – المتواصل عمليا منذ بداية الصهيونية – لإخضاعها لمصلحة أهداف أيديولوجية وسياسية متبدّلة، تستنسخ مجددا صدمة ثقافية متواصلة للشرقيين في إسرائيل، وتقود إلى طريق مسدود بكل ما يتعلق بسعي الشرقيين في إسرائيل نحو المساواة الاجتماعية والرمزية والاقتصادية.

ادعاء اللجوء في الحلبة الدبلوماسية

ادعاء لجوء اليهود من الدول العربية بحدّ ذاته ليس جديدا، والجديد هو أنه في السنوات الأخيرة فقط أصبح مدفوعا في الحلبة الإسرائيلية الداخلية وموجها نحو آذان الجمهور الإسرائيلي. وتعالى في العقود الأولى لوجود إسرائيل بين الحين والآخر، لكنه وُجه بالأساس إلى المجتمع الدولي، وخاصة على خلفية مطالب اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويضات على أملاكهم المصادرة. وبدأ متحدثون إسرائيليون منذ السنوات الأولى للدولة يشيرون إلى الطبيعة الثنائية الجانب للجوء، والادعاء بحدوث «تبادل سكان» في المنطقة واختزال متساو لقيمة أملاك اللاجئين من الجانبين. وكان المنطق في أساس هذه الادعاءات أن «ما تم فعله بحق العرب متساو لما فعله العرب بحقنا»؛ «ما فقدوه – قيمته مساوية لما فقدنا». وقد كان هذا اختزالا أخلاقيا واقتصاديا على حدّ سواء. وترسخ استخدام هذه المعادلة لأول مرة في آذار العام ١٩٥١، عندما كان رد الفعل على قانون سنّته الحكومة العراقية بتجميد أملاك يهود الدولة وتأميمها، بأن أعلن وزير الخارجية، موشيه شاريت، أن إسرائيل تعتزم اختزال قيمة الأملاك اليهودية من أي دفع لتعويض مستقبلي للاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أملاكا في إسرائيل. وسمح التعامل مع

هـذه الأحـداث عـلى أنهـا «تبـادل سـكان وأمـلاك» لإسرائيـل أن تنظـف نفسـها مـن أي مسـؤولية عـن مصـير اللاجئـين الفلسـطينيين.

وتعالـت ادعـاءات مشـابهة مـن حـين لآخـر في الخمسـينيات والسـتينيات أيضـا، وخاصـة مـن جانـب متحدثـين ووسـائل إعـلام مـن اليمـين، لكـن بالإمـكان القـول إنـه حتـى منتصـف السـبعينيات عـلى الأقـل، حظيـت معادلـة الاختـزال وخطـاب اللجـوء المرافـق لهـا بمـكان هامـشي نسـبيا في الحلبـة السياسـية الدوليـة. وفقـط كـرد فعـل عـلى انبعـاث النضـال الفلسـطيني دفعتهـا الدولـة بشـكل كبـير، وبـدأت بدعـم غـير رسـمي لمنظمـات مثـل (WOJAC (World Organization of Jews from Arab Countries التـي مثلـت اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة، ولكنهـم كانـوا مسـتعدين لأن يُسـتخدموا كأداة في السياسـة الخارجيـة الإسرائيليـة. ولأنهـم لـم يُعتـبروا كممثلـين لإسرائيـل، كان بإمـكان هـذه المنظمـات طـرح ادعـاءات ومطالـب تخوفـت إسرائيـل مـن طرحهـا. ولكـن حينئـذ أيضـا، بقـي خطـاب اللجـوء بمعظمـه خطـاب الدبلوماسـية الدوليـة ولـم يـبرز في الخطـاب الداخـلي – الإسرائيـلي.

وفي قمـة كامـب ديفيـد في العـام ٢٠٠٠، خـلال ولايـة حكومـة بـاراك، تخلـت إسرائيـل لأول مـرة عـن موقفهـا تجاه الاختـزال التاريخـي. واقـترح حينهـا الرئيـس الأميركـي، بيـل كلينتـون، أنـه في إطـار أي اتفـاق سـلام مسـتقبلي سـيُقام صنـدوق دولي مـن أجـل تعويـض اللاجئـين في كلا الجانبـين. وتبنّـت إسرائيـل الفكـرة، لأنهـا أزالـت عنهـا المسـؤولية عـن التعويضـات ونقلتهـا إلى صنـدوق بتمويـل دولي (رغـم أنـه بمشـاركة إسرائيـل) ليعـوض بشـكل فـردي – وليـس قوميـا – لاجئـين مـن كلا الجانبـين الذيـن سـيقدمون مطالـب. وبذلـك تخلـت إسرائيـل عـن مطلـب عمـره خمسـين عامـا بالتقليـص مـن مبلـغ التعويضـات الـذي سـيُدفع للفلسـطينيين قيمـة أمـلاك اليهـود في الـدول العربيـة. وعـلى مـا يبـدو أن أحـد أسـباب التأييـد الإسرائيـلي لفكـرة الصنـدوق الـدولي كان حقيقـة أن مبلـغ المطالـب الفلسـطينية أعـلى بـ٢٢ مـرة مـن مبلـغ المطالـب الإسرائيليـة، مثلما أشـار إيتمـار ليفـين،[1] وبـين أسـباب ذلـك الخلـل في العنايـة بجمـع معلومـات حـول أمـلاك اليهـود في الـدول العربيـة؛ إسرائيـل تخوفـت مـن أن سياسـة الاختـزال سـتبقيها مـع ديـن بمليـارات الـدولارات للفلسـطينيين.[2] مـن جانبهـم، رفـض الفلسـطينيون فكـرة الصنـدوق وتمسـكوا بموقفهـم أن أي مطالـب لليهـود مـن الـدول العربيـة ينبغـي اسـتيضاحها مقابـل دولـة أصلهـم وليـس في إطـار مفاوضـات ثنائيـة الجانـب إسرائيليـة – فلسـطينية. لكـن في قمـة طابـا، التـي عُقـدت في كانـون الثانـي عـام ٢٠٠١، وافـق الفلسـطينيون عـلى فكـرة الصنـدوق الـدولي. وانسـحبت إسرائيـل حينئـذ بشـكل أكـبر مـن معادلـة الاختـزال التـي دفعتهـا طـوال سـنوات، وربطـت بـين الجانبـين، وعـبرت عـن اسـتعدادها للاعـتراف بـأن موضـوع أمـلاك اللاجئـين اليهـود ليـس ضمـن المسـؤولية الفلسـطينية وليـس قضيـة ثنائيـة الجانـب.

تـم إقصـاء كل هـذا جانبـا لـدى انـدلاع الانتفاضـة الثانيـة في نهايـة العـام ٢٠٠٠، وتجميـد المفاوضـات بـين الجانبـين. وفي غضـون ذلـك، تراجعـت في إسرائيـل الحاجـة، وخاصـة الإلحـاح، لتنفيـذ أي خطـوة في موضـوع اللاجئـين اليهـود، وفي العقـد الأول مـن القـرن الواحـد والعشريـن انتقـل جـلّ النشـاط في الموضـوع إلى منظمـات يهوديـة في البـلاد، وفي خارجهـا بالأسـاس.

ولـدى اسـتئناف العمليـة السياسـية بـين إسرائيـل والفلسـطينيين في فـترة حكومـة أولمـرت، وبشـكل أكـبر عشـية مؤتمـر أنابوليـس، في العـام ٢٠٠٧، تزايـد نشـاط المنظمـات. وتزايـد خـلال ذلـك التوتـر بينهـا وبـين الحكومـة، عندمـا اتضـح أن الأخـيرة امتنعـت عـن طـرح قضيـة تعويـض اللاجئـين اليهـود مـن الـدول العربيـة خـلال المفاوضـات، بادعـاء أنـه لـم يحـن الوقـت لذلـك بعـد. وإذا كانـت المنظمـات تـرى بنفسـها أداة في السياسـة الخارجيـة الإسرائيليـة، ونشـطت بتنسـيق كامـل مـع الحكومـة الإسرائيليـة، فإنهـا عقـدت الآن مؤتمـرات وحمـلات إعلاميـة مـن أجـل ضمـان أن موضـوع اللاجئـين اليهـود مـن الـدول العربيـة لـن يبقـى خـارج الاتفـاق السـياسي. وكـرد فعـل، تعرضـت لاتهامـات داخليـة بأنهـا تشـكل «عقبـة للسـلام»، مثلمـا وصفتهـا وزيـرة الخارجيـة في حينـه، تسـيبي ليفنـي.

غـير أنـه عـلى عكـس إحباطهـم مـن مماطلـة الحكومـة الإسرائيليـة بشـأنهم، حقـق نشـطاء المنظمـات نجاحـا نسـبيا في الحلبـة الدوليـة، عندمـا بـدأت تثمـر جهودهـم مـن أجـل دفـع ادعـاء اللجـوء قدمـا. وفي نيسـان العـام ٢٠٠٨، صـادق الكونغـرس الأميركـي عـلى القـرار ١٨٥، الـذي اعـترف بحقـوق اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة، واشـترط أي مسـاعدة وتعويـض للاجئـين الفلسـطينيين بتقديـم مسـاعدة أو تعويـض مشـابه لليهـود مـن الـدول العربيـة كـشرط لاتفـاق سـلام شـامل وعـادل في الـشرق الأوسـط. وشـكل هـذا القـرار بالنسـبة لصنـاع القـرار في إسرائيـل إثباتـا عـلى النجاعـة الدبلوماسـية لروايـة اللجـوء خلـف البحـار. ومـن

حدث التحول الأهم في الخطاب حول القادمين من الدول العربية في شباط العام ٢٠٠٩، لدى انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية، وحظيت رواية اللجوء بإبراز متزايد ولأول مرة أيضا في النقاش العام في إسرائيل. وفي حزيران من العام نفسه، ألقى نتنياهو خطاب بار إيلان المشهور، وذكر خلاله أن «إسرائيل الصغيرة استوعبت بنجاح مئات آلاف اللاجئين اليهود من الدول العربية والذين غادروا بيوتهم فاقدين كل شيء".

هذه الناحية، كانت هذه خطوة مهمة باتجاه صعود رواية اللجوء في إسرائيل.

تحول الرواية في عهد نتنياهو

حدث التحول الأهم في الخطاب حول القادمين من الدول العربية في شباط العام ٢٠٠٩، لدى انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية، وحظيت رواية اللجوء بإبراز متزايد ولأول مرة أيضا في النقاش العام في إسرائيل. وفي حزيران من العام نفسه، ألقى رئيس الحكومة خطاب بار إيلان المشهور، وذكر خلاله أن «إسرائيل الصغيرة استوعبت بنجاح مئات آلاف اللاجئين اليهود من الدول العربية والذين غادروا بيوتهم فاقدين كل شيء». وتبين لاحقا أن هذه الجملة، التي وُضعت في الخطاب بين مواضيع أكثر أهمية، كانت الرصاصة الأولى في عملية دفع مكثف لخطاب اللجوء في إسرائيل.

وكان المحفز الأساسي حقيقة أن إدارة أوباما الجديدة بدأت في تلك الفترة بممارسة ضغوط على حكومة نتنياهو من أجل العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين. وفيما أبدت إسرائيل خلال المفاوضات في كامب ديفيد، طابا وأنابوليس استعدادا للموافقة على عودة لاجئين فلسطينيين محدودة ورمزية في أساسها، أزال خطاب اللجوء الجديد لحكومة نتنياهو عمليا هذه الحلول عن الأجندة؛ ودفعت الرواية الجديدة الادعاء الإسرائيلي بأنه مثلما حق العودة ليس واقعيا للاجئين اليهود، الذين جرى الاعتراف بلجوئهم مؤخرا فقط في القانون الإسرائيلي، فإنها ليست واقعية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، حتى بشكل رمزي. وعمليا، كان في ذلك تلغيم لكل المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين.

وتم تنفيذ خطوة مهمة نحو ترسيخ رواية اللجوء الجديد في إسرائيل، في شباط العام ٢٠١٠، عندما جرت المصادقة في الكنيست على قانون للحفاظ على حقوق اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية وإيران بالتعويض، والذي بادر إليه ودفعه عضو الكنيست نيسيم زئيف من شاس بتأثير وتعاون ناشطي منظمات القادمين من الدول العربية في إسرائيل. وشمل هذا القانون لأول مرة تعريفا رسميا لـ»لاجئ يهودي من الدول العربية»، لكنه لم يستجب لمطالب المنظمات بإرساء ضرورة تعويضهم في إطار أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين بالقانون، واكتفى بصياغة مبهمة أكثر.

وطرأ تحول مهم آخر في صعود خطاب اللجوء، بعد سنة تقريبا، في حزيران عام ٢٠١١، لدى تقديم تقرير مجلس الأمن القومي الذي تناول قضية اللاجئين اليهود في سياق مفاوضات مستقبلية. وتبلور هذا التقرير على خلفية طلب نتنياهو من عوزي أراد، الذي عيّنه رئيسا لمجلس الأمن القومي قبل ذلك بسنتين تقريبا، الاستعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وأوصى التقرير بشكل واضح بالربط بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود القادمين من الدول العربية وحدد أن الربط بين القضيتين يخدم المصالح الإسرائيلية، ليس فقط بكشف قضية اللاجئين اليهود ودفع احتمالات حلها، وإنما بتخفيف حدة لغة المطالب الفلسطينيين وأشكال التعامل مع قضية اللاجئين. وبذلك تجاوز تقرير مجلس الأمن القومي السياسة التاريخية الإسرائيلية، التي أبقت غالبا قضية اللاجئين اليهود في حدود الخطاب الدبلوماسي الخارجي فقط. وأوصى التقرير بتنفيذ خطوات من أجل دفع خطاب داخلي – إسرائيلي حول اللجوء اليهودي من الدول العربية، وبينها خطط جديدة لتدريس تاريخ المجتمعات اليهودية في الدول العربية؛ إقامة مركز تراث قومي ودعم جمعيات ومتاحف؛ مأسسة يوم إحياء ذكرى قومي (مثلما حدث تقريبا في العام ٢٠١٤)؛ وإقرار أيام ذكرى في التقويم السنوي لأحداث مهمة في تاريخ يهود الدول العربية. وكانت هذه الخطوات جزءا

من عملية واسعة هدفها العمل من أجل غرس المفهوم الجديد في الخطاب العام الإسرائيلي والدولي، وتمهيد الخلفية المناسبة من أجل طرح الموضوع في المفاوضات السياسية.

وبعد ذلك بسنة تقريبا، أطلقت الحكومة ووزارة الخارجية حملة باسم «أنا لاجئ» وكانت غايتها رفع الوعي تجاه موضوع اللاجئين اليهود من الدول العربية. وكانت هذه المرة الأولى التي سعت فيها الحكومة الإسرائيلية إلى تخليد تجارب وقصص يهود قادمين من الدول العربية وإنشاء تمثيل رمزي لصدمة لجوئهم بهدف تجذير الرواية الجديدة في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية والخطاب الدولي. وروى مسؤول في وزارة الخارجية، كان بين منفذي الحملة، أنه خلال المداولات في وزارة الخارجية أيضا تم طرح الادعاء بأنه ليس بالإمكان بعد الآن الاكتفاء بدفع رواية اللجوء في الحلبة الدبلوماسية الدولية فقط، وأن ثمة حاجة إلى تغيير المفهوم السائد في هذه القضية في الخطاب العام في إسرائيل أيضا:

لقد قررنا أنه كي يسود هذا فعليا وأن يتعاملوا معه بجدية خلال اللقاءات السياسية وأن يكون كنزا سياسيا إسرائيليا فعليا، علينا أولا أن نجند داخليا. ويجب أن ينعكس هذا في الصحافة، وأن يتحول إلى جزء من الخطاب هنا كي يكون حقيقيا، وليس تضليلا سياسيا. [...] وكان هذا مزيجا من تصحيح نوع من الغبن التاريخي، ولكن بالأساس حقا، وقبل أي شيء جاء من خلال مواجهة أسئلة حول الصراع وأسئلة عن الحل الذي كنا نريد التعامل فيه مقابل جهات خارجية.

فإذاً، حتى لو أن قسما على الأقل من الأشخاص الذين بادروا ودفعوا رواية اللجوء، فعلوا ذلك انطلاقا من إيمان بأنهم شركاء في صنع «عدالة تاريخية»، فإن الانشغال بالرواية، والاستعداد والرغبة بسماع وجمع التفاصيل التاريخية بدأ فقط في أعقاب التفكير في الهدف السياسي الذي يمكن أن تخدمه هذه الرواية.

وسعت مبادرات أخرى إلى تجذير هذه الرواية. وقانون يوم ذكرى خروج وطرد اليهود من البلدان العربية وإيران، من العام ٢٠١٤، هو مثال لافت إلى ذلك. وذِكر «الخروج» إلى جانب الـ«طرد» باسم القانون (الذي كان عنوانه في القراءة الأولى «يوم ذكرى اللجوء» [...]) يدل على استمرار الصراع بين الرواية والوكالاء التاريخيين على اختلافهم. وكجزء من ذلك الصراع على الذاكرة التاريخية، قرر وزير التربية والتعليم حينها، نفتالي بينيت، في العام ٢٠١٦، بشكل قاطع أن «اليهود طُردوا بالقوة من البلدان العربية – وبدءا من اليوم سيتعرف تلاميذ إسرائيل على ذلك». وفعلا، شمل البرنامج الدراسي الذي طرحته وزارة التربية والتعليم، في العام ٢٠١٧، «طرد يهود مصر» – وهو تعبير لا يزال محل خلاف من حيث دقته التاريخية – بين ١٢ «مصطلحا إلزاميا» حول يهود البلدان الإسلامية والمشرق (إلى جانب مصطلحات أخرى مثل «فرية دمشق» و«محرقة يهود شمال أفريقيا»).

بين الطوبائية والدموع

لم تكن محاولات إعادة بناء قصة اليهود القادمين من البلدان العربية ودفع رواية اللجوء أداة في خدمة جهد سياسي من أجل صد مطالب الفلسطينيين فقط. فقد جاءت من جهة الأكاديميا وشخصيات عامة أيضا، وبقدر كبير من أسفل، من بين فئات من الجمهور نفسه، الذي دوّى مندوبو المنظمات بأصواتهم. ولهذا السبب اعتبرت رواية اللجوء ذات قيمة انتخابية وتبناها سياسيون وأحزاب منذ المعركة الانتخابية في العام ٢٠٠٩. ومن أجل فهم كيف حدث الأمر، ينبغي النظر إلى صعود رواية اللجوء ليس بمصطلحات سياسية ضيقة فقط، وإنما كجزء من نضال واسع ومتواصل في الحلبة العامة في إسرائيل أيضا، حول الصيرورة التاريخية ليهود البلدان العربية والإسلامية والشكل الذي ينبغي روايتها به.

لقد شعر ناشطو المنظمات طوال عقود بأن لا أحد يسمعهم ويهتم بقصتهم، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تتعالى أصوات كثيرة في الحلبة البحثية (والسياسية)، التي دفعت رواية بكائية جديدة – «تاريخ الدموع» والبؤس المؤلفة من سلسلة ملاحقات – بالنسبة لحياة اليهود في الدول العربية طوال سنوات وجودهم هناك، باستثناء الفترة الاستعمارية. والمفهوم البكائي الجديد هو بمثابة اختلاف المفهوم التاريخي لدى آباء البحث المعاصر للتاريخ اليهودي بحلول نهاية القرن التاسع عشر، الذي وصفه سالو بارون «المفهوم البكائي للتاريخ». وشدد هذا المفهوم على أن ما حدث، على حدّ ادعاء المؤرخين، كان تجربة حزينة من القمع تحت الحكم المسيحي في القرون الوسطى في أوروبا.

إلا أنه في الوقت نفسه، صنع أولئك المؤرخون رواية مكملة لكنها معاكسة: أسطورة الطوبائية بين الديانات تحت حكم الإسلام. وحسب ادعاء مارك كوهين،[٣] نبع

هـذا الأمـر مـن الإحبـاط الـذي شـعر بـه أولئـك الباحثـون بسـبب اندماجهـم الشـائك في المجتمـع الأوروبـي – المسـيحي وأملهـم بـأن يكـون هـذا عـصر انعتـاق متسـامح أكثـر، ومن الرغبـة في إيجـاد سـابقة تاريخيـة لتوجـه أكثـر تسـامحا تجـاه اليهـود. وأشـار هـؤلاء المؤرخـون إلى «العـصر الذهبـي» في إسـبانيا كفـترة، هكـذا آمنـوا، حظـي فيهـا اليهـود بمعاملة متسـامحة، إنجـازات سياسـية واندمـاج ثقـافي.

وبعـد حـرب الأيـام السـتة، في العالـم ١٩٦٧، جـرى تبنـي أسـطورة الطوبائيـة بـين الديانـات مـن جانـب جهـات مناهضـة للصهيونيـة، وعربيـة بالأسـاس، وبـدأ يسـتخدم كأداة دعائيـة في إطـار الكفـاح العربـي ضـد الصهيونيـة ودولـة إسرائيـل، في الحلبـة السياسـية وكذلـك عـن طريـق كتابـة التاريـخ اليهـودي – العربـي. ووصفـت الروايـة بصيغتهـا الجديـدة كيـف أن التسـامح والكـرم الإسـلاميين أخليـا مكانهمـا للعدائيـة كـرد فعـل ضـد الصهيونيـة السياسـية المعـاصرة وانتهاكهـا للحقـوق العربية – الإسـلامية عـلى فلسـطين. وبموجـب هـذه الروايـة، فـإن العلاقـات بـين اليهـود والعـرب تحـت الحكـم الإسـلامي كانـت علاقـات سـلام وانسـجام. ورغـم أن اليهـود كانـوا بمكانـة أهـل الذمـة، ولذلـك هـم مواطنـون مـن الدرجـة الثانيـة، إلا أنهـم لـم يتعرضـوا لمعـاداة السـامية نفسـها ذات الأسـاس الدينـي التـي تعـرض لهـا يهـود أوروبـا.

وترفـض الروايـة البكائيـة الجديـدة، الروايـة الطوبائيـة وتوسـع الروايـة البكائيـة الأوروبيـة إلى الـدول العربيـة والإسـلامية أيضـا. وهـي تصـف وجـودا يهوديـا بائسـا بـدأ قبـل الصهيونيـة المعـاصرة بكثـير، ومشـبعا بمعـاداة السـامية، العدائيـة والاعتـداءات الجسـدية بتأثـير كراهيـة دينيـة إسـلامية عميقـة لليهـود. وبكونهـا رد فعـل للروايـة الأولى، بـدأت الروايـة الطوبائيـة أيضـا بالظهـور بعـد حـرب الأيـام السـتة، انطلاقـا مـن إدراك لانتشـار شـعور معـاداة اليهـود في العالـم العربـي وبعـد أن بدأ كتّـاب يهـود ومؤيدون للصهيونيـة برصـد الاسـتخدام الأيديولوجـي والسـياسي مـن جانـب كتـاب مناهضـين للصهيونيـة في الروايـة الطوبائيـة. وبـدأ هـذا يظهـر في منتديـات يهوديـة في الشـتات اليهـودي، وظهـر لاحقـا بشـكل أكثـر نعومـة في الكتابـة الأكاديميـة حـول الموضـوع.

وعـزز باحثـون مثـل شـموئيل تريغنـوا، جـورج بـن شوشـان، مارتـين غيلـبرت وآخريـن، الذيـن دفعـوا مفهومـا بكائيـا جديـدا، في السـنوات الأخـيرة، ادعـاءات ناشـطي المنظمـات اليهوديـة، وسـاعدوا في محاولـة ترسـيخها مـن الناحيـة التاريخيـة. وإحـدى ميـزات كتابـة عـدد مـن هـؤلاء الباحثـين هـي التشـديد عـلى تأثـير الأيديولوجيـة والدعايـة النازيـة عـلى تعامـل الـدول العربيـة مـع اليهـود في بلادهـم، ولاحقـا عـلى نظرتهـا إلى دولـة إسرائيـل أيضـا. وشـددوا عـلى أن العلاقـات بـين القيـادة النازيـة ومفتـي القـدس، الحـاج أمـين الحسـيني، وعـلى تأثـير الأخـير عـلى زعمـاء عـرب آخريـن. وسـمحت هـذه الخطـوة بإدخـال اليهـود القادمـين مـن الـدول العربيـة إلى إطـار التعامـل الـذي يوحـد جميـع اليهـود كضحايـا كراهيـة اليهـود العالميـة، وخاصـة النازيـة والمحرقـة، وإجـراء مقارنـة بـين النازيـة والـدول العربيـة.

وميـز المـؤرخ مايـكل فيشـباخ (Fischbach) تيـارا أو روايـة ثالثـة، معاديـة للبكائيـة الجديـدة، ظهـرت في نهايـة الثمانينيـات. وتنتقـد هـذه الروايـة روايـة البكائيـات الجديدة بادعـاء أن قسـما مـن الخطـاب الصهيونـي مـا بعـد المحرقـة مـن وجهـة النظـر الأوروبيـة، الـذي يخلـط بشـكل غـير نقـدي بـين التاريـخ الأشـكنازي والعربـي فقـط مـن أجـل تحويلهمـا لقصـة موحـدة وتفتقـر للتمييـز لملاحقـة اليهـود في العالـم كلـه. ووفقـا لهـذا الموقـف، فـإن مفهـوم البكائيـة الجديـدة يطمـس حقيقـة أن اليهـود في البلـدان العربيـة عـاصروا تاريخـا أكثـر تعقيـدا مـن جيرانهـم مـن أبنـاء الديانـات المختلفـة، ومـن أجـل فهـم ووصـف المـاضي بشـكل واقعـي أكثـر ثمـة حاجـة إلى البحـث في العلاقـات المحليـة والظـروف التاريخيـة المميـزة.

تملك الخطابات الليبرالية

إلى جانـب الروايـة البكائيـة الجديـدة، سـاهمت عـدة تحـولات اجتماعيـة وثقافيـة في تعزيـز روايـة اللجـوء، التـي غالبـا توجـد لهـا ارتباطـات أكثـر ليبراليـة ونقديـة: خطـاب الصدمـة والضحيـة، خطـاب مـا بعـد الاسـتعمار، سياسـة الهويـات، وفي أعقابهـم الخطـاب الشرقـي الجديـد في إسرائيـل أيضـا، وخاصـة الناشـطين اليهـود الشرقيـين الذيـن سـعوا مـن أجـل أن يـرووا بأنفسـهم قصتهـم التاريخيـة وكتابتهـا مـن جديـد. وهكـذا، عـلى سـبيل المثـال، جلـب صعـود الخطـاب الشرقـي الجديـد معـه دعـوة حضـور تاريـخ اليهـود في الـدول العربيـة في جهـاز التعليـم، المؤسسـات الثقافيـة والحيـز العـام. وشـدد هـذا الخطـاب -خلافـا لتوجـه البكائيـة الجديـدة- أكثـر عـلى الـتراث اليهـودي في الـدول العربيـة وثقافتـه الغنيـة، ولكـن في الوقـت نفسـه فتـح البـاب لحضـور روايـات أخـرى لقصـة الوصـول إلى البـلاد لا تتطابـق مـع الروايـة الصهيونيـة لـ«الهجـرة».

إلى جانب الرواية البكائية الجديدة، ساهمت عدة تحولات اجتماعية وثقافية في تعزيز رواية اللجوء، التي غالبا توجد لها ارتباطات أكثر ليبرالية ونقدية: خطاب الصدمة والضحية، خطاب ما بعد الاستعمار، سياسة الهويات، وفي أعقابهم الخطاب الشرقي الجديد في إسرائيل أيضا، وخاصة الناشطين اليهود الشرقيين الذين سعوا من أجل أن يرووا بأنفسهم قصتهم التاريخية وكتابتها من جديد.

وبالنسبة لحكومات اليمين، فإن هذا الخطاب الليبرالي والنقدي في موضوع لجوء يهود البلدان العربية مريح من الناحية السياسية، لأنه يوجه معظم ادعاءاته نحو حكومات مباي واليسار في فترة قيام الدولة، ويعتبرهم المسؤولين الأساسيين عن الظلم الذي لحق بالقادمين من الدول العربية. وتفسر هذه الحقيقة عدم معارضة – وأحيانا تجنّد – جهات سياسية من اليمين للرواية بحلتها الجديدة. ويتبنى ناشطو المنظمات، من ناحيتهم، الخطاب النقدي بشكل انتقائي؛ ويبدو أن رواية اللجوء التي يحملونها، يستمدون منها بالأساس المطالبة بإعادة رواية الماضي والتعددية الثقافية – لكن هذه تعددية ثقافية يهودية داخلية بالأساس. وفي غضون ذلك، تتجاهل الرواية الجديدة ميزات ما بعد صهيونية لهذا الخطاب، وتحجب انتقاداتها لدولة إسرائيل وتصنع رواية داعمة قوميا وداعمة لإسرائيل. وهذه الحقيقة تجعلها سهلة أكثر للهضم بالنسبة للجهات السياسية عامة وأحزاب اليمين خاصة، ولذلك فإنها تزيد احتمالاتها في أن تمنح اليهود القادمين من الدول العربية الكنز السياسي، الاقتصادي والرمزي الذي يرافق مكانة الضحية في إسرائيل.

وفي هذا السياق، يتجند الخطاب الليبرالي أيضا مثل خطاب الحقوق الدولي لخدمة الذين يدفعون ادعاء اللجوء بشكل ضيق جدا. ومن شأن تشديدهم على خطاب الحقوق أن يعتبر ليس أكثر من توافق مع قواعد دولية، بموجبها حق الضحية – اللاجئ هو حق بالتوثيق، الذاكرة، ملاحقة الحقيقة، الحق بالعدالة والتعويض وما إلى ذلك. لكن هذا التوجه يسمح لإسرائيل أيضا برفض مفهوم الحقوق الملزم أكثر بكثير – ذلك الذي يتعالى من القرار ١٩٤ للأمم المتحدة، الذي يتمسك به الفلسطينيون، ويشمل حق العودة، إعادة الأملاك والتعويضات (تفسير آخر وربما مفاجئ لاستخدام لغة الحقوق هو أن المسؤولين في وزارة الخارجية يخشون أن يثير طرح موضوع الأملاك والتعويضات ادعاءات معاداة السامية بأن «اليهود يهمهم المال فقط»، ولذلك يحاولون دفع موضوع الـ«حقوق» – الذي يشمل الحق بالتعويض أيضا – ومن خلال حجب موضوع الأملاك والتعويضات).

وينبغي إلى جانب خطاب الحقوق إضافة تعزيز قوة خطاب الضحية والصدمة في الثقافة والسياسة العالمية. وكان الكونغرس اليهودي العالمي ومنظمة JJAC (Justice for Jews from Arab Countries) هم الذي وضعوا الأسس لبلورة رواية اللاجئين كرواية صادمة، في بداية سنوات الألفين. ورأى الكثيرون منهم في مجرد طرح ادعاء اللجوء أنه عمل يضع تحديا أمام الاحتكار الفلسطيني لخطاب الضحية. وهكذا، على سبيل المثال، ادعى إيرفين كوتلِر، وزير العدل الكندي السابق والذي تم تعيينه رئيسا مشاركا في JJAC، أن الدول العربية مسؤولة عن «تطهير عرقي» بحق اليهود في دولهم من خلال استخدام وسائل قمع مختلفة وتشريع قوانين عنصرية «على غرار قوانين نيرنبرغ». وبحسب كوتلر، فإنه «في العالم الذي يتنافس فيه الأفراد على مكانة الضحية، فإن استخدام تعابير تثير المشاعر ومشحونة تاريخيا هو أمر جيد».

أنا لاجئ؟

حملة «أنا لاجئ»، التي أطلقتها الدولة في العام ٢٠١٢ والتي واصلت بشكل ما الحملات السابقة لـ JJAC والكونغرس اليهودي، هي مثال بارز على استخدام الأداة الأكثر ارتباطا بخطاب الصدمة، وهي أداة الشهادة. والأهم من ذلك، هو أنها مثال بارز لمحاولة حكومة نتنياهو تصوير القصة التاريخية للقادمين من الدول العربية بشكل يسمح لها باستخدامها كادعاء داعم ومكمل للحملة السياسية التي بادرت إليها.

وتُرجع مقاطع فيديو الشهادات التي تم إنتاجها لصالح هذه الحملة، والتي نُشرت في صفحة الحملة في فيسبوك إلى جانب شهادات خطية وروابط لمقالات وتقارير حول الموضوع، صدى فيديوهات شهادات الناجين من المحرقة. ولكن، خلافا للشهادات الطويلة والمفصلة السائدة في مشاريع الذاكرة المتعلقة بالمحرقة (كتلك الموجودة في أرشيف شهادات المحرقة في ييل وفي فيلم محرقة لكلود لينتسمان)، فإن الشكل النهائي لهذه الشهادات تم في أعقاب تحرير صارم، منهجي ومكثف وهي تتميز بقصرها – حوالى دقيقتين بالمعدل، وأحيانا أقل بكثير. وتبدأ معظم فيديوهات الشهادات بوصف وضع أولي في الموطن – وغالبا يكون هذا تقريرا عن حياة رغيدة وطبقة اجتماعية عالية. وينقلب هذا الوضع لدى صعود القومية العربية وإقامة دولة إسرائيل إو عندما تندلع الحرب بين إسرائيل وجاراتها. وفي هذه المرحلة، تركز الشهادة على تفاصيل المعاناة والملاحقة التي شهدها الشهود: تمييز على خلفية دينية، تهديدات، مراقبة واعتقالات، إبعاد عن مؤسسات تعليمية وأعمال عنف، تشريع قوانين لنهب أملاك اليهود وتأميمها، حياة في ظل الخوف، وهجرة إلى إسرائيل التي تصوَّر غالبا كطرد أو هروب. والقسم الأخير من فيديوهات الشهادة مخصص لاستيعابهم في إسرائيل، وهذا يصوَّر كقصة انتصار، تحسن الوضع، نجاح، تفاؤل وخلاص. وبالنسبة للمسؤولية عن معاناة اللاجئين، فإنه إلى جانب شخصية واضحة بالتسبب بالظلم (الدول العربية)، تؤسس الرواية شخصية فاعل الخير (دولة إسرائيل). والادعاء الذي يتعالى من الشهادات هو أن حالة اللجوء انتهت بوصول اللاجئين إلى إسرائيل، بفضل الدولة التي استقبلت جيدا المهاجرين – اللاجئين وحسّنت أوضاعهم وبفضل رغبة المهاجرين – اللاجئين («خرجنا من حالة اللجوء لأننا أردنا الخروج منها!»). وذلك خلافا للدول العربية، التي تخلّد حالة اللجوء الفلسطينية من أجل استخدامها سياسيا، بحسب الادعاء الإسرائيلي.

المورد الأكثر أهمية لدى الناشطين في حقل الشهادات هو الثقة. وحقيقة أن الشهادات في هذه الحملة جرى تحريرها بشكل مكثف إلى هذه الدرجة، ومن خلال طمس التجربة الفردية للشاهد من أجل إنتاج الرواية المطلوبة، منعت التعبير عن الصدمة، وبذلك أضعفت مصداقية الشهادات وقدرتها على الإقناع. إضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الفيديوهات ينطوي على إهمال، ويخلق رواية

التعالي الاشكنازي.. واقع يُكَذِّب أساطير الدمج.

مليئة بالفجوات والتناقضات. وهكذا، على سبيل المثال، «تتخطى» إفادة أحد الشهود الوصول إلى معسكرات اللاجئين، لتصل مباشرة إلى التجند إلى الجيش الإسرائيلي والدراسات العليا لتصوير استيعاب مثالي في البلاد، بينما الشهادات من خارج هذه الحملة يرويها الشاهد نفسه وأفراد عائلته عن شقيق «اختفى» دون أن يترك أثرا بعد تسريره في مستشفى في يافا وفيما هم لا يزالون في المساكن المؤقتة؛ وتروي شاهدة أخرى أنها هاجرت لأنها كانت صهيونية، وبعد ذلك مباشرة تعلن أنها لاجئة؛ وتروي شاهدة أخرى في شهادتها الخطية أن الصعوبة الأساسية في تجربة اللجوء نجمت عن اللقاء مع الظروف والمجتمع المستقبِل في البلاد، وهذا وصف غير موجود في الشهادات المصورة. وشكل هذا الاستعراض يضعف احتمالات تقبل الادعاء بحدوث حالة الصدمة.

ولعل حملة «أنا لاجئ» كانت محاولة مبكرة لصياغة واستعراض صدمة ثقافية للجوء اليهود القادمين من

لكن تحليلا دقيقا للشهادات والمقالات التي تظهر في صفحة حملة «أنا لاجئ»، التي أطلقتها الدولة، ولأقوال (صريحة أحيانا) من جانب الذين يقفون من ورائها، يُظهر أن غايتها منح اليهود القادمين من الدول العربية صفة «لاجئ»، من أجل إنشاء وزن مضاد لمطالب اللاجئين الفلسطينيين بالاعتراف بمعاناتهم وبالتعويض.. وإذا جرى في الماضي تأميم أملاك يهود الدول العربية لأغراض دبلوماسية، فإن معاناتهم هي التي تأممت الآن.

الدول العربية في الحلبة القومية والسياسية، إذ إنه من أجل أن يعتبر الحدث صدمة بالنسبة لمجموعة ينبغي أن يمرّ بعملية ذات أهمية اجتماعية؛ أي تمييزه وتقبله وترسخه كصدمة. لكن تحليلا دقيقا للشهادات والمقالات التي تظهر في صفحة الفيسبوك لهذه الحملة ولأقوال (صريحة أحيانا) من جانب الذين يقفون من ورائها، يُظهر أن غايتها منح اليهود القادمين من الدول العربية صفة «لاجئ»، وتوثيق تجاربهم بشكل ينشئ رواية صدمة معاناة، وبالأساس وأولا من أجل إنشاء وزن مضاد لمطالب اللاجئين الفلسطينيين بالاعتراف بمعاناتهم وبالتعويض. وإذا جرى في الماضي تأميم أملاك يهود الدول العربية لأغراض دبلوماسية، فإن معاناتهم هي التي تأممت الآن.

وإلى جانب هذا التأميم، الذي يستخدم من أجل توازن سياسي، يوجد للرواية الجديد دور آخر. ومثلما ادعى علماء الاجتماع ديديا باسين وريشار رختمان، جفري ألكسندر وإليزابيث باتلر – بريس، فإن إطار رواية الصدمة قد يؤدي إلى تشويه المصادر الأساسية للمعاناة وهوية المسؤولين عنها، عندما تشير إلى مسؤول «من خارج» الجماعة وفيما تزيل المسؤولية عن المسؤول الـ«داخلي». وتتجاهل الرواية البنيوية بشكل قاطع تقريبا الأصوات التي تتحدث عن الجزء المكمل لصدمة اللجوء الكاملة؛ أي مصاعب وآلام استيعاب القادمين من الدول العربية في إسرائيل. وكُتب الكثير عن المعاملة المستهزئة والمتعالية التي عانوا منها لدى وصولهم إلى إسرائيل، وعن المحو الثقافي، وإقصائهم إلى الهوامش الجغرافية، الاجتماعية، الثقافية، التاريخية والاقتصادية الإسرائيلية. ويبدو بالنسبة للكثيرين منهم أن مشاعر اللجوء، إذا شعروا بها، اشتدت أكثر نتيجة اللقاء مع الدولة، المجتمع والحيز الإسرائيلي.

وهكذا تُقصي الرواية في حملة «أنا لاجئ» قسما من الصدمة، الذي أثار خلافا، وقد يضعف الهدف السياسي الذي من أجله جرى بناء الرواية منذ البداية – الجزء الذي ينسب المسؤولية عن الصدمة الثقافة لجهة داخلية في المجتمع أيضا. وخلال ذلك، تجسد الحملة تعاملا نفعيا تجاه القادمين من الدول العربية، وتخلق تعميمات بالنسبة لهويتهم وقصتهم التاريخية وتحولهم إلى مجموعة متجانسة. ويتم التعبير بشكل غير مباشر عن هذا التعامل بالطريقة المهملة وغير الفعالة التي يجري من خلالها ترسيخ الرواية الصادمة وبالتعامل مع ادعاء اليهود القادمين من الدول العربية. وانعدام القدرة على تمثيل والتعبير عن الصدمة بكاملها، وبشكل مقنع، يتحول إلى جزء من تلك الصدمة الثقافية والاجتماعية الأوسع، دعامة أخرى في تاريخ طويل من الاستغلال وإخضاع هذه المجموعة السكانية وقصتها إلى أهداف سياسية متغيرة.

أن تكون ضحية

إلا أن هذه الصورة ليست كاملة. ورواية اللجوء تعمل مثل «ذاكرة شاشة»، التي من جهة تغطي على الصدمة الـ«داخلية» لتلك المجموعة السكانية من خلال تحميل المسؤولية عن المعانة لجهة خارجية، ولكن من الجهة الثانية تُستخدم لإبراز تشوقها للحصول على اعتراف بألمها وقصتها وأن تُشمل بشكل متساوي الحقوق في الذاكرة القومية والجماعية. وبهذه الأشكال تخدم الرواية القادمين من الدول العربية، وإن بشكل جزئي فقط. وهكذا على سبيل المثال، سمح نسب استهداف يهود البلدان العربية إلى تأثير الدعاية النازية، لأجزاء من هذه المجموعة بالمطالبة في حالات معينة – مثلما في حالة يهود العراق، الذين استهدفوا في أحداث فرهود في العام ١٩٤١ – بأن يُعترف بالمستهدفين كضحايا للنازية. وفعلا، أعلن وزير المالية، موشيه كاحلون، في كانون

الأول العام ٢٠١٥، عن «تصحيح ظلم منذ سنين»، «خطوة تاريخية» بعد سنوات من «انعدام العدالة، التمييز والدعاية»: الاعتراف بمجموعة سكانية لم تحظ حتى الآن بالمساعدة في إطار قانون معاقي الملاحقة النازية وقانون الإعانات للناجين من المحرقة. والذين حظوا بإعانات هم القادمون من الجزائر والمغرب «الذين تعرضوا لمضايقات معادية للسامية، ملاحقة وعنصرية خلال الحرب العالمية الثانية»، والقادمون من العراق وتعرضوا لفرهود. وتوضح هذه الخطوة الأفضليات والمكاسب المادية والرمزية الكامنة في مكانة الضحية في إسرائيل، ولكن في الوقت نفسه توضح أيضا حقيقة أنه يستحق التعويض من يتمكن من الانضمام إلى رواية الضحية الأشكنازية وذاكرة المحرقة فقط؛ واتخذ القرار، بشكل متوقع تقريبا، خلافا لرأي هيئة حقوق الناجين من المحرقة في وزارة المالية، التي عارضت منح الاعتراف والتعويضات. ورغم هذه الخطوة، فإن مبلغ الهبة هو فقط ١/١٢ تقريبا من الهبة التي يحصل عليها الذين اعترف بهم كناجين من المحرقة. بل إنه بعد اتخاذ القرار مباشرة، جرى الادعاء أن سخاء وزارة المالية مصدره المحاكمة التي جرت حينئذ مقابل القادمين من العراق، وأن وزارة المالية تخوفت من مطالبتها بدفع تعويضات شهرية، بمبلغ ٣٥٠٠ شيكل (مثل المبلغ الذي يحصل عليه الناجون من المحرقة)، إضافة إلى تعويض لمرة واحدة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ شيكل. ومن أجل الحصول على الهبة الجديدة، طولب المستحقون بالتوقيع على أنهم ليسوا معنيين «بخوض إجراءات قضائية من أجل الحصول على مكافآت شهرية بموجب قانون معاقي ملاحقات النازيين أو قانون الإعانات للناجين من النازية».

فإذاً، عدا الأهمية الرمزية، يوجد لموضوع التعويضات أهمية مادية، اقتصادية وطبقية ذات وزن ثقيل، خاصة على خلفية انعدام المساواة الاجتماعي – الاقتصادي بين اليهود الشرقيين والسكان الأشكناز في البلاد. وبإمكان هذه الحقيقة أن تفسر أهمية الاعتراف برواية اللجوء بالنسبة لممثلي يهود الدول العربية أولئك، لأنه مثلما أظهر راؤول تايتلباوم، منحت أموال التعويضات للناجين من المحرقة وعائلاتهم أفضلية كبيرة على القادمين من الدول العربية. فقد سمحت لهم بشراء سيارات وأدوات منزلية، الاستثمار في مصالح تجارية وجمع توفيرات. ووُجهت تلك التوفيرات في مرحلة متأخرة أكثر من أجل تمويل تعليم أكاديمي لجيل الأبناء في البلاد وخارجها.

ومثلما بيّن يهودا شنهاف في كتابه «اليهود – العرب: قومية، الدين والإثنية»، فإن هذه المطالب لليهود القادمين من الدول العربية بذاكرة خاصة بهم مقيدة بقوالب الخطاب الصهيوني. إذ يمر طريق اليهود الشرقيين في إسرائيل في المشاركة في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية والحصول على رأسمال رمزي (واقتصادي) الذي يرافق مكانة الضحية في إسرائيل من خلال رواية المحرقة، عبر إخضاع قصتهم التاريخية إلى إطار الرواية الأشكنازية المعروفة. وتسمح رواية اللجوء لهم بالمشاركة بما أصبح، ربما تحت حكم نتنياهو، بمثابة رواية «صهيونية» جديدة – قديمة للضحية والبكائية الجديدة، التي تشدد على نظرية ملاحقة اليهود الخالدة والنابعة من «كراهية العالم لشعب العالم» تلك. وفي هذه الحالة، يُستخدم اللجوء والملاحقة التي كانت من نصيب يهود الدول العربية (وتشديد تأثير الأيديولوجيا والدعاية النازية على معاداة السامية العربية) كمحاولة أيضا لإدخال القادمين من البلدان العربية الذين لم يعترف بهم كمستهدفي النازية تحت تلك الرواية الموحِدة لـ«وحدة المصير اليهودي».

تصل الأمور أحيانا إلى حد إسقاط الرواية الصهيونية المعروفة حول يهود البلدان العربية. وهكذا على سبيل المثال، تطرق مندوب JJAC في إسرائيل، إسحق داباش، إلى المنهاج الدراسي في المدارس الحكومية والذي شدد على رواية الهجرة التي سادت حتى السنوات الأخيرة، وقال إنها تمثل «رواية تكاد تكون ما بعد صهيونية»، لأنه بحسبه «بالإمكان التدريس أنهم [القادمون من الدول العربية] طُردوا وبالإمكان التدريس أنهم هاجروا إلى البلاد، وهنا يحاول أحد ما التدريس أنهم هاجروا». وبكلمات أخرى، وفقا لداباش، فإن الموقف القائل إن اليهود من الدول العربية «هاجروا» انطلاقا من صهيونية نشطة «(يكاد يكون) ما بعد صهيوني»، بينما الموقف الذي بموجبه هم لاجئون وضحايا سلبيون هو موقف «صهيوني» بحلته الجديدة، البكائي الجديد.

لكن رغم محاولات اعتماد وإخضاع قصة اليهود القادمين من الدول العربية للمحرقة ولرواية الملاحقة الأبدية ليهود أوروبا، فإنها ما زالت لا تحظى باعتراف وتعاطف في المجتمع الإسرائيلي. وتوجد لذلك عدة أسباب، بينها نشاط الرواية الصهيونية القديمة كـ«رواية مانعة» إلى جانب رواية المحرقة. وبقايا الرواية الصهيونية، أو

استمرار حضورها الرمزي في تصور إسرائيليين كثيرين، يجعل من الصعب عليهم رؤية القادمين من الدول العربية، الذين كأنهم كانوا «مهاجرين»، كضحايا وكمن دفعوا ثمنا باهظا من أجل وصولهم إلى البلاد. وتضع هذه الحقيقة صعوبة أمام الاعتراف بصدمة اللجوء الكاملة، والتي تشمل أيضا مصاعب الاستيعاب في إسرائيل. كما أن رواية اللجوء الجديدة لا تنجح بالانفصال عن الرواية الصهيونية القديمة، إذ إنها تعترف بحالة لجوء اليهود القادمين من الدول العربية فقط حتى لحظة وصولهم إلى دولة إسرائيل (بشكل يتلاءم مع التعريف الدولي للجوء الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة)؛ ومنذ استيعابهم في البلاد لا يعتبرون كلاجئين أو ضحايا أكثر ويتحولون إلى كونهم «مواطنين ناجعين»، مثلما وصفهم نتنياهو.

ومن الجائز أيضا أن التعاطف نابع من كون اليهود القادمين من الدول العربية «آخر قريب» ومن داخل المجتمع، الذي يهدد رأس المال الرمزي والاقتصادي لمجموعات أخرى فيه، إذ إنه كما ذكر نيل سيملسر،[٤] التعامل مع الحدث الصادم والجدل حول أهميته مقنّع بصراع بين مجموعات حول مكانة اقتصادية، اعتراف سياسي ومكانة اجتماعية. وإلى جانب ذلك، فإنه لدى تبني الرواية الجديدة وارتباطها بالمحرقة، اعتبر الشكل المحتمل الوحيد للتمثيل الذاتي الذي بإمكان اليهود القادمين من الدول العربية تبنيه أنه تقليد (حتى لو كان اجتجاجيا) مقارنة بالموضوع النظري في خطاب الصدمة القومي، وهو الاستغلال الأشكنازي للمحرقة. ورغم أن الربط غير المباشر بالمحرقة وطرق تمثيل ذاكرتها من شأنه أن يساعد بانضمام الذي يُعترف به كضحية إلى المجتمع الأوسع لضحايا ملاحقة اليهود، لكن بسبب مكانة المحرقة المقدسة في المجتمع الإسرائيلي، فإن ربطا كهذا قد يقف في طريق اعتراف المجتمع بالصدمة، أو بدلا من ذلك، تمييز تلك المجموعة السكانية أنها بمثابة «ضحايا من الدرجة الثانية».

وتوجد أمثلة كثيرة على معارضة إسرائيلية داخلية لمنح مكانة الضحية لليهود القادمين من الدول العربية. وعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع أجراه الكونغرس اليهودي العالمي لدى انطلاق حملة «أنا لاجئ»، أن ٥٤٪ من المستطلعين العرب من سكان إسرائيل يعتقدون أن العناية بقضية اللاجئين اليهود من الدول العربية يجب أن تكون مطابقة للعناية بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي المقابل، أجاب على هذا النحو ٤٨٪ فقط من بين المستطلعين من الجمهور اليهودي. واعتقد ٥٥٪ من الجمهور العربي أن صندوقا دوليا، في حال تأسيسه، ينبغي أن يعوّض اللاجئين اليهود، مقابل ٥١٪ فقط من الجمهور اليهودي. وبيّن جيفري ألكسندر وشاي درومي كيف أن اليسار في إسرائيل سمح بتوسيع رواية المحرقة كي يكون بالإمكان تطبيقه على السكان الفلسطينيين أيضا، وبذلك صكّ للفلسطينيين عملة ثمينة لضحية نهائية، وكان محفوظا لليهود القادمين من أوروبا ولاجئي المحرقة فقط. وبما يتعلق باليهود القادمين من الدول العربية، في مقابل ذلك، لا يوجد استعداد للتعبير عن تعاطف كهذا يكون مستعد لتجاهل انعدام التناسبية بين الأحداث التاريخية. ولذلك فإن اليهود القادمين من الدول العربية هم المجموعة الوحيدة المرتبطة بسلسلة الأحداث التي وقعت في وقت قريب من إقامة الدولة التي لا تقبل هذه العملة؛ وتم الاحتفاظ لأعضاء هذه المجموعة فقط بدور الضحية الثانوية أو دور الذي يرى بنفسه ضحية.

ورغم أن الرواية الجديدة تخلق لليهود القادمين من الدول العربية رأس مال سياسيا مهما في إطار اقتصاد الصدمة والضحايا – في واقع اقتصادي، اجتماع وثقافي غير متساو، فإن معاناتهم تمنحهم طريقا آخر كي تشملهم القومية الجماعية. لكن رأس المال هذا أيضا، مثل مكانهم في الرواية الصهيونية التي فُرضت عليهم في الماضي، لا يحررهم من هامشيتهم، سواء مقارنة بضحايا صدمة المحرقة أو قياسا بالمؤسسين الأوروبيين للصهيونية. بل إن رأس المال السياسي القليل الذي تراكم هكذا أممته الدولة أيضا من أجل استخدامه كأداة سياسية. وتشكل المعالجة المهملة والنفعية في بناء، بلورة وتمثيل الرواية الجديدة جزءا من صدمة ومشكلة أوسع وأعمق، تتعلق أيضا بمجرد احتمال حصول الشرقيين في إسرائيل على المساواة والتمثيل الذي يوفر مكانا لتعقيدات، ميزات وتنوع خبراتهم، وللذاكرة التي لا يتم إخضاعها للخطاب القومي – الصهيوني وهدفه الأساسي ليس بالضرورة لتحسين خدمة أهداف قومية.

أملاك أم تراث

لا تزال هناك مسألة الأملاك، وهي القضية المركزية التي يبدو أنه ما زال هناك خلاف حولها بين ناشطي المنظمات (وخاصة الإسرائيليين) والحكومة: هل

إعادة الأملاك هي الهدف المركزي لخطاب اللجوء الجديد، مثلما تطلب المنظمات، أم أنها نتيجة ملازمة للسعي من أجل تحقيق أهداف اللجوء والدبلوماسية الإسرائيلية.

وتدعي المنظمات في البلاد أن الحكومة تمارس سياسة متعمدة من أجل «إخفاء» موضوع الأملاك لمصلحة موضوع التراث. وهكذا على سبيل المثال، ادعت ليفنا زامير، التي كانت حتى وقت قريب رئيسة مركز منظمات يهود البلدان العربية والإسلامية (الهيئة المركزية التي تمثل القادمين من الدول العربية اليوم)، في لجنة مراقبة الدولة، في العام ٢٠١٤، أن سلك الموظفين الرفيع «تلقوا أمرا من أعلى للانتقال إلى التراث». ووجهت انتقادا بهذه الروح بعد تقديم استنتاجات لجنة بيطون أيضا، في العام ٢٠١٦.

ويحرص مركز المنظمات على وضع قضية الأملاك الضائعة في رأس أجندته. ورغم ذلك، ثمة أهمية للإشارة إلى أنه خلافا للمنظمات في البلاد، المعنية بدفع رواية اللجوء ليس فقط كوسيلة سياسية وإنما كوسيلة للحصول على تعويضات مادية أولا، فإن المنظمات في خارج البلاد تميل إلى الاتفاق مع الدولة وتشدد بالأساس على أهمية الاعتراف الدولي باللجوء لاحتياجات دبلوماسية ومن أجل «العدالة التاريخية».

ويبدو أن زامير والمنظمة التي ترأستها يعون بشكل قاطع الدور الذي يؤدونه لمصلحة الحكومة الإسرائيلية والفجوة بين مصلحتهم ومصلحة الحكومة. وبحسبها، «بيبي [...] لا يريد الدخول في قصة الأملاك [...] لأنه ما زال يفكر بالاختزال». وهي واقعية جدا حيال هدف الحكومة المركزي، وحيال سبب الاهتمام بالموضوع وحيال استعداد رئيسها للعمل جاهدا من أجل إعادة الأملاك. لكن على الرغم من ذلك، ورغم أن قسما من ناشطي المنظمات على الأقل مستاء من الاستعراض الجزئي لقصة اللجوء والتعميم الزائد الذي يُحدثه، اختاروا التعاون مع الحكومة في إنشاء الرواية الجديدة لأنه من دون ذلك لما حصلوا على الاعتراف الذي حققوه حتى الآن، وعلى إنجازات مثل تمويل متاحف وأنشطة للحفاظ على تراث الجاليات اليهودية في الدول العربية. وهكذا عمليا تجري علاقات تبادل المنفعة بين السياسيين، الراغبين في التماهي مع جمهور شرقي والظهور كمن يسعون من أجل مصلحته، وبين ناشطي المنظمات: كلا الطرفين يسعى إلى دفع مصالحه، أو مصالح الأشخاص الذين يمثلهم، بواسطة الجانب الآخر.

ورغم أن الرواية التاريخية الجديدة لليهود القادمين من الدول العربية في إسرائيل نجح في الحصول لنفسه على تشبث معين وعلى قدر لا يستهان به من الاعتراف، لكن كفاح ناشطي المنظمات بالحصول على أملاكهم وعلى اعتراف بقصتهم ما زال بعيدا عن نهايته. ومن أجل تحقيق هذه الغاية هم مستعدون كي تستخدمهم الحكومة الإسرائيلية كأداة دبلوماسية أو التعاون في خلق رواية تاريخية مهمة وبكائية جديدة، انطلاقا من الاعتقاد أن هذا التعاون يقربهم من هدفهم.

ترجمة من العبريّة: بلال ضاهر

الهوامش

1 Itamar Levin, *Locked Doors: The Seizure of Jewish Property in Arab Countries*, (Westport: Praeger, 2001), p. 223

٢ لم تنجح دولة إسرائيل طوال سنين برصد ميزانية للتخمين المطلوب. وبسبب تحذيرات العاملين في الموضوع، بأن إسرائيل موجودة في مستوى متدن واضح قياسا بالفلسطينيين من ناحية استعدادها لمداولات مستقبلية في موضوع الأملاك، توجهت الحكومة، في نهاية العام ٢٠١٧، إلى جهة ثالثة خارجية، شركة تخمين أملاك وتدقيق حسابات، وطلبت منها أن تقدر حجم الأملاك اليهودية في الدول العربية وقيمتها. وكانت غاية هذا التقدير أن تستخدمه إسرائيل عندما يطرح موضوع التعويضات مرة أخرى. وقُدم مؤخرا تقرير التخمينات للحكومة الإسرائيلية ولوزارة المساواة الاجتماعية، التي تقف وراء هذه المبادرة. ويقدر التقرير أن قيمة أملاك اليهود التي بقيت في الدول العربية بحوالى ١٥٠ مليار دولار.

3 Mark Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages*, (Princeton: Princeton University Press, 1994).

4 Neil J. Smelser, "Psychological Trauma and Cultural Trauma," in Jeffrey C. Alexander, Ron Eyerman, Bernhard Giesen, Neil J. Smelser, and Piotr Sztompka, *Cultural Trauma and Collective Identity*, (Berkley, Los Angeles and London: University of California Press, 2004), pp. 31–59

تقديم: غادي الغازي *

بسام الشكعة مقابل اللواء ماط: محادثة بين مدير السجن ومندوب السجناء

شهدت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ١٩٧٩ تصعيداً واتساعاً في حركة المقاومة للاحتلال. كانت ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء في ذروتها وكان لا يزال يحدو السلطات المصرية أملٌ بإمكانية الفوز بشرعية لاتفاقيات كامب ديفيد التي قادت إلى عزل مصر في العالم العربي. وكانت السلطات الإسرائيلية تبذل قصارى جهدها للعثور على قيادات فلسطينية تقبل بالانخراط في مشروع «الحكم الذاتي» (الأوتونوميا) من الجهة الأولى، بينما كانت تدفع بمشروع أريئيل شارون الاستيطاني الكبير قُدُماً، من الجهة الثانية. تعززت في أوساط الفلسطينيين في المناطق المحتلة، آنذاك مكانة «لجنة التوجيه الوطني»، التي نجحت في الدمج ما بين التمثيل السياسي، الاحتجاج الشعبي وبناء المؤسسات الاجتماعية. كان المبدأ الذي سيّر السياسة الإسرائيلية ووجّهها منذ سنة ١٩٦٧ يقضي بأن يُسمَح في المناطق المحتلة بتمثيل المصالح الفردية والمحلية، من جهة، ومنع نشوء قيادة جماعية وطنية والتماثل السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة ثانية. غير أنّ الانتصار الكبير الذي حققته القوى الوطنية الفلسطينية في الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع العام ١٩٧٦ وضع سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمام تحدٍّ صعب، إذ لم يكن في مقدورها إلغاء نتائج الانتخابات وعزل الممثلين المنتخَبين من دون تعرية مزاعمها بشأن إدارة نظام احتلال «متنوّر»، والإقرار بفشلها. في إطار المؤسسة السياسية والأمنية، رمت الكتل السياسية ـ الحزبية المختلفة

* محاضر جامعي في قسم التاريخ في جامعة تل أبيب، كاتب وناشط سياسي واجتماعي

بعضها البعض باتهامات متبادلة حول المسؤولية عن هذا الإخفاق وطرحت خططاً وبرامج تنافست من خلالها على تهشيم مكانة القيادة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت وكبرت تحت أنف الحكم العسكري مباشرةً. وضع رؤساء البلديات الوطنيون، بالتنسيق مع القوى السياسية الوطنية واليسارية السريّة التي كانت تنظم أنشطتها بالخفاء، السلطات الإسرائيلية أمام تحديات متكررة ومتلاحقة، لكنّ الأمر كان بمثابة لعبة خطيرة. فقد كانوا مُضطرّين إلى المناورة ما بين حرصهم على رفاهية السكان ومعاشهم اليومي تحت الاحتلال من جهة، وبين التعبير عن معارضتهم ورفضهم السياسيين المبدئيين للاحتلال، من جهة أخرى، ولا سيما محاولات محاصرة وإحباط أعمال النهب والاستيطان المتزايدة، وسط محاولة لتوسيع مساحة نشاطهم السياسي، تدريجياً.

هذه هي خلفية الوثيقة التي بين أيديكم الآن، والتي توثّق المحاولات التي بذلتها سلطات الاحتلال في تشرين الثاني ١٩٧٩ لعزل بسام الشكعة، "أبي نضال"، عن منصبه رئيساً لبلدية مدينة نابلس ثم طرده من البلاد.[١] لم يكن «أبو نضال» الوحيد المستهدَف من جانب سلطات الاحتلال، بالطبع. فقد حاولت، في الوقت نفسه تماماً، تقديم كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، إلى المحاكمة بتهمة تافهة هي «إعاقة شرطيّ عن تنفيذ مهمّته». لكن سلطات الاحتلال كانت مصممة بشكل خاص على إقصاء بسام الشكعة، بسبب مكانته ودوره في لجنة التوجيه الوطني وفي الجبهة الوطنية الفلسطينية. فقد اعتبرته شخصية مركزية في سلسلة النشاطات الاحتجاجية التي جرت في العام ١٩٧٩، والتي تكرس من خلالها نموذج الاحتجاج السياسي، الذي سيدمج لاحقاً بين نشاطات رمزية يقوم بها ممثلو الجمهور وبين الاحتجاج الشعبي الواسع. في شهر شباط ١٩٧٩، أعلن رؤساء البلديات الوطنيون أنهم سيزورون مدينة الخليل المحتلة للتعبير عن التضامن معها. وحين منعت سلطات الاحتلال بسام الشكعة من الوصول إلى الخليل، نظّم مؤتمراً صحافياً في حلحول أثار أصداء واسعة. وفي آذار التالي، خلال حظر التجول الذي فرضته قوات الاحتلال على مدينة حلحول، قاد رؤساء البلديات الوطنيون قافلة من السيارات المحملة بالمعونات الغذائية للبلدة المحاصَرة. حالت قوات الاحتلال دون ترجلهم من الحافلات فواصلوا المسير إلى الخليل. في أيار، أعلن رؤساء البلديات أنهم سينظمون مسيرة احتجاجية في بلدة سلفيت. وحين منع الجيش إجراءَها، نظموا مؤتمراً سياسياً في مدينة نابلس. وفي تموز ١٩٧٩، كان بسام الشكعة على رأس قيادة الحملة الاحتجاجية في مدينة نابلس ضد إنشاء مستوطنة «ألون موريه" إلى الشرق من المدينة. استخدم الجيش الإجراءات القمعية المعتادة ضد التجار الذين شاركوا في الإضراب التجاري وأرسل جنوده لاقتحام وتحطيم أقفال الحوانيت المغلقة. تجول الشكعة في الشوارع وهو يشجع التجار على الإضراب، جهاراً، يوزع الأقفال الجديدة، البديلة، ويتعهد بتقديم الدعم الاقتصادي للمتضررين. بالنسبة لسلطات الاحتلال، كان التحدي الأخطر يتمثل في النشاط الاحتجاجي الذي جرى يوم ١٩٧٩/٦/١٧. فقد انطلقت مسيرة بمشاركة الآلاف من مدينة نابلس متجهةً إلى مستوطنة ألون موريه، كان يسير في طليعتها رؤساء البلديات بأيادٍ متشابكة. قطع الجيش الطريق وسدّها في وجه المظاهرة بالقرب من قرية روجيب فانتهت بصدامات مباشرة مع جنود الاحتلال.

في بداية آب ١٩٧٩، استدعى وزار الأمن، عيزر وايزمان، بسام الشكعة إلى محادثة في مكتبه، بحضور المسؤولين الكبار في جهاز الاحتلال، ومن بينهم «منسق العمليات في المناطق»، اللواء داني ماط. خلال حديثه، استخدم وايزمان أسلوب الإقناع تارة وأسلوب التهديد في أخرى، وحثّ بسام الشكعة على عدم إهدار فرصة الانخراط في عملية «التغيير» ـ التي تمثلت في مفاوضات كامب ديفيد آنذاك. «التغيير الذي سيأتي بي إلى مفاوضات من دون أشقائي الذين في الخارج»، أجاب الشكعة، هو ليس «مصلحتنا الحقيقية ولن يحقق السلام والهدوء، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم». فراح وايزمان يهدد: «لا أريد أن أبدو كأنني أهدد، لكن تراودنا أفكار من حين إلى آخر بضرورة التعامل معك بطريقة تختلف عن طريقة التعامل مع الآخرين، ببساطة ـ يجب التعامل معك بأسلوب أكثر حزماً»... ثم هدد وايزمان الشكعة من مغبة الاستمرار في تأييد منظمة التحرير الفلسطينية واقترح عليه: «خَفِّف من وتيرة نشاطك السياسي، كي نستطيع مساعدتك في إدارة شؤون بلديتك». لكنّ الشكعة لم يترك أدنى مجال للخطأ أو الالتباس: إذا ما استمرت سياسة الاستيطان والاحتلال، «فلن يتحمل الشعب ذلك وسيعبّر عن ألمه بالصراخ. لأننا [الفلسطينيين] موجودون وسنظل موجودين. نحن لسنا مواد خاماً يمكن تصنيع شيء ما منها». وواجه وزير الأمن الإسرائيلي بالتحدي: إذا كان يريد منّا «عدم التعبير عن ألمنا ـ فالأجدر به إلغاء البلديات».[٢]

في تشرين الأول ١٩٧٩، قررت سلطات الاحتلال نزع الشرعية القانونية عن اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الفلسطينية وإخراجها على القانون. وخلال تلك السنة ذاتها، جرى البحث مرتين في إمكانية إبعاد بسام الشكعة، لكنهم لم يجدوا فرصة مواتية في أي من المرتين. منذ نيسان ١٩٧٦ أصبحت سلطات الاحتلال تجد صعوبة في إبعاد ناشطين سياسيين فلسطينيين. قبل ذاك، حين ظهرت مؤشرات على أن مرشحي الكتلة الوطنية سيحققون الانتصار في الانتخابات البلدية، جرى في ٢٧ آذار ١٩٧٦ طرد وإبعاد د. أحمد حمزة النتشة ود. عبد العزيز الحاج أحمد، مرشحَيّ الجبهة الوطنية الفلسطينية للانتخابات البلدية في كل من الخليل والبيرة، وذلك لمنعهما من المشاركة في الانتخابات. فتوجه د. النتشة بالتماس إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، بواسطة محاميته، الناشطة الشيوعية فليتسيا لانغر. لكنه أُبعِد ـ بمصادقة المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية ـ قبل ربع ساعة فقط من موعد بدء جلسة النظر في التماسه في المحكمة العليا في مدينة القدس. أثار هذا الإبعاد موجة واسعة من ردود الفعل الغاضبة والمستنكرة، الأمر الذي منع إسرائيل من تكرار ذلك (الطرد والإبعاد) خلال السنوات الثلاث اللاحقة، رغم الاقتراحات العديدة والمتكررة لتنفيذه.[٣]

أبلغ اللواء داني ماط بسام الشكعة بأنه يدعو نفسه إلى لقاء معه في دار البلدية في نابلس. استغرب الشكعة الأمر؛ وأوضح أنه كان قد استُدعي في السابق إلى لقاءات مع الحكم العسكري، لكن ليس في مقر البلدية، وأنه لم يكن قد رأى اللواء ماط من قبل سوى مرة واحدة فقط ـ في اللقاء إياه مع وزير الأمن عيزر وايزمان.

كان هدف اللقاء، الذي بادر إليه اللواء داني ماط مع بسام الشكعة، انتزاع أقوال منه (من الشكعة) تهيئ الأرضية والشرعية لخطوة سريعة تتمثل في عزله عن منصبه، ثم إبعاده عن الوطن. لهذا السبب، سأل اللواء ماط الشكعة ستّ مرات، لا أقل (!)، حول موقفه من العملية الفدائية على الشارع الساحلي في آذار ١٩٧٨، والتي قُتل خلالها ٣٥ مواطناً إسرائيلياً وأصيب ٧١ آخرون، وهي العملية التي اتخذتها حكومة إسرائيل ذريعة لغزو لبنان في آذار ١٩٧٨.

اللواء ماط، الذي اتهم بسام الشكعة بتأييد المسّ بالمواطنين، كان أكثر معرفة وتجربة في هذا الموضوع من محدّثه. فمنذ مطلع الخمسينيات، كان قد شارك في عمليات إسرائيلية سرية في الضفة الغربية كانت تستهدف، بالأساس وبشكل خاص، الرعاة والـ«متسللين» كما شملت، أيضاً، سرقة قطعان من المواشي. في العام ١٩٥٤، انضم ماط إلى قوات المظليين بقيادة أريئيل شارون وشارك، تحت قيادته، في عمليات عديدة في الضفة الغربية، في قطاع غزة وفي سيناء. وفي العام ١٩٦٩، تلقى دعوة لزيارة كمبوديا بصفة «خبيراً في محاربة القوات السريّة» لتقديم المشورة حول سبل القمع، ثم عمل فيما بعد، ممثلاً عن دولة إسرائيل، مستشاراً للجيش الإيراني في عهد الشاه.

ينبغي التعامل مع نص المحادثة الموثق أمامنا هنا بحذر شديد. نحن لا نملك تدويناً نصياً دقيقاً، أو تسجيلاً صوتياً، لهذه المحادثة. كان ماط يتحدث باللغة العبرية، بينما جرت ترجمة أقوال الشكعة، من العربية إلى العبرية. من الواضح أن بسام الشكعة قال أشياء كثيرة خلال اللقاء، لم يجر تدوينها في المحضر بتاتاً. مثلاً، النص المنشور يذكر فقط شكوى بسام الشكعة بشأن التدهور الفظيع في حالة الشاب نادر فايز العفوري الصحية جرّاء عمليات التعذيب الوحشي التي تعرض لها، لكنه لا يذكر أي تفاصيل بشأن هذه الشكوى ومضمونها.[٤] علاوة على الحذف والإسقاط، يقدم «المحضر» ترجمة ركيكة إلى العبرية لأقوال الشكعة بالعربية، بحيث لا يُفهم دائماً معنى كلامه ومقصده. وما ننشره هنا هو ترجمة إلى العربية، مرة أخرى من العبرية، التي تُرجمت إليها أقوال الشكعة بصورة جزئية ومشوشة، كما أعدها أحد الضباط الذين حضروا اللقاء.

بالرغم من ذلك، تبقى هذه وثيقة مهمة. من الواضح تماماً من المحضر أن اللواء ماط لم يكن يريد حقاً الاستماع من بسام الشكعة إلى معطيات عن الوضع الاقتصادي أو عن عدد العمال في إسرائيل؛ فتلك معطيات متوفرة لدى سلطات الاحتلال. القسم الأول من المحادثة كان يرمي إلى تخدير يقظة الشكعة تمهيداً للمكيدة التي ستأتي لاحقاً، إلا أن ماط يجد صعوبة جمّة في الاستمرار في مسرحية التأدب فيجزم، بغطرسة جلية، بأنه إن لم يسمع شيئاً عن أي مسّ بالسجناء في سجن طولكرم، فذلك برهان على أن شيئاً لم يحدث.[٥] ومن البارز، أيضاً، أن بسام الشكعة التزم، من جانبه، الحد الأقصى من الحذر وتحدث، كما قال في إحدى المقابلات لاحقاً، كأنه خبير في العلوم الاجتماعية يحلل الأوضاع. وثمة عنصر مسرحيّ واضح في هذا الحدث: فهي محادثة بين مدير السجن ومندوب السجناء، يسقط القناع عن وجه السجّان في بعض أجزائها. كان بسام الشكعة مدركاً لهذه الحقيقة، كما يدل ردّه في مسألة أزمة المياه في نابلس. فقد رفضت البلدية،

برئاسته، أي تبعية وأي ارتهان لشركة الكهرباء الإسرائيلية وبذلت جهوداً جبارة لحل مشكلة المياه في المدينة بصورة ذاتية مستقلة، بينما كانت سلطات الاحتلال تحاول تصعيب الأمر عليها ومراكمة العراقيل أمامها لإثارة غضب السكان واستعدائهم ضد القيادة الوطنية. يحاول اللواء ماط استفزاز بسام الشكعة في هذا الموضوع، لكنّ الشكعة يضحك عند سماع أقوال الجنرال الإسرائيلي الذي يحاول التحدث باسم سكان نابلس الذين يعانون من جرّاء التزام البلدية الوطني. من الصعب تحديد النقطة التي تشكل ذروة الكوميديا الكولونيالية: هل حين يمتدح اللواء ماط الديمقراطية الإسرائيلية؛ أم حين يقارن الجنرال، في رده على شكاوى بسام الشكعة حول معاناة أسرى الاحتلال، بين معاناة هؤلاء الأسرى وشكوى جندي إسرائيلي أشكنازي اضطر إلى سماع فريد الأطرش (يشير المحضَر إلى أن بسام الشكعة أيضاً ضحك، مراراً وتكراراً، عند سماع العروض السياسية التي قدمها وزير الأمن عيزر وايزمان...).

في يوم اللقاء نفسه، سارع اللواء ماط إلى توزيع صيغة معالجَة عن سير «المحادثة» على الصحافيين في إسرائيل. أذيع الخبر خلال ساعات قليلة في الإذاعة الإسرائيلية، ثم في صباح اليوم التالي (١١/٧)، نشر زئيف شيف، مراسل صحيفة "هآرتس" للشؤون العسكرية، في مكان بارز جداً على الصفحة الأولى من عدد الصحيفة في ذلك اليوم، النصّ الذي زوده به الجيش، تحت عنوان «رئيس بلدية نابلس، الشكعة: أنا أتماثل تماماً، بالمطلق، مع قتل ركاب الباص في الشارع الساحلي».[٦] وكان النقاش الذي جرى في الكنيست في اليوم ذاته عاصفاً وصاخباً، إذ شن أعضاء الكنيست من اليمين المتطرف وحتى شمعون بيريس هجوماً على حكومة مناحيم بيغن بسبب «اعتدالها» ودعوا إلى اتخاذ تدابير حادة ومشددة. في المقابل، قال عضو الكنيست توفيق طوبي إنها محاولة من الحكومة الإسرائيلية لصرف الأنظار عن عملياتها العسكرية ضد المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين. واعترف وزير الأمن، عيزر وايزمان، بأنه لم يحصل على محضر اللقاء فعلياً وإنما قرأ التقرير في «هآرتس» فقط. إذا كان النص دقيقاً، قال، فسنتخذ إجراءات ضد الشكعة. لكن عضو الكنيست أوري أفنيري لم ينتظر، فادعى في الكنيست بأنه استوضح الأمر وأراد نشر أقوال بسام الشكعة، نقلاً عنه شخصياً. واستناداً إلى «الاستيضاح» الذي أجراه، فقد نسب أفنيري إلى الشكعة تبريراً للعملية في الشارع الساحلي ونددّ به بشدة. اقتبس اللواء ماط أقوال أفنيري هذه بتوسع ضمن الملف الذي أعدّه لتبرير إبعاد بسام الشكعة.[٧]

في الأثناء، سارعت سلطات الاحتلال إلى التحرك الفعلي. ففي اليوم ذاته، ٧ تشرين الثاني، اجتمع مسؤولو الحكم العسكري ومسؤولو «جهاز الأمن العام» (الشاباك) مع مجموعة من خبراء القانون للبحث في تنفيذ عملية «موتسيت» ـ الاسم الرمزي الذي أطلقه الحكم العسكري على عملية الإبعاد. أوصى "الشاباك" باعتقال بسام الشكعة بصورة فورية. واقترح القادة الكبار الشروع في عملية الإبعاد بغية ردع القادة الفلسطينيين الآخرين في المناطق المحتلة. وتقرر، في النهاية، التوصية أمام الحكومة الإسرائيلية بطرد بسام الشكعة وإبعاده وأُمهِل جهاز "الشاباك" ٢٤ ساعة لإعداد المواد ضده. وكان بين المشاركين في المشاورات، أيضاً، أحد كبار المستشرقين الإسرائيليين، بروفسور موشيه معوز، من الجامعة العبرية في القدس، الذي كان ضابطاً و«مستشاراً خاصاً» للشؤون العربية لمنسق العمليات في المناطق. كان معوز متفائلاً جداً وادعى بأن «لا شيء من الناحية الإعلامية/ الدعائية يمنع الإبعاد وبالإمكان شرح الموضوع للولايات المتحدة ولمصر، أيضاً».

تبنت حكومة بيغن التوصية بشأن الإبعاد، ولكن قبل أن تشرع في التنفيذ، توجهت زوجة بسام الشكعة، عناية (أم نضال)، بواسطة المحامية الشيوعية فليتسيا لانغر، بالتماس إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية للمطالبة بمنع الإبعاد. كان الهدف من الأمر الاحترازي الذي استصدرته الحيلولة دون تنفيذ الإبعاد الفوري وغير القابل للردّ، أولاً، ثم تمكين مقاومي الاحتلال من كسب بعض الوقت لتنظيم صفوفهم ريثما تتسع دائرة الاحتجاجات الشعبية. وبالفعل، فقد نُظمت في أنحاء الضفة الغربية نشاطات احتجاجية مختلفة وشرح بسام الشكعة موقفه في وسائل الإعلام المختلفة مفنداً ادعاءات الجيش. وفي ١١ تشرين الثاني تُلي على مسامعه أمر الإبعاد وجرى اعتقاله والزج به في سجن الرملة، حيث بدأ إضراباً عن الطعام. وفي اليوم نفسه، أعلن ١٣ من رؤساء البلديات في مدن الضفة الغربية استقالة جماعية من مناصبهم.

أثارت موجات الاحتجاج والتضامن قلقاً لدى القيادتين المصرية والأميركية. كان الأميركيون مشغولين بالمواجهة المتصاعدة مع إيران، بينما كان المصريون متخوفين من احتمال تفاقم الوضع (كان الجيش الإسرائيلي ينفذ عملية الانسحاب من سيناء) ومصير المحادثات بشأن «الحكم الذاتي». بلغت موجة التنديد والتحذير ضد إسرائيل في العالم ذروتها بالقرار الذي صدر عن الهيئة العمومية للأمم المتحدة

وطالبت فيه بإطلاق سراح الشكعة من المعتقل وإلغاء قرار الإبعاد. ورداً على ذلك، أعلن بيغن أن طرد الشكعة قانوني لأنه يستند إلى «أنظمة محلية سارية المفعول في يهودا والسامرة منذ العام ١٩٤٥» (فضّل بيغن عدم الإشارة إلى أن الحديث يجري عن أنظمة الدفاع الاستعمارية لحالات الطوارئ، والتي كان قد ندد بها شخصياً حين استخدمها الانتداب البريطاني ضد حركته) واتهم بسام الشكعة بأنه ممثل لـ «منظمة التحرير الفلسطينية الدموية». في غضون ذلك، تكشفت حقيقة وجود صدع في حكومة بيغن، بين عيزر وايزمان، الذي كان يشغل منصب وزير الأمن وكان يُعتبَر «معتدلاً»، وبين أريئيل شارون، الذي كان يشغل منصب وزير الزراعة.

حيال الضغوطات المتصاعدة، بحثت سلطات الاحتلال عن «تسوية» تشكل مخرجاً: اشترطت إلغاء أمر إبعاد الشكعة بأن «يستقيل بمحض إرادته» من منصبه في رئاسة بلدية نابلس، وأن يتعهد بعدم التدخل في الشؤون السياسية وأن يندد بالإرهاب بصورة علنية. أعلن الشكعة، عبر محاميته فليتسيا لانغر، أنه يرفض شروط سلطات الاحتلال وأنه مستعد فقط للتنديد بالعنف بشكل مبدئي ولإعلان تأييده لحل سلمي للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. بعد بضعة أيام، كان يبدو لسلطات الاحتلال خلالها أنها سوف تنجح في تحقيق «التسوية» التي ترغب فيها، فشلت المحاولة. وحين صادقت اللجنة الوزارية التابعة للحكومة الإسرائيلية على أمر الإبعاد، مرة أخرى، انضم إلى المستقيلين جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومعظم رؤساء البلديات في قطاع غزة (مجالس قروية قليلة فقط حذت حذوهم). أُعلِن إضراب عام وشامل حظي بمباركة وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترددت في البداية في تبني مبادرة الاستقالات الجماعية. دافع وايزمان، في الكنيست، عن قرار إبعاد بسام الشكعة وقال: «يجري الحديث عن شخص قد يكون نشاطه سبباً في تعريض سلامة الجمهور للخطر، إلهاب المشاعر وانتهاك القانون والنظام»[٨].

تفاقمت الأزمة. أعلنت عناية الشكعة إضراباً مفتوحاً عن الطعام أمام ديوان رئيس الوزراء، مناحيم بيغن. تصاعدت حملات الاحتجاج العالمية. «الملف» الذي أعدّته السلطات ضد بسام الشكعة كان يشمل جملة من النشاطات الجماهيرية البارزة. قررت «محكمة العدل العليا» عدم النظر في الموضوع قبل تقديم الاستئناف على قرار الإبعاد إلى لجنة الاستئناف العسكرية. وحيال الضغط المتصاعد، قررت هذه اللجنة التوصية أمام سلطات الاحتلال بإلغاء أمر الإبعاد وإعادة الشكعة إلى منصبه. في يوم ٥ كانون الأول، اضطر الحاكم العسكري في الضفة الغربية إلى إبلاغ بسام الشكعة بإلغاء أمر الإبعاد بحقه. في اليوم التالي، احتُفل بهذا الانتصار في مقر مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا. في تلخيصه للموضوع، اعتبر بروفسور معوز، في مذكّرة سريّة، أن فشل إسرائيل في قضية بسام الشكعة قد عمّق الوعي الوطني لدى الفلسطينيين تحت الاحتلال، عزّز استعدادهم للنضال ضده وساهم في تشكُّل وتبلوُر قيادة وطنية جماعية. وذكر، أيضاً، أن رؤساء البلديات الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أثبتوا في هذه القضية قدرتهم على التحرك والعمل في مسألة حيوية حتى من دون تنسيق مسبق مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع الأردن.[٩]

كان لانتصار تشرين الثاني ثمن باهظ. فقد أثبت لسلطات الاحتلال أنها، حيال تعاظم مكانة بسام الشكعة والقادة الوطنيين في المناطق المحتلة، لا تملك سلاحاً فعّالاً ضدهم يمكنها استخدامه بصورة علنية. في ٢ حزيران ١٩٨٠، نفذت عصابة «تنظيم سري» من المستوطنين محاولة لاغتيال بسام الشكعة، كريم خلف وإبراهيم الطويل. أصيب الشكعة وخلف بجراح بالغة: فقدَ بسام الشكعة كلتا ساقيه وفقدَ كريم خلف قدم رجله اليمنى. أما إبراهيم الطويل فنجا، وأصيب خبير المتفجرات الذي حضر إلى المكان لتفكيك العبوة بجروح في وجهه، (حصل عطل، حال في اللحظة الأخيرة، دون نجاح عصابة المستوطنين بوضع العبوة الناسفة في سيارة د. أحمد حمزة النتشة). لكن الوثائق منذ شباط من العام ١٩٨١ تدل على أن سلطات الاحتلال قد استأنفت البحث في السؤال: كيف بالإمكان لجم وتحجيم الشعبية المتزايدة التي يحظى بها بسام الشكعة، الذي اتسع نشاطه السياسي كثيراً منذ إصابته؟ لكن، ليس هنا المكان للخوض في تفاصيل هذا النشاط الآن.

لقاء "منسق العمليات" في المناطق، اللواء داني ماط، ورئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة

١. جرى اللقاء في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٦ تشرين الثاني (١٩٧٩)، في محافظة نابلس. حضر اللقاء، أيضاً، الحاكم العسكري لمدينة نابلس، العقيد يوسيف لونتس، نائب حاكم نابلس العسكري، المقدّم موتسافي، النقيب شلومو (مترجم)، عن «إدارة العمليات»، المقدّم تسادوق كرايم والرائد منور.

٢. فيما يلي توثيق للمحادثة، كما دونه المقدّم كرايم:

اللواء ماط: كيف حالك وكيف صحتك؟

بسام: على المستوى الشخصي، صحتي جيدة جداً. لكن على المستوى العام، الوضع الاقتصادي سيء جداً. كذلك الوضع في البلدية، سيء. من تقارير الغرفة التجارية، يمكن أن نفهم أن الوضع الاقتصادي سيء. من الناحية السياسية، الناس قلقون حيال الوضع ولا يعرفون ماذا سيحدث. الفلسطينيون يعانون وليس ثمة أي حلّ لتطلعاتهم السياسية، إطلاقاً. جميع العروض التي تقدمها إسرائيل تتعارض مع تطلعات الفلسطينيين.

اللواء ماط: لم ألاحظ أن الوضع الاقتصادي سيء إلى هذا الحدّ الذي تصفه.

بسام: كلا. الوضع سيء. الوضع الاقتصادي ليس جيداً، بما في ذلك بسبب الوضع الاقتصادي في إسرائيل، بما يخلّفه من آثار على الضفة الغربية أيضاً. الناس عندكم يستطيعون تحمّل الوضع، لكن عندنا لا يستطيعون.

اللواء ماط: كم شخصاً من نابلس يعملون في إسرائيل اليوم؟

بسام: لا أعرف عددهم من نابلس. لكن العدد من كل الضفة الغربية يبلغ نحو ٧٠ ألف شخص، حسبما سمعت. إلا أن ما يكسبونه هناك هو أجر زهيد، وفي بلدية نابلس هنالك عجز دائم.

اللواء ماط: كذلك في إسرائيل، أيضاً.

بسام: ما ذنبنا نحن؟ نحن نرصد ميزانية ما لشق وتعبيد شارع، لكنّ التنفيذ يكلّف أكثر منها بكثير.

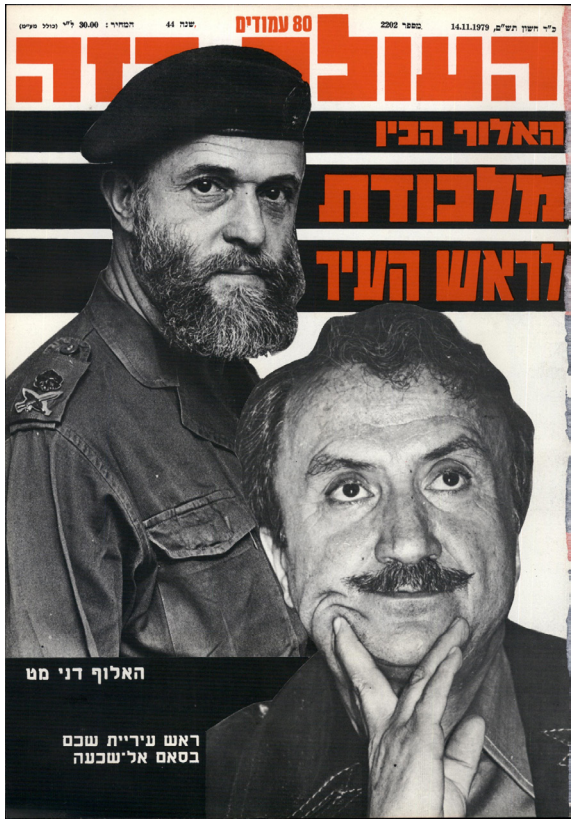

داني ماط والراحل بسام الشكعة على غلاف صحيفة «هعولام هزيه» يوم ١٤/١١/١٩٧٩.

مثل أي شيء آخر نستورده من الخارج، يتضاعف سعره وتكلفته مرتين ريثما يصل إلينا.

اللواء ماط: الوضع هنا كما هو الحال في إسرائيل. من جهة أولى، تدّعون بأن الوضع صعب، بينما نرى من جهة ثانية أن الناس يخرجون إلى الشوارع، يشترون من الحوانيت؛ وهذه ملأى بكل ما لذ وطاب. وكل الوقت تبنون بيوتاً جديدة. هذا يدل على أن لدى الناس الكثير من المال.

بسام: هذا صحيح. الناس هنا يحصلون على أموال كثيرة من الأبناء الذين يعملون في الخارج، لكن هذا ليس نتيجة للوضع الاقتصادي الداخلي.

اللواء ماط: كيف الوضع الاقتصادي في الأردن اليوم؟

بسام: لا أعرف. لستُ خبيراً بالقضايا الاقتصادية. أنا أتحدث من تجربتي ومن لقاءاتي مع الناس. على سبيل المثال، في بلديتنا نحن مضطرون إلى دفع علاوات

للموظفين باستمرار وهنالك عجز دائم بينما السلطات لا تحاول مساعدتنا في هذا المجال. جميع فئات الشعب وشرائحه تشكو من الوضع ومن غلاء المعيشة ومن عدم القدرة على اللحاق بموجات الغلاء وسد الفجوات. أما فيما يتعلق بالأردن، ومما بلغني، فصحيح أن هنالك غلاء أسعار هناك أيضاً، إلا أن الرواتب هناك أكبر. على سبيل المثال، المهندسون يكسبون هناك أكثر ـ مهندس ذو أقدمية عشر سنوات، يتلقى راتباً يبلغ ٦٥٠ ديناراً في الشهر، بينما المهندس ذو الأقدمية المماثلة هنا يحصل على راتب يبلغ ١٥٠ ديناراً في الشهر. كذلك العمال هنا يتلقون رواتب أقل.

اللواء ماط: كيف كانت زيارتك الأخيرة إلى الأردن؟

بسام: لا بأس.

اللواء ماط: كيف كانت، حقاً؟

بسام: كانت لدينا مطالب لمبالغ كبيرة من المال من أجل تنفيذ مشاريع في المدينة. في نهاية المطاف، حصلنا على ٢,٥ مليون دولار، غير أنّ مشروعاً كمشروع تصريف المجاري عندنا يكلف أكثر من مليون دينار.

اللواء ماط: نسمع أن ثمة شكاوى كثيرة جداً لدى السكان ضدك، لأنك تقطع عنهم المياه وتُعطشهم خلال الصيف.

بسام: يضحك.

اللواء ماط: ربما تعتقد بأن الناس يفهمون ذلك، لكنهم في الحقيقة لا يفهمون. من يحصل على المياه مرة واحدة كل أربعة أيام، يقول إن الإيديولوجيا جيدة، لكنه ـ في الأثناء ـ يريد أن يعيش، أيضاً.

بسام: لقد حللنا مشكلة المياه. صحيح أن الخطط لفترة مؤقتة، لكنني آمُل أن تُحلّ المشكلة في العام القادم، بعد حفر بئر في وادي .... (الاسم غير واضح في النص الأصلي). وقد ساعدنا الله بمياه الأمطار، أيضاً. كذلك، أريد معرفة أولئك الأشخاص الذين يتصلون بكم ويشكون. ربما كانوا من المناوئين للبلدية.

اللواء ماط: إنهم أكثر مما تتخيل.

بسام: ضحك عالياً، ثم قال: هذه دعاية ضد البلدية وحرب أعصاب ضدي.

اللواء ماط: ماذا تقول غير هذا؟

بسام: ثمة شكاوى وتذمرات عديدة من الموظفين حيال ارتفاع الأسعار وعدم زيادة الرواتب. الإجراءات التي تتخذها السلطات العسكرية، مثل منع مغادرة الطلاب، التوقيفات في نقاط العبور إلى الأردن وما شابه. إنه وضع قاسٍ.

اللواء ماط: عن أي منع طلاب تتحدث؟ أفترض أن الحديث ليس عن قِدّيسين.

بسام: هنالك إجراءات لمنع مغادرة الطلاب؛ هنالك توقيف متكرر للطلاب القادمين من الخارج، وكذلك اعتقالات دون أي مبرر بين هؤلاء الطلاب.

اللواء ماط: إن اعتُقل شخص ما، فذلك لأن ثمة شبهات ضده. من يأتي لزيارة عائلته بنوايا سليمة، لا يصيبه أي أذى. في سنة ١٩٧٨، عَبَر عن طريق الجسور، ذهاباً وإياباً، نحو مليون ومائتي ألف شخص. ربما كان هنالك توقيف لبضع عشرات، لأسباب مختلفة ولتوفر شبهات ضدهم.

بسام: أنا لا أعرف الملايين، لكنني ألتقي العشرات، ومن بينهم أولئك الذين تم توقيفهم.

اللواء ماط: نحن لسنا في حالة سلام. وحين يعبر هذا العدد الكبير جداً من الأشخاص، لا بد أن هنالك قلائل من بينهم يشتبه بضلوعهم في قضايا أمنية وهؤلاء مَن يجري توقيفهم، لكن عددهم لا يكاد يُذكر البتّة مقارنة بالأشخاص الذين يعبرون.

اللواء ماط: هل ثمة مشكلات أخرى؟

بسام: نعم، توجد. المعتقَلون في السجون، وخصوصاً أولئك الذين في بئر السبع وطولكرم. هنالك شكاوى عن المعاملة التي يتلقونها. (على سبيل المثال، ذكر بسام اسم شخص مريض ومصاب بالشلل (نادر العفوري) ويعاني من حالة صحية صعبة. صحيح أنه في العيادة، لكن لم يُبذل أي جهد للإفراج عنه).

اللواء ماط: هذا الموضوع معروف وهو قيد المعالجة.

بسام: استغرق الفحص بشأنه وقتاً طويلاً، أكثر مما ينبغي. لا تزال الشكاوى تُطرح، حتى أن القضية اتخذت بُعداً دولياً.

اللواء ماط: ممَّ يشْكون؟

بسام: على سبيل المثال، يضعون في السجون مرايا على الشبابيك أو مادة أخرى لامعة، مما يُبهر أعين السجناء ويصعّب عليهم الرؤية كثيراً. كذلك، يشكون من شدة الضوء في ساعات الليل. يشكون من أمراض عصبية ومن الرطوبة. والأسوأ هو المعاملة التي يَلقونها. معاملة قاسية ووحشية. وفي سجن طولكرم، سمعنا عن حالة إطلاق عيارات نارية على سجناء بينما كانوا يؤدون الصلاة.

اللواء ماط: مسألة إطلاق الرصاص الحي هي كذب مطلق. فيما يتعلق بالمعاملة والمعاناة، سأعطيك مثالاً ـ ذات مرة، كتب جندي إسرائيلي رسالة إلى قائده يقول فيها إن جميع زملائه في الوحدة العسكرية يستمعون طوال النهار إلى أغاني فريد الأطرش عبر الإذاعات وأنه يعاني من جراء ذلك. لا يمكن أن تحصل حالة إطلاق نار ولا أعلم بها. من المؤسف أن يقول أشخاص أذكياء مثل هذه الأمور.

بسام: أنا سمعت عن ذلك من شخص معين وأنا شبه متأكد تماماً من أن الأمر قد حصل فعلاً. أنا أطلب فحص الموضوع.

اللواء ماط: أحضِر لي الشخص الذي يعرف، ليقُل متى حصل هذا وعندئذ سنفحص.

بسام: يمكن فحص الموضوع في داخل السجن.

العقيد يوسيف لونتس: لكن، متى حصل هذا؟

بسام: قبل نحو ثلاثة أشهر.

اللواء ماط: أنا مستعد لالتقاء الشخص الذي روى هذه القصة.

بسام: تلقيتُ رسالة من شخص من داخل السجن وربما يخشى الكشف عن اسمه. لو كانت الرسالة معي، لأريتُك إياها.

اللواء ماط: هل لديك الرسالة؟

بسام: كلا.

اللواء ماط: فليكتب الشخص نفسه رسالة أخرى، جديدة، دون البوح باسمه.

بسام: من الأسهل فحص الموضوع في داخل السجن.

اللواء ماط: من الأسهل اختلاق قصص غير صحيحة. من غير الممكن أن يطلقوا الرصاص عبثاً. نحن نجري فحصاً بعد كل طلقة. ليس من المعقول أن يحدث هذا دون أن نعلم به. لكنك تقول إنه حدث قبل ثلاثة أشهر. ورغم ذلك، سنفحص الموضوع.

بسام: هل أولئك الذين جرى الإفراج عنهم من السجن مؤخراً وحصلوا على العفو بمناسبة العيد هم أنفسهم الذين أطلق سراحهم قبل يوم أو عشرة أيام من الموعد الرسمي لتحررهم، أصلاً، بينما تنشرون أنتم وتروجون وكأنّكم منحتموهم العفو؟ هل هذا عفو؟ هل لديكم استعداد لفحص هذا الموضوع (كان يتحدث بلهجة ساخرة).

المقدّم موتسافي: أولاً، تم الإفراج عن عشرة أشخاص من سجن نابلس. بعضهم فاز بثلاث سنوات (أي: أُفرِج عنهم قبل موعد تحررهم الرسمي بثلاث سنوات) وآخرون بسنتين اثنتين. وأقلّهم فاز بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ يوماً قبل موعد تحررهم. وأنا أتحدث عن سجن نابلس فقط.

اللواء ماط: نحن نبذل جهدنا كل عيد للإفراج عن عدد من الأشخاص، تبعاً لسلوكهم. أحياناً، هنالك شكاوى وتظلمات من سجناء في السجون داخل إسرائيل. في السجون لا يحصلون على جوائز.

بسام: يضحك.

اللواء ماط: مبدئياً، ينبغي أن تكون المعاملة منصفة، لكن لا تُمنَح جوائز في السجن.

بسام: حتى تقارير مفوّضية السجون تتحدث عن تمييز في المعاملة، بين تلك التي يحظى بها السجناء الإسرائيليون (اليهود) وتلك التي يحظى بها السجناء العرب. الأمر غير الطبيعي هو أسلوب التعامل مع السجناء العرب.

اللواء ماط: أنا مستعد لفحص موضوع المعاملة مع قائد مصلحة السجون، لكنني أسألك ما هي العلاقة بين شخص قتل زوجته وحُكم عليه بالسجن وبين أولئك الذين نفّذوا القتل في الشارع الساحلي؟ ما هو رأيك الشخصي؟

بسام: أولئك من الشارع الساحلي قاموا بعملهم بسبب الاحتلال وهم يطالبون باستقلالهم. حتى القانون الدولي يبرر ذلك ويعتبرهم أسرى حرب.

اللواء ماط: ولكن، هل تبرر أنت فعلتهم؟

بسام: السجن هو ذاته وكل فرد من المحكوم عليهم هو إنسان. ثمة في السجن قوانين تسري على الجميع، دون تمييز بجريرة المخالفة التي نفذها كل منهم.

اللواء ماط: أحدهم رمى بطفل في قلب النيران. هل تبرر أنت مثل هذا العمل؟

بسام: لا، لا أبرر إلقاء طفل في النار. هذا مبالغ فيه بعض الشيء. لكنني لم أكن هناك ولا أعرف إن كان هذا قد حصل فعلاً.

اللواء ماط: لكنهم فاخروا بذلك في المحكمة.

بسام: أنا سمعتُ من أشخاص أنهم قاموا بذلك تنفيذاً لواجب معين، لأنهم أرادوا تحرير أشقاء لهم من السجن. مثل هذه الأعمال، إن حصلت، فإنما هي ردة فعل على أعمال أخرى. بالنسبة لإسرائيل، فهي ـ كدولة ـ تردّ بصورة وحشية. في جنوب لبنان، على سبيل المثال. طالما أن هنالك احتلالاً وقتلاً، فعليكم أن تتوقعوا عمليات من هذا القبيل.

اللواء ماط: هل أنت، بشكل شخصي، تبرر عمليات كهذه؟

بسام: أنا أعتقد بأن هذه العمليات قد تؤتي ثماراً، وذلك بسبب الوضع الذي نعيشه. أي، أن ثمة أموراً تمس فيها الدولة الإسرائيلية بحقوق الشعب الفلسطيني وتعتمد فيها سياسة القوة؛ ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يجرّ ردود فعل من هذا النوع. هذا النهج الذي تعتمده إسرائيل قد يؤدي إلى حرب جديدة مع الدول العربية. وفي الوقت نفسه، قد تكون هنالك، أيضاً، عمليات إرهابية يقوم بها أفراد، بسبب الوضع الراهن. هذا هو الواقع الذي نعيش فيه.

اللواء ماط: أهذا هو رأيك الشخصي بشأن العملية؟

بسام: أنا قلت إن الحدث إياه هو جزء من الوضع برمّته.

اللواء ماط: هذه المحادثة تثبت فقط أية دولة ديمقراطية هي دولة إسرائيل.

بسام: ثمة أيضاً أعمال غير ديمقراطية، مثل مجمل السياسة في المناطق، السجناء في السجون وما شابه.

اللواء ماط: كيف كان الوضع إبان الفترة الأردنية (أي: فترة الحكم الأردني على الضفة الغربية)؟

بسام: في الفترة الأردنية لم يكن ..... (النص في الأصل غير واضح). كانت ثمة إجراءات أخرى، لكن لم يكن ثمة خطر على مجرد وجودك بأنك لا تعيش فوق أرضك. الديمقراطية لا تسري عليّ تماماً. فلو كان الحال كذلك، لما كان هنالك احتلال.

اللواء ماط: ولكن، هل تبريرك لعملية الشارع الساحلي هو الديمقراطية؟

بسام: أنا قلت إن العملية ذاتها هي نتيجة للوضع، لكن إلقاء الطفل في النار هو عمل مرفوض. لا أبرر هذا. ثمة منطق في أن نتفق على أنه في القرن الـ ٢٠ يتعين فحص الأسباب ومعالجتها.

اللواء ماط: سُررتُ بلقائك. ولأن التهنئة محبذة دائماً، فقد صادف الآن عيد الأضحى؛ وحتى لقائنا القادم، أهنئك بمناسبة العيد.

بسام: من الطبيعي أنني أريد التحدث عن المستوطنات. آلاف الدونمات جرت مصادرتها للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وعلى أية حال.... حسناً....

(ترجمة من العبريّة: سليم سلامة)

الهوامش

١. أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص ـ ٢/٨٤١٣. هذا الملف يشمل فقط وثائق المحاولات التي كان ممثلو وزارة الخارجية شركاء فيها.

٢. محضر لقاء وزير الأمن، عيزر وايزمان، مع بسام الشكعة يوم ١٩٧٩/٨/٦ [بالعبرية]؛ بحضور: اللواء داني ماط، العميد بنيامين بن إليعيزر، العقيد [بروفسور] موشيه معوز، المقدّم يغئال كرمون؛ أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص ـ١/٨٤٣١

٣. العقيد بروفسور مناحيم ميلسون، مستشار «منسق شؤون العمليات في المناطق» للشؤون العربية، «إمكانية طرد سكان مناطق الحكم العسكري والقدس الشرقية («موتسيت»)»، ١٩٧٨/٥/٣: أرشيف دولة إسرائيل، ملف ح ص- ٨٤١١/٦. في آب ١٩٧٦، اضطر الحكم العسكري إلى التخلي عن مخططه لطرد الناشط الشيوعي المركزي خلدون عبد الحق، الذي أشغل منصب نائب رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة.

٤. انظروا التوجه السابق من قبل بسام الشكعة في موضوع نادر العفوري إلى المقدَّم موتسافي (الذي كان حاضراً خلال المحادثة في تشرين الثاني ١٩٧٩ أيضاً)، ١٨/١٠/١٩٧٨: «برقية موجهة من قبل رئيس بلدية نابلس إلى الميجور مصافي (موتسافي) وذلك بشأن السجين نادر فايز العفوري»، الأرشيف الرقمي الفلسطيني: http://awraq.birzeit.edu/sites/default/files/١٨,١٠,١٩٧٨.pdf. كانت المحامية فليتسيا لانغر، التي ترافعت عن بسام الشكعة، تترافع عن نادر العفوري أيضاً ونقلت تقارير عن حالته الصحية الصعبة. وقد علمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأمر التعذيب الذي تعرض له العفوري فقط عبر طرح بسام الشكعة الموضوع خلال المحادثة. قضية تعذيب «أبو نضال»، الذي يعيش بيننا اليوم، معروفة للجمهور الفلسطيني عموماً.

٥. المحامي وليد الفاهوم روى ما سمعه من السجناء في سجن طولكرم: الاتحاد، ١٩٧٩/٨/٣.

٦. نُشر الخبر ونص المحادثة تحت العنوان المذكور أعلاه في عدد صحيفة هآرتس يوم ١٩٧٩/١١/٧. كان اللواء ماط نفسه هو مصدر الخبر. وبعد نشر النص الرسمي في الصحافة، حاول زئيف شيف تصحيح ما ورد في تقريره، لكنه نشر في المقابل مقالة كانت مأخوذة، كلها تقريباً، كلمة كلمة، من الملف الذي أعده الحكم العسكري ضد بسام الشكعة. قارنوا بين مقال شيف، «مبرر إبعاد الشكعة: تشجيع الغليان والمظاهرات في الضفة»، مع «ملحق: فعاليات وتصريحات مركزية لبسام الشكعة»: أرشيف الدولة، ملف ح ص ـ ٨٤١٣/٢

٧. مكتب منسق العمليات في المناطق، «قضية بسام الشكعة ـ تلخيص الأحداث»، ١٩٧٩/١٢/١٣؛ الاقتباسات من كلام أفنيري في التلخيص الرسمي أطول بكثير من أقوال بسام الشكعة المقتبَسة في المحضر الرسمي عن اللقاء مع اللواء ماط. أدرك أفنيري لاحقاً أنه وقع في الفخ وبذل جهوداً لإصلاح الضرر، مدعياً بأن أقواله جاءت استناداً إلى «معلومات كاذبة» (جلسات الكنيست، ١٩٧٩/١١/٢٠).

٨. جلسات الكنيست، ١٩٧٩/١١/٢٠.

٩. موشيه معوز، «قضية بسام الشكعة: تقييمات وانعكاسات مستقبلية»، ١٩٧٩/١٢/١٠: أرشيف الدولة، ملف ح ص ـ ٨٤١٣/٢

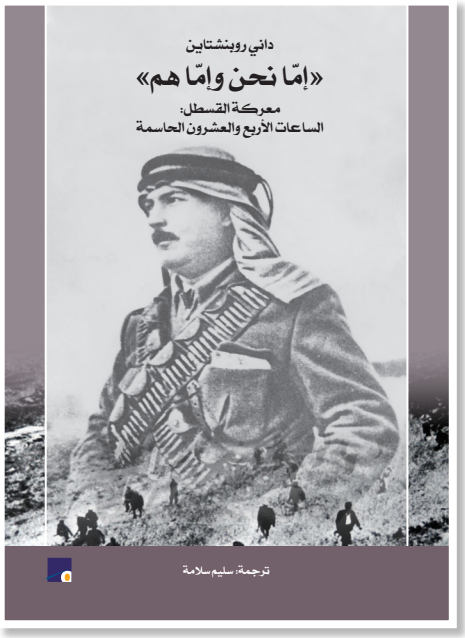

بلال محمد شلش*

"سنقاتل إلى النهاية"

الكتاب: إما نحن وإما هم- معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة،
الكاتب: داني روبنشتاين، (٢٠١٧)
رام الله: «مدار» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،
سنة إصدار الترجمة العربية: ٢٠٢٠
الصفحات: ٣٨٤

«إما نحن وإما هم»، كلمات صرح بها عبد القادر الحسيني في حديث له نُشر في صحيفة النداء المصرية في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨، أُعيد إحيائها في عام ٢٠١٧ لتصير العنوان الرئيس لكتاب الصحافي داني روبنشتاين، الذي ترجمه إلى العربية مؤخرًا سليم سلامة، وصدر تحت عنوان **إما نحن وإما هم- معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة** عن مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. وينقسم الكتاب إلى مقدمة، وخاتمة، يتخللهما خمسة عشر فصلًا، ينتقل فيها روبنشتاين بلغة حكاء جميلة بين أمكنة وأزمنة وشخصيات مختلفة.

تحدث روبنشتاين مبررًا تأليف كتابه في ضوء اهتمام عشرات النصوص العبرية السابقة واللاحقة بالتأريخ لمعركة القسطل وقائدها عبد القادر الحسيني،[1] بأن الدافع الأساسي وراءه كان رغبته في استغلال المبنى التقليدي للمجتمع الفلسطيني في تقصي حقائق تاريخية واستيضاحها،[2] المبنى الذي تعرّف إليه من وحي

* مرشح دكتوراه علوم اجتماعية في جامعة بيرزيت، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لكن روبنشتاين، وبفعل واعٍ كما يبدو، اقتطع سردية الريماوي، فأخرج سردية مبتورة، أبرزت لحظة من لحظات الصراع العربي - الصهيوني من دون بيان سياقها، وقدمت قراءة للمعركة، مغايرة لمجمل القراءات العربية التي اقتبس منها.

عملـه الصحـافي، واطلاعـه عـلى تجربـة الدكتـور شريـف كناعنـة في توثيقـه شـهداء مجـزرة دير ياسـين، فحـاول روبنشـتاين الحـكاء، أن يؤسـس لحكايتـه التـي قدمهـا عـن معركـة القسـطل، بوصفهـا المعركـة الحاسـمة في الحـرب، وقائدهـا الشـهيد، بوصفـه القائـد الفلسـطيني الأبـرز فيهـا، بالاعتمـاد عـلى مصـادر عربيـة مختلفـة، خصوصًـا الروايـات الشـفوية التـي تقصاهـا خـلال نشـاطه الصحـافي في بقيـة فلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧. وكمـا يبـدو مـن الحكايـات التـي سـجلها روبنشـتاين، فإنـه نجـح في تتبـع مسـارات مختلفـة، لـم يكـن مـن الممكـن تقصيهـا بغـير هـذا الاسـتغلال، وأثبـت روبنشـتاين روايـات شـفوية مهمـة في توثيـق تجربـة الجهـاد المقـدس عمومًـا، وتجـارب بعـض جنـوده وكـوادره، وكذلـك في التأريـخ لمعركـة القسـطل. ولعـل هـذا يعـد الإنجـاز الأبـرز للنـص، إذ يتحـول بمـا تضمنـه مـن روايـات شـفوية، اندثـرت في مجملهـا بوفـاة أصحابهـا، إلى خـزان ذاكـرة، وخـزان لمـادة أوليـة مهمـة للبنـاء عليهـا مسـتقبلًا.

نـص روبنشـتاين مـن هـذه الزاويـة، غـير بعيـد عـن نصـوص عبريـة أخـرى، فبعـد هزيمـة حزيـران ١٩٦٧، حـرص الإعـلام العـبري عـلى تغطيـة واسـعة لخـبر بقيـة فلسـطين المحتلـة حديثًـا. ومنـذ لحظـة الهزيمـة الأولى، بـاشرت الصحافـة العبريـة نـشر مقابـلات دوريـة مـع شـخصيات فلسـطينية مختلفـة، ممثلـة لنخـب فلسـطين وعوامهـا. وكان الصحافيـون أول مـن اهتـم بالتأريـخ للحـدث الراهـن، اعتمـادًا عـلى تحقيقاتهـم الصحافيـة، وقدرتهـم عـلى الوصـول إلى مصـادر أوليـة مختلفـة، عربيـة وعبريـة، ولعـل نـص شـبتاي تيفـت «קללת הברכה [البركة الملعونـة]» المنشـور في عـام ١٩٦٩ مـن أوائـل النصـوص العبريـة التـي أرّخـت للحظـة احتـلال حزيـران ١٩٦٧ في المنطقـة الوسـطى، وكذلـك لبواكـير الحكـم العسـكري فيهـا، لكـن كتـاب روبنشـتاين تمايـز عـن هـذا الصنـف مـن الأدبيـات، باهتمامـه بلحظـة تاريخيـة بعيـدة نسـبيًا، وإن بقـي أثرهـا حـاضرًا كمـا سـيبيّن كتابـه.

اقتطاع سردية/ سرديات عربية

«بنظـرة إلى الـوراء، يبـدو أنـه في ذلـك اليـوم نفسـه الـذي انقلبـت فيـه موازيـن المعركـة، وحُسـم مصـير البـلاد، ترسـخت أيضًـا صـورة عبـد القـادر الفريـدة في الذاكـرة الوطنيـة الفلسـطينية».[٣]

«انا بحكي لك كلمة صغيرة مشان انت
تقيّدها، بس مات عبد القادر سقطت
فلسطين.. خلص.»[٤]

تحـضر المـادة العربيـة في الكتـاب بشـكل كبـير، فإضافة إلى الروايـات الشـفوية التـي جمعهـا، ينقـل روبنشـتاين اقتباسـات مطولـة مـن نصـوص عربيـة أخـرى، مثـل مذكـرات بهجـت أبـو غربيـة، **في خضـم النضـال العربـي الفلسـطيني**، وسـيرة ذو الكفـل عبـد اللطيـف، **مذكراتـي قصـة كفاحـي مـن الثـورة الفلسـطينية الكـبرى إلى حـرب ١٩٤٨**. وبعيـدًا عـن حضـور هـذه المـادة كجـزء مـن حكايـة الكتـاب التـي يحـاول روبنشـتاين حبكهـا مـع المـادة العبريـة، فإنـه يمكـن ملاحظـة تأثـر الكتـاب الاسـتثنائي بمخطـوط قاسـم الريمـاوي عـن الشـهيد الحسـيني، مـن خـلال نـص وسـيط هـو **فلسـطين الأم وابنهـا البـار عبـد القـادر الحسـيني** لعيـسى خليـل محسـن. وهـو تأثـر جـلي في بنـاء فصـول الكتـاب المختلفة، وكذلـك في السرديـة العامـة المقدَّمـة.

لكـن روبنشـتاين، وبفعـل واعٍ كمـا يبـدو، اقتطـع سرديـة الريمـاوي، فأخـرج سرديـة مبتـورة، أبـرزت لحظـة مـن لحظـات الـصراع العربـي - الصهيونـي مـن دون بيـان سـياقها، وقدمـت قـراءة للمعركـة، مغايـرة لمجمـل القـراءات العربيـة التـي اقتبـس منهـا، فعـلى الرغـم مـن وجـود نصـوص وروايـات شـفوية عربيـة تأثـرت بالهزيمـة الكـبرى، فقـرأت الحـرب مـن خـلال منظورهـا، ومحـت جـزءًا أساسـيًا مـن إرث المعـارك، كحديـث المقاتـل شـاكر ياسـين مطـر المـدون سـابقًا، فإنـه وجـد حرصًـا دائمًـا

إضافة إلى الاقتطاع في النص الذي أخرج المعركة من سياقها العام، فإن روبنشتاين تجاوز في حكايته أي نقد للمصادر التاريخية، فتساوت لديه المصادر التاريخية المختلفة، وإن تناقضت، وسهل الاتهام - كاتهام عائلة مطر - وهذا أوقع النص في الكثير من الإشكالات والأخطاء التاريخية.

على تقديم معركة القسطل بوصفها جزءًا من حرب طويلة، متجاوزة للحظة حرب ١٩٤٧-١٩٤٩.

لذا، حرص قاسم الريماوي - كما حرص أبو غربية وآخرون - في مخطوطه عن الشهيد الحسيني، على التقديم لتأريخه لتأسيس التنظيم السري الجديد للشهيد عبد القادر الحسيني بعد عودته إلى القاهرة في شباط ١٩٤٦، بحديث عن فعل المستعمر البريطاني في فلسطين وأثره في إخلاء فلسطين من السلاح العربي، وكذلك عن حالة البلاد الداخلية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها.[٥] كما حرص الريماوي على الإضاءة على هزيمة القسطل، رغم أثره الكبير، خصوصًا على قوة الجهاد المقدس، بوصفها هزيمة في معركة من معارك الحرب -التي القراءة التفصيلية لوقائعها أن لكل معركة فيها، تميزها وتمايزها عن المعارك الأخرى، وأن لكل مرحلة من مراحلها خصوصيتها- تلتها مباشرة انتصارات عربية أفشلت ثمار الانتصار الصهيوني في القسطل، كفشلهم في تحقيق أهداف عملية «نحشون» ثم العملية البديلة «يبوسي»، بعد هزيمتهم الساحقة في بدّو، وكذلك هزائمهم في معارك الشيخ جراح وباب الواد واللطرون، وهي الهزائم التي أفرغت الانتصار الصوري لعمليات «نحشون».[٦]

النقد الغائب

إضافة إلى الاقتطاع في النص الذي أخرج المعركة من سياقها العام، فإن روبنشتاين تجاوز في حكايته أي نقد للمصادر التاريخية، فتساوت لديه المصادر التاريخية المختلفة، وإن تناقضت، وسهل الاتهام - كاتهام عائلة مطر[٧] - وهذا أوقع النص في الكثير من الإشكالات والأخطاء التاريخية،[٨] ولعل أبرزها القراءة المقدمة لدور اللجنة العسكرية العربية في المجهود الحربي في فلسطين، وكذلك الخلافات العربية البينية، سواءً أكانت خلافات فلسطينية - فلسطينية أشير إلى أنها امتداد لخلافات سابقة، أم خلافات فلسطينية - عربية، كخلاف الحاج أمين مع أركان اللجنة العسكرية العربية.

ورغم حقيقة هذه الخلافات، فإن قراءتها المتأخرة بعيون المهزومين،[٩] والمتأثرة بالوقائع المستجدة على الأرض بعد نهاية حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، خصوصًا إنهاء المقاتل الفلسطيني،[١٠] أوقعت هذه القراءة في إشكالات كبيرة، وأبعدتها عن فهم التحولات التي أحدثتها الحرب، خصوصًا في مرحلتها الأولى،[١١] وأبرزت وجهة نظر متأخرة تشكلت بعد الهزيمة، واستذكرت دور اللجنة العسكرية العربية في ضوء ذلك. وكان قاسم الريماوي، في مخطوطه عن الشهيد الحسيني، أبرز من قدموا هذه القراءة، وإن تراجع عنها جزئيًا في نصوصه المتأخرة.[١٢]

صور منهوبة

تحضر في الكتاب، مجموعة من الصور المميزة التي استُخرجت في مجملها من أراشيف الاحتلال، ومنها الصور المنشورة في الصفحات ١٨٩، ٢١٠، ٢٨٣ والتي أشير إلى أن مصدرها: «يسرائيل نيتح، أرشيف بلماح، مخزون الصور». وهنا، لا بد من الإشارة أولا إلى أن التعليقات المرافقة للصور تعليقات غير دقيقة، فمثلًا لم يكن إبراهيم أبو دية حاضرًا في الصورة المنشورة في الصفحة ٢١٠ من الكتاب، ومن اعتقد المؤلف أنه قاسم الريماوي لم يكن إلا مالك الحسيني، أما قاسم الريماوي فهو الشخص الذي ظن المؤلف أنه كامل عريقات، وأما من ظنه الكاتب مرافق الحسيني عوض الترمسعاوي فهو كامل عريقات. أما الصورة المنشورة في الصفحة ٢٨٣ فلم تكن أثناء التوجه إلى القسطل، ولعل مصدر الإشكال في التعليقات، أن نيتح لم يكن صاحب الصور ليعرف من فيها، ويبين وقائع التقاطها، وإنما كان سارقاً مدعياً.

ومن غير تفصيل عن ادعاء وسرقة نيتح الذي روّجت له الكثير من المصادر الإعلامية العربية، فإن الصور المشار إليها التقطها المصور المقدسي خليل

رصـاص، كمـا يؤكـد قاسـم الريمـاوي. ويشـير الريمـاوي إلى أن الصـور التقطـت بنـاءً عـلى طلـب رصـاص، بصفتـه مصـورًا خاصًـا لمجلـة المصـور المصريـة، ونُـشرت هـذه الصـور في المصـور، وكذلـك في بعـض الصحـف المصريـة كالأهـرام خـلال شـهور الحـرب الأولى، قبـل استشـهاد الحسـيني، كمـا أُعيـد نشرهـا في مراحـل مختلفـة تاليـة لاستشـهاده. ويشـير الريمـاوي إلى أن الصـور التُقطـت في بلـدة بديـا، وهـو مـا أكدتـه القـراءة المدققـة في الصـور المختلفـة.[١٣]

الكتاب كنص مذكرات

قبـل الختـام، لا بـد مـن الإشـارة إلى قيمـة إضافيـة للنـص، فخـلال الانتقـالات المختلفـة بـين الأمكنـة والأزمنـة والأحـداث، يحكـي روبنشـتاين جـزءًا مـن مذكراتـه؛ مذكراتـه مـع الأمكنـة، وكذلـك مـع الشـخوص. تحمـل بعـض هـذه الذكريـات قيمـة اسـتثنائية، خصوصًـا حـال تطرقهـا لقضايـا تاريخيـة شـائكة، لعـل أبرزهـا حديثـه عـن مشـاركته في تنفيـذ قـرار عـوزي إسـحق نركيـس (١٩٢٥-١٩٩٧)، قائـد المنطقـة الوسـطى في حـرب حزيـران ١٩٦٧، بنسـف منـازل قريـة صوريـف، تحقيقًـا لثـأر شـخصي مـن هزيمتهـا السـابقة لنركيـس قائـد غـوش عتسـيون.

في تاريـخ حـرب حزيـران ١٩٦٧ ومعاركهـا عـلى الجبهـة الأردنيـة، الصـادر في عـام ٢٠١٧، تحـدث الكتـاب عـن وصـول القـوات المقاتلـة مسـاء يـوم ٨ حزيـران إلى صوريف المشـهورة منـذ معركـة لاِمِـد هـي [الـخمسة وثلاثـين]. وبنـاءً عـلى تعليمـات صريحـة مـن القائـد العـام، طـردوا سـكانها، ونسـفوا حـوالي ١٥ منـزلاً.[١٤] لا يقـدم النـص أي معطيـات إضافيـة عـن قـرار النسـف هـذا، ولمـاذا اقتـصرت عمليـة النسـف عـلى عـدد مـن المنـازل، رغـم صـدور القـرار بنسـف منـازل البلـدة جميعًـا.

وهـذا مـا تأتـي ذكريـات روبنشـتاين لتوضيحـه، فيقول: «وصلنـا إلى صوريـف في سـاعات الصبـاح، عـبر الشـارع المتعـرج الخـارج مـن بيـت أمّـر. كانـت القريـة خاليـة. عـلى الجبـال المحيطـة، كان سـكان القريـة المذعـورون مختبئـين في البسـاتين والمغـاور. كانـوا يراقبـون مـن بعيـد مـا يجـري تحتهـم. وضعنـا مـواد متفجـرة في البنايـة الأولى، الكبـيرة، عنـد مدخـل القريـة. لحقـت [بهـا أضرار] جسـيمة. كان واضحًـا أن تفجـير جميـع البيـوت يحتـاج إلى كميـات هائلـة مـن المتفجـرات. بعـد سـاعة، انصرفنـا مـن هنـاك. لـم نسـتطع تنفيـذ أمـر قائـد المنطقـة الوسـطى".[١٥]

ختامًا

حاولـت هـذه المراجعـة أن تقـدم قـراءة نقديـة، مـن غير إسراف في التمثيـل، لكـن لا بـد في الختـام مـن التأكيـد عـلى أهميـة النـص للقـارئ المهتـم بتأريـخ حـرب ١٩٤٧-١٩٤٩، وكذلـك بالسـير الذاتيـة لأبطـال هـذه الحـرب ومقاتليهـا. ولعـل هـذا النـص، خصوصًـا مـع إشـكالياته الكثـيرة، دافـع لمزيـد مـن الاهتمـام في تـراث هـذه الحـرب، والنبـش في ركامهـا بحثًـا عـن تـراث منـسي أو مهمـل أو مـتروك.

وفي الختـام قـال عبـد القـادر الحسـيني: «سـنقاتل إلى النهايـة، وسـيقاتل أبناؤنـا واصدقاؤنـا مـن بعدنـا. فنحـن مصممـون عـلى القتـال، وإن كنـا لا نرغـب إلا في أن نعيـش في سـلام. غـير أن الـدول الكـبرى تريـد غـير ذلـك».[١٦]

الهوامش

١ من المتوقع أن يصدر آخرها في الأيام المقبلة للمؤرخ أوري ميلشتاين، بعنوان "عملية نحشون ومعركة القسطل"، كجزء ثامن من سلسلته القديمة/ الجديدة عن تأريخ حرب ١٩٤٧-١٩٤٩.

٢ داني روبنشتاين، **إما نحن وإما هم- معركة القسطل: الساعات الأربع والعشرون الحاسمة**، ترجمة سليم سلامة (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٠)، ص ١٨.

٣ روبنشتاين، ص ٣١.

٤ "شاكر ياسين مطر وزوجته زهية يونس عبد العزيز"، **مقابلة شخصية**، حوار أحمد غنيم، ١٩٩٧/٢/٧، في: أرشيف التاريخ الشفوي الفلسطيني/ مجموعة الجنى: https://bit.ly/33K8Byr

٥ يُنظر: بلال محمد شلش (دراسة وتحقيق)، **داخل السّور القديم.. نصوص قاسم الريماوي عن الجهاد المقدس** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص ١٧٣-١٨٥.

٦ يُنظر مثلًا حديث الريماوي المبكر عن المعارك التالية للقسطل في: شلش، المصدر نفسه، ص ١٤٣-١٤٦. ويُنظر أيضًا نص المقالة المتأخرة التي كتبها الريماوي، وأُعيد نشرها في المصدر السابق تحت عنوان «أرادوا وفشلوا: عن الصهاينة واحتلال بقية فلسطين خلال حرب ١٩٤٧-١٩٤٩»: المصدر نفسه، ص ٤٢٩-٤٣٥.

٧ تقدم رواية المقاتل شاكر ياسين مطر - لم يكن المقاتل الوحيد الذي جنده عبد القادر الحسيني في القسطل من عائلته وفقًا لروايته - دليلًا ينفي كل ما قُدّم في النص من اتهام لمجمل عائلة مطر المثبت في النص للتأكيد كما يبدو على رواية تضخم من الحديث عن الانقسامات البينية، ويمكن أن تكون هذه الرواية امتداد لروايات شفوية متأخرة لم تخضع لنقد وفحص وفقًا للأصول التاريخية، تأثرت بالهزيمة أولًا، وثانيًا بخلافات لاحقة على المعركة.

٨ بعيدًا عن الإشكالات المتعلقة بالقراءة السطحية للمصادر، والتماهي مع ما تقدمه من غير نقد، وقع الكاتب في العشرات من الأخطاء التاريخية، فمثلًا يتحدث الكاتب، نقلًا عن مذكرات محمود القاضي **شيء من الذاكرة** - وليس شيء ما من الذاكرة كما ورد في الترجمة - عن وجود خلاف بين عبد القادر الحسيني والخلايا التابعة للحزب الشيوعي الذي حظي آنذاك بتأييد وتعاطف في منطقة جبال الخليل: روبنشتاين، ص ١٦١، فعن أي خلايا يجري الحديث - إن كان النقل عن القاضي دقيقًا- إذ لم تكن بقية عصبة التحرر الوطني في الفترة المبكرة التي حضر فيها الحسيني إلى صوريف - الذي لم يشارك بالمناسبة عبد القادر الحسيني في أي من معاركها بحضور مباشر - قد اتخذت قراراها بقبول مشروع التقسيم وتأييده، وإنما أيد مبعوثو العصبة الهيئة العربية العليا بوفد توجه لزيارة الحاج أمين الحسيني في بيروت، وموقفها المناهض للقرار، ولم توزع بيانات العصبة المؤيدة للقرار في الخليل إلا في فترة متأخرة. كما أن الموقف المنقول عن إميل حبيبي حدث أواخر عام ١٩٤٨، بعد استشهاد الحسيني بفترة طويلة، وحسم بقية العصبة لموقفها، ودعوتها الجيوش العربية للخروج من فلسطين.

وهنا، لا بد من الاستطراد بالقول بأن النقل عن القاضي لم يكن دقيقًا، فالقاضي الذي خلط في نصه بين الأزمنة المختلفة، تحدث عن أن الخلاف الذي نشأ في البلدة أول الأمر ارتبط بانتقاد بعض أهل البلدة تولية الحسيني لأبو دية أمور الدفاع، فعيّن القاضي مسؤولًا لمجموعة ثانية من القرية تسلحت للدفاع عنها. يُنظر: محمود القاضي، شيءٌ من الذاكرة (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٥)، ص ٣٩-٤١. ولم يكن القاضي وحيدًا في مشاركته، على خلاف قرار العصبة اللاحق، في الدفاع عن قريته، فجل كوادر عصبة التحرر الوطني في منطقة الخليل استقالوا من العصبة - وهو ما تؤكده المصادر التاريخية المختلفة - وعلى رأسهم القيادي الكبير مخلص عمرو (١٩٠٨-١٩٦١)، وأسهموا في المجهود الحربي العربي، وكان أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الأردني لاحقًا، فخري أسعد مرقة (١٩٠٨-١٩٧٦)، من كوادر الجهاد المقدس حتى إنهائه في عام ١٩٤٩.

٩ عن أثر الهزيمة في نصوص التذكر المرتبطة في حرب ١٩٤٧-١٩٤٩، خصوصًا في مرحلتها الأولى، يمكن النظر في:
Bilal Mohammed Shalash, "History Told by the Vanquished: A Critical Reading of 19471948- War Diaries as Historical Sources", AlMuntaqa, vol. 2, no. 2, (October/November 2019), pp. 923-.

١٠ حول أثر إنهاء المقاتل الفلسطيني في السردية التاريخية المقدمة من بعض شخصيات الجهاد المقدس، يُنظر نموذجًا: بلال محمد شلش، «إثبات وإسكات: عن إنهاء المقاتل الفلسطيني سعيًا لـ 'الضم' (١٥ أيار ١٩٤٨ - كانون الثاني ١٩٤٩) في نصوص قاسم الريماوي عن 'الجهاد المقدس'"، أسطور للدراسات التاريخية، العدد ١١ (كانون الثاني ٢٠٢٠)، ص ١٤٨-١٧٣.

١١ عن التغييرات الجذرية التي أحدثتها الحرب، وإن كانت في كثير من الأحيان مؤقتة، خصوصًا في مرحلتها الأولى، في تجاوز الفلسطينيين لجزء أساسي من خلافاتهم الداخلية، يُنظر: شلش، داخل، ص ٧٦، ٢٤٧-٢٥٠. ولنموذج آخر في القطاع الغربي من فلسطين الوسطى، يُنظر: - بلا ل محمد شلش. **يافا دمٌ على حجر.. حامية يافا وفعلها العسكري: دراسة ووثائق؛ الجزء الأول: سيرة البارود اليافيّ: دراسة في بنية حامية يافا وفعلها العسكريّ كانون الأول ١٩٤٧ - نيسان ١٩٤٨** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، ص ٤٠-٦٧.

١٢ يقدم طه الهاشمي في يومياته التي حُقق بعضها، ويؤمل أن ترى النور في صورتها الكاملة قريبًا، رواية مغايرة يمكن من خلالها قراءة سردية الريماوي قراءة نقدية، تم تقديم بعض هذه القراءة على هامش سردية الريماوي المنشورة في: شلش، داخل، ص ٣٥٩-٣٧٦.

١٣ يُنظر تفاصيل قصة الصور كما نشرها الريماوي: «صور بديا المنهوبة: خليل رصاص وصور الجهاد المقدس»، في: شلش، داخل، ص ٤٤١-٤٤٦.

١٤ روبنشتاين، أبراهام آيالون (محرر رئيسي)، **احتلال الجبل: المعركة في الجبهة الأردنية في حرب الأيام الستة**، (تل أبيب: دار نشر مودان؛ دار نشر وزارة الأمن، ٢٠١٧)، ص ٣٤٤.

١٥ روبنشتاين، ص ١٨٥.

١٦ "العرب يقاتلون إلى النهاية"، الأهرام، ١٦/ ٢/ ١٩٤٨، ص ١.

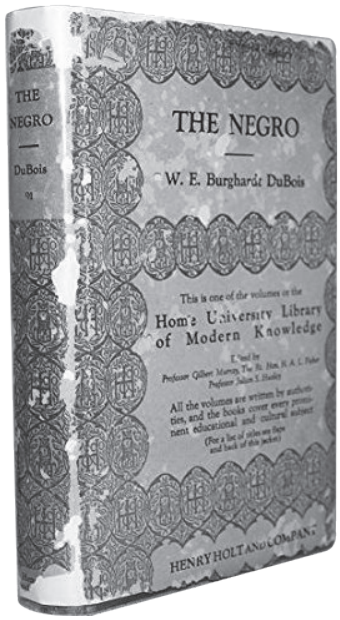

محمد قعدان *

قراءة في كتاب «الزنجي»**: دو بويس واستعادة تاريخ إفريقيا

توطئة

يتجسّد الجهد الذي رافق دو بويس (Du Bois, W.E.B) في هذا الكتاب في الإجابة عن سؤال «من هو الزنجيّ؟»، إلا أن هذهِ الإجابة تشكّلت في نسقٍ مغاير عن الكتابات التاريخيّة الدارجة والمألوفة إزاء العوالم غير الأوروبيّة، فهي صاغت نموذجا حديثا من الكتابة النقديّة، منطلقا من تاريخِ الزنوج أو السود في إفريقيا، حتى تاريخهم الحاضر في الأميركيتيّن، وتميّزت الكتابة النقديّة عند دو بويس، بكونها بمثابة «كشف الحجاب» عن تاريخ السود، فيما يتعلّق بمأساتهم في مخطّط العالم الحديث، مع مأساة شعوب مستعمَرة أخرى، أو كما أسماهم دو بويس «الملوّنين».

مع بداية القرن العشرين، وفي عامِ ١٩١٥ تحديدًا، نُشر الكتاب في ظلّ تجذّر الإمبراطوريّات الاستعماريّة في العالم، وكثافةِ الكتابات والأدبيّات الاستشراقيّة وهيمنتها على الأجواء الأكاديميّة والعلميّة، برزَ دو بويس في نقدهِ المستمرّ ودائم التطوّر، للمشاريع والتقاليد المعرفيّة التي تكرّس العنصريّة والاستعمار، علمًا أنه في تلك الفترة نجد قليلا من الذي قاموا بنقدِ هذهِ المشاريع ومضامينها، في الولايات المتحدّة كانوا يُسمون «العُشر الموهوب» ومنهم أرشيبالد غريم وكيلي ميلر وجيمس ويلدون جونسون وبول لورنس دنبار، يعبّرون بدورهم عن نخبة مثقفة سوداء، تقود

* طالب جامعي متخصص في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وتاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب.

** Du Bois, W.E.B. The Negro. New York: Holt, 1915. (والكتاب منشور من ٢٠١١ على موقع Project Gutenberg)

يكمن في كتاب «الزنجي» همّ وقلق يمهّدان لسؤالهِ المعرفيّ وهو يتعلّق بوحدة مصير الزنوج الأفارقة، والعمل على وحدة إفريقيا كمشروعٍ سياسيّ، من خلال استعادة التاريخ العامّ للقارّة. ودحضَ الكتاب، ادعاءات الدونية الإفريقية، وأيضًا حاول الكشف عن الفاعليّة التاريخيّة، ناقداً بدورهِ مقولة «إفريقيا ليس لها تاريخ».

معرفياً وسياسياً واجتماعياً، نقد المشروع الاستعماريّ في الولايات المتحدّة، ثمّ تكثّف النقد ليصل المنظومة العالميّة بأكملها، التي تستهدف أساسا الشعوب غير الأوروبيّة.

ويأتي هذا الكتاب بعدما نشرَ دو بويس كتابه «أرواح الشعب الأسود»، في عام ١٩٠٣، الذي أوضحَ فيهِ بشكلٍ حاسم أن المُشكلة الراهنة في القرن العشرين، هي خط اللون أو حدّ اللون (Color line) الفاصل بينَ الشعوب البيضاء والشعوب غير البيضاء، وهذا الخطّ يحملُ في طيّاتهِ معاني سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وقانونيّة، لتعريف من يحقّ لهُ العيش، ومن لا يحقَ لهُ العيش، ليس بالمعنى المجازي فقط وإنما بالمعنى الحرفيّ أحياناً، على نطاق عالميّ.[١]

ويكمن في كتاب «الزنجي» همّ وقلق يمهّدان لسؤالهِ المعرفيّ وهو يتعلّق بوحدة مصير الزنوج الأفارقة، والعمل على وحدة إفريقيا كمشروعٍ سياسيّ، من خلال استعادة التاريخ العامّ للقارّة الإفريقية. ودحضَ الكتاب، ادعاءات الدونية الإفريقية، وأيضًا حاول الكشف عن الفاعليّة التاريخيّة في إفريقيا، ناقداً بدورهِ مقولة «إفريقيا ليس لها تاريخ»، ونظر الكتاب في جذور وأسباب هذهِ المقولة تاريخياً، وأشار إلى أنها نابعة من الاستعباد والاستنزاف لإفريقيا على امتداد أربعة قرون متتالية منذُ القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر، وبالتالي أصبح الكتاب بمثابة مرجع للتأريخ الإفريقي في القرن العشرين المُضادّ للمعرفة الأورومركزيّة والاستشراقيّة إزاء الشعوب غير الأوروبيّة عمومًا. وسأتناول في مراجعتي فصول الكتاب، من خلال الثيمات التي يتبعها دو بويس في الكتاب.

البداية: استيعاب إفريقيا والشعوب السوداء

يفتتحُ دو بويس الكتاب، بفصلٍ يمهّد للحديث عن إفريقيا، عبر نزع «الرومانسيّات والغموض» عن القارّة، بالتعرّف عليها جغرافياً. فهو يعيد القارئ إلى الواقع فيما يخصّ إفريقيا، والشعوب السوداء. وهي أيضًا محاولة لاستعادة الجغرافيا ونزع الصفات الاستعماريّة عنها، واستيعابها كمشهدٍ جغرافيّ طبوغرافيّ وبيئي، وبالتالي تملك مقوّمات الحياة كما أي قارّة أخرى.[٢]

في الكتاب محاولة لاستيعاب إفريقيا والشعوب السوداء من أجل اعتبارهم فاعلين في التاريخ، ومساهمين في تشكّل حضارة في القارّة الإفريقية وبلدان شرق المتوسّط وشبه الجزيرة العربيّة. وتأتي محاولة دو بويس هذهِ، في سياق تحليل وتفكيك «الدونيّة الإفريقية» التي أنتجتها تجارة العبيد والاستعمار، من خلال إعادة قراءة التاريخ واستعادتهِ من عنصرية تقاليد التأريخ والفلسفة الأوروبية، فيما يتعلّق بموقعِ إفريقيا في التاريخ، والنظر على أنها قارة هامشيّة غير متحضّرة.[٣]

ونرى أن دو بويس يكرّر في الكتاب السؤال «من هو الزنجيّ إذًا؟»، مخترقًا النماذج العرقيّة والعنصريّة، متسائلًا، هل من الممكن تحديد مقاييس عرقيّة للزنجيّ، كما يتخيّلها البعض «الرجل الأسود القبيح ذو الشعر المجعّد»، وهل من الممكن حصر عرق أو شعب في مفاهيم بيولوجيّة وفيزيائيّة؟ ويطرح السؤال الأساسي في هذا السياق وهو: كيف أصبح اللون علامة للدونيّة في العالم الحديث، مؤكدًا على أن هذهِ سِمات العالم الحديث، من خلال استحضار سلسلة من الشواهد والأدلة والآثار في إفريقيا. يضعُ دو بويس هذه القاعدة في التعاطي مع «العرق» قائلًا أن «العرق هو مفهوم ديناميكي وليس ثابتًا، والأجناس النموذجية تتغير وتتطور باستمرار وتندمج وتتمايز». وبالتالي النظر إلى

يسردُ لنا دو بويس تخطيط المسار الحضاريّ والثقافيّ، وموقع الشعوب السوداء في صناعةِ تاريخ إفريقيا وإمبراطوريّات المتوسط عمومًا. ويتعمّق في كلّ منطقةٍ إفريقية وتطوّراتها الداخليّة والخارجيّة سواء مع «الفتوحات العربيّة الإسلاميّة» أو الإمبراطوريّات المجاورة، وما آلت عليهِ أحوالها من خلال التشديد على فهمِ أربعة مراكز إفريقية؛ مصر وأثيوبيا، ثمّ السودان والنيجر وتشاد وغانا، ثمّ الكونغو ووسط إفريقيا.

العرق بوصفهِ نموذجا ثابتا من اللون الأسود الداكن والشعر المجعّد ليست إلا تعميمًا أوروبيًا في سياقٍ تاريخيّ، إنما الأفارقة والشعوب السوداء تختلفُ ألوانها من الأسود الداكن حتى اللون البنيّ الفاتح والأصفر، وأمّا الشعر والشفاه والرأس والجسم، يتمايزون مع الاختلافات الجغرافيّة في إفريقيا. وأوردَ دو بويس النقاش العنصريّ في أوروبا الذي يتمحور حول محاولة لتثبيت تعريف موحّد وقاطع للسود من خلال ملامحهم الجسديّة، ويبيّن دو بويس كيف أنه لم يحالفهم الحظّ «علميًا» في توحيد إفريقيا تحت تعريف عرقيّ واحد.[٤]

وعليه، يحاول دو بويس الإسهام في دراسة تاريخ الشعوب السوداء، وفهم الديناميكيات التاريخيّة التي أدت لتكوّن إفريقيا والشعوب السوداء، منطلقًا من الجذور والأصول، ليناقش فاعليّة هذهِ الشعوب في التاريخ وإمكاناتهم الحقيقيّة كبشر. ظهرت ثلاثة أنواع من «الزنجيّ التاريخيّ» في منطقةِ وادي النيل ثم بدأت بالتوّسع نحو الجنوب الإفريقي، حسب دو بويس. ويعتقد أن هذهِ العمليّة تتضمن اختلاط الشعوب السوداء بمن يسميهم بشعوبٍ ساميّة، ومن هنا تطوّرت حضارة مصر وأثيوبيا القديمة لتكون بداية الشعوب السوداء بالمعنى التاريخيّ، وأيضًا بداية حضارة إنسانيّة. ويصفُ دو بويس محاولتهِ هذهِ لفهمِ تاريخ الشعوب السوداء بقوله: «ليس من السهل تلخيص تاريخ هذه الشعوب الإفريقية السوداء، لأنه لا يُعرف عنها إلا القليل، والكثير لا يزال محل نزاع ونقاش. مع ذلك، من خلال تجنّب الخلافات الحقيقية وعدم الخوف من مجرد طرح الأسئلة، قد نتتبع حركة إنسانية عظيمة بدقة كبيرة». ويتبيّن أن طرحه التاريخيّ سيكون بمثابةِ تقديم تعريفات أساسيّة حول الشعوب السوداء، كبديل عما تقدّمه النُظم والأجهزة المعرفيّة التابعة للاستعمار والامبرياليّة الأورو-أميركيّة.

ويتابع دو بويس موضحًا أنه مع توسّع القبائل الزنجيّة في داخل إفريقيا بدأت تستقرّ في مناطق مهمّة وحيويّة في منطقة تشاد ونهرها وزيمبابوي والجنوب الإفريقي. كذلك، استقروا تدريجيًا في الجنوب الشرقي، وأطلقوا على أنفسهم «الشعب» باللفظ اللغويّ (La Bantu)، وقد نما هذا المفهوم من خلال تكتل القبائل وتحوّلها إلى «أمة مُحاربة» تتحدث لغة واحدة، ولم يستقرّوا نهائيًا حتى قاموا في النهاية بغزو كل إفريقيا.

أحدثت هذهِ الهجرات، تحوّلات وتغيّرات بطيئة في إفريقيا وأصبحت «أرض الزنوج» (Negroland)، ونتجَ عن ذلك علاقات مع الخارج- مع العالم، تجارة وحركة وتقدّم، من خلال بوابّة منطقة النيل ومصر. ومن المهمّ النظر إلى أن مصر هي نتاج هذهِ العمليّة التي أطلقتها القبائل السوداء، وأيضًا تواصلت الشعوب الفينيقية واليونانية والرومانية، بشكل أو بآخر، مع إفريقيا السوداء. واعتبرت قرطاج، المدينة المركزيّة الواقعة في شمال إفريقيا التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة في تلك الفترة قبل الميلاد بعدّة قرون، قناة أساسيّة لتجارة ومرور قوافل كبيرة تحمل العاج والمعادن والقماش والأحجار الكريمة والعبيد.

ويضيف دو بويس أن إفريقيا ارتبطت وساهمت وتأثرت بالعالم الجديد، مع بداية الميلاد. وجاءت التأثيرات اليونانية والرومانية عبر الصحراء، وتواصلت الإمبراطورية البيزنطية وبلاد فارس مع إفريقيا عبر وادي النيل. وأدى تأثير طرق التجارة في الصحراء بالإضافة إلى تلك الموجودة في مصر وأثيوبيا وبنين ويوروبا(نيجيريا)، إلى تحفيز المراكز الثقافية في وسط وغرب السودان، ووصلت التجارة الأوروبية والإفريقية إلى حجم كبير في وقت مبكر.[٥]

يسردُ لنا دو بويس تخطيط المسار الحضاريّ والثقافيّ، وموقع الشعوب السوداء في صناعةِ تاريخ

إفريقيا وإمبراطوريّات المتوسط عمومًا. ويتعمّق في كلّ منطقةٍ إفريقية وتطوّراتها الداخليّة والخارجيّة سواء مع «الفتوحات العربيّة الإسلاميّة» أو الإمبراطوريّات المجاورة، وما آلت عليهِ أحوالها من خلال التشديد على فهمِ أربعة مراكز إفريقية؛ مصر وأثيوبيا، ثمّ السودان والنيجر وتشاد وغانا، ثمّ الكونغو ووسط إفريقيا، وينتهي بالحديث عن الأنهر الكبيرة وزيمبابوي. ويبيّن أهميّتها وفاعليّتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ناقدًا، النظريّة التي تبلورت مع استنزاف القارّة الإفريقية منذ القرن الخامس عشر ومفادها أن السود كانوا دائمًا عبيدًا في التاريخ وغير فاعلين فيهِ.

تأتي مهمّة الكتاب في سياق الكشف عن محدّدات أو مميّزات تاريخيّة وسوسيولوجيّة لعمليّة «استعباد إفريقيا»، التي بدأت في القرن الخامس عشر، وكيف تختلف عن «العبوديّة الكلاسيكيّة»، وما هو المضمون لخطّ أو حدّ اللون؟

قراءات في التاريخ الإفريقي

لكي نعي أجوبة دو بويس عن هذهِ الأسئلة، نعود معه قليلًا إلى قراءات في تاريخ إفريقيا بدورها حضارةً فاعلة في التاريخ من فترات ما قبل الميلاد وما بعدهُ؛ يعتبر دو بويس أن مصر وأثيوبيا هما البوابة التاريخيّة لإفريقيا ونهضتها، ويستعرض تاريخًا قبل ميلاد المسيح بخمسة آلاف سنة أو أكثر.

بدأ دو بويس قراءته للتاريخِ الإفريقي من بوّابتها الشماليّة، حيث تقع مصر، التي يسميها «منشأ الثقافة والفنّ» عبر تطوّرات طويلة من الفترة القديمة. لافتًا إلى أن تشكّل المنطقة في شمال إفريقيا مرّ من خلال ثلاث إمبراطوريات مصرية متعاقبة في فترةٍ تمتدّ إلى ألفيّ عام تقريبًا، إلى أن انهارت الإمبراطورية إلى نصفين؛ مصري وأثيوبي. ويرى دو بويس أن التدّفق الواسع للقبائل الزنجيّة والشعوب السوداء، بدأ في هذهِ الفترة تحديدًا بعد الانهيار، وقامت عليها النهضةُ المصريّة الإفريقية القديمة، وتركت وراءها حضارةً مهمّة وآثارا تاريخيّة، وضرب مثالًا على ذلك «تمثال أبو الهول العظيم في الجيزة، وأبو الهول في تانيس، والتمثال من الفيوم، وتمثال الإسكويلين في روما، وتمثال بوباستيس، جميعها تجسّد زنوجًا سودًا»، وتعبّر التماثيل عن مركزيّة الفعل التاريخيّ للسود ونهضتهم القديمة. وقد جاء في وصفها من قبل دو بويس أن «تعابير وجوههم صارمة وشبه وحشية تعبّر عن القوة».

استكمالًا في قراءة هذهِ الفترة، كانت أثيوبيا، بمثابة درع حماية لهذهِ الحضارة، من قبل غزوات قبائل أخرى في شمال إفريقيا، مناطق «المغرب العربيّ» تحديدًا. وبعدما بدأت الامبراطورية المصريّة بالانهيار، ظهرت على إثر الدور الأثيوبي في حماية هذهِ الامبراطوريّة، ثقافة أثيوبية منفصلة ومستقلة، ونشأت مملكة «كوش» وعاصمتها «مروي» في هذهِ المنطقة، متضمنة مناطق من السودان، ونشأت تجارة واسعة النطاق من الذهب والعاج والأحجار الكريمة والجلود والأخشاب والحرف اليدوية. وأصبحت أثيوبيا ملاذًا ماديًا وثقافيًا لمصر. نمت هذهِ المملكة من خلال المراكمة على التطوّر والنهضة المصريّة التي سبقتها. كانت هذه نقطة فارقة في تاريخ مصر وأثيوبيا، فتمازج الأحداث والثقافة والتشكيلات المادّية، أسّس لوحدة سياسيّة، ولبداية حضارة.

وفي هذا الخصوص يبيّن دو بويس أهميّة هذهِ المنطقة في إفريقيا بالنسبة لتطوّر وتشكّل إفريقيا السوداء كما نعرفها اليوم، ونهوضها قديمًا. وهو يعتمد على دراساتٍ أركيولوجيّة وتاريخيّة، ويعيدها لتصبح جزءًا من السرد التاريخيّ العامّ لإفريقيا. مكّنه هذا من فهم واستيعاب إفريقيا كجُزء من التاريخ الإنسانيّ، إلى أن يصل لفترة قريبة قبل الميلاد (٥٠٠-٦٠٠ عام)، إذ بدأت تظهر ملامح سقوط هذهِ الحضارة التي شملت كلًا من مصر وأثيوبيا والسودان، بيدِ الأشوريين أو الفارسيين. ويتابع الكاتب سردًا سريعًا إلى أن يصل إلى فترة ما بعد الميلاد، وتحوّل المنطقة إلى المسيحيّة بالتزامن مع ميلاد المرحلة العربيّة الإسلاميّة. وقد حفّز هذا التحوّل حركةً وديناميكيّة جديدة لإفريقيا بعد ركود. ويرى دو بويس أن أثر المسيحيّة ثمّ انتشار الاسلام في سياقها العربيّ، كانَ واسعًا، وساهم في عدّة مجالاتٍ في تطوّر إفريقيا، من خلال الامبراطوريّات أو الكيانات السياسيّة التي نشأت ضمن النسق العربي وامتدادًا للحضارة الإفريقية التي تكوّنت ما قبل الميلاد.[٦]

يطرح دو بويس في الفصل التالي مسألة إفريقيا وقدوم الإسلام، منطلقًا من المصطلح العربيّ «بلاد السود» والمتداول بمصطلح «السودان» وهي تعني أراضي أو بلاد السود، وهي تغطي المنطقة بأكملها جنوب الصحراء، من المحيط الأطلسي إلى النيل. ويشير إلى أن النيجر تلعب دورًا مهمًا في غرب السودان وتطوّرها منذُ

تتجلى النقطة الأساسيّة بخصوص قدوم «العرب والإسلام» في دورهم في إحياء طرق التجارة القديمة واستعادتها، ويرى دو بويس أنهم قدموا كتجّار في المدن الكبرى والمخصصة للتجارة، وتعاملوا بـ«احترام» مع هذه الحضارة السوداء التاريخيّة في إفريقيا وقبائلها وشعوبها. ويشير إلا أن الإسلام لم يؤسس دولًا جديدة، بل دولًا زنجية «معدلة» و«موحدة» قديمة.

قدوم القبائل العربيّة.

في هذا الخصوص، يشير دو بويس إلى أثر الفراعنة المصريين في منطقة السودان في التعريفات الجيوسياسيّة الكلاسيكيّة، ويبين أثر تغلغل الثقافة اليونانية والبيزنطية والتجارة الفينيقية والقرطاجية والتي عُرفت أيضًا بـ«ممالك نوبا المسيحيّة». بينما جعل الإسلام أخيرًا هذه الأرض بأكملها ملكًا للإمبراطورية الإسلاميّة وتوسعها. ومع ذلك، فقد وقفت وراء كل هذه التأثيرات ثقافة الزنوج الأصلية الأولى؛ إن الأشكال الحجرية لـ«شربرو ومغاليث غامبيا وفن وصناعة الساحل الغربي» كلها أدلة عميقة وأصلية للحضارة لا يمكن أن تكون مجرد استيراد من الخارج.

وتتجلى النقطة الأساسيّة بخصوص قدوم «العرب والإسلام» في دورهم في إحياء طرق التجارة القديمة واستعادتها، ويرى دو بويس أنهم قدموا كتجّار في المدن الكبرى والمخصصة للتجارة، وتعاملوا بـ«احترام» مع هذه الحضارة السوداء التاريخيّة في إفريقيا وقبائلها وشعوبها. ويشير إلا أن الإسلام لم يؤسس دولًا جديدة، بل دولًا زنجية «معدلة» و«موحدة» قديمة.

كان الإسلام إذًا المرحلة الثانية تاريخيًا في إحياء إفريقيا، وانخراطها في تشكّل الحضارة العربيّة الإسلاميّة، فقد دفع وحفّز نهوض تقاليد سوداء في الساحل الغربيّ خصوصًا والكونغو ووسط إفريقيا. ويشير دو بويس إلى العديد من الممالك المهمّة في الفترةِ الإسلاميّة، وأيضًا إلى النموّ السكانيّ المتصاعد للقارّة، ودور الأفارقة في الصراعات أو الحروبات القائمة ما بينَ الممالك الإسلاميّة المختلفة أو دورهم في غزو شبه الجزيرة الإيبيرية (أوروبا) تحديدًا.

إضافة إلى ذلك، تطوّرت في إفريقيا ثقافات مدنيّة وكيانات سياسيّة سوداء، على سبيل المثال مدينة بنين، والساحل الغربي عمومًا حمل طابعًا قريبًا من «ديمقراطية المدينة»، والأفكار الدينية المتقدّمة، والصناعات المنظمة بدقة، والفن، كما هناك أيضًا دول مثل؛ أشانتي، داهومي، وغيرها. أظهرت هذهِ «الدول الحديثة» آثارًا للمهارة والثقافة والصناعة، لكن تجارة الرقيق واستعباد إفريقيا هي التي قلبت الميزان.

ويستمرّ دو بويس في عرضِ أهم الممالك وتشكّلات الشعوب السوداء وتقدّمها في الساحل الإفريقي ووسطها وشمالها، إلا أن السؤال يبقى عالقًا: كيف حصل التأخر والسقوط؟ وما هو المميّز في الحرب الأوروبيّة على إفريقيا؟ وبالتالي، يعتبر دو بويس المحاولة الدائمة لإخراج إفريقيا من التاريخ عمليّة تاريخيّة من الاستنزاف الحديث للقارّة ونتيجة استعباد الشعوب السوداء ونقلهم إلى الأميركتين.[٧]

المنظومة الاستعماريّة واستعباد إفريقيا

يتساءل دو بويس «ما الذي غيّر مناطق كاملة إفريقية، من ثقافات وتعدديّة وممالك مستقرّة، إلى ميادين حرب ودماء وخراب؟» ويجيب «يمكن أن تكون هناك إجابة واحدة فقط: تجارة الرقيق. ولا أقصد فقط بيع الرجال، وإنما حركة وعمليّة ممنهجة بهذهِ النسب والكثافة والتشعبات المنظمة على نطاق واسع... وتشجيع الحرب وجميع الدوافع القاسية والأنانيّة، وتركيز هذه الحركة على وجه التحديد في جزء من إفريقيا عبر خطوط التجارة المتوسطية القديمة».[٨]

يشدد دو بويس على الأهميّة التاريخيّة لقضيّة «استعباد إفريقيا» ويضعها كنقطة فاصلة في تاريخ العالم الحديث وخصوصًا الإفريقي لما يتبيّن أنها أصبحت منذُ القرن الخامس عشر تُستنزف وتضعف وتتأخر، بعدما ظهرت أهم المدن والممالك في إفريقيا سواء التي أخذت دورًا في الحضارة العربيّة الإسلاميّة أو الحضارة السوداء في الساحل الغربي «بنين-يوروبية» (Yoruba-Benin). من منتصف القرن الخامس عشر إلى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، تركزت تجارة الرقيق الأميركية في غينيا ودمّرت الساحل أخلاقيًا

واجتماعيًا وجسديًا ثمّ توسعت. حيث تمّ تداول الأسلحة الأوروبية وغيرها مقابل البشر، ولم يتم اتخاذ أي تدابير لمواجهة هذه الآفة الرهيبة حتى عام ١٧٨٧.

يوضّح دو بويس نقاطًا مهمّة في التعاطي مع هذا الحدث الذي أطلقتهُ القوى الاستعماريّة الأوروبيّة بدءا مع مملكة قشتالة والأرغون (إسبانيا) ثمّ البرتغال وتبعتها هولندا، وأخيرًا رسمت إنكلترا الشبكة العالميّة لتجارة الرقيق السود. وفيما يتعلق بهذهِ النقطة تحديدًا، يقول دو بويس إن تجارة الرقيق وعمليّة الاستعباد في أوقات الحرب خصوصًا كانت معروفة ومألوفة لدى الإمبراطوريّات والممالك والدول التاريخيّة، إلا أن التمايز الذي يشير إليهِ الآن متعلّق باللون والعرق. ويعني بذلك أن التمازج ما بينَ الاستعباد وعلامات اللون والعرق كفاصل ومحدّد للإنسانيّة والتاريخ والوجود، وبالتالي التدمير المنهج بسياساتٍ واضحة ومراكز نقل على السواحل في جغرافيات متعددة وسفن وقتل ومحو لشعوبٍ ولغات وثقافات وديانات، كل هذه بدورها هي تمهيد لفهم عمليّة الاستعباد الأوروبيّة. ويقارنها دو بويس مع عمليّة الاستعباد التي جرت خلال الفترة الإسلاميّة، فيقول إنها كانت خلال تلك الفترة «العارض» إبان الحرب، وليس كما في مرحلة الهيمنة الأوروبيّة حيث أصبحت «الهدف» والموضوع الأساسي.[٩]

تعكس قراءة دو بويس لمنظومة الاستعباد مجادلته ونقده لمقولة «الشعوب السوداء وإفريقيا بدون تاريخ»، حيث إن المقولة تعني أن الشعوب السوداء لم تحقّق يومًا مصيرها السياديّ على أرض وجغرافيا، وعانت «عنصريّة» بالمعنى «اللا تاريخيّ»، وبالتالي فهي خارج التاريخ. وينتقد اعتبار الاضطهاد والاستعباد ضدّ الشعوب السوداء ظاهرة متواجدة في جميع الحضارات والفترات. انتقد دو بويس ذلك من خلال فهم منظومة الاستعباد كحدثٍ فاصل أولًا، وثانيًا من خلال الكشف عن منظومات وآليات «العنصريّة» ودورها في استعباد إفريقيا، ماديًا ثمّ معرفيًا، وثالثًا من أجل بناء ملامح نظريّة لاستعادةِ التاريخ الإفريقي، ما يتيح إمكانات فاعليّة جديدة للشعوب السوداء في تاريخها الراهن.

ما بين عامي ١٤٥٥ و١٤٩٢ لم يُذكر سوى القليل عن العبيد والتجارة مع إفريقيا. يذكر دو بويس أن كولومبوس قام باقتراح نقل الزنوج إلى الأميركتين، لكن فرديناند وإيزابيلا ملوك إسبانيا، رفضا ذلك واكتفوا بنقلهم إلى المملكة بنسبٍ قليلة. ومع حلول عام ١٥٠١، ظهرت دلالات وإفادات على نقلِ زنوج [الذين اعتنقوا المسيحيّة] إلى الأميركتين. اعترضَ أوفاندو (Ovando)، حاكم أميركا الإسبانية في البداية على نقل العبيد الزنوج، إثر هروبهم وفرارهم وصعوبة تعليمهم، ووصفهم بأن عاداتهم تشبه «العادات السيئة للقبائل الأصلانية». ومع ذلك، ذكرَ دو بويس، رسالة من الملك إلى أوفاندو، [مؤرخة في «سيغوفيا»، في الخامس عشر من أيلول ١٥٠٥]، كتب فيها: «سأرسل المزيد من العبيد الزنوج كما تطلب؛ أعتقد أنه قد يكون هناك مائة. في كل مرة، يذهب معهم أشخاص موثوق بهم، وسيكون لهؤلاء نصيب في الذهب الذي سيجمعه الزنوج». وعقّب دو بويس أن «هناك سجّل من مائة عبد تم إرسالهم في هذا العام بالذات، وتم توثيق نقل خمسين في عام ١٥١٠ من إشبيلية إلى المناجم في أميركا.[١٠] وهذهِ كانت الخطوات الأولى لإنشاء شبكة عالميّة من استعباد وتجارة الرقيق السود، إلا أنها لم تستهدف السود كـ «استعباد وتجارة» إلا مع البرتغاليين ومن تلاهم.

أصبحت التجارة الأميركية راسخة ونمت تدريجياً، في الربع الأول من القرن السادس عشر، وانتقلت على التوالي من الإسبانيين إلى أيدي البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والإنكليز، من خلال اتفاقيات ومعاهدات. بالتالي أصبحت إفريقيا هدفًا للاستعباد وفقًا لتقاطعات دينيّة، حيثُ يتمّ فرض استبدال الأديان الوثنيّة الإفريقية بالمسيحيّة، وعرقيّة حينما جعلت من الشعوب السوداء موضوعًا للاستعباد الحديث، المرتبط باستعمارِ الأميركتين.

ويذكر دو بويس أنه بعد ذلك «سرعان ما تطورت التجارة الأميركية للرقيق السود، ونما الطلب القوي غير المنضبط على العمل الوحشي في جزر الهند الغربية وفي قارة أميركا حتى بلغ ذروته في القرن الثامن عشر، عندما كان العبيد الزنوج يعبرون المحيط الأطلسي بمعدّل خمسين إلى مئة ألف سنويًا. بالتالي، استكمالًا للمشروع الاستعماري والهيمنة وبناء أوروبا الحديثة، ترتّب على ذلك، توسيع نطاق الحرب على إفريقيا. وشملت منظومة الاستعباد كل جزء من إفريقيا -على الساحل الغربي والسودان ووسط إفريقيا الكونغو وأثيوبيا ومناطق الأنهر والبحيرات، والساحل الشرقي ومدغشقر. لم يتم الاستيلاء على الإثنيات الصغيرة من الزنوج فحسب، ولكن تم استعباد أهم الإثنيات والشعوب (البانتو الأقوياء والماندينغو والسونغاي والنوبة وزنوج

النيل والفولا وحتى الملايو الآسيويين) في الحرب على إفريقيا».[11]

قام البرتغاليون ببناء أول حصن لتجارة الرقيق في الميناء على «ساحل الذهب» في خليج غينيا، في أواخر القرن الخامس عشر، ووسعوا تجارتهم على الساحل الغربي وحتى الساحل الشرقي. في ظل هذه التجارة نمت الملامح الأولى لمنظومة استعباد السود بكثافة وبنسبٍ أكبر، ما جعل العبيد السود أهم «سلعة وتجارة» في تلكَ الفترة. وأنشأ الهولنديون مؤسسات وأجسام تنظّم تجارة العبيد، بعد معركتهم من أجل الحرية ضدّ إسبانيا في عام ١٥٧٩، وفي عام ١٥٩٥ وكإجراء حربي ضد إسبانيا -التي كانت في ذلك الوقت تهيمن على البرتغال- قاموا بأول رحلة لهم إلى غينيا لتكثيف تجارة العبيد. وبحلول عام ١٦٢١ استولوا على حصون العبيد المختلفة في البرتغال على الساحل الغربي وشرعوا في فتح ستة عشر حصنًا حديثًا على طول ساحل خليج غينيا.

أبحرت السفن من هولندا إلى إفريقيا وحصلت على عبيد مقابل بضائعها. حملت العبيد إلى الجزر الواقعة في مجال القارة الأميركيّة أو البرازيل، وعادت إلى الوطن محملة بالسكر. في عام ١٦٢١، تم دمج جميع الشركات الخاصة التي تتداول في الغرب ضمن شركة «الهند الغربية الهولندية»، التي أرسلت في غضون أربع سنوات خمسة عشر ألفًا وأربعمائة وثلاثين زنجيًا إلى البرازيل لتزويد المزارع الإنكليزية. وهكذا أصبحت هولندا توصف بـ «ناقلة الرقيق العظيمة». وفي الوقت نفسه شُنت حرب ضد إسبانيا.

بدأت التجارة الإنكليزية برحلات السير جون هوكينز في عام ١٥٦٢ وما بعده، وكان دور الإنكليز أولًا؛ الحفاظ على إرث التجارة الهولنديّة والبرتغاليّة والإسبانيّة حتى منتصف القرن السابع عشر، وثانيًا: قاموا ببناء شركات تجارة الرقيق الإنكليزية وتشكيل الشبكة العالميّة والمنظمّة. هكذا يختم دو بويس مراحل تكوّن المنظومة عبر تحديد الأدوار المختلفة للأوروبيين، من إسبانيا حينما أطلقت التجارة ونقل السود إلى إسبانيا لمصالح خاصّة وخدمة العائلة الملكيّة، ثمّ البرتغاليين عبر استعباد واستهداف السود بصفتهم «سلعة»، ثمّ إنشاء مؤسسات وأجسام تُدير السلعة من قِبل الهولنديين، وأخيرًا قامت إنكلترا ببناء شبكة شركات إنكليزيّة عالميّة منظمّة لتجارة الرقيق.

حينما سيطرت إنكلترا على منطقةِ جامايكا في عام ١٦٥٥، وأنشأت «القاعدة الغربيّة الهنديّة لتجارة الرجال»، حفّزت هذهِ الحادثة استثمار «مغامرون ملكيون بريطانيون» في تجارة الرقيق في عام ١٦٦٢، وتأسست شركة «رويال أفريكان»، التي أصبحت أكبر شركة لتجارة الرقيق في العالم، واستمرت في التجارة المتنامية مدة ربع قرن.

في عام ١٧١٣ وقّعت إنكلترا وإسبانيا اتفاقًا من أجل ترتيب تجارة الرقيق العالميّة، وهو يقتضي مزيدًا من الامتيازات والمنح للجانبِ الإنكليزي وفرضِ هيمنة واحتكار على التجارة. وقد حصد تجّار الرقيق «محصولًا كبيرًا»من هذه الاتفاقية. تركّزت التجارة في ليفربول، وتأسست عظمتها التجارية إلى حدّ كبير على هذا الأساس. تسارعت تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر وبلغت أرقامًا مهولة؛ ٥٣ سفينة في عام ١٧٥١؛ ٨٦ في عام ١٧٦٥، وفي بداية القرن التاسع عشر ١٨٥، حملت ما يقارب تسعة وأربعين ألفًا ومائتين وثلاثة عشر عبدًا في عام واحد.[12]

ويشير دو بويس إلى أن توفير مثل هذا العدد الكبير من السفن وملايين من العبيد احتاج إلى شنّ غارات وحرب ممنهجة على الشعوب والقبائل السوداء في جميع إفريقيا، على إثرها تحوّلت القارّة رأسًا على عقب؛ إخلاء مناطق بأكملها، اختفاء قبائل بأكملها، وبناء قرى في الغابات والكهوف هربًا من الغزو الاستعماري. وبالمقابل، تشكّلت شخصية قاسية وعنيفة ومقاومة في إفريقيا. ويذكر دو بويس على سبيل المثال أن منطقة البنين شهدت «أسوأ تجاوزاتها في القسوة بدلاً من فنون السلام المزدهرة بالفعل» نتيجة الحاجة إلى الدفاع عن ذاتها وأرضها.[13]

وبالتالي أصبحت إفريقيا بعيدة عن إمكانات التقدم واستكمال مشروعها الحضاريّ. وبالإضافة، إلى الطلب الهائل على العبيد ونقلهم من الساحل الغربي، تدفقت قوافل العبيد عبر الصحراء إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط وأسفل وادي النيل إلى مراكز الإسلام كجُزء من الشبكة العالميّة التي صاغتها بريطانيا في القرن التاسع عشر تحديدًا. ويصف دو بويس هذهِ العمليّة التاريخيّة بأنها كانت»اغتصابًا لقارة إلى حدّ لم يسبق له مثيل في العصور القديمة أو الحديثة».[14]

ختامًا: الفاعليّة التاريخيّة والعرق واللون

يحاول دو بويس في كتابهِ «الزنجيّ» استيعاب تاريخ إفريقيا كاملًا، وصياغتهِ ضمن مقولة الفاعليّة التاريخيّة للشعوبِ السوداء (والملوّنة عمومًا)، وبالتالي ناقشَ فترتين متباعدتين نحو عشرة قرون. ونجد أن كتابته التي انطلقت من تاريخٍ عريق وقديم لحضارة مزدهرة إفريقية، وتصل نقاطاً ومواقع ومراكز من أجل فهم حقيقة الفعل الإفريقي تاريخيًا، وفقًا لتخطيط جغرافي حضاري يرسمهُ دو بويس لإفريقيا، أصبحت نموذجًا في دحض الإنتاج المعرفيّ الأوروبيّ، والفلسفةِ الحديثة، التي يعرّفها على أنها «الطفل الذي أنجبتهُ تجارة الرقيق الإفريقية وتوسع أوروبا الاستعماري خلال القرن التاسع عشر».[١٥]

ونجد أن النموذج الذي أطلقهُ دو بويس في هذا الكتاب تحديدًا وكتاباتهِ عمومًا، حفّزت مدارس فكريّة عند الملوّنين وغير الأوروبيين، وأذكر على سبيل المثال المدرسة الأميركيّة الجنوبيّة، وأخصّ الفلاسفة إنريكي دوسيل وكاسترو جوميز ورامون غروسفوغل في نقدهم للفلسفةِ الأوروبيّة الحديثة وعلاقتها بالغزو والاستعمار والإمبرياليّة. كان نقدَهم موجهًا إلى البنية الاجتماعيّة الاستعماريّة التي أنتجت فلسفة أوروبيّة تتأسس على العنصريّة والتقسيمات العرقيّة والتفوّق الأبيض. ويوضّح غروسفوغل متحدثًا عن النقد الذي وجهتهُ المدرسة الأميركيّة الجنوبيّة لدور ديكارت التأسيسيّ في الفلسفة الحديثة، على أن مقولة «أنا أفكّر، إذًا أنا موجود» هي حصيلة ١٥٠ عاما من الممارسات الأوروبيّة في الهيمنة والاستعمار والغزو. وعليهِ، مضمون هذهِ المقولة الفلسفيّة هو «أنا أغزو، إذًا أنا موجود».[١٦]

وعليه، فإن نقد سوسيولوجيا المعرفة وإنتاجها، وصياغةِ معرفة بديلة تكشف عن الاضطهاد المعرفيّ الذي تمارسهُ الدول الاستعماريّة الأوروبيّة ضدّ الشعوب الملوّنة في الأميركتّين وإفريقيا وآسيا وأستراليا والجزر عمومًا والإثنيات الصغيرة في أوروبا ذاتها، وتحاول أيضًا بناء سرديّات وتخطيطات تاريخيّة تحقّق وجودها وإمكانيات واحتمالات بناء تاريخ ومستقبل آخر. ويشدّد دو بويس في كتابهِ دائمًا على احتمالات التحرّر والفاعليّة للشعوب والقبائل السوداء، حتى في أحلك الظروف والشروط الصعبة. ويذكر المقاومات المتعددة والمعارك التي أطلقها الأفارقة ضد الأوروبيين، وخاصّة موجات عديدة من الثورات في القرن التاسع عشر، سواء في المستعمرات أو في إفريقيا.[١٧]

المحاولة الدائمة لإنشاء فاعليّة تاريخيّة راهنة عندَ الشعوب السوداء والملوّنة، مرتبطة عند دو بويس بالماضي والحاضر وبتشابك معاناة الحاضر واحتمالات الماضي. بالتالي أراد دو بويس أن يحيي في كتاباتهِ حضارات مستهدفة وتاريخًا مكتومًا، من قبل الأجهزة والمؤسسات الأكاديميّة والمعرفيّة الأورو-أميركيّة، من أجل بناء ذوات سوداء متحرّرة من الاستعمار.

الهوامش

1 Du Bois, W. E. B. (William Edward Burghardt), *The souls of black folk; essays and sketches*. (Chicago, A. G. McClurg, 1903). New York: Johnson Reprint Corp.
2 Du Bois, W.E.B., *The Negro*. (New York: Holt, 1915). Published Electronically on Project Gutenberg in 2011. Pp 29-
3 O. Adegbindin, «Critical notes on Hegel's treatment of Africa». *OGIRISI: a New Journal of African Studies,* 11/ 20 (2015).
Julie Ward, (2016). The Roots of Modern Racism: Early Modern Philosophers on Race. The Critique, Fall 2016.
https://www.researchgate.net/publication/317623852_The_Roots_of_Modern_Racism_Early_Modern_Philosophers_on_Race
4 Du Bois, W.E.B., *The Negro*,..Pp 29-
5 Du Bois, W.E.B., *The Negro*,.. Pp 915-
6 Du Bois, W.E.B., The Negro,.. Pp 1527-
7 Du Bois, W.E.B., The Negro,.. Pp 2740-
8 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 40
9 Du Bois, W.E.B., The Negro, ..Pp 8890-
10 Du Bois, W.E.B., The Negro,.. Pp 90
11 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 92
12 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 9988-
13 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 96
14 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 96
15 Du Bois, W.E.B., The Negro,..Pp 145
16 Ramon Grosfoguel, «Decolonizing Post-Colonial Studies and Paradigms of Political-Economy: Transmodernity, Decolonial Thinking, and Global Coloniality». *TRANSMODERNITY: Journal of Peripheral Cultural Production of the Luso-Hispanic World*, 1(1) (2011).
https://escholarship.org/uc/item/21k6t3fq#article_main
17 Ramon Grosfoguel,..(2011), Pp 105100-

المكتبة

المكتبة - عرض موجز لمجموعة من الإصدارات الحديثة في إسرائيل

اسم الكتاب: ضوء من داخل الشّق - أفكار عن المرض والتضامن ومعنى الحياة في أيام كورونا
تأليف: آفي ساجي
النّاشر: كرمل
تاريخ النّشر: ٢٠٢٠/٠٨
عدد الصّفحات: ٢٩٥

يُعدّ هذا الكتاب، سردًا فلسفيًا للقاء الفلسفة بالحياة العاديّة في أيامنا –أيام انتشار وباء الكورونا–، إذ نلحظ كيف يقوم الوباء بتقويض النظام، يغيّر فهمنا للعالم، يُعطّل التقارب بين الأشخاص، ويترك الناس مع الكثير من الرعب والخوف.

يرى الكاتب أنّ الأوبئة تُعيد إغراقنا الأسئلة الوجوديّة والأخلاقيّة والسياسيّة والدينيّة، التي لا تفتأ إلّا ويتمّ تهميشها في روتيننا ونظامنا اليوميّ. يتم في أيام الوباء هذه، تقويض ما هو واضح من حياتنا، وينفتح صدع عميق. يمكن أن يربكنا ويدمّر أنسجة حياتنا ويُغيّر من معانيها. لكن هذا الشقّ كما يصفه الكاتب يمكن أن يكون أيضًا فرصة لاكتشاف إمكانيات جديدة للوجود البشري على وجه التحديد في هذا الوقت.

الكاتب هو مُحاضر في قسم الفلسفة في جامعة بار إيلان.

اسم الكتاب: حساء العدس - تصورات متبادلة بين المسيحيين واليهود في عصر المصالحة
تأليف: كارما بن يوحنان
النّاشر: جامعة تل أبيب
تاريخ النشر: ٢٠٢٠

يتناول الكتاب العلاقات اليهوديّة المسيحيّة، ومسار تطوّرها التاريخي نحو ما يصفه بـ: «السعي نحو المصالحة اليهوديّة المسيحيّة» خاصّةً بعد مؤتمر الفاتيكان عام ١٩٦٥. وأثر قيام إسرائيل على تطوّر هذا المسار. كما ويُعرّج على المُعضلات التي تقف عائقًا أمام هذا التطوّر، إذْ إنّه وعلى الرُّغم من أنّ الكثير من اليهود ينظرون بإيجابية إلى إدانة مُعادة الساميّة إلا أنّهم غير مُتحمّسين لهذا التقارب.

هذا ويُناقش أيضًا، المواجهة بين التوق المسيحي إلى الاقتراب من اليهود وإحجام اليهود عن الاقتراب منه. إنه يروي، من ناحية، قصة رجال الكنيسة الكاثوليكية الذين يسعون لإعادة الاتصال بالماضي اليهودي للمسيحية، ومن ناحية أخرى قصة الحاخامات الأرثوذكس الذين يسعون للتخلص من ماضيهم في الأراضي المسيحية من خلال إلغاء أي أثر تقليدي للتسامح تجاهه.

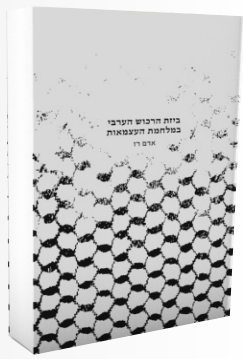

اسم الكتاب: نهب المُمتلكات العربيّة خلال حرب الاستقلال

تأليف: آدم راز

الناشر: كرمل

تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٠٩

عدد الصّفحات: ٣٣٢

يكشف هذا الكتاب عن ظاهرة كانت ذات أهمّية حاسمة في تشكيل المجتمع والدّولة في إسرائيل، لكنّها مُغيّبة من الذّاكرة التاريخيّة: نهب الممتلكات العربية خلال «حرب الاستقلال». شارك إسرائيليون كثيرون - جنوداً ومدنيين، أفرادًا وجماعات، في عمليات السطو على الممتلكات التي تركها أصحابها العرب خلفهم في المنازل والشركات والمزارع، على أثر التهجير.

يطرح الكتاب وصفًا حيًّا ومُفصّلًا للنهب الجامح، الذي انتشر في جميع أنحاء البلاد، ويُجيب على عدد من الأسئلة مثل: لماذا غضّت السُلطة الطرف عن سرقة الممتلكات العربيّة؟ لماذا لم يضع رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن غوريون، رغم التحذيرات والاحتجاجات العديدة من المسؤولين في السلطات العسكريّة والمدنيّة، الذين عبّروا عن قلقهم من تداعيات النهب على صورة المجتمع الإسرائيلي، ثقله الكامل ضد الظاهرة؟ يتم عرض المشاركة الواسعة للجمهور اليهودي في إسرائيل في النهب، في الكتاب، ليس فقط كوصمة عار أخلاقيّة، ولكن كعامل في جعل سياسة عدم عودة اللاجئين العرب مصلحة شخصيّة لأفراد هذا الجمهور. يقدم الكتاب تفسيراً اجتماعيًا وسياسيًا ويعتبر بموجبه ظاهرة النهب عنصرًا مهمًّا في إحياء ذكرى «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

اسم الكتاب: حُكم أمّ ديمقراطية؟ النضال من أجل المصلحة العامّة وقواعد اللعبة السياسيّة.

تأليف: جيل تليشر

النّاشر: ريسلينج

تاريخ النشر: ٢٠٢٠

عدد الصفحات: ٢٧٥

قانون القوميّة، تعديل قوانين الأساس، قانون المستشار القضائي، هي مُجرد رُموز للتغيير البُنيوي الجاري على «الديمقراطيّة الإسرائيليّة» منذ العقد الأخير. كيف يتم تغيير طبيعة النظام والتوازنات بين السُلطات وآليّات الكبح، المعركة على صورة الدولة، وما علاقة كُلّ هذا بمفهوم الحُكم في إسرائيل «اليهوديّة والديمقراطيّة»؟

يُقدّم هذا الكتاب تحليلاً متنوعًا لمن يعمل في جهاز الدولة والأكاديميا في إسرائيل فيما يتعلق بالرّبط بين مفهوم الحكم ونموذج الديمقراطيّة الذي ينتجه، إذ لا يدور النقاش في إسرائيل حول الحكم بل في الحقيقة حول الحكومة، وحول تعزيز السلطة التنفيذية في مقابل الكنيست، القضاء، خدمات الدّولة ووسائل الإعلام العامة. ويُحاول الكتاب الإجابة على سؤال المساحة الديمقراطيّة ومساعي الحكومة لتقليصها.

يسعى هذا الكتاب إلى تبيين الجدل حول الادعاء المتعلّق بنهاية عصر المهنيّة (خدمات الدّولة والنظام القانوني والإعلام العام)، وتناول مُصطلحات مثل: «الدولة العميقة» أو «حالة الظل»، كجزء من الصراع من أجل الديمقراطية في إسرائيل.

مؤلّفة الكتاب هي د. جيل تلشير، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد، وهي محاضرة في قسم العلوم السياسيّة في الجامعة العبرية في القدس.

اسم الكتاب: ما بعد الحداثة، وماذا بعد؟ في البحث عن الحداثة الجديدة
تأليف: يجئال فاردي
النّاشر: يديعوت
تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١١
عدد الصّفحات: ٣٦٥

يبحث كتاب «ما بعد الحداثة - وماذا بعد؟» عن الحداثة الجديدة وتحدّيات نموذج ما بعد الحداثة الذي أثّر، لأكثرَ من خمسة عقودٍ، على طريقة الحياة الحديثة من جميع جوانبها: الفكريّة، الاجتماعيّة، السياسيّة والتكنولوجيّة.

يحاول الكاتب في هذا الكتاب أن يُثبتَ أن مشروع «ما بعد الحداثة» لم يمُت، وأنّه ليس بِدعةً عابرة؛ وأنّ العكس هو الصحيح، إذْ أنّه حي، يتنفس ويتحرّك، وفق تعبيراته. يجادل فاردي مع مدرسة ما بعد الحداثة فيما يتعلق بالافتراضات الفلسفية التي تمثلها من خلال تقديم الجدل الحاد القائم بين مدرستين متعارضتين: المدرسة البنيويّة والمدرسة ما بعد بنيويّة.

في بحثه المقدم في الكتاب، يوضح فاردي كيف أن الجدل الشديد بين هاتين المدرستين يخلق في الواقع توليفة فلسفية جديدة، والتي يسميها «الحداثة الجديدة». يقدم فاردي فلسفة الحداثة الجديدة كنقد لما بعد الحداثة، بهدف تشكيل نهج معرفي جديد قائم على دمج الجوانب البراغماتية والتجريبية والعقلانية في تكوين المعرفة حول العالم.

في الوقت نفسه، يقدم فاردي مفهومًا أخلاقيًا جديدًا يعتمد على مزيج من مفهومين أخلاقيين قطبيين ومتطرفين: الخلاص الأبيض والخلاص الأسود. يُرسي المفهوم الأخلاقي الجديد المقترح في هذا الكتاب الأسس لنطاق أخلاقي مرن يمكّن من استمرار مشروع التنوير، الذي لم يكتمل بعد.

اسم الكتاب: الفجوات بين الجنسين في السياسة الإسرائيليّة
تأليف: ميخال شامير، حنّا هرتسوغ، نعمي حزون
النّاشر: معهد فان لير وهكيبوتس همؤوحاد
تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٠٩
عدد الصفحات: ٣٠٥

يسلّط هذا الكتاب الضوء على الاختلافات بين الجنسين في أنماط التصويت، المواقف في مجالات السياسة المختلفة، والمشاركة السياسية والتمثيل السياسي. يكشف الكتاب عن فجوات وتحيّزات في مناطق مختلفة، على مستويات مختلفة وفي مجموعات سكانية مختلفة -فجوات كانت مخفية حتى الآن عن الأنظار- وترسخت في الأعماق الثقافيّة والهيكليّة للنظام السياسيّ. بهذه الطريقة، يوسع الكتاب فهم القارئ للنشاط السياسي في إسرائيل ككل ويقدم نظرة جديدة ومتعمقة على السياسة والمجتمع.

مقالات الكتاب هي نِتاج جُهد باحثين من مجالات مُختلفة: علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، العلوم السياسيّة، الاتصال ودراسات النوع الاجتماعي. تتعقب المقالات التقاطعات بين الجنس والوضع السياسي، دراسة مواقف وسلوكيّات الجمهور، أنشطة ممثليه، والقواعد والمؤسسات التي تنظم عمليّة التمثيل. من بين أمور أخرى، يتساءل الباحثون عمّا إذا كان اندماج المرأة في أماكن حقيقيّة في الأحزاب يؤدي إلى زيادة دعم النساء في هذه الأحزاب؛ وما إذا كانت سياسات الأحزاب بشأن القضايا التي تمسّ المرأة تؤثّر على تشكيل فجوة بين الجنسين في التصويت. يحدد الكتاب حقلاً جديدًا من مجالات البحث ويرسم خرائط له، ولكنه يسعى أيضًا إلى إثارة قضية الفجوات بين الجنسين في السياسة، واستيعاب التفكير الجندري ودفع التغيير الاجتماعي والسياسي.

اسم الكتاب: جابوتنسكي وبيغين، مذهبهم ونضالهم – الجدل التاريخي مع مُعارضيهم.

تأليف: أفريم إيفين

النّاشر: تساميرت

تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١١

عدد الصّفحات: ٢٤٤

يتناول هذا الكتاب تعاليم زئيف جابوتنسكي ومناحيم بيغن وأفعالهما، ويُوجهه كاتبه بالأساس لأعضاء حزب الليكود ومؤيديه، إذ إنّه مصدر مهمّ لتاريخ هاتين الشخصيتْين. بلغُةٍ بسيطة، يقدم الكتاب العديد من الدراسات، بما في ذلك العلاقة بين جابوتنسكي وبيغن، وجهة نظر جابوتنسكي للمشكلة العربية في إسرائيل، مجمل عمل جابوتنسكي الروحيّ، الانقسام في الهاغاناه وتأسيس الإرغون، وعن مناحيم بيغن كقائد للإرغون ، كما يتضمن الكتاب فصولاً عن حركة ليحي السرية وقادتها.

في العديد من فصول الكتاب، يجادل المؤلف، بنبرةٍ عالية، مع شخصيات صهيونيّة عديدة مثل: أوري أفنيري، ومايكل بار-زوهار، والبروفسور يوسف جورني، وآخرين، حول مواقف نشروها عن نشاط جابوتنسكي وشخصيته. وتدور بعض الخلافات حول مسائل قديمة العهد، بما في ذلك المؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، وقتل حاييم أرلوزوروف (١٩٣٣)، والانشقاق في إرغون وتأسيس ليحي (١٩٤٠)، والسفينة «ألتالينا» (١٩٤٨) ومسألة التعويضات من ألمانيا (١٩٥٢).

مؤلف الكتاب ، د. افرايم ايفين ، هو رئيس مجلس إدارة شعبة «المؤسسين» في الليكود. كان عضوا في حركتي الكشافة وبيتار، وفي شبابه كان ينتمي إلى حركة شباب «الإرغون» في القدس. شغل منصب رئيس المجلس العام الصهيونيّ، ورئيس تحرير جريدة «الأمّة» التي تنشرها جماعة زئيف جابوتنسكي ورئيس تحالف جنود الإرغون في إسرائيل. كما أنّه خريج قسم العلوم السياسية واللغة العبرية وخريج قسم اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية في القدس، وحاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة حيفا.

اسم الكتاب: القرار – من انتصر في معركة يوم الغفران؟

تأليف: عميرام أزف

النّاشر: كينيرت

تاريخ النّشر: ٢٠٢٠/٠٩

عدد الصّفحات: ٤١٦

يرافق المؤرّخ أميرام آزوف في هذا الكتاب الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة من القتال على الجبهة الجنوبية: في كثبان الصحراء الأفريقية، في غابة المنطقة العازلة الزراعيّة، في شوارع وأزقة السّويس، في الكنيست وفي المناقشات السياسية. آزوف يتفحّص خطابات رجال الدولة، ويحقق في سلوك القادة ويصل حتّى الجنديّ الذي يقود الصف. كما يتناول مُجريات الحرب بظروفها التاريخيّة وأحداثها تباعًا، من هزيمة الأيام الأولى السّاحقة فاستسلام الجيش الثالث المُحاصَر ونهايةً بمحاولةً إيجاد نصر ما.

الكاتب هو باحث ومؤرّخ مُختصّ بالمعارك التي خاضتها إسرائيل منذ قيامها وله عدّة كُتب في هذا المجال.

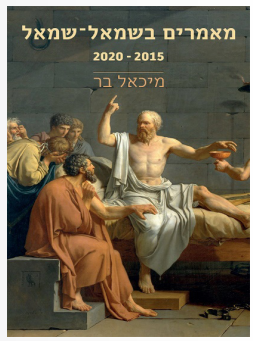

اسم الكتاب: مقالات في يسار-يسار ٢٠١٥-٢٠٢٠

تأليف: ميخائيل بار

النّاشر: نيف

تاريخ النّشر: ٢٠٢٠/١١

عدد الصّفحات: ٢٦٢

يجمع هذا الكتاب خمسة وستين مقالاً، جميعها مخصّصة في موضوع واحد: ضرورة إزالة الاحتلال الإسرائيليّ عن «المناطق» من جدول الأعمال. ويُقصد هُنا مناطق الضفّة الغربيّة. يتناول الكتاب القرارات والمواقف الدوليّة، ويتوقّف عند فترة باراك أوباما الرئاسيّة وموقف البيت الأبيض من الاستيطان واستمرار الاحتلال، لا سيّما بعد رفض الولايات المُتحدة استخدام حق النقض الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي التابعة للسُلطة الفلسطينيّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ ميخائيل بار مؤلّف الكتاب قادم من عالم العلوم الدقيقة التطبيقيّة، إذ إنّه حاصل على درجة الماجستير في الفيزياء والرياضيات ودكتوراه في الكيمياء النظريّة (مع التركيز على الكيمياء النووية) من الجامعة العبرية في القدس. حصل لاحقًا على درجة الأستاذيّة من لجنة أبحاث الدّفاع العليا (بدعم من الأكاديميّة الإسرائيليّة للعلوم) وأستاذ باحث من جامعة هومبولت في برلين. وقد عَمِلَ ٣٨ عامًا في مركز ناحال سوريك للأبحاث النووية ونشر أكثر من ٣٥٠ ورقة علميّة، جميعها في الدوريّات العلميّة المُحكّمة، كما حرر ستة كتب في الكيمياء النظريّة وألف كتابًا في الكيمياء الرياضية نشره WILEY في عام ٢٠٠٦.

اسم الكتاب: من الاستيطان الأمنيّ إلى أمن المُستوطنات – نظريّة الاستيطان عند الجيش

تأليف: يورام فريد

النّاشر: ريسلينج

تاريخ النّشر: ٢٠٢٠/١١

عدد الصفحات: ٢٤٠

يقدّم هذا الكتاب قراءةً في تاريخ عقيدة الاستيطان من الجانب الأمني، إذ يوضّح أنّه مع انتهاء عام النكبة، تبنّت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أسلوبًا للحرب تم تعريفه على أنه «نظام دفاع مكاني قائم على مواقع مدنية». ووفقًا لمفهوم القتال هذا، فإن المواقع الموجودة على طول حدود الدولة وتلك التي كان من المقرر إنشاؤها، كان الهدف منها هو دمج الهيئات المدنيّة كمدنيين (على عكس جنود الاحتياط)، في نظام قتال الجيش الإسرائيلي. نظرًا لأنه كان عبارة عن مزيج من منطقتين مختلفتين – مدني وعسكري – كان من المفترض أيضًا أن تتناول الاستجابة التخطيطية للجيش الإسرائيلي كلا الجانبين العسكري (مقدار القوّة البشريّة في كل منطقة، ونوع السّكان الذين سوف يسكنون المستوطنات، وكميّة الأسلحة، والتدريب، وما إلى ذلك) والجوانب المدنية(موقع المستوطنات، هيكلها الداخلي، تحصيناتها، سياجها، إلخ).

لكن، على الرغم من المعايير الواضحة، لم يستثمر الجيش الإسرائيلي في المستوطنات ما حدده بنفسه من حيث القوة البشريّة القتاليّة والتدريب والأسلحة. ونتيجة لذلك، تم إنشاء العديد من المحليّات التي لا تلبي الاحتياجات الأمنية ولا تتوافق مع مبادئ نظام الدفاع المكاني. وهكذا وصلت مستوطنات نظام الدفاع المكاني إلى حالة أدركت فيها المستويات العليا في الجيش أن هذا النظام غير فعّال في وقت السلم، والأهمّ من ذلك أنه لن يكون فعالاً في زمن الحرب. لم يتنازل جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه بشكل كامل وصريح عن المستوطنات كجزء من نظامه القتالي، ولكن عمليًا، تلاشى هذا المفهوم تدريجياً على مرّ السنين كجزء من الواقع الأمنيّ والعسكريّ والاستيطانيّ.

اسم الكتاب: «جيل ١٩٤٠»: مُنتحرون ومرضى نفسيّون في المُجتمع الإسرائيليّ

تأليف: عوديد هيلبرونر

النّاشر: كرمل

تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١٠

عدد الصّفحات: ٢١٠

يقوم هذا الكتاب المعروض لأوّل مرة بكشف اللثام عن القصّة المأساوية لـ «جيل ١٩٤٠» كما يصفه الكاتب، الجيل الذي وُلِد في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، والذي عاش في صغره، ثُمّ بُلوغه، الأحداث الصعبة في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي في أوروبا وفلسطين. في ظل أهوال أحداث الحرب العالمية الثانية واللقاءات متعددة الثقافات في هذه السنوات، تراكمت التوترات العقليّة والضيق، وبدأ الكثيرون يعانون من صعوبات عقليّة. انتحر بعضهم، وعانى البعض من القلق والكوابيس، ووجدوا أنفسهم، طوعًا أو قسرًا، في مصحّات نفسيّة.

يصف الكتاب التاريخ الاجتماعيّ والثقافيّ للمصابين بأمراض عقليّة وردّ فعل الجمهور الإسرائيليّ تجاههم. هذا ويركّز على فصل غير معروف إلى حدّ ما من تلك الفترة، وبالتالي يقدّم مساهمة حقيقية في توثيقها. كما أنه يضيء للمرة الأولى الجانب المظلم لقصة «النجاح» الإسرائيلي في العقود الأولى من قيام الدّولة.

عوديد هيلبرونر أستاذ الدراسات الثقافيّة والتاريخيّة في كلية شنكار والجامعة العبريّة والمركز متعدّد التخصّصات في هرتسليا. تتناول أبحاثه تاريخ ثقافة ألمانيا وإنجلترا وأوروبا وإسرائيل.

اسم الكتاب: مُحاربات الموساد – النّساء في قلب العمليّات الكُبرى

تأليف: ميخائيل بار زوهر ونيسيم مشعل

النّاشر: يديعوت

تاريخ النّشر: ٢٠٢٠/٠٩

عدد الصّفحات: ٣٠٤

يتناول هذا الكتاب التاريخ العسكري للنساء في «الموساد» الإسرائيلي. ويقدّم سردًا لعدد من العمليّات التي قامت بها نساء، مثل اغتيال الشهيد أبو علي سلامة في بيروت ونحوها. يبدأ الكتاب من بلاط الملك فاروق ويمرّ بالأرشيف النووي الإيرانيّ ووصولًا للجاسوسات الإسرائيليّات في الدول العربية والأوروبيّة. يسعى هذا الكتاب لخلق سرديّة نسوية لعمليّات الاغتيال والجاسوسيّة الإسرائيليّة باعتبارها مشروعًا للتباهي والافتخار.

المؤلّف الأوّل ميخائيل بار زوهر هو عضو سابق في الكنيست ومن خبراء التجسس في إسرائيل. له ما يزيد عن أربعين كتابًا في موضوعات الأمن والتاريخ السياسيّ.

والمُؤلّف الثاني نيسيم مشعل رجل إعلام والمدير العام السّابق للتلفزيون الإسرائيلي.

Editorial

Africa

This issue is released shortly after the most weird US elections and ahead of the fourth Israeli elections, to be held in two years. Though uncertain, this election is at least likely. While an outgoing US President does not admit defeat, a stranded Israeli prime minister is looking for a new victory. It seems that endeavours of normalisation with many and multiple, old and new, Arab states are nothing but stratagems in the accounts of both leaders. A necessary and careful analysis of the landscape unfolding before our own eyes must be put on hold a little while until some issues are visible and the path is clear. We will get back to this topic very soon.

This issue addresses Israel's relations, influence, and power in Africa. It includes several articles, some of which provide an overall review of Israeli objectives and strategy of action in Africa. Others highlight Israeli relations with particular states, such as Sudan, Ethiopia, and South Africa.

Since Israel was established, Ben-Gurion attached great importance to the periphery of the Periphery States which encircled Israel, such as Turkey, Iran, and Ethiopia. He was of the view that influence in these states might serve as a thorn in the side of Arab states. This might one of many entry points to understand Israel's relations with Africa. There are many other considerations and objectives, including water, arms sales and, more importantly, support and voting by these states for Israel in international fora. At any rate, Israel has sought to take advantage of and use inconsistencies between many states across the region to match its own interests. Israel seeks to uncover the needs of these states – or their heads – and attempts to trade off response to these needs with support to Israel in different contexts.

This issue has its focus on the nature of these interests and the techniques used by Israel to achieve its goals in Africa. It aims at understanding Israel's foreign relations and methods to accomplish its goals.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

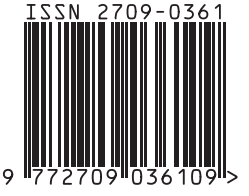

"بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ وتمويل من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية"

"محتوى المجلة لا يعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسبورغ"
كما لا يعبر بالضرورة عن مواقف "مدار"